تأويل العقل العربي المعاصر

(من مهد الحكاية إلى تنافي الخطاب)

د. بليغ حمدي إسماعيل

الكتاب: تأويل العقل العربي المعاصر

الكاتب: د. بليغ حمدي إسماعيل

الطبعة: ٢٠٢١

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة - جمهورية مصر العربية

هاتف: ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس: ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com E-mail: info@bookapa.com

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

إسماعيل، بليغ حمدي

تأويل العقل العربي المعاصر / د. بليغ حمدي إسماعيل

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

٢٤٥ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولي: ٩ – ١٦٤ – ٩٩١ – ٩٧٧– ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع: ٥٩٢٤ / ٢٠٢١

تأويل العقل العربي المعاصر

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

مقدمة

تحتاجُ مجتمعاتنا العَربيَّة والإسلاميَّة إلى خطابٍ إسلاميٍّ جديدٍ، وليس مجرد التَّطوير في مظهرِهِ القَائم على فِكرةِ الطلاءِ الخَارجيّ، وإنما يَتطلَّب فِعل التَّجديدِ تغييرا نوعيًّا في بنيةِ الخِطابِ وأولوياتِه، وموضُوعاته، ومن ثمَّ إعادة صيَاغةِ أطروحاتِه، وتجديدِ وتحديثِ تقنياتِ هذا الخِطَابِ ووسَائِله، والأهم مِن ذَلك تَطويرِ قُدراتِ حَامِلي هذا الخِطَاب ومنتجيه أيضا؛ من أجل تلبيةِ احتياجات الفردِ والمجتمعِ في ظل الظروفِ الآنيَةِ، والإحدَاثيات المُتسَارعَةِ الراهنةِ، واستجابة للتَّحديات التي تواجه المجتَمعَات العربيَّة، في سياقِ حركةِ تفاعلِها مع مَا يَجري حولها وفق مُعطَياتِ التَّثوير التُّكنُولُوجي من نَاحية، والتَّوجُّهَات المعرفيَّة المُعاصِرة من ناحيةٍ أخرى.

ولقد جَاءَتْ الشَّريعَةُ الإسْلاميَّةُ بِمدحِ التَّجديدِ، وبيان أهميتِه، بَل إنَّ نُصوصَ الشَّرعِ الشَّريفِ نفسها تؤكِّد ذلك المَعنى، " فتَارة يحدِّثنا الشَّرعُ الشَّريفُ عن التَّجديدِ باعتباره أمرا واجب التنفيذِ، ويحث عليه المسلمين وذلك في مقامِ الإيمان، فإنَّ الإيمانَ نفسه يبلى ويخلق ويحتاج إلى أن يجددَ في قلوبِ الموحدين، وذلك في قولِ النَّبي (صلَّى الله عليه وسلم) لأصحابِه: "جدِّدُوا إيمَانكم"، قِيل يا رَسولَ الله: وكَيف نجدِّد إيمَانَنا. قال: أكثِروا من قَول لا إله إلا الله "، وتَارة يُحدثنا الشَّرعُ عن التَّجديدِ في الدِّين باعتبار أنَّه نعمةٌ يَمُن الله بِها على هذه الأمةِ الخاتمةِ ".

ولِهذه الأسباب، دَعت الحَاجة إلى خطابٍ دينيٍّ بنائيٍّ وليس إنشائيا ؛ يدفع حركةَ المجتمع عبر الفرز بين قيمِ التَّحلِّي وقِيم التخلِّي، ويسعى . هذا الخطابُ الدينيُّ . إلى إدراك سننِ التَّغيرِ الحضاريّ، بحيث يعيد للإنسانِ المسلم دوره وفاعليته وحُضوره في حَركةِ المجتمعِ، وهذا الخِطابُ ينبغي أنْ ينبعَ أولا من طبيعةِ الإسلامِ الذي ينطوي على دَعوةٍ مستدامةٍ إلى التَّجديدِ، والتَّجديدُ لا يعني تغيير جوهرِ الدِّينِ أو أصوله، وإنما يعني إعَادته إلى النَّقاءِ الذي كان عليه يوم نشأتِه ؛ حيث الأصالة الفكرية لأركانِهِ

وثوابتِه، عن طَريقِ تَجديدِ الإيمَان به والالتزام بتعاليمه الصحيحة بعيدًا عما قد يعتريها من لَغطٍ وشوائب، فَضلا عن قدرتهِ على استيعاب مُستجداتِ العَصرِ وتَوجهاته المعرفيَّة المعاصرة، وما تحمله من قضايا لم تكن معروفة من قبل، وهي بذلك بحاجة إلى بيان وتوضيح موقف الدين منها.

لذا تجدر الإشارة إلى أن المقصودَ بالتجديدِ هنا هو تجديد الخطابِ والفكر الإسلاميّ، ويحسن التَّمييز بين النَّصِ الدينيّ من ناحية، والفكر والخطابِ الدينيّ من ناحيةٍ أخرى. فالنص يتمثل في القرآنِ الكريمِ والحديثِ الشَّريفِ الصَّحيحِ والثَّابت وهما أصلان يتسمان بالثبات المطلق والأصالة، وهو نص يحمل بين طياته التجدد التلقائي، الأمر الذي يسمح له بالوفاء بالاحتياجات الطارئة والمستقبلية. أما الخطَاب الديني، فهو ما يتعلق بالفكر الذي اجتهد في استنباط أحكامه من النص الثابت، وهذا الخطاب هو أولى بالتجديد نظرًا لعوامل أعاقت تجديده وتطويره. ووفقًا لهذا، فإنَّ التَّجديدَ لا يعني المَساسَ بثوابتِ العقيدةِ والعباداتِ ونصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، إنما يعني إعمال العقل في المشكلات المعاصرة لاستنباط الأحكام الشرعية المُناسبة، والحلول الملائمة لوضع الأمة الإسلامية على طريق النهوض الحضاري.

ولا شك أن قضيةَ تجديدِ الخطابِ الدينيّ تحتل أهميةً بالغةً في وقتنا الرَّاهن ؛ نَتيجة لما يرتبط بهذا الخطاب من التباسٍ، وبما يكتنف بعضه من غُموضٍ قد يخرجه ـ أحيانا ـ عن جادةِ الصَّوابِ، من قبل فريقٍ يسعى جاهدا بأدواتٍ فقيرةٍ استغلال قضية تجديدِ الخطابِ الدِّينيّ للعبث بأصولِ الدِّين وثوابته وأعمدته الرَّئيسة، وفي مقابل هذا الفريق نرى فريقا آخر يجلس على الشاطئ المقابل يرى أنَّ أية محاولةٍ لفتحِ بابِ التَّجديدِ هو خروج عن الإسلامِ ويجب مقاومته والتصدي له. بينما يشير البعض إلى ظهور تيارين في ظل تصاعد الحديث عن قضيةِ تجديدِ الفكرِ الدينيّ ؛ أحدهما يرفض الإصلاح عامة، واختار طواعية طريق العنف والتطرف والإرهاب، فقدم بذلك صورة سلبية ومسيئة عن الإسلام، والآخر تيار إصلاحي وسطي يسعى إلى تقديم خطابٍ

دينيٍّ يؤكد على إعمالِ العقل، والتجديد المستدام وموافقة التغييرات المعاصرة، ويجعل من تجديد الخطاب الديني حتمية وسبيلا للتعبير عن الإسلام الصالح لكل زمان ومكان.

ومن هنا تأتي فكرة هذا الكتاب وهدفه كمحاولة جادة لتطوير الخطاب الديني من خلال ثمة محاور رئيسة ؛ رصد وتحليل المشهد الراهن وما يتزامن معه تاريخيا من حركات وتيارات إسلامية، وتأويل الطروحات الأيديولوجية التي جاءت بها دعوات الإسلام السياسي، ثم الانطلاق من تفكيك خطاب التطرف والإرهاب إلى إيجاد صورة صالحة للتطبيق من أجل تطوير الخطاب الديني في ضوء ثوابت الشريعة الإسلامية الصحيحة.

المؤلف

نصٌّ إجبارِيٌّ للقراءة:

هذه السطور ليست موجهة للقارئ المهتم بجائحة كورونا التي تعصف بكافة مناشط الحياة وسط قصور وفشل بل وتخاذل علمي عربي يؤكد أن كافة الكليات العلمية ما هي إلا معامل تدريسية خارج نطاق التطبيق حتى باتت منتهية الصلاحية لا تجعلها بأصحابها كفيلة للبقاء وسط سباق علمي محموم من أجل القضاء على أسطورة كوفيد ـ ١٩، لاسيما وأن هذه السطور لا ولن تهتم بك وبقضاياك السياسية والاجتماعية والدينية، ولربما هي سطور بعيدة تماما عن اهتماماتك واهتمامات أصدقائك اللهم إن كنت متطرفاً مغاليا مرهونا بأفكار وقضايا وفتاوى أمراء التكفير والهجرة المعاصرة ومن متابعي جبهة النصرة وجماعة الإخوان والسلفية الجهادية، فهي بالطبع تخصك وتتحدث عنك بالأولوية المطلقة. فإن حديثي هذا موجه بالدرجة الأولى المميزة بلغة السكك الحديدية إلى المتطرفين دينياً على السواء، وبالأخص الذين يجدون هوساً وهوى في اللحاق بفتاوى أمراء الفتنة وشيوخ النساء وهؤلاء الذين نصبوا أنفسهم وكلاء الله في الأرض.

ولأن معظم المقالات في الشأن السياسي حاليا تتعلق غالبا بعد جهود الدول والحكومات في مواجهة جائحة كورونا، تهتم أيضا بتحليل الخطاب الديني المعاصر، وكذلك نقد مسار التيارات الدينية الأكثر تطرفا والتي خرجت طواعية عن سياج سماحة الإسلام الحنيف، والتي أدمجت فعل السياسة بالدين فإن المواطنين غير المنتمين لهذه الجماعات عادة لا تكترث بمثل هذه القضايا وربما لا تفطن خطورة الفتاوى الإلكترونية المتوالية والمتواترة كل صباح على شبكات التواصل الاجتماعي، لأنها بحكم انتفاء انتمائها لجماعات التطرف والغلو والتكفير لا تمارس أي نوع من الإقصاء السياسي أو الاستبعاد الاجتماعي لأي فصيل ديني أو سياسي أو اجتماعي.

ولأن لبعض المتطرفين وداً قائماً فأحببت أن أقول لهم أن ثمة جريمة لا إنسانية بشعة قد حدثت في بورندي حينما ذبحت ثلاث راهبات إيطاليات داخل دير هناك،

ويطيب لي أن أخبرهم بأن الكنيسة في الفاتيكان تحذر من مخاوف تكرار حوادث الاستغلال الجنسي للأطفال، علاوة على غضب بابا الفاتيكان من تستر الباباوات على الجرائم غير الأخلاقية الأخرى.

ولهم أقول مجددا هل مثل هذه الأخبار أعزت إسلامكم؟ بالقطع لا، وهل مثل هذا الانحلال والانفلات الأخلاقي والقيمي أودى بمتطرفي تنظيم داعش في العراق لكي يقدموا للعالم صورة إنسانية للإسلام؟ الجواب يأتي بالنفي أيضاً، وفى صباح الأول من سبتمبر ٢٠٠٩ وجد العاملون بكنيسة المسيح المقدس بأوكلاهوما، جثة الراهبة "كارول دانيالز" العارية، وممدودة على شكل صليب، وظنت الشرطة وقتها أن ملابس الجثة أزيلت لإخفاء دليل الإدانة، و قد ماتت إثر رش مادة كيميائية على جسدها لتدمير أدلة الحمض النووي في مسرح الجريمة، ويعتقد أنها تعاركت مع قاتلها ولم تستلم بسهولة، وقيدت القضية ضد مجهول.

كل هذه الحوادث المثيرة وكفيلة بتحقيق انتصار مؤقت لدى المتطرفين دينياً المرابطين على الشاطئ الآخر، ولو أفردت حديثاً عن مثالب الحكام المسلمين الذين سموا أنفسهم بالخلفاء أولئك الذين حكموا العرب وغيرها من الأمصار في الدولة الفاطمية والأيوبية والإخشيدية لما انتهينا ولا انتهت صفحات الكتابة، لكن القضية التي أركز عليها هنا في حدود مساحة المقال أن أنا دوما في مواجهة حربية مع الآخر، دون أن يكترث هو بالبناء والتعمير وإنشاء حضارته وتحقيق إنسانيته، وكم من مرة سمعت من بعض أولئك المتطرفين عبارة مفادها أن المخالف في الرأي والمعتقد (يستحق ما يحدث له) ولم أرَ في تراثنا الإسلامي الصائب والقويم والبعيد عن التحريف والتصحيف وخزعبلات المتهوكين ما يفيد تلك الشماتة وهذا الإغراق في الوحشية.

مشكلتنا الإنسانية هي بحق ليست في الدين، وليست في المخالفين لعقائدنا نحن، إنما تكمن في فهمنا للدين ووعينا المعرفي لقواعده، وإدراك حجم السماحة المطلقة لقبول الآخر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان موضوع مقالي السابق عن التنوع

الثقافي الذي بالضرورة يرتبط بالإنسانية المحضة وهي الجانب الذي نحتفظ به اسما فقط دون الصفة، لأننا بالفعل غابت عنا الإنسانية بقيمها وأفعالها الحميدة وطفقنا نتفاخر بالكوارث التي تقع للآخرين وكأننا بذلك حققنا انتصاراً يفوق عبورنا لقناة السويس وقت حرب أكتوبر المجيدة، وليتنا أفلحنا في تحقيق إرادتنا وعبرنا صوب الإنسانية.

وهذه الإنسانية المفقودة لن تتحقق إلا بمزيد من رؤيتنا لأنفسنا من الداخل، مناقبنا ومثالبنا، أخطائنا ومحاسننا ونواقصنا المستعرة، لماذا هذا الغضب الإنساني المحتدم داخل أنفسنا وأصبحنا اليوم مؤهلين تماما للنيل من الآخر على حساب تنمية الذات والاهتمام بنواقصنا الشخصية؟.

المشكلة الراهنة أننا استمرأنا النظر في مرايا الآخرين وقمنا طوعاً بتحطيم مرايانا التي يجب أن نرى فيها أنفسنا أولا ثم نهتم بالآخر، ورغم أننا بالضرورة مطالبون بالاهتمام بتنمية الآخرين لكننا مصرين على الاستمرار في عمليات الهدم والتحطيم غير مبالين بأننا نسير في طريق واحد. وربما نعرج قليلاً عن موضوع المقال لنشير أن هناك أناساً يأملون في فشل نهضة هذا الوطن، فنراهم ليل نهار على شبكات التواصل الاجتماعي يهللون فور سماعهم لأي إخفاق يواجه الحكومة المصرية على سبيل المثال، وأبواقهم الإعلامية بتركيا الخائبة سياسيا تستهزئ طويلاً أمام أية أنباء تتعلق بأخبار إصابة المصريين بفيروس كورونا المستجد، وتراهم سعداء وأكثر شماتة وغبطة حينما يقرأون أخباراً تتصل بتعرقل العلاج الوقائي لمرضى الكبد، وآخرين يقيمون الأفراح والليالي الملاح وهم يتابعون انقطاع الكهرباء والمياه في بعض بقاع مصر.

ولهؤلاء جميعاً الذين غشيتهم السياسة بممكنها ومستحيلها واغتروا باتباع الآلاف من الجهلاء والبسطاء وفقيري المعرفة الفقهية، نقول إنه تكفيهم من الحسرة والخسارة النفسية حجم الوعي والإدراك ومساحات الفطنة المتوافرة الآن لدى المواطن من أجل مواجهة كافة الأفكار المغلوطة والتيارات الإرهابية، وإذا كان أمراء وشيوخ وقيادات جماعات التطرف والتكفير يطبقون باقتدار الحكمة الفارسية التي تشير إلى أنه لكي تحكم باقتدار اجعل مجتمعك منقسماً ومختلفاً ومتمايز الثقافات وعشائرياً إن ابتغيت

السيادة، وقبليا إن أردت، وعرقيا وإقليمياً أن ارتضيت لشعبك العزلة من أجل مزيد من السيطرة والتحكم، وطائفياً إذا سعيت نحو البقاء والتوريث. وهذه هي حكمة فارسية ضاربة في القدم تناقلها ملوك الفرس على مر قرون بعيدة قبيل قيام الثورة الإسلامية هناك وانتهاء حكم الشاه وقيام ما عرف بالثورة الإسلامية الإيرانية، فاليوم المواطن العربي والمصري على وجه الاختصاص والتحديد أصبح يدرك معنى الوطن والانتماء له وأفطن كنه الوطنية وضرورة التمسك بالأرض في مواجهة كل من يحاول زعزعة استقراره.

وهؤلاء الذين تطرفوا دينياً بغير فهم حقيقي للدين ومعالمه وبدون هدى لمقاصد الشريعة الإسلامية لم ينتبهوا أننا جميعاً نأمل في إيجاد حلول سريعة لعلاج مرضى فيروس كورونا بل ونستجدي العلماء والباحثين بضرورة إيجاد حل طبي سريع، وهو ما دفع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى حث العلماء واستنهاض طاقاتهم البحثية لتوفير علاج ممكن لمواجهة الجائحة الكونية، لكن حالة العمى والغفلة التي اكتسبها أعضاء وأنصار الفرق والتيارات والجماعات المتطرفة والتي جاءت مصر منتصف السبعينيات لظروف استثنائية، هؤلاء نتيجة الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي لهم بفضل ممارساتهم الإرهابية جعلتهم غير مبالين للإنسانية التي ينتمون إليها. وإذا كانوا يهللون لانقطاع مؤقت للكهرباء والمياه ببعض المناطق الحيوية دليلاً على فشل الوطن، فإن ذلك يأتي . التهليل . متوافقاً تماماً مع حالاتهم النفسية التي تأبى الحياة في الضوء وداخله.

وإذا كانت التيارات والجماعات ذات الصبغة الدينية السياسية الآن تشهد توترات اجتماعية راديكالية رغم كونها في بدايات التأسيس رجعية سلفية في الأصل، إلا أنها بالفعل تعاني حركة واسعة من التصدعات لاسيما في ظل تراجع التمويل الخارجي وقنوت بعض الأصوات الإعلامية الموصوفة بالمرتزقة وهم المتنعمين بتركيا المريضة،، فإن مصر بالفعل نجحت أن تعبر بامتياز حقبة التنظيرات والطروحات المملة التي طرحتها قيادات الجماعات الراديكالية والتي لم تفلح سوى في مزيد من

الانقسامات النوعية العميقة بين أنصار هذه الجماعات وزيادة فجوات الفهم والاستيعاب لإحداثيات المرحلة الراهنة.

وفي الوقت نفسه لم يعد الوطن بحاجة اليوم إلى بروتوكولات الفصائل الدينية السياسية التي أدخلتنا في دوائر جدلية لا متناهية راحت وصالت وجالت تفتش عن علاقة الدين بالسياسة، وكيفية الفرار من علمانية الدولة، أو تلك الرهانات السوفسطائية حول ماهية الدولة ومفهوم السلطة أو بحقيقة التراث الإسلامي وعلاقته بالسياسة، وهؤلاء وهؤلاء أجبروا الوطن والمواطن على التمييز بين الحكم الأوتوقراطي السلطوي وبين ديموقراطية العصر من ناحية وشورى السلف من ناحية أخرى.

إن ممكن ومستحيل جماعات الإسلام السياسي التي كنا نظن لعقود بعيدة أنها أكثر تنظيماً باستطاعته الحشد والاستقطاب والقدرة على اقتناص فئات كثيرة من أفراد وطوائف المجتمعات العربية مستخدمة في تحقيق هذه المطامح دولاً كتركيا وقطر وجنوب أفريقيا ومنظمات دولية لعرض قضية العودة للمشهد السياسي بعد الخروج الكبير لها، وهذا دليل قاطع على أن شعبيتها الواهمة في طريقها إلى المحو اللهم سوى البسطاء وأعضاء ومريدي الفصائل المتطرفة كجماعات التكفير والهجرة والتبليغ والدعوة وأنصار بيت المقدس التي ترى وحدها أنها الأجدر بالحديث عن الإسلام في الشرق الأوسط وأن وجودها يعد الخطوة الأساسية لتطبيق الشريعة الإسلامية في الوطن العربي الكبير، رغم أن الإسلام بخير وباق ولا يحتاج إلى تنظيمات متطرفة سرية لإعلانه أو أمير وشيخ مطعون في علمه وفقهه ليصلح من شأنه في الأرض.

لم تدرك الجماعات الراديكالية خطورة المشاركة في الديموقراطية، ولم تفطن أن السياسة فن الممكن دوماً لأنها عزفت فقط على أوتار المستحيل مما أفقدها القدرة على التنبؤ والاستشراف، ومشكلة الجماعة الحقيقية أنها لا تجيد العمل إلا في آوان الاضطراب والتوتر الاجتماعي والسياسي، لذلك فهي تعمد منذ إسقاط دولة جماعة الإخوان في مصر إلى إحداث القلق والتوترات الداخلية لأن هذا هو المناخ المناسب والطبيعي لظهورهم من جديد على المشهد السياسي. الممكن أن تظل الجماعة على

منصة تتويج المعارضين، والمستحيل هو الانضمام إلى صفوف الأغلبية.

وما يتم ارتكابه من أعمال تخريبية ومشاهد مسلحة بحق جنودنا البواسل بشبه جزيرة سيناء وما تتضمنه من أحداث عنف وتخريب موجه وعشوائي قامت به بعض فصائل الإسلام السياسي على أيدى أنصارها من البسطاء الذين تم الزج بهم في معركة سياسية بحتة لهو مدعاة للوقوف طويلاً أما الحدث مرة، ووراء الأفكار التي بثت في عقول وصدور هؤلاء مرات عديدة، وأجد أسفاً وحزناً حينما أقول إن ثمة تصرفات وأكاذيب ارتكبها وانتهجها وروج لها فصيل سياسي تحت شعارات دينية تحريضية بأن الإسلام في خطر وأن الدولة بأجهزتها ومؤسساتها تسير في طريق الضلال.

والمشكلة الحقيقية التي لم يبصر إليها أمراء وقيادات معظم حركات الإسلام السياسي في مصر في أنهم على سعي مستدام بضرورة السيطرة على مفاصل الدولة والتحكم القهري في مجريات الشارع المصري، وهم بذلك لا يفطنون إلى أهم وأعمق بل وأقدم حقيقة تاريخية وهي أن مصر عصية على الترويض وأنها عادة ما تلفظ الاقتناص بها وهذه حكمة تاريخية ولدت مع ولادة مصر نفسها.

الحكاية كلها تتعلق بالإنسانية المفقودة التي نطمح إليها، وكم من آية قرآنية تحث على ذلك، وكم من حديث شريف لرسولنا الكريم يؤكد هذا المعنى، ونهاية الحكاية أن تهتم بنفسك أولاً حقق إرادتك الإنسانية حينما تنجح مع ربك، وتنجح في عملك وتنجح وسط أسرتك الصغيرة، أن تكون إنساناً وقتما تدرك أنك تعيش على هذه الأرض الطيبة، ويكفي من العجب أن نرى مصريين يأملون أن يشاهدوا الوطن ضعيفاً ومنكسراً.

ويتحدث الجميع هذه الآونة عن التحديات التي تواجه الإسلام المعاصر، وعلى وجه الاختصاص والتحديد مسألة تجديد الخطاب الديني نفسه، لاسيما بعد حملات الهجوم عليه من بعض العناصر والفصائل المنسوبة إلى الإسلام، أم من خلال الدعوات المستدامة في الغرب والتي تشير بأصابع الاتهام التاريخية إلى دموية الإسلام

واتصاف معتنقيه بالدموية والوحشية وأحيانا كثيرة بالتخلف والراديكالية،وأنه دين يدعو إلى الرجعية، وأؤكد أن الإسلام لن يعود إلى قوته المنشودة إلا من خلال جعل العبادة تتسع في معناها لتشمل بكل جدية واهتمام محاولات الكشف العلمي عن أسرار الكون كشفاً لا يقتصر على مجرد العلم في ذلته بتلك الأسرار، بل يجاوز ذلك إلى تحويل العلم إلى عمل.

ولكن بالرغم من هذا التقدم العلمي الإسلامي، نجح الاستعمار في إزكاء الثغرات الجاهلية في الأمة، كما نجح في تجزئة الوطن الإسلامي الكبير، وجعل منه كيانات صغيرة منفصلة، بهدف الحيلولة دون تماسك الأمة الإسلامية وتسخير مواردها الكلية في سبيل نهضة كلية في العالم الإسلامي.

ولم يعد خافياً على أحد من المسلمين المدركين لرسالة الإسلام في توحيد جهود المسلمين أن تمزيق العالم الإسلامي قد حال دون وشيجة إسلامية تجمع المسلمين، وبالتالي فقد حيل دون وجود وحدة اجتماعية تجمعهم، تؤازرها وحدة اقتصادية، فأدى ذلك إلى إضعافها اقتصادياً وسياسياً وعلمياً، وضياع طاقاتها البشرية، وضياع ثرواتهم في أسواق المال الأجنبية.

كذلك عمل الاستعمار على تربية الأجيال المسلمة في الأقطار الإسلامية على إبعادهم عن الإسلام، وسلخه من مفهومه الصحيح كدين شامل يعني بحياة المسلم وآخرته. وعلى هذا الأساس وضعوا سياسة التربية والتعليم في أقطار المسلمين بواسطة المستشرقين، ومن حذا حذوهم من أهل الأقطار الإسلامية نفسها، وقد رسموا سياستهم على أسس منها إضعاف الروح الدينية لدى الطلاب، والاهتمام بالمواد المدنية وتدريسها بمعزل عن الدراسات الدينية، مع العلم بأن الإسلام يدرس كل العلوم على أساس قاعدته الكلية، سواء كانت العلوم متعلقة بالمسائل الضرورية أو الحاجية. كما عمل على إشعار الطلاب منذ نعومة أظفارهم باستعلاء اللغة الأجنبية.

كما أن الأمة الإسلامية تواجه حملات التشويه والتزييف لديننا الحنيف، ومهمة

هذه الحملات هدم المجتمع الإسلامي، وإقامة مجتمعات على شاكلة المجتمعات الأوروبية، وكذلك ما قام به زعماء الفتنة والتشويه من ادعاءات كاذبة مضللة بدءاً من أن القرآن الكريم من تأليف سلطة بشرية، وأن ما جاء به لا يزيد عن كونه نوعاً من الحيل.

إن دراسات المستشرقين حول القرآن الكريم لا تصدر عن العلم، بل تنحرف نتائجه عنه؛ لأنها عن هوى واعتقاد حاقد عن الإسلام، أو غير قادر عن فهمه. إن المستشرقين ينتمون إلى نوعين لا ثالث لهما؛ فالمستشرق إما أن يكون علمانياً مادياً لا يؤمن بالغيب، وإما أن يكون يهودياً لا يؤمن بصدق الرسالة الإسلامية التي أعقبت رسالته.

ويعمل الاستشراق على الحيلولة بين الشعوب وبين الإسلام، وذلك بحجب محاسن الإسلام وتشويه صورته؛ لإقناع الناس بعدم صلاحية الإسلام. هذا بالإضافة إلى فصل المسلمين عن جذورهم الثابتة الأصيلة بتشويه تلك الأصول، وعزلها عن مصادرها، والعمل على هدم الكيان الفردي والاجتماعي والنفسي والعقلي، وذلك للاستسلام أمام المستعمر وثقافته وفكره.

ومما لاشك فيه ـ ومن خلال استقراء التاريخ والواقع المشاهد ـ أن أساليب الكيد والحقد للإسلام قد تنوعت، وكثرت محاولات استئصاله عبر التاريخ قديماً وحديثاً، ولكن الحمد لله تبوء جميعها بالفشل في النهاية، لأن الله عز وجل قد تكفل بحفظ هذا الدين وأهله وأتباعه.

ومن الإدراك الواعي لهذه الأمة أن العودة إلى سياج الإسلام عقيدة ونظاماً هي مسألة مهمة، وأن الواجب الأكبر والسبيل الوحيد للإنقاذ من حياة الشتات هو أن نفهم الإسلام فهماً واعياً مشرفاً صائباً ونقياً وذلك بالتصديق الجازم بعقيدته. واستخدام الفرد المسلم الحقائق والمعلومات التي يستقيها من القرآن الكريم والسنة النبوية، ليربط بها الواقع فيصبح مفكراً إسلامياً قادراً على إيجاد الحلول الصحيحة

لكافة المشكلات.

هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالمرأة من حيث التربية الدينية والثقافة الإسلامية الصحيحة، لا تلك السائدة في الفضائيات الفراغية التي تعمل جاهدة على تلويث المرأة، وتدمير حياتها الأسرية والعملية. كما يجب أن تقوم أجهزة الإعلام برد الشبهات والدعاوى الباطلة الموجهة ضد الإسلام، وتوعية المسلمين بإخراجهم من موقف الضعف والدفاع، إلى موقف القوة والمجابهة.

وإذا كنا نعني بالتحديات التي تواجه الإسلام المعاصر، فينبغي أن نحذر المسلمين من النشاطات المعادية للإسلام والتي تتقنع في مؤتمرات ومؤسسات بأسماء مختلفة مثل نوادي الحياة، أو منتديات الصداقة. ولقد قدم الإسلام الحنيف نموذجاً أخلاقياً ثابتاً لمواجهة مثل هذه التحديات.

لقد قدم الإسلام مبادئ أخلاقية عامة تأتلف فيما بينها لتكون في مجملها نموذجاً أخلاقياً يشكل قاعدة أساسية لكل الممارسات العملية، ويتمثل هذا النموذج الأخلاقي في المحددات المعرفية التي تتمثل في العلم والمعرفة، كما تتمثل في المحددات السيكولوجية التي تتعلق بالإنسان والطبيعة البشرية كالإلزام والمسئولية والحرية وإرادة الاختيار.

كما يتجسد النموذج الأخلاقي . أيضاً . في المحددات الجزائية التي تتعلق بجزاء الإنسان على أعماله من ثواب أو عقاب. أما المحددات العملية فتبين مدى اتساق سلوك الإنسان مع منظومة القيم الأخلاقية الإيجابية التي أمر الله بها من ناحية، واتساقه مع منظومة القيم السلبية التي نهى الله عنها من ناحية أخرى. فالممارسات العملية هي المحك الوحيد لاتساق سلوك الإنسان مع النظرية الأخلاقية في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

ومما لا شك فيه وجود عدد من العوامل والأسباب التي تدفعنا للتأكيد على النموذج الأخلاقي الثابت في الإسلام، من أهمها أن دراسة الأخلاق دراسة علمية

دقيقة تؤدي إلى فهم أفضل لسلوك الأفراد والجماعات، وبالتالي القدرة على التعامل معه والعمل على تعديله للوصول به إلى مستوى معين أو لتحقيق أهداف محددة.

كما أن دراسة الجانب الأخلاقي في الإسلام والتأكيد عليه تنطوي على أهمية كبيرة فيما يتصل بإعادة تكوين الفرد المسلم السليم الذي بعد عن الإسلام حتى أصبح في كثير من الأحوال لا يحمل من الإسلام إلا اسمه، والذي خضع لتقاليد لا يعرف مصدرها، ولكنه يتبعها على أنها من الإسلام، وهي ليست من الإسلام في شيء.

والمستقرئ لظواهر المجتمعات العربية والإسلامية يدرك مدى تفشي ألوان متعددة ومتباينة من الرذائل، فتصور كثير من الناس، لاسيما غير المسلمين أن هذه الرذائل ترتبط بالإسلام مثل الجهل والحسد والبغضاء والطبقية والرشوة، وغيرها من الصفات الذميمة. لذا وجب على كل فرد مسلم ألا يقتصر على إبراز مبادئ الإسلام الخلقية فقط، لأن هذا لا يكفي لإعادة بناء الفرد والجماعة، بل لابد أن نجذب المسلمين إلى دائرة السلوك وفقاً لهذي المبادئ، وجذب المسلمين إلى دائرة السلوك الأخلاقي الإسلامي يحتاج إلى تكاتف القوى في المؤسسات التعليمية والإعلامية والمجتمعية. وهذا يحتاج إلى مرشدين ومفكرين وتنويريين قادرين على ربط المبادئ بالسلوك، أو بمعنى آخر قادرين على تضييق الهوة بين النظرية والتطبيق.

ويتناول هذا الكتاب قضية تجديد الخطاب الديني المعاصر، والتحديات التي تواجه هذا الخطاب الذي تعالت الصيحات منذ أواخر القرن العشرين بضرورة تجديده وإصلاحه والعمل على تطوير إحداثياته، ومواكبته للتطورات والمستجدات المعاصرة. والسطور التالية لا توجه نقداً للخطاب الديني المعاصر بقدر ما تتناول بالرصد والتحليل والتأويل نصوص الخطاب الديني الراهن، وما تتضمنه من ظواهر تسترعي النظر والمعالجة، وآراء فقهية جدلية أصابت المجتمع لسنوات طويلة بالغموض وحالات طويلة من الجدل والجدال لتفسيرها.

وهدفنا كان منذ البداية واضحاً حينما شرعنا في كتابة هذه السطور، وهو المشاركة الفاعلة في تجديد الخطاب الديني وليس تطويره أو تعديله فحسب، بما يتناسب مع المتغيرات التي تطرأ على مجتمعاتنا الإسلامية التي تشهد حراكا يتفاوت بين الإيجاب والسلب، وبقدر يسمح لنا أن نقدم الإسلام المعاصر كما كان في سابق عهده، لا كما يدعي المستشرقون وأعداء الإسلام على أنه خطاب يحض على القتل ويدعو للدموية ويعزز لمفاهيم التطرف والإرهاب.

وكنت في كتاب سابق لي وهو " الإعلاء الإسلامي للعقل البشري " الصادر في عام ٢٠١٢ بدولة الكويت، قد حذرت من مغبة المستشرقين المغالين في عداوتهم للإسلام وازدياد حمى ما عرف بالإسلاموفوبيا، مستندين في غلوهم هذا وفي حملتهم المسعورة تلك، على ما ينشر من كتابات تلقى على صدر الخطاب الديني الذي هو براء منه تماماً. ولكن هذه المرة تبدو الحملة أكثر شراسة ممن ينتمي إلى الدين الإسلامي نفسه، من المغالين والمتطرفين فكرياً وأيديولوجياً وأولئك يشكلون خطراً على الخطاب الديني نفسه والفكر الديني بوجه عام، من خلال بعض الآراء الغريبة والقاسية والمغالية أيضا والتي لا علاقة لها بوسطية الدين الحنيف، تلك التي من شأنها تزيد الهوة اتساعاً بين المواطن المسلم البسيط الذي يريد أن يمارس عباداته وفق نسق فطري وسطي وبين تلك الأفكار الشرسة.

ولا نأمل العواقب فيما نكتبه، أو نعيد سرده من وقائع تتصل ببعض المنتسبين للخطاب الديني المعاصر،فجملة الحديث عن خطاب ديني معاصر محفوفة بالخطر والمخاطر، ولا نستبعد هجوماً منطقياً من أصحاب الخطاب المتشدد الذين لا يزالوا يعانون من آفة الاستعلاء في النص والحوار.

إن هذه السطور تأتي كمحاولة لتشريح العقل التكفيري المعاصر، الذي بات اليوم يمارس كافة صنوف القمع والوحشية صوب المخالف، هذا العقل الذي انتهز فرصا سانحة لضعف بعض المجتمعات، وشيوع أزمنة الانهيار الاقتصادي والتصارع السياسي والحزبي للظهور والانتشار ومن ثم استقطاب ملايين الشباب وصولا لتحقيق

مآرب مشبوهة غير معلنة، ولم تكن قضية فصل الدين عن الدولة مجمل اعتقاد معرفي لدى جماعات الجهاد التكفيرية، بل استحالت فيما بعد طريقا وسبيلا إلى الدمج بين الديني (من وجهة نظر تلك الجماعات) والمدني في صورة واحدة لا تقبل الثنائية وهي الوصول إلى سدة الحكم.

ولكن المهم أن رصد حالة الخطاب الديني المعاصر ومن ثم البحث عن هوية ثابتة نسبياً له، لهو أمر يستحق، لأن المواطن الذي لم يعد عادياً أو بسيطاً لاسيما المصري بعد احتجاجات يناير ٢٠١١، وإسقاط نظام سياسي عتيد أعلن ترهله من سنين، ثم إسقاط نظام آخر قام بتوظيف الدين لتحقيق مطامح سياسية في الثلاثين من يونيو ٢٠١٣، لهو في أمس الحاجة إلى ترتيب أوراقه قبل إعمار هذا الوطن العربي الجميل الذي ينتظر سواعد فتية مخلصة. والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

الباب الأول

مهد الحكاية

١٩٢٨ - ٢٠١٣م

الفصل الأول

التَّجْرِبَةُ الإِسْلامِيَّةُ

أسفر الخطاب النهضوي العربيّ الصنع عن العديد من الاتجاهات والتيارات التى لا تزال تقف حائرة أمام جدلية التعانق بين الديني والسياسي، وهذه الجدلية هي التى أفرزت لنا خطابات فكرية ولغوية متباينة ومتنافرة يسير كل منها في اتجاه مغاير، تتلخص أغلبها في مواضعات محددة مثل التبعية، والابتداع، والغفوة، والتأخر، والتقليد، ومفاهيم الحرية والديمقراطية والشورى والعدالة الاجتماعية، وغيرها من المواضعات التى تزيد من الهوة السحيقة في اللقاء الحتمي بين الدين والسياسة.

ورغم أن فكرة التنوير ليست بجديدة على الخطاب العربي، بل لها مهاد تاريخي ضارب في القدم، إلا أن معظم المنظرين العرب لا يزالون يسعون لاقتناص لحظة مقاربة بين الديني والسياسي، والحق أن هذه اللحظة قد تحققت منذ ما يزيد على ألف سنة تقريباً، حينما مكث النبي مُحَمَّد (ﷺ) في المدينة المنورة، واستطاع أن يؤسس دولة في صورتها الأولية، هذه الدولة البسيطة في أنظمتها ومؤسساتها هي التى سمحت ولأول مرة في تاريخنا العربي للتعايش بين الديني والسياسي دون مغالبة لأي طرف على الآخر.

وهذا ما يؤكده مؤرخو العصر الحاضر، بأنه تحقق التعايش الحتمي بصورة طبيعية بين الدين والسياسة في حضارتنا العربية مع وجود خصوصية فريدة، وهى أن الدين لم يسبق السياسة، والسياسة وقتها لم تسبق الدين، لذا حدث التلاحم بينما بصورة طبيعية دون خطب أو لغط.

وبينما يصطدم المعاصرون بفكرة عدم التعايش بين الديني والسياسي هذه الأيام لكثرة المصطلحات المتنافرة بين الاتجاهين، نرى أن التأسيس الأول للدولة في الإسلام

على يد الرسول الكريم (ﷺ) كان منوطاً بالنجاح؛ فالبيئة العربية حينئذ كانت مهيأة تماماً لقبول كيان سياسي ذي طبيعة مغايرة غير تلك التى ألفوها وقت عبادة الأصنام، حيث القوانين عرفية تتغير وتتبدل وسط قلق مستمر من اللصوص وقطاع الطرق، وارتباط السيادة السياسية بالنفوذ الاقتصادي والتجاري مع عدم إغفال المكانة الدينية.

وأكاد أجزم بأن فكرة التنوير التي راح المتشدقون بها في القرن التاسع عشر الميلادي بطرائق تنظيرية تفتقر إلى منطق التطبيق والتنفيذ لم تكن وليدة هذا العصر، بل استطاع الإسلام، وهو يؤسس كياناً سياسياً في المدينة، أن يقدم مهاداً صالحاً لفكرة التعانق بين الديني والسياسي، هذا التعانق حققه القرآن الكريم بتعاليمه السامية التى تناولت حقوق العدل مثل قوله تعالى: "إن الله يأمر بالعدل" (النحل: ٩٠)، وقوله تعالى: ﴿ وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾" (النساء:٥٨)، وأيضاً تعاليم الإسلام التى جاءت تحض على إعلاء مبدأ الشورى، يقول تعالى في محكم التنزيل: ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾" (الشورى: ٢٨).

كما جاء القرآن الكريم بقاعدة في غاية الأهمية، وهى ضابط العلاقة مع الآخر وقت السلم والحرب، يقول تعالى: ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين * إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون﴾ (الممتحنة:٨،٩). هذا بخلاف ما أورده القرآن الكريم من ضرورة الامتثال عند تنفيذ الأحكام والقضاء بقول الله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ﴾ (النساء ٥٩).

وامتاز الكيان المؤسسي في دولة الإسلام بالمدينة أنها أعلت شأن العقل والعناية بالعلم والبحث، والحض على القراءة والمعرفة تلك المبادئ التى ينادى بها السياسيون لاسيما بعد ثورات الربيع العربي، من خلال الإشارة إلى ما جاء في القرآن الكريم من العناية بالعقل والتفكير، يقول تعالى: ﴿ ن* والقلم وما يسطرون﴾ (القلم. ١) كما قرن

الله سبحانه وتعالى أهل العلم به وملائكته، يقول تعالى: ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم﴾ . (آل عمران . ١٨).

والقرآن الكريم وهو دستور الكيان السياسي في هذه المرحلة . دولة المدينة المنورة . جاء ليؤكد أهمية مناهج الاستدلال العقلي التى يتحدث عنها الخطاب النهضوي المعاصر، وهو دستور يدعو إلى التفكير والتأمل، والقرآن الكريم يحث المؤمن على استعمال العقل إلى أقصى حد مستطاع، ويشيد بمن يستعمله، ويعمل فكره في النظر والتدبر، واستخلاص البراهين والنتائج من المعلومات التى تتوافر لديه من الأمور الدينية والدنيوية. يقول الله تعالى: ﴿ كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب ﴾ (ص . ٢٩)، ويقول تعالى: ﴿وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون ﴾ (العنكبوت . ٤٣).

كل هذه التعاليم الدينية التى جاء بها القرآن وافقت الرؤى السياسية لدى أبناء البيئة العربية المتشوقة للحرية وإعلاء العقل، والناقمة على الفقر والجهل والوثنية، والرق، والظلم الطائفي والتمييز القائم على الاقتصاد، لذا من الصعوبة أن يتتبع باحث ما أية حركات مناهضة إزاء هذا الكيان الإسلامي بالمدينة، اللهم ما أثاره المشركون واليهود من قلاقل وفتن ومشكلات تتعلق بمركزهم الاقتصادي والتجاري، رغم أن الإسلام أقرّ قاعدة فضلى وهى الجمع بين العبادة والعمل، وهي قرينة أساسية في أي كيان سياسي ناجح، حيث جاءت الدعوة إلى السعي والعمل مقرونة بالصلاة، فبعد أداء الصلاة وهي الجانب الروحي يجب على المسلم السعي إلى عمله، وهو الجانب المادي، مما يحدث التوازن في حياة الإنسان، يقول الله تعالى: ﴿ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله ﴾(الجمعة . ١٠).

والمستقرئ للحظة التعانق بين الديني والسياسي يلمح أن الدستور الديني وهو القرآن الكريم استطاع أن يحقق كافة مطالب المنتمين إليه، فكما منح القرآن راحة النفس والطمأنينة للمتعبدين والقائمين والركع السجود وأنشأهم على الطاعة والقناعة، منح الطامحين سياسياً إلى الارتقاء والصعود السياسي وفق كفاءتهم وقدرتهم

السياسية والإدارية، ولولا هذا ما كنا قد قرأنا عن اجتماع المسلمين في سقيفة بني ساعدة لتولية خليفة رسول الله (ﷺ).

ورغم هذه التجربة الرائدة في المزج بين الديني والسياسي، إلا أنه لا يزال المنظرون والسياسيون يعقدون عزمهم على تحديد إجابة لسؤالهم الملح: من يسبق الآخر؟ وكأن لحظة السبق تلك هي التى ستمنح فرصة الأفضلية، أو بيان الدور الريادي لكلتا الظاهرتين.

وتجربة الدولة في الإسلام كانت أكثر من ناجحة ظهر ذلك من خلال وفاء الخلفاء الراشدين الأربعة بعملية التعانق والمزج بين السياسي والديني دونما خلل، لذا لم نقرأ سطراً واحداً في كتب التأريخ الإسلامي منذ بداية تكوين الكيان الإسلامي السياسي بالمدينة وحتى مقتل الإمام على بن أبى طالب (رضى الله عنه) عن أي حرج سياسي مصدره الدين الإسلامي، بل كان الإسلام وقتها باعثاً قوياً ومكيناً للتمكين والاستخلاف في الأرض ومن ثم إعمارها.

كل ما غاب عن بعض المنظرين السياسيين المعاصرين ورواد الخطاب النهضوي العربي أن لحظة السياسة ينبغي لها أن تسبق لحظة الدين، فهو في نظر بعضهم يعني النزوع وراء سطوة الحداثة ورفض التراث بجملته، وهذا مخالف تماماً لطبيعة الكلمة والدلالة. إلا أن النهضة والنهضوي والاستنهاض وكل الكلمات المنحوتة من لفظة نهض لا تعنى تقويض البناء القائم على التعليم الدينية مطلقاً، بل هي إشارة عميقة إلى هضم التراث وتناوله بالتحليل وجعله منطلقاً وقوياً للبناء والاستعلاء المستقبلي.

ولعل أشهر المواضعات المعاصرة في مصر الآن مواضعة الدولة الإسلامية، وهو شعار باتت التيارات الإسلامية تحديدا جماعة الإخوان المسلمون والجماعة الإسلامية بطوائفها المتعددة من سلفية وتكفير وجهاد وأخرى مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، منذ استقرار الثورة المصرية في يناير ٢٠١١ بإسقاط نظام مبارك وحاشيته الدعوة إليها، والمناداة بمناقب تأسيسها في مصر وكأن مصر التي علمت البشرية كلها

أول درس في التوحيد دولة غير دينية، وكأنهم أنفسهم لم يروا ملايين المآذن وبيوت الله التي تنتشر في كل بقعة من بقاع البلاد.

هذه الدعوة الحصرية بفكرة تأسيس دولة إسلامية جاءت مواتية للمواطن الذي أصبح مؤهلاً تماماً للانضمام إلى أي تيار ديني بحجة أن نظام مبارك البائد كان يحارب الإسلام والمسلمين، وبقي على استعداد بأن يجاهد قوى خفية وغيبية من أجل رفع شعار مصر دولة إسلامية، بالرغم من أن مصر نفسها ينصر دستورها القديم والمعدل ووثيقة المبادئ الدستورية الحديثة والدستور النهائي في ٢٠١٤ على أن مصر إسلامية وديانتها الرئيسة هي الإسلام.

لكن فرق كبير وجوهري بين إسلام العبادة وإسلام السلطة، كالفوارق البينية بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية، أو بين حكومة تسيير الأعمال والحكومة المنتخبة، وهكذا، وإذا سألت هذا المواطن الذي بدا عادياً رغم ما فعلته الثورة البيضاء به وبتاريخه عن الفرق بين مصر الإسلامية وبين مصر ذات السلطة الإسلامية فهو لا يعي الفرق، بل ولا يفطن كنهها، لأنه اعتاد على فكرة التلقين، أو الاستلقاء على أريكته بانتظار فتوى جديدة قد تعكر صفو حياته الزوجية، أو بانتظار شيخ بملابس شيعية أو وهابية يحذره من فتنة الدولة المدنية ومن مصطلحات مشبوهة مثل التنوير والاستنارة والتأويل، ويندد برجال مثل الإمام مُحَمَّد عبده وطه حسين وغيرهما ممن تشوه كتاباتهم عقولهم الصافية النقية.

لكن الدولة الإسلامية مفهوم كبير يتضمن تحته عدداً من المفاهيم الرئيسة مثل السلطة، ونظام القانون، وعناصر الدولة، والولاية والوكالة الشرعية وغير ذلك من المفاهيم المرجعية لدى المنادين بالحكومات والدول الإسلامية.

ولعل فوز حزب النهضة الإسلامي بالانتخابات في تونس أولى الدول التي فجرت الثورات العربية في هذا القرن هو الذي دعم الحركات والتيارات الدينية في تحقيق حلم إقامة الدولة الدينية ذات السلطة السياسية والقضائية والقانونية المطلقة

والواحدة، وهم في ذلك لم يعوا إلى أعمال الشغب والعنف والبطش فور إعلان نتائج الانتخابات، وهو ما حفز جماعة الإخوان المسلمين بمصر لتحقيق التجربة مرة أخرى. بالإضافة إلى كل المحاولات الجاهدة التي تقدمها تركيا لاسيما بعد المد السياسي لرجب طيب أردوغان لكل الفصائل والجيوب السياسية الصغيرة التي تعزز وصول التيار الديني إلى السلطة.

هذا الطرح جعلنا نتنبأ بما حدث في مصر حينما استطاعت القوى والتيارات الدينية حصد أكبر قدر من مقاعد البرلمان ومن ثم استكمال مشروع الطموح السياسي لديهم باعتلاء سدة الحكم في مصر أيضاَ. وهو ما تحقق بالفعل بعد وصول الرئيس مُحَمَّد مرسي إلى كرسي حكم مصر، وليس البديل الشرعي الوحيد أيضاً للدولة السلطوية الدينية هو الدولة المدنية القائمة على قيم المشاركة المجتمعية والمواطنة، فهذا البديل نفسه تعتريه بعض المخاطر والمثالب التي تقوضه في مهده أيضاً إذا لم تعالج بعض الظواهر والأمور العالقة في مصر.

وإذا كانت التيارات الدينية وهي تسعى لتكريس مفهوم الدولة الدينية أن تدغدغ مشاعر المواطنين بأن إقامة هذه الدولة بقواعدهم وشروطهم وقوانينهم هي التي ستجمع وحدة العرب من جديد فهي تلقى صدى واسعاً لديهم رغم أن المواطن المصري نفسه لا يزال يعاني من سطوة كفيله وصاحب العمل رغم أنه يصلي ويصوم ويزكي ويحج ويتصدق ويتفانى في إقامة شعائره كأي مسلم، ويعلم صاحب العمل الخليجي أم مصر هي بلد الألف مئذنة ورغم ذلك يفرق بين عمل العامل وعبادته، لذا فلن تغير الدولة بهويتها سياسة صاحب عمله.

لكن الأمر الذي يبدو خطيراً ونحن بصدد الحديث عن دعوات إقامة دولة دينية سلطوية في مصر أو غيرها من البلدان العربية ذات الحراك السياسي المحتدم . رغم أن مصر دولة دينية في أساسها . هو مسألة الغلو، والغلو ملمح رئيس لا يمكن أن ينكره أحد على المنتمين للتيارات الدينية المتشددة، أو تلك التي لا تدرك مرونة الإسلام والتعددية التي هي سمة أصيلة فيه، بل إن قضية الغلو تلك تجد صدىً واسعاً وقبولاً

طيباً لدى الشاب المنتمي لتلك التيارات حيث إن تاريخه كله مصبوغ بفكرة الغلو تلك.

وفى خضم التصارع الفكري في الخطاب العربي النهضوي بين الديني والسياسي، راح يبحث أنصار كل فئة عن الدور الريادي لكل منهما، وإثبات من الأقوى في تشكيل هوية المواطن، لذا فرغ الشباب من الدين، وفرغت العقول من السياسة، لأنهم افتقروا إلى تواجد وتعايش سلمي بينهما، وصار الفرد يبحث عن رمز مطلق للسلطة الزمنية والروحية، متغافلين في ذلك تاريخية الإسلام الذى جاء بقرآنه ليتفاعل مع السياسة، لذا فالسؤال الذى طرحناه مسبقاً: هل الدين والسياسة لحظتان متعاقبتان؟ هو الأجدر بالبحث عن إجابة شافية ووافية له..

فِي سَبِيْلِ تَجْدِيْدِ الخِطَابِ الدِّيْنِيِّ:

تعد جدلية الشكل والعمق، الرهان الحقيقي لتجديد الخطاب الديني، الذي بالقطع غاب عن المشهد قليلا بفضل إحداثيات طارئة وليست بالجديدة على المجتمع المصري والعربي على السواء، وهذا الغياب وقع تحت سطوة التفاصيل التي أرهقتنا بها وسائط الإعلام المعاصرة من قنوات فراغية نسبة إلى الفراغ وقتل حيز الوقت، وشبكات للتواصل الاجتماعي التي استحالت بشرف وفخر أن تشبه سكن العنكبوت في وهنه وضعفه بضعف العلاقات الاجتماعية التي انحصرت بين (أعجبني) و (تعليق) و (مشاركة). هذه الإحداثيات باختصار كانت في وقائع فساد وزير الزراعة السابق، واستقالة حكومة المهندس إبراهيم محلب وتشكيل حكومة سريعة لفترة وجيزة وأخيرًا إسدال ستار النهاية على الفصل الأخير من مسرحية صفر مريم التي حصلت عليه في مجموع درجاتها بالثانوية العامة، والذي قامت الدنيا في مصر وقعدت أيضا على إشكالية الصفر رغم أن هذا الرقم له علاقة صداقة واعتياد مع المصريين معه وللتذكرة صفر المونديال الشهير الذي حصلنا عليه في تصويت استضافة نهائيات كأس العالم.

وبإزاء جدلية الشكل والعمق في تجديد الخطاب الديني يقف القائمون على أمر التجديد أمام غموض المسألة نفسها، والتفكير بما هو نسبي يرتبط بواقع راهن وبمستقبل على وشك الاستشراف، لذلك نجد كثيرين من القائمين على أمر التجديد من يهتم بشكل الخطاب وطرائق توجيهه وصياغته واللغة التداولية التي ينبغي أن يقدم بها، بينما على الشاطئ الآخر نكتشف أناسا مهمومين بقضية العمق وهو بالقطع فخاخ موقوتة لأنها تتصل بقضايا فقهية قد تحدث لغطا وجدلا طويلا.

وبرغم أن مسألة شكل الخطاب تعد أساسية أيضا في ظل انتشار فوضى استخدام المنابر على أيدي تيارات الإسلام السياسي فإن العمق هو أساس الخطاب وكنهه الأساسي، وهذا يجعلنا نؤكد بضرورة توصيف الخطاب الديني على أساس أنه سلطة غير مطلقة وهذا يترتب عليه سعي الخطاب لتغيير وظيفته من النقل النصي إلى تحرير العقل وتنويره ومن ثم تثوير أفكاره ومضامينه، وفتح أبواب الاجتهاد التي ظلت موصدة لفترات طويلة من أجل مطامع سياسية، وتغير الوظيفة تجئ لخدمة مقاصد الإسلام. وبما أن الخطاب الديني الراهن دخل طواعية أو من منطق الكراهة معركة الانحسار أو الانتصار فالقائم على أمر تجديده أمام رهان جديد وقاسٍ وهو إقصاء المنتفعين من هذا الخطاب لخدمة مطامح شخصية ومآرب ضيقة.

وهذا يجعلنا نجتر ذكريات ليست بالبعيدة، حينما لعب لفترة طويلة دورا مهما وخطيرا في تأسيس الحياة السياسية، وفي أحايين كثيرة كان محركا للحياة السياسية نفسها، وحينما كان يسعى الخطاب الديني الذي تسيدته تيارات الإسلام السياسي لتكريس ثقافة سياسية ومجتمعية تحمل صبغة دينية لجأ إلى نصوص تراثية تحمل في طياتها دلالات المخالفة والشقاق الذي أحدث اللغط القائم اليوم، ليس هذا فحسب، بل ونحن نمر سريعا على تاريخ الخطاب الديني لفصائل الإسلام السياسي نجده يحمل ملامح ثابتة يمكن رصدها في أنه خطاب ماضوي يأبى المعاصرة ويقيم حواجز مانعة منيعة ضد أية محاولات للاجتهاد أو إعمال العقل، وهذا خطاب بالضرورة أن يستحيل قمعيا وانغلاقيا يرفض الاختلاف أو الفطنة لأهمية حق الآخر،

وحينما يتسم خطاب بهذه المؤشرات فهو بالتأكيد نص ذكوري وجود المرأة فيه إحداثياته إما بالتحريم أو التشكيك أو التسفيه أو الإقصاء النهائي.

وتأسيسا على ما سبق وتأكيدا على تأخر عملية القلب المفتوح التي ينبغي أن تجرى للخطاب الديني فإنه الآن يعيش برئة عاجزة تماما عن التنفس، ومن أجل إحيائه وتجديده بإخلاص ديني ووطني ينبغي أولا الاقتصار على مصدري الإسلام الصحيح والسليم القرآن الكريم والسنة النبوية العطرة والعاطرة، دون الاكتراث بالنصوص التي ابتدعها أهل الجدل والجدال الذين أحدثوا ارتباكا واضطرابا بإطلاقهم دعوات التكفير والتحريم بغير ضابط أو قرينة.

وربما اقتناعنا التام بأن خطابا دينيا متطرفا لا يحيا إلا في ظل ظروف استبدادية استثنائية، فإن الاستحقاقات الديموقراطية التي جاءت بها خارطة الطريق في مصر عقب العزل الشعبي للرئيس مُحَمَّد مرسي وجماعته كفيلة بوجود خطاب ديني متجدد ومعاصر يفي بالغرض ويشفي ذا العلة ويقضي على حالات الاضطراب الديني والفقهي.وأخيرا تستلزم الظروف الراهنة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية وجود خطاب ديني في مواجهة مستدامة مع الهوية شكلا وعمقًا. وهذا الأمر يتعلق أيضا ببقية الدول العربية التي طالتها مغبة الغلو في التكفير واستلاب الرأي وشيوع التيارات والفصائل الدينية المتطرفة.

الفصل الثاني

تَجْدِيْدُ الخِطَابِ الدِّيْنِيِّ.. الوَثِيْقَةُ والمِيْثَاقُ

اعتزمت وزارة الأوقاف المصرية، بل لا تزال تعتزم تحريا لدقة التوصيف إصدار واعتماد وثيقة لتجديد الخطاب الديني بالتأكيد في مصر ويشاركها في الهم بعض الدول العربية التي يؤرقها الفكر المغالي والمتطرف لاسيما المتعلق بالشأن الديني وقضاياه المجتمعية، ولاشك أن إصدار وثيقة بشأن التجديد جاء كنتيجة حتمية لواقعنا الراهن منذ اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير في ٢٠١١، ثم استقطاب واستلاب الفصائل السياسية الدينية للمجتمع من خلال القنوات الفضائية الموجهة والصحف والمواقع الإليكترونية التي انفجرت بغير رقابة أو عيني رقيب يتابع تلك الإصدارات، ثم ثورة ثانية في يونيو ٢٠١٣، جاءت لتكشف الستار عن مطامح ومآرب جماعة حسن البنا والفصائل المتعاطفة معها، بعد أن استطاعت الجماعة أن تمزج الدين بالسياسة، دون عمق في التلقي أو بصيرة في التأويل وخصوصاً حينما حاول البعض من المنتمين إلى تنظيم حسن البنا جعل الرئيس المعزول مُحَمَّد مرسي رجل دين بدلا من كونه مهندساً ووقتها تقلد منصبا سياسياً لا أكثر، لكنها فتنة الكهنوت دوما تتحكم في السياسة وحرفة السلطان، وأخيراً ما نسمعه ونشاهده ونقرؤه أيضا من إحداثيات مجتمعية وفتاوى عجيبة وكتابات أعجب تتناول القضايا والموضوعات الدينية بصورة مدهشة وغريبة.

وحينما تقتنص أسماعنا كلمة الوثيقة فإن ثمة خواطر قد تعصف بالذهن إلى حد إمطار الأفكار والطروحات بشأن الكلمة ذاتها، لأنني افترضت وغيري أن هناك شبه وثيقة علنية تحكم الخطاب الديني لاسيما في ظل مؤسسة عريقة جامعة هي الأزهر الشريف منارة العلم الديني في العالم رغم الهنات الصغيرة التي تعتري بعض العاملين في

هذه المؤسسة والبيروقراطية العجيبة التي تسود طرقاتها الإدارية ويتحكم من خلال تلك البيروقراطية مجموعة من صغار الموظفين بالدولة والقابعين بالأزهر أو بالأوقاف المصرية وهم لا يعلمون شرف الانتساب لهاتين المؤسستين العريقتين.

لكن المهم هو وجود وثيقة تضمن تجديد الخطاب الديني لا تقييده، لأننا بالفعل ومنذ عقود مبارك نعاني من فقر الاجتهاد الديني، ولا أعتبر ما تم في سنة الجماعة من مساجلات فضائية أو تصريحات صحافية في جملة الاجتهاد لأن ذلك الفعل كان أقرب إلى التندر والسطحية أكثر منه إلى التفقه والتنوير. كما أن الاجتهاد لا يدخل في باب السفه الذي تناول المجتمع المصري مؤخرا من قصص وفتاوى ودعاوى مثل خلع الحجاب أو ارتدائه أو ممارسة الجنس قبل الزواج أو الزواج بالأطفال أو غير ذلك من عبث الأيام وأصحابها. فالوثيقة عليها أن تضمن مناخاً طيباً للاجتهاد لاسيما في العلوم الدينية وليس الدين، وتأليف وتصنيف كتب تتناول قضايانا الفقهية المعاصرة بشيء من المقاربة التاريخية لا الاستناد على فتوى ملقاة ومتناثرة في كتب وصحائف الدولة الأيوبية أو عصر المماليك أو دولة أحمد بن طولون .

فالإصلاح الديني يرتبط بالاجتهاد الإيجابي المحمود الذي يشترط توافر مقومات ومعايير للمجتهد أهمها وأبرزها الكفاءة في حفظ القرآن الكريم وتفسيره وتأويله وفهم وفطنة مقاصده ومراميه، وإتقان الحديث الشريف حفظاً ورواية واتصالاً بالسند وتواتره وأسباب روايته، ومناخه الاجتماعي أيضاً الذي صدر فيه الحديث لحبيبنا وشفيعنا المصطفى (ﷺ). وأخيرا الإلمام الكافي والشافي من علوم اللغة العربية والدين الإسلامي بالقدر الذي يسمح للمجتهد طرح فكره ومنتوجه الذهني.ومن ثم يكون الإصلاح فكراً ومنهاجاً وسلوكاً واجتهاداً.

وسأكرر ما قاله المفكر الديني الماتع الشيخ عبد المتعال الصعيدي ؛ ذلك المجدد المجهول والمتجاهل إعلامياً قصداً وعمداً رغم كونه من رواد إصلاح الفكر الديني وتجديده، وأبرز الذين نادوا بضرورة تجديد الخطاب الديني منذ عقود بعيدة مترامية في التجاهل والنسيان، فلقد أشار منذ سنوات بعيدة إلى ضرورة وحتمية الإصلاح

ومقومات الاجتهاد وضرورة تجديد الأزهر الشريف، فلقد قال إن الإصلاح الحقيقي لا يصح أن يقف عند دراسة العلوم الدينية فحسب بل يجب أن يتعداها إلى فتح الأذهان المقفلة في الأزهر، حتى تدخلها آثار التجديد، وتخلع تلك الأبواب البالية، وتعود إلى ما كانت عليه علوماً تفتح العقول، وتربي المجددين، والأئمة المبرزين.

وهو نفس المعنى الذي أشار إليه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حينما قال بالثورة الدينية، ولسوء الفهم والتأويل اقتنص المتهوكون العبارة وراحوا يدشنوا احتفالات واحتفاءات حسب أهوائهم ومطامعهم السياسية، رغم أن العبارة تتضمن ما ذكره المجدد الشيخ عبد المتعال الصعيدي ليس أكثر .

ولكي تضمن وزارة الأوقاف نجاح وثيقتها لتجديد الخطاب الديني عليها الأخذ بحتمية إعادة التأهيل والتكوين حتى لكبار رجال الدين وهذا ليس بعيب أو منقصة، بل إن التأهيل والتدريب المستمر يتيح للعالم المجدد الإحاطة بطبيعة العصر الراهن وبمراجعة العلوم والفتاوى والقضايا الدينية التي طرحت قديما ويعاد إنتاجها مؤخراً. والحقيقة أنني سأظل مقتنعاً جد الاقتناع عن دراسة وقراءة عميقة وتأمل بأن الشيخ الإمام مُحَمَّد عبده هو مجدد عصره، وهو صاحب بذرة تجديد الخطاب الديني، ولازلت أكثر اندهاشا وتعجباً كيف لهذا الشيخ الأزهري في بيئته آنذاك يحمل فكرا عميقا متجددا يصلح لزماننا ومكاننا لاسيما وأن اجتهاده كان شديد الصلة بواقع مجتمعه لا منجذباً لعصور بائدة.

وأيضاً إذا استهدفت وزارة الأوقاف المصرية، وغيرها أيضا من وزارات الأوقاف العربية المعنية بتجديد الخطاب الديني وتطويره بما يتلاءم ومقتضيات عصرنا ومواجهة خطر التطرف الديني ومغبة التيارات الأصولية غير الواعية كتنظيم الدولة الإسلامية داعش وغيرها من الفصائل والجماعات الراديكالية فعليها أن تدرك أن مشكلة الخطاب الديني لا تتمثل في الكتب الدينية والمصادر المعرفية التي يستقي منها الخطباء والأئمة معارفهم، بل تتمثل فيهم أنفسهم، فلا تزال عقدة الثقة هي المحك الرئيس لاختيار الإمام والخطيب بل والمعلم الأزهري أيضاً، وسط تجاهل مستمر ومعلن لمعايير

أخرى كالكفاءة والخبرة المستدامة غير المنقطعة في الدراسة وحضور المؤتمرات والندوات.

علاوة على ضرورة الأخذ بمعايير المعرفة المستمرة والخبرة العلمية الناجحة لمن تؤول إليه مهمة الخطابة والإمامة، لاسيما هذه الآونة التي نرى فيها الفتنة يقظة ولم تعد نائمة كما كانت، وفي الوقت ذاته الذي نشاهد فيه بعض أباطرة الفضائيات الفراغية المهووسة وهم يدغدغون مشاعر وأعصاب البسطاء من المشاهدين، وبالمناسبة نحمد الله أن مصر تكاد تفرغ من المبدعين والمثقفين ورجال الفكر المستنير وإلا لشاهدنا رجلاً موتوراً يقدم على اغتيال مبدع أو مفكر أو أديب مثلما حدث للأديب العالمي نجيب محفوظ، أو كما جرى للمفكر فرج فودة وغيرهما كثير .

وأقولها صادقاً لأولئك المهمومين بتجديد الخطاب الديني وإعداد وثيقة لتطويره وتنقيته من شوائبه العارضة: قبل أن تجلسوا على مقاعد الكتابة والإعداد للوثيقة لابد وأن تعوا بأنكم مقدمون على معارك ضارية لابد من حسمها سريعا، أبرزها الخطاب الديني الذي تردى وصار سلاحاً ووسيلة تستخدم في غير مكانها وغرضها الصحيح، وأن التجديد أيضا لابد وأن يشتمل على مواجهة صورة الإسلام في الإعلام الغربي، الذي بات يصور ويجسد المسلم في المقالات والدراسات العلمية وحتى في الأفلام السنيمائية على أنه بدوي جاهل مسعور .

وربما أنا مع ضرورة وجود وثيقة ملزمة لتجديد الخطاب الديني في الوقت الراهن لعوامل عدة أهمها ما رصدته بحضور كثيف وطاغٍ في الخطاب الديني المعاصر، فهناك نبرة استعلائية غريبة، رغم أن الخطاب الديني هو رسالة وقيمة في الأساس، ولكن ما سمعته وقرأته من كتابات أكد لدى حقيقة هي أن الخطاب الديني الراهن والذي يتسيده بعض المتطرفين و الذي بات تائهاً بين التجديد والتطوير والتعديل يسعى إلى تأسيس درجات متعددة من القمعية والسلطوية، فصاحب الخطاب والنص لايزال يضفي على نفسه صفة القاضي والمشرع والمفتي وصاحب الأمر والنهي والقمع على المتلقي البسيط حتى يحول خطاب الديني إلى سلطة قمعية.

ووسط عشرات القنوات الفضائية الفراغية وعشرات الكتب التي من المفترض أنها دينية تجد معظمها تحمل عقاباً أكثر مما تحمل حلولاً وعلاجات لمشكلات عصرنا المضطرب، ومن المدهش أن سمة العقاب هذه لها كيمياء وحالة من الرضا بنفس وقلب وعقل المستمع والقارئ، فهو لا يريد أن يرهق نفسه بالتفكير والتأويل والتحليل لما يطالعه أو يسمعه من معلومات دينية، لذا فالمستمع ذو الآذان الكبيرة ليس بحاجة ماسة إلى بدائل يختار من بينها أكثر مما هو بحاجة إلى وجود قوة بشرية رادعة له.

إن الخطاب الديني بحاجة إلى عملية تثوير جذرية، وكلما قرأت الآية القرآنية (وما يلقاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم) أدركت على الفور أننا أمامنا طريق طويل جداً لتغيير النبرة الاستعلائية للخطاب الديني، وأن قبول المناقشة وتقدير التنوع الثقافي دون استعلاء أو استكبار لهو أمر جلل بلا ريب.

وأن خطاباً مثل هذا لا يحمل سمة التسامح وتقدير التنوع الثقافي والفكري دون قمع أو قهر لا يؤدي يوماً ما إلى بناء أو نهضة، بل سيسفر عن أجساد تمشي على الأرض لا هدف لها في الحياة أو منها. فكيف تنهض هذه الأمة ولا يزال بعض الدعاة والأئمة يدغدغون مشاعرنا وأعصابنا بقصص تاريخية وحكايات مبتدعة لا أصل لها في كتب التاريخ الرصينة والموثوقة؟.

خطر الدراسات الاستشراقية على الخطاب الديني:

ولعل القائمين على إعداد وثيقة لتجديد الخطاب الديني أن يهتموا بقدر ليس بالقليل من وقتهم وجهدهم وجهادهم الذهني والفكري وأن يدركوا ما صنعه الاستعمار الأجنبي والتوافد الخارجي الثقافي على مصر والدول العربية الشقيقة، فلقد عمل الاستعمار على تربية الأجيال المسلمة في الأقطار الإسلامية على إبعادهم عن الإسلام، وسلخه من مفهومه الصحيح كدين شامل يعني بحياة المسلم وآخرته. وعلى هذا الأساس وضعوا سياسة التربية والتعليم في أقطار المسلمين بواسطة المستشرقين، ومن حذا حذوهم من أهل الأقطار الإسلامية نفسها، وقد رسموا سياستهم على أسس

منها إضعاف الروح الدينية لدى الطلاب، والاهتمام بالمواد المدنية وتدريسها بمعزل عن الدراسات الدينية، مع العلم بأن الإسلام يدرس كل العلوم على أساس قاعدته الكلية، سواء كانت العلوم متعلقة بالمسائل الضرورية أو الحاجيَّة. كما عمل على إشعار الطلاب منذ نعومة أظفارهم باستعلاء اللغة الأجنبية.

كما أن الأمة الإسلامية تواجه حملات التشويه والتزييف لديننا الحنيف، ومهمة هذه الحملات هدم المجتمع الإسلامي، وإقامة مجتمعات على شَاكلة المجتمعات الأوروبية، وكذلك ما قام به زعماء الفتنة والتشويه من ادعاءات كاذبة مضلة بدءاً من أن القرآن الكريم من تأليف سلطة بشرية، وأن ما جاء به لا يزيد عن كونه نوعاً من الحيل .

إن دراسات المستشرقين حول القرآن الكريم لا تصدر عن العلم، بل تنحرف نتائجه عنه؛ لأنها عن هوى واعتقاد حاقد عن الإسلام، أو غير قادر عن فهمه. إن المستشرقين ينتمون إلى نوعين لا ثالث لهما؛ فالمستشرق إما أن يكون علمانياً مادياً لا يؤمن بالغيب، وإما أن يكون يهودياً لا يؤمن بصدق الرسالة الإسلامية التي أعقبت رسالته.

ويعمل الاستشراق على الحيلولة بين الشعوب وبين الإسلام، وذلك بحجب محاسن الإسلام وتشويه صورته؛ لإقناع الناس بعدم صلاحية الإسلام. هذا بالإضافة إلى فصل المسلمين عن جذورهم الثابتة الأصيلة بتشويه تلك الأصول، وعزلها عن مصادرها، والعمل على هدم الكيان الفردي والاجتماعي والنفسي والعقلي، وذلك للاستسلام أمام المستعمر وثقافته وفكره.

ولم يجد ملاحدة العصر الحديث من شبهات يلصقونها بالإسلام فادعوا كذباً بأن الإسلام عقيدة تدعو إلى التواكل والسطحية واللامبالاة تجاه المتغيرات الحياتية والمجتمعية، ومن يقرأ القرآن الكريم ويتدبر معانيه وآياته الحكيمة يتأكد أن الإسلام دين يحث على العمل، ويدفع الإنسان نحو، والمطالع لآيات القرآن يدرك ويفطن

الربط المستدام بين الإيمان والعمل، يقول الله تعالى: ﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾.

والقرآن يحث المؤمنين على العمل حتى في أوقات الراحة، وأقصد يوم الجمعة، فيقول الله تعالى في ذلك: ﴿ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله﴾. فأين هذا التواكل الذي يلصقه الملاحدة بالإسلام والمسلمين؟. والسنة النبوية لصاحبها ﷺ تحث على العمل والسعي الدؤوب غير المنقطع من أجل عمارة الأرض، يقول الرسول ﷺ: " إذا قامت الساعة في يد أحدكم فسيلة فإذا استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليفعل". بل ونجد الرسول الكريم ﷺ يضرب مثلاً أعلى في الدعوة إلى العمل حيث رفض انقطاع الناس للعبادة في المسجد واعتمادهم على غيرهم في المأكل والمطعم والمشرب والملبس، وامتدح من يعمل ويكد من كسب يده بشرف وأمانة وتقوى ومراقبة من الله تبارك وتعالى.

ولقد خلط أولئك المستشرقون بين التوكل الذي يعني تدبر الأمور والأخذ بالأسباب والتزود بالطاقة الروحية والعبادة، وبين التواكل الذي يعني الكسل وعدم الأخذ بالأسباب والوسائل المعينة. وكلنا يعرف كيف طرد الفاروق عمر بن الخطاب أولئك المتواكلين المنقطعين للعبادة في المسجد معتمدين على غيرهم في رعايتهم وقضاء شؤونهم، وقال عبارته المشهورة: " إن السماء لا تمطر ذهباً"، واستشهد في ذلك بحديث النبي ﷺ الذي يقول فيه: " لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدوا خماصاً وتروح بطاناً ".

وليس هذا فحسب بل جعل الإسلام العمل المفيد من أسباب الثواب وزيادة الحسنات، وقد ورد في القرآن الكريم العديد من الآيات التي تتعلق بهذه المعاني ومن ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ وقوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ﴾، كما أن السنّة الشريفة تضمنت العديد من النصوص التي تحث على العمل والكسب الحلال مثل قول الرسول ﷺ: "ما أكل أحد طعاماً

خيراً من أن يأكل من عمل يده"، وقوله ﷺ: "من أمسى كالاً من عمل يده أمسى مغفوراً له".

ومما لاشك فيه ـ ومن خلال استقراء التاريخ والواقع المشاهد ـ أن أساليب الكيد والحقد للإسلام قد تنوعت، وكثرت محاولات استئصاله عبر التاريخ قديماً وحديثاً، ولكن الحمد لله تبوء جميعها بالفشل في النهاية، لأن الله عز وجل قد تكفل بحفظ هذا الدين وأهله وأتباعه.

ومن الإدراك الواعي لهذه الأمة أن العودة إلى سياج الإسلام عقيدة ونظاماً هي مسألة مهمة، وأن الواجب الأكبر والسبيل الوحيد للإنقاذ من حياة الشتات هو أن نفهم الإسلام فهماً واعياً مشرفاً صائباً ونقياً وذلك بالتصديق الجازم بعقيدته. واستخدام الفرد المسلم الحقائق والمعلومات التي يستقيها من القرآن الكريم والسنة النبوية، ليربط بها الواقع فيصبح مفكراً إسلامياً قادراً على إيجاد الحلول الصحيحة لكافة المشكلات.

وإذا كنا نعني بالتحديات التي تواجه الإسلام المعاصر، فينبغي أن نحذر المسلمين من النشاطات المعادية للإسلام والتي تتقنع في مؤتمرات ومؤسسات بأسماء مختلفة مثل نوادي الحياة، أو منتديات الصداقة. ولقد قدم الإسلام الحنيف نموذجاً أخلاقياً ثابتاً لمواجهة مثل هذه التحديات .

إن من التحديات التي تواجه تجديد الخطاب الديني الغلو في التكفير الذي نال واصطاد الكثيرين، ولعل أبلغ تشبيه للغلو في التكفير والتفسيق هو " الورطة"، ولقد توعد رسول الله (عليه الصلاة والسلام) بهؤلاء الذين يكفرون إخوانهم بقوله: (لا يرمي رجل رجلاً بالفسق ولا يرميه بالكفر إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك). أما الآن فأصبح التكفير وشبهات التفسيق أسرع حكم يمكن أن يصدره إنسان على أخيه، وإذا كان التكفير قديماً سلاحاً خفياً يستخدمه بعض المتطرفين في مواجهة خصومهم، فاليوم أصبح أداةً هجومية تستخدم بصورة محمومة ومهووسة.واستسهال

رمي البعض بالفسق والخروج عن مقاصد الشريعة الإسلامية يذكرني بقصة طريفة، فقد جاء رجل إلى ابن عمر، فسأله عن دم البعوضة، وعن حرمة قتل الذباب، فقال له: ممن أنت؟ قال: من أهل العراق، قال: ها انظروا إلى هذا، يسأل عن دم البعوض، وقد قتلوا ابن بنت رسول الله .

إن أخطر ما نواجهه حالياً من ينصب نفسه باعتباره صاحب ولاية حاكمية، أوتي العلم وفصل الخطاب، وقد عاب القرآن الكريم هؤلاء، مثل قوله تعالى: (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون).

الخِطَابُ العَرَبِيُّ المُعَاصِرُ.. فِتْنَةُ الحَدَاثَةِ:

مغرورقون في فتنة الحكي وشهوة السرد السلبي، وحالنا أشبه ببطل مسرحية صمويل بيكيت المعنونة " في انتظار جودو"، الذي لم يجئ بالفعل لأن المؤلف توفاه الحي الذي لا يموت والأبطال غابوا وسط صفحات المسرحية، إنها فتنة الحداثة التي تسللت خفية في طروحاتنا الفكرية والتي استدعت بالضرورة المطالبة بتجديد الخطاب الديني ومن قبله وبعده تطوير وتحديث خطابنا الثقافي النهضوي الذي لم يطرأ على إحداثياته أية تحديثات أو تجديدات منذ وفاة النهضوي الأكبر الإمام مُحَمَّد عبده رائد التنوير في العصر الحديث وأن من جاء من بعده اجتر أفكاره وأعاد الصياغة بمصطلحات معاصرة لكن الحقيقة أن الواقع الثقافي المشهود لا يفي بمعطيات عصر يتسارع ومن ثم يتصارع.

وأوضحت التجربة الثقافية شديدة التمصير والتعريب أن الحداثة وقفت طوعا عند حدود المصطلح دون أن تتعدى المد الزمني والمكاني لها وبالتالي دخلت المجتمعات المصرية المتعاقبة لاسيما النخبة في مساجلات تنظيرية حول المصطلح كالدولة المدنية والعلمانية والنهضة وشروط التقدم وإعمال العقل والتكفير وغير ذلك من الطروحات الفلسفية التي طغت على أرفف المكتبات الثقافية والجامعية دون أي تجديد مرتقب حتى وإن افترضنا أن ثمة محاولات فكرية تم رصدها مثل أفكار قاسم

أمين وطه حسين وتوفيق الحكيم ويوسف إدريس ومراد وهبة وغالي شكري وزكي نجيب محمود وفرج فودة ونصر حامد أبو زيد وعابد الجابري وجابر عصفور انتهاء بسيد القمني وقضاياه الفكرية المثارة حاليا صوب الأزهر الشريف، هي محاولات لتجديد الخطاب العربي بصورة قصدية، فإن جملة المحاولات التجديدية لم تخرج عن حدود بوابة النقد الواقعي لحالات راهنة آنذاك بغير اجتهاد لتقديم رؤية استشرافية، وكانت النتيجة آلاف الأطباء والمهندسين والمدرسين بحجة أن المدافعة الثقافية هي حصول المرء على شهادة جامعية تحميه من ويلات المستقبل الغيبي دون سعي حقيقي للاكتشاف أو التجديد.

ولأن خطابنا العربي والمصري على وجه الخصوص أكثر ميلا لجلد الذات فإننا رأينا أنفسنا في حالة استغراق كاملة لطروحات النقد أو الجلد الذاتي لفترة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وتحليل ورصد يبدو مملا بعض الشئ لحكم الملك فاروق ومن قبله فؤاد والحالة الثقافية في هذا الوقت، وبدلا من أن نستفيق على عهد ثقافي يتبعه خطاب فكري يميل إلى التثوير أكثر من استلابه صوب النقد وجدنا خطابا بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ يحلل ما سبق فكانت النتيجة حتى وقتنا الراهن مئات الكتب والرسائل الأكاديمية تحلل الخطاب الثقافي وتنقد النقد ذاته في الوقت الذي استيقظت أنا فيه على وصول مركبة فضائية محملة بالعلماء والمستكشفين على سطح الكوكب بلوتو.

وبات مضحكا اجترار المفكرين لكتب بعينها مثل كتاب السؤال لشكيب أرسلان لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟ مسردا كل عوامل التأخر دون أية إشارة ممكنة وليست مستحيلة للنهضة التي ينبغي أن تتحقق على أرض المشهد الراهن. ومن بعدها ظن المفكرون أن النهضة لا تقوم إلا على فكرة المصالحة والتوفيق بين الشرق والغرب وكان أحمد لطفي السيد وطه حسين يمثلان هذه الوجهة، ثم تسارع الوقت لنصل إلى مرحلة الكتابات الغارقة في التنظير والنقد الطويل والتي مثلتها كتابات وجيه كوثراني وعبد الله العروي وفهمي جدعان وعابد الجابري وسمير أمين وغيرهم، وهم يبحثون عن صياغة لخطاب عربي ينهض بالأقطار العربية وكانت النتيجة

ليست لكتاباتهم إنما لفقر التوظيف الثقافي المهيمن مزيدا من الشهادات الجامعية وآلاف العاطلين والمعطلين عن الحراك الثقافي والعلمي بل والإبداع الفني الذي أودى بنا اليوم إلى جعل شخصية الأبله أو العبيط إن صح التعبير بطلا للعمل الفني أو جعل صوت الصفائح المعدنية بديلا للموسيقى، وغاب عنا بالفعل أداء يوسف وهبي والصوت الكرواني فيروز.

وإذا أردنا بحق تثوير خطابنا الثقافي والفكري فالأولى الالتفاف بقوة وجدية وصبر بجانب المشروعات والبرامج التي يتم تدشينها وتأسيسها في مصر والوطن العربي، وبدلا من التعبيرات السلبية صوب الكيان الصهيوني ومؤامراته التي لا ولن تنقضي بشأن تقويض الأمة العربية والوطن المصري على وجه الاختصاص، فالأحرى هو اليقظة والوعي تجاه مشروعات الدولة والاهتمام بتحقيق نجاحها بلا من الاقتصار على الصمت أحيانا والسخرية أحيانا أخرى.

وربما تكمن مسئولية التخلف في الارتكان إلى منطق الاعتماد على التاريخ وحده لاسيما وأن الشباب اليوم غير مهتم بتنمية وعيه التاريخي والتاريخ بالنسبة له لا يتعد كونه صورة لسعد زغلول أو الدبابات وهي تحاصر قصر الملك فاروق لكن دلالة تلك اللحظات الفارقة فلا تهمه، وهنا يأتي دور الإعلام والفن والدراما خصوصا وهذا يعتمد في الأساس على وطنية المنتج والمبدع والمخرج ومدى وعيهم بالانتماء الوطني ودورهم التاريخي في بناء الخطاب الثقافي العام لدى الشباب.ولربما لا أتفق في مقولة إن الفن يعكس الواقع فلابد ألا يعكسه من الأساس لأننا نعيش في جنباته بالفعل بل عليه أن يقدم إحداثيات جديدة لمستقبل يجئ.

وهذا الخطاب العربي الراهن الذي لطالما يقع فريسة لفتنة الحداثة ومصطلحاتها غير المحددة لن يفلح بغير اهتمام واضح ومباشر بتنمية الهوية والأصالة الحضارية للشباب الذي بات مهددا بالإفلاس الفكري نتيجة هوسه بالتكنولوجيا كمستهلكين غير منتجين لها، والأشد غرابة في واقعنا الثقافي الداخلي ظهور عشرات الكتب التي تحمل عبارة " من الأدب الساخر " في الوقت الذي نسخر فيه من الكاتب والقارئ

والناشر على السواء، حتى تجاربنا الثقافية المتضمنة بهذه الكتب لا تخرج عن عباءة الأحاديث التافهة بين شاب وشابة في كافتيريا أو مقهى راقٍ نسبيا وهنا نفصل بين هؤلاء وسياقهم الحضاري الذي بالفعل يغيب من بين أيديهم بغير رجعة.

ولكي لا أقع أنا أيضا في فخ التنظير والمبالغة في السرد فالتوجيه الدقيق لهذه المرحلة هو فتح آفاق المشروعات للشباب الواعي الراغب في الاستنارة بدوافع وطنية، ليس من منظور التنفيذ والبناء المعماري الملموس، بل لنكتفي في هذه المرحلة بإعلان التخطيط لأن التخطيط في حد ذاته هو حجر الأساس والتكوين، من مثل مسابقات لمشروعات ريادة الأعمال بالجامعات، وهذا ليس بمبالغة صحافية، ففي جامعة المنيا على سبيل المثال قام رئيسها الحالي المستنير والمثقف بالفعل الأستاذ الدكتور جمال الدين أبو المجد بتدشين المركز الوطني للإبداع وريادة الأعمال كخطوة استباقية لاستشراف المستقبل الذي يمكن أن نصنعه بأيدينا نحن بغير تبعية لوافد أجنبي أو لفكرة مستوحاة، فقام بإنشاء هذا المركز لاحتضان أصحاب الأفكار الواعدة من الطلاب المتميزين أو الذين يسعون إلى تحقيق التميز واحتضانهم علميا وإبداعيا وتدريبهم على تحقيق وتنفيذ مشروعاتهم وهذه مصر التي نحلم بها.

التوجيه الثاني هو الاكتفاء المرحلي بإعادة قراءة الماضي لاسيما وأن قراءاته النقدية ومناهجه أصبحت متعددة ولا حصر لآليات تناولها، وهذه التعددية للقراءة بالرغم من أهميتها لذوي الألباب المستنيرة إلا أنها ستفتح أبوابا للجدل ومزيدا من التوتر المعرفي، والاهتمام الأولى هو المشاركة في اللحظة الراهنة في نشاطات الوطن القومية بالكتابة أو الإبداع الفني والتشكيلي والموسيقي والإفادة من معطيات مشروعات الدولة في تحقيق مشاركة ناجحة لهؤلاء الشباب.

إنْسَان: جَميل حقًّا أنْ تَنْتَمِي.. الأجْمَلُ أن تَقْبَلَ بِتَنَوُّعِ الانْتِمَاء.. لِوَطَنٍ واحِدٍ.

تَجْدِيْد الخِطَابِ الدِّيْنِيِّ المَسِيْحِيِّ.. ضَرُوْرَةٌ قَوْمِيَّةٌ:

الأقباط في مصر لهم خصوصية، بل يمكن التصريح بغير تلميح أن مسيحي مصر

منذ عقود مبارك لهم مشهد استثنائي من الصعب البوح به وإن تم البوح عن طريق الدراما الفنية أو ديوان شعري أو قصة تتناول رصدا لملامح هذا البوح قامت قيامة الكنيسة الأرثوذكسية المصرية ويظهر بطريرك الأقباط آنذاك ليعلن ثمة أمور مفادها أن الكنيسة لها شئونها الخاصة وأن الموضوع أو القضية التي تمت إثارتها وإزاحة الستار عنها شأن داخلي لا يهم سوى الأقباط وحدهم وهذا ما ألفناه منذ عهد مبارك.

وربما منذ اندلاع الشرارة الأولى لثورة يناير البيضاء والأقباط في مصر رأيناهم يتصدرون المشهد والحراك الاجتماعي والسياسي والأصوات التي استمرأت الركون على المقاعد الجلدية بجوار المدفأة ارتفت وثارت وظهرت جنبا بجنب المسلمين وهم يطالبون أولا بالعيش والحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية انتهاءً بمطلب إسقاط الرئيس وقد كان هذا المشهد مرة ثانية إبان عزل الرئيس السابق مُحَمَّد مرسي.

وعلى فترات متباعدة تظهر ثورة الأقباط ضد مؤسستهم الدينية لاسيما حينما يتعلق الأمر بمشكلة الطلاق والتصريح بالزواج الثاني، وربما يغفل كثير منهم المشكلات التي تتعلق بالاحتقان الديني أو الممارسات العنصرية تجاههم ببعض المؤسسات أو من خلال إقصائهم عن بعض مشاهد الحياة الاجتماعية وهذه الصورة كانت بالقطع سائدة طيلة فترة حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك وكانت بالطبع الأكثر بزوغًا خلال الفترة الرئاسية القصيرة للمعزول مُحَمَّد مرسي.

ومن جديد قامت قيامة الأقباط ضد الكنيسة الأرثوذكسية في مصر من جديد لكن هذه القيامة الجديدة تبدو مختلفة لأنها لم تقتصر على ثمة مطالب فئوية تتعلق بتصريح الزواج الثاني أو مشروعية الطلاق وهما الأمران الذي لا ينبغي أن أفتي بمشروعيتهما في العقيدة المسيحية إيمانا بخصوصية الاعتقاد، لكن هي قيامة تجاوزت في مطالبها إلى المطالبة بضرورة عزل الأنبا تواضروس بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية المصرية، وظهر هذا العصيان الاستثنائي في تاريخ الأقباط في مصر من خلال تدشين صفحة إليكترونية على شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك باسم البركان للأحوال الشخصية والتي أعلن مستخدموها التمرد العلني على الكنيسة وقراراتها وتصريحاتها

بشأن مشكلتي الطلاق والزواج الثاني وطالبوا بعزل الأنبا تواضروس من منصبه الديني والنزوح إلى العبادة بالدير.

بينما أرجع بعض المشاركين بالصفحة الإليكترونية عزل البابا إلى أمر مختلف تماما عن الأحوال الشخصية المسيحية بحجة أن الأنبا تواضروس أخفق في حل مشاكل منكوبي الأحوال الشخصية، وسلم شعبه للشرطة بعدما تظاهروا للمطالبة بلقائه.

ويقود هذه الحملة الثائرة ضد الكنيسة المصرية إسحق فرنسيس وقد صرح بصدد هذه الثورة التي لم يعد مسكوت عنها بأن الأنبا تواضروس هو أول بابا في تاريخ الكنيسة يخالف تعاليم المسيح ويقبل معمودية الكاثوليك ويدرس تثبيت عيد القيامة بالاتفاق مع باقي الطوائف، بالإضافة إلى أنه حطم الرقم القياسي في الرحلات الرعوية بأوروبا وأمريكا تاركًا شعبه في مصر بلا أي اهتمام.

ومثل هذه التصريحات أو حالات الغضب لم تكن شائعة في السنوات التي سبقت ثورة يناير الرائعة، وسرعان ما كانت المشكلات الخاصة بالأقباط يتم احتوائها بصورة تبدو غير رسمية عن طريق المشاورة التي تتم بالكنيسة أو من خلال جلسات النصح والإرشاد من أجل رأب الصدع، لكن يبدو أن لغة الثورة امتدت من الشارع إلى الصحافة مرورا بتجديد الخطاب الديني واستقر قطارها الآن إلى المؤسسة الدينية المسيحية الرسمية.

لكن الأمر في الكنيسة الأرثوذكسية يبدو مختلفا تماما، فالكنيسة عبر متحدثها الرسمي أعلن أن تلك المطالبة بعزل الأنبا تواضروس غير مقبولة ومرفوضة تماما ولا تليق بمقام المنصب البابوي الرفيع، وأضاف القس بولس حليم المتحدث الرسمي باسم الكنيسة أن اختيار البابا في الكنيسة القبطية يحمل ثلاثة أمور، فهو انتخب من الأساقفة والكهنة وأراخنة الشعب، وهم ممثلو الشعب، وهو أيضا . حسب تصريح القس بولس حليم . اختيار من الله من خلال صوم وصلوات الكنيسة كلها وإلقاء القرعة نتيجة لهذه الصلوات، مؤكدًا أن قواعد الكنيسة تحتم أن يستمر البابا في

كرسي البابوية حتى آخر عمره .

بينما أضاف المحسوبين على تيار النخبة المسيحية في مصر أن تلك الدعوات يتصف أصحابها بالهامشية وأنهم غير ذوي شأن في المجتمع وهي لغة نخبوية بالقطع لكن بات من الصعب إخفاء أو تضليل الرأي المصري العام بأن ثمة مشكلة تعترض المؤسسة الدينية الرسمية المسيحية في مصر.

وتناصا مع الجملة الشعرية للشاعر اللبناني مُحَمَّد علي شمس الدين من قصيدته الرائعة نقطة من دم المحارب الحزين بأن(الكلام الذي لم ينتهي سيفتح بابا جديدا للحرب أو للكلام)، فإن تلك الثورة التي تخص بالفعل المسيحيين وحدهم وشأنهم الخاص إلا أن الشأن المصري العام يتطلب أيضا الحفاظ على الأمن القومي الذي يتبنى وجوب التوعية والتنوير وهذا يستلزم بالضرورة تجديد الخطاب الديني المسيحي أسوة بمطالب تطويره وتجديده على مستوى الفكر الإسلامي، وأن دعوى التطوير لم تعد قاصرة فحسب على الخطاب الديني الإسلامي، بل إن المسيحيين في مصر إذا اعتبرناهم بحق يمثلون مع المسلمين نسيجا واحدا لمجتمع أصيل فبات من الأحرى وجوب تفعيل دعوى تجديد الخطاب الديني المسيحي من خلال الرؤى والأفكار والطروحات الفقهية التي تتناسب مع المجتمع.

وهذا التطوير على مستوى الخطاب يتطلب أيضا الجلوس على مائدة حوار واحدة بأهداف مشتركة وغايات منشودة للارتقاء وليس الهدم والهجوم، وهذا يتطلب أيضا عدم إقصاء أي جانب من جوانب هذا الحوار إذا كنا بالفعل ننشد مجتمعا قويا يتنافس في الرقي والتقدم مع باقي المجتمعات الناهضة، وذلك أيضا لأن الوطن اليوم بحاجة إلى الوحدة وليس الفرقة والانقسام ومصر التي تمر بفترات حرجة في تاريخها وتسعى لتحقيق طفرة في النمو الاقتصادي لا بد وأن يوازيه حراك اجتماعي إيجابي وليس تشاحنا واحتقانا، هذه هي مصر العظيمة التي ننشدها ونبتغيها وهذا قدرها بالفعل أن تبقى وطنا عظيما.

الفصل الثالث

شَهْوَةُ التَّكْفِيْر وسَطْوَتُهُ

هناك قاعدة تقتضي بأن التكفير حكم شرعي من أحكام الدين له أسبابه، وضوابطه، وشروطه، وموانعه، وآثاره. وهذه القاعدة لا ترتبط بدين معين، أو مله بعينها، والتكفير حق لله فلا يكفر إلا من كفره الله المطلع على ما في الصدور، والشهيد على أعمال عباده من البشر، وثبوت الكفر على المرء أمر لا يثبت إلا بدليل شرعي متفق عليه، سواء من النص، أو بإجماع العلماء والفقهاء كافة، وليس القلة منهم.

وما أخطر التحديات التي تواجهنا هذه الآونة من باقة الأنفلونزا، والتيفوئيد، والحمى القلاعية، والكليبات الفاضحة، وعلاوة على ذلك استباق البعض في إلقاء تهم التفكير على الآخر، وكنت قديماً أسمع تهم التفكير تلصق بكبار المفكرين والأدباء والشعراء، أما اليوم فعلى العامة، والأدهش أن من يلقي هذه التهم ليس عالماً بالأدلة الشرعية الثابتة.

ولعل أبلغ تشبيه للغلو في التكفير هو " الورطة"، ولقد توعد رسول الله (عليه الصلاة والسلام) بهؤلاء الذين يكفرون إخوانهم بقوله: (لا يرمي رجل رجلاً بالفسق ولا يرميه بالكفر إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك). أما الآن فأصبح التكفير أسرع حكم يمكن أن يصدره إنسان على أخيه، وإذا كان التكفير قديماً سلاح خفي يستخدمه بعض المتطرفين في مواجهة خصومهم، فاليوم أصبح أداةً هجومية تستخدم قبل وأثناء وبعد الحوار مع الآخر، هذا إن كان هناك حوار من الأساس.

وهذا السلاح كان قديماً يردده رجل على مرأى ومسمع قلة من الحضور ببلدة صغيرة، ثم يتناقل الخبر بصورة وئيدة ثقيلة حتى تصل لرجل يطالع حظك اليوم في

شرفته، أما هذه الأيام فالنار تستعر بالهشيم سريعاً، من خلال المنتديات، والفضائيات، والمدونات، والرسائل الإليكترونية، والفيس بوك.

وأؤكد أن الإسلام في صورته الحقيقية قد دعا إلى احترام المرء لهوية أخيه المسلم، ليس هذا فقط بل ذهب بعيداً إلى الاحترام والإيمان بهوية الآخر، وفي ذلك نجد قوله تعالى ﴿آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير ﴾. ولكن في ظل موضة عضلات المطربين، وتعدد أشكال وألوان أغطية الرأس للرجال والنساء، فلماذا لا يصير التكفير موضة أيضاً. والموضة في حد ذاتها نوع من الورطة، فإما يدعم صاحبها فكرته بالأدلة والأسانيد والتجديد، حتى تثبت الموضة فتصير قاعدة، أو يكتفي بتقديمها كنوع من المغايرة ومخالفة السائد فسرعان ما تذبل وتنتهي.

وإذا سألت أحد رجال الدين المستنيرين عن الغلو في التكفير لذكر لك أن المجازفة بالتكفير شر عظيم وخطر جسيم، وقد ذاقت الأمم كثيراً من ويلاتها ووبيل عواقبها، وليدرك هؤلاء قول الله تعالى في تحذير عباده من الغلو في التكفير (فتبينوا ولا تقولوا لمن ألقى السلام لست مؤمناً تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة).

والمتأمل لهذا الأمر ـ الغلو في التكفير ـ يرى عواقبه التي تتمثل في استحلال الدم ومنع التوارث وفسخ عقد الزواج وتحريم إقامة الفرائض. ويدهشني كثيراً حينما أقرأ لشيخ الإسلام ابن تيمية الذي يتخذه معظم السلفيون إماماً لهم حينما يقول: فليس لأحد أن يكفر أحداً من المسلمين وإن أخطأ وغلط حتى تقام عليه الحجة ويبين له المحجة وإزالة الشبهة. أتعجب من هذه المقولة التي يتبع بعض السلفيون آراء صاحبها ونجدهم في ذات الوقت يكفرون ابن رشد وابن الفارض والمتنبي وطه حسين المبدع والمفكر والإنسان والأستاذ، ويكفرون نصر حامد، مروراً بفرج فودة والمستشار سعيد العشماوي، وأخيراً وليس آخراً المفكر سيد القمني.

وانظر إلى رأي الشيخ عبد الرحمن السديس إمام وخطيب الحرم المكي سنة ٢٠٠٤م، حينما أكد على أنه يجب التفريق بين الفعل والفاعل والإطلاق والتعيين وتنزيل النصوص على الوقائع والأشخاص، وأن نصوص الوعيد في الكتاب والسنة ونصوص الأئمة بالتكفير والفسق ونحو ذلك لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع. حتى بعض أنصار الفكر الوهابي ربما تناسوا قول إمامهم المجدد مُحَمَّد بن عبد الوهاب إذ يقول: ولا نكفر إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم.

واستسهال رمي البعض بالكفر والشرك والخروج عن الملة يذكرني مجددا بالقصة الطريفة التي ذكرتها في الفصل السابق، بشأن الرجل الذي سأل عن دم البعوضة، وعن حرمة قتل الذباب، إن أخطر ما نواجهه حالياً من ينصب نفسه باعتباره صاحب ولاية حاكمية، أوتي العلم وفصل الخطاب، وقد عاب القرآن الكريم هؤلاء، مثل قوله تعالى:﴿ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون﴾ .

لقد أصبح علينا أن نحترس قليلاً ونحن نكتب أو نتحدث بألا نستخدم عبارات مثل التفكير العقلاني، والتأويل والحجج العقلية، خوفاً من بطش مقصلة التكفيريين الجدد، هؤلاء الذين لا يَعون النص الشرعي، ولا يتحرون ما ورد بكتب التراث المحققة الصائبة الفكر والعقيدة، ولا يعملون النصوص طبقاً للحال والمقام، ولو أعطوا أنفسهم قسطاً قليلاً من التأمل في آرائهم لما استعجلوا الرأي والقرار.

الغُلُوُ فِي التَّأْوِيْلِ:

استوقفني كلام بعض الأصدقاء عما يسمعونه من محاولات مستدامة من قبل بعض التيارات الدينية المتشددة والتي تغالي في الرأي والتأويل أيضاً، ونذكر إخواننا بأنه لما سئل علي بن أبي طالب عن الذين قاتلوه أمشركون هم؟ قال لا، من الشرك فروا، فقيل له: أمنافقون؟ قال: لا، لأن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً، فقيل له:

فما حالهم؟ قال: إخواننا بغوا علينا. هذا هو الإرث والميراث والتركة الحقيقية، فما بال هؤلاء يأتون بأمر عجيب وهو التكفير.

وهناك أسباب ومبررات متأصلة تدعو للغلو في التكفير. ولعل المنزل أو السلطة الأبوية متمثلة في الأب والأم هو النواة الأولى لخلق التعصب والتمذهب الفكري تجاه بعض الأفراد والآراء والقضايا. ومن منا لم يسمع يوماً ما من أبويه كلمات سلطوية بعينها مثل هذا فاسق، وذلك فاجر، وهؤلاء لا يعرفون ربهم، وغيرها من الكلمات التي تؤسس مرجعية فكرية تصيب صاحبها بورم مزمن لا شفاء له.

ولأن الصبي كعادته يقبع تحت سطوة أسرته فهو لا يملك جدالاً أو مناقشة لما يتلقاه من أوامر في صورة آراء ونصائح تجاه بعض الأعلام مثل جمال الدين الأفغاني والشيخ الإمام مُحَمَّد عبده وغيرهما اللذين يصر البعض على جعلهما في زمرة الملاحدة المارقين، فقط لأنهما اجتهدوا في تناول موضوعات التنوير والاجتهاد.

ويذهب هذا الصبي بأفكاره المرجعية إلى بيئته المدرسية وتظل هذه الأفكار تمثل هاجساً بداخله، ويطمح أن يسأل أستاذه أو معلمته بالصف الدراسي عن مدى صحتها، ويا لحظه حينما يصطفي معلم اللغة العربية أو التربية الدينية ليرسو به إلى مرفأ اليقين.وما أسعد المعلم حينما يكون من هؤلاء الذين لا يقرأون، ولا يفسرون، بل وينتمون إلى الثقافة السمعية الشفهية التي لا تعرف حضارة الورق،فيفتيه بما يعرفه وما لا يعرفه.

فبمجرد أن يذكر التلميذ أسماء مثل ابن عربي وواصل بن عطاء والمحاسبي،أو حتى الشعراء أحمد رامي وأحمد شفيق كامل وأمل دنقل وأدونيس، حتى يفطن الصبي إجابات استفساراته من خلال قسمات وجه معلمه، الذي بالضرورة كان يجب عليه أن يرشده إلى كتابات هؤلاء، ويدعو تلميذه إلى القراءة والاطلاع، ثم يناقشه فيما فهمه، ومات توصل إليه من استنتاجات، لكن المعلم في ظل الظروف الماتعة التي نحياها لا ولن يدفع تلميذه إلى هذا، بل ربما سيصرخ في وجه تلميذه بألا يضيع وقته

وراء هؤلاء الماجنين.

ويكبر الصبي تدريجياً، أو كما قال الشاعر محمود درويش " وتكبر في الطفولة يوماً على صدر يوم" فينضم إلى مجموعة من الأقران الذين نسميهم مجازاً "الأصدقاء" على سبيل التعلل. ويدفع كل صديق صديقه في الدخول إلى متاهات الفجوة الرقمية، فلا هو استقى مما سبق بما ينفعه، أو يحميه من التيارات الثقافية الوافدة ليل نهار، ولا استطاع أن يواكب ما يستحدث من آراء، وأفكار وحضارات ومنجزات علمية، فيقف عند حدود حاضره، ملتزماً بأطره المرجعية السابقة.

وتستطيع أن تحدد ثقافة هؤلاء المتمثلة في قصات الشعر، والموسيقى الصاخبة الخالية من المعنى، وبعض القصص التي استمعوا إليها من قلة من رجال الدين المهتمين بالرقائق، فلا يفطن فقهاً لصلاته، بل لو سألت أحدهم عن زكاة الركاز لأجابك بأن الركاز هذه بلدة بأرض الحجاز.

وأكاد أجزم بأن أن مثل هذا الشاب يهرع بغير كلل إلى بعض القنوات الفضائية الفراغية التي تناقش موضوعات إن لم تتصل بقضايا العصر الأيوبي وفقهه، فستتصل بأحداث الزمن المملوكي ولغته، ناهيك عن برامج تفسير الأحلام العظيمة التي تؤكد كل يوم أننا نعيش حلماً طويلاً لا نفيق منه أبدا، ولو سألت أحدهم لماذا انفرد ابن سيرين بتفسير الأحلام لما استطاع أن يجيبك إجابة شافية.

ثم يسقط هذا الشاب في فخ المسلسلات العربية التي تستفيد من طول حلقاتها في الزج ببعض الفتاوى الدينية ضمن أحداثها، ولأن الممثل يلقى قبولاً مدهشاً لديه، يستقبل كل ما يقوله كإطار مرجعي فقهي دون تحليل أو استقراء أو استنباط.

وهكذا يصبح فريسة وضحية لسطوة الأسرة، وتجهم معلمه، وأقرانه المهمومين بمجموعات الفيس بوك، والقنوات الفراغية، وأساطين تفسير الأحلام. ولأن المنظومة لابد وأن تتكامل وتتحد لتهميش وتسفيه دور الشباب نجد المنتديات والمواقع الإليكترونية تنبري في عرض كل جديد بدءاً من نغمات الموبايل، انتهاءً بتحليل

أسباب انهيار دولة الإسلام في الأندلس، ولكن يظل هذا الشاب صبياً كما كان سابقاً، بأطره المرجعية، ولا عزاء للمفكرين.

وأجمع المفكرون أن خطورة الفكر التكفيري تتمثل في إحداث حالة من الانفصام والانقسام والتمييز داخل المجتمع الواحد بين أبنائه، وهم بذلك أعداء للتنمية والتطوير والتجديد، وأعتقد أن المجتمع كفاه ما قد يعانيه من تمييز واستبعاد اجتماعي لبعض أفراده. هذا ولا بد من منهج واضح ومحدد الملامح لمواجهة هذا الفكر، وإحداث مناعة حقيقية لدى أفراد المجتمع ضد كل ما يسمعونه من صيحات تكفيرية، ومراجعة بعض كتب التراث التي تغذي الفكر التكفيري وتنقيتها.

شَهْوَةُ التَّأْوِيْلِ وأكَازِيُون الفَتَاوَى:

أعجبتني عبارة " هموم التخلف واحدة" التي قرأتها وأنا أطالع تقرير حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي والذي تناول تدهور حقوق الإنسان العربي الأربعة بدءاً من حق الحياة، وحق التعبير، وحق الاعتقاد الديني، وانتهاءً بحق تكوين الجمعيات. وسرعان ما ربط بين هذا التقرير وما يتضمنه من آراء لعل بعضها جادة ومحترمة، وبين حق أغفله التقرير نفسه، ألا وهو حق التأويل.

ولكني أدركت أن التأويل في حد ذاته لم يعد حقاً يطلبه الإنسان، بل أصبح فريضة يؤديها ليل نهار على كل ما يمارسه من سلوكيات وقيم وأفكار،هذا إن يفكر من الأساس، وقراءاته هذا إن كان يقرأ في الأصل، وعلى ما يسمعه ويشاهده وأظن أنه لا يفعل ذلك أبداً، أقصد تأويل ما يسمعه. المهم أن التأويل بدلاً من أن يكون حقاً مكتسباً، صار شهوة موروثة بعلة وحجة أن صحة التأويل مرجعها الإجماع المطلق.

وعلماء الدين الأفاضل اتفقوا على ضرورة التأويل في المواضع التي تثير الشبهات فقط، وهذا يجعل الناظر (أي الذي يرى الأشياء بنظرة ثاقبة وروية) لقضية التأويل ملتبساً بعض الشئ، فكيف يقضي رجال الدين بشيء ولم يتفقوا وتجتمع

آراؤهم عليه اجتماعاً وإجماعاً مطلقاً.وهذا يذكرني بما صنعه حجة الإسلام أبو حامد الغزالي في كتابه "تهافت الفلاسفة" حينما كفر الفارابي وابن سينا لأنهما خرقا الإجماع في التأويل، رغم كونهما من أهل الإجماع أي أن رأي الغزالي فيهما لا يعتد به شرعاً، وهما (أي الفارابي وابن سينا) أكدا على توجه التربية إلى الاهتمام بالإنسان من جميع جوانبه، وأبعاده الروحية والعقلية والجسمية وغرس الفضائل والعادات السليمة.

إذن قضية التأويل لم تكن حديثة العهد بواقعنا العربي الراهن، بل هي ضاربة في جذورنا الثقافية وكم من مفكر صارع وصرع من أجل إثبات هذا الحق للمواطن العربي قبل أن يصبح اليوم مشاعاً. وإذا راهنت نفسك بسؤال أحد الأفاضل الذين امتلكوا وحدهم حق التأويل عن شروط التأويل، وشروط القائم بالتأويل ستكسب رهانك لأنه سيسرد لك عبارات عامة عن القراءة والاطلاع والثقافة وامتلاك ناصية اللغة، ولو أن أحداً من هؤلاء بذل جهداً بسيطاً أقل مما يبذله في إعداد ما يقوله إما للصحف أو للفضائيات الفراغية لما وصل بنا الحال وبشبابنا إلى حالة الفكاك المستديمة تلك التي نعانيها منذ أمد.

ولو أنه خرج قليلاً من عباءات الضيق والجمود الفكري التي يعاني بعضهم منه وقرأ كتاباً مهماً للقاضي ابن رشد وهو "مناهج الأدلة في عقائد الملة" لاستطاع أن يعبر بعقله أولاً ثم بعقول أبنائنا وشبابنا إلى المستقبل، وإلى خلق جيل أكثر تفكيراً ووعياً من سابقيه.فلقد حدد القاضي الفقيه ابن رشد شروطاً للقائم بالتأويل أبرزها أن يكون من العلماء أصحاب النظر البرهاني، أي الذي يبني على مقدمات يقينية، وليست فقط أن تكون مشهورة بين الناس.وفرغ ابن رشد من حديثه إلى أن الشريعة الإسلامية تؤيد التأويل وتحث عليه، بحجة أن النظر في الموجودات المصنوعة تدل على صانعها.

لقد مللت من التوجيه إلى ضرورة عدم الاقتصار على فكر معين للاستناد عليه عند التأويل،لاسيما وأن بعض أساطين الفضائيات لا محك لهم سوى الفكر والفقه الوهابي،أو الفكر والتفقه الشيعي الفريد، وهذا ليس اعتراضاً، حتى لا يفهم البعض

كلامي هذا على أنه نوع من النقد والهجوم، بل إن حصر الرأي والتأويل على جهة محددة هو دعوة صريحة وخالصة لعدم إعمال العقل.

ولأن التأويل (وهو أمر جلل) أصبح يمثل شهوة لدى بعض العلماء الأجلاء الذين يطلون علينا عبر الفضائيات تراهم أكثر الناس استخداماً للفظة (كل) التي تفيد التعميم والإطلاق دون تخصيص،فيقولون:كل الناس تفعل كذا،وكل المصلين يفعلون كذا، وهكذا.

ثم إنك لتجد بعضهم وكأنه في سباق محموم مع الآخر، فهو إما يناشدك بالدخول في مناظرة ومقارعة علنية، أو يكتفي بأنه أكبر من الرد على مثل هذه التفاهات. وهم في الحالتين وأقصد بعضهم لا الكل بمنأى عن الدعوة وعن اليقين وعن الحقيقة، وربما هم قريبين أيضاً من كل هذا، عملاً بقول الله تعالى ﴿ قل كل يعمل على شاكلته فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلاً ﴾ وكلمة (من) تفيد التبعيض والتخصيص والاستثناء لا التعميم والإطلاق والله أعلم.

ونرى من العلماء الأجلاء كالرازي والآمدي وابن الحاجب وأبي الحسين البصري أنهم أكدوا على أن الأمة إذا اختلفت في تأويل آية كانوا على قولين، وأجازوا لم بعدهم إحداث قول ثالث، هذا بخلاف ما إذا اتفقوا في الأحكام على قولين فجوزوا أن تكون الأمة مجتمعة على الضلال في تفسير القرآن والحديث، وهكذا كانت سماحتهم ووعيهم الديدني بالتأويل وقبول الرأي الآخر ما لم يكن مخالفاً للشرع.

وخلاصة القول والرأي في هذا أن التأويل والحمد لله لم يعد حقاً يطالب به بنو البشر على السواء، لأنه بالرغم من أنه أصبح مشاعاً، إلا أن فئة من العلماء أصحاب العقول الراجحة الجانحة اغتصبوا هذا الحق لهم وحدهم، وتركونا منفردين على حالات ؛إما نخاف على هيبتنا واحترامنا الثقافي والفكري لأنفسنا فالتزمنا الصمت، وإما أننا أكبر من كل هذا الذي يقولونه ويبثونه بثاً فيصير هباءً منثوراً، أو نقبله كما تورد الإبل نحو الماء، فاللهم لا تجعلنا إبلاً تورد للماء طوعاً وقسراً وكراهية.

أوكازيون الفتاوى:

اعتدت كغيري من ملايين مصر المحروسة أن أصحو على صوت تلاميذ المدرسة وهم بطابور الصباح، ومن خلال فوضى الإذاعة المدرسية، وأصوات المعلمين، واختلاط ذلك بصوت المجتمعين أمام عرفة الفول بجوار سور المدرسة تدرك ما وصل إليه المجتمع من تلوث حضاري. واعتدت أيضاً منذ سنوات ليست بالقليلة أن أستيقظ على أصوات بعض المتظاهرين والمضربين، وبالطبع الضاربين وسط مئات من البشر هواة المشاهدة والأمن المركزي يحاصر كل هؤلاء، وسرعان ما أرى وجوه الجميع حتى أدرك سبب الإضراب الذي لا يخلو من ضعف رواتب العاملين، أو اضطهادهم، أو تعسف المدير أو صاحب المصنع.

لكن المدهش هذه الأيام أنك تستيقظ كل صباح على فتوى جديدة، وقديماً كنت أسمع عبارة شهوة الكلام أو شهوة الصمت، أما اليوم فالعبارة الأكثر شهرة وصيتاً هي شهوة الفتوى، فكل صباح تفاجئنا معظم الصحف إن لم تكن جميعها بنصوص للفتاوى، وتطالعنا القنوات الفراغية كل يوم بكل جديد، وكأنه أوكازيون للفتاوى، فبعض رجال الدين أصبح لا هم لهم سوى إصدار بعض الفتاوى التي تتعلق بأمور يراها معظم الناس هامشية، تلك التي تتعلق برفاهية المعيشة مثل طلاق الإنترنت من خلال رسائل عبر الفيس بوك، وحكم دخول غرف الشات الإليكترونية، والمشاركة في المدونات والمنتديات.

وأزداد عجباً فيما يتناول موضوع ارتداء المرأة للبنطال، أهو حرام أم حلال؟ وقضايا أخرى كثيرة أدلى الشارع والحاكم والواقع فيها بالرأي. وقد قامت الدنيا وأظن أنها لم تقعد بعد صدور فتوى تجيز للمسلم أن يتبرع لبناء كنيسة، والموضوع برمته لا يهمني أكثر مما أرق مضجعي بمساواة بناء الكنائس بنوادي القمار، وحظائر الخنازير، وحضانات القطط والكلاب، بالإضافة إلى ما يمثله هذا التبرع من معصية.

الذي أهمني حقاً هو خلط الأوراق عند إصدار الفتاوى، فإذا تقدم رجل إلى

مؤسسة دينية أو مركز ديني، أو أوقف شيخاً عقب الصلاة فسأله عن جواز التبرع لأي مكان أو جهة، فلابد أن يقتصر الجواب على قصد السؤال والجهة، دون استطراد أو إسهاب والدخول في موضوعات أخرى فرعية. الأدهش (وأراني كثير الاستخدام لهذه الكلمة مما يدل على ما حدث بالمجتمع المصري) أن المؤسسة الدينية الرسمية في مصر متمثلة في فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الدكتور مُحَمَّد سيد طنطاوي (رحمه الله) قد علق على هذه الفتوى بأنها لا يمكن الأخذ بها، وأنه ليس من اللائق أم من الشرع وصف المساهمة في بناء كنيسة بأنها معصية.

الجدير بالذكر أن نص الفتوى كما ذكر في معظم الصحف المصرية جاءت من جهة دار الإفتاء، وهذا ما يجعلني في حيرة من تضارب جهات الفتوى، وما بالك بالرجل العادي الذي لا يهمه من الأمر سوى افعل ولا تفعل، ناهيك عن فتاوى جواز إفطار لاعبي الكرة في نهار رمضان، على أنهم أُجَراء، فمنهم من أباح ذلك، ومنهم من رفض الأمر مطلقاً على أن الكرة نوع من الترفيه والرفاهية.

هذا بخلاف بعض الفتاوى المنبرية السريعة التي سمعتها شخصياً من بعض المشايخ الأجلاء عن تحريمهم مشاهدة بعض القنوات الفضائية الفراغية دون علة أو حجة رغم أن تلك القنوات تبث برامج موجهة دينية وثقافية واجتماعية وسياسية وبرامج أخرى تخص المرأة والطفل. ولم أر قناة واحدة مما ذكره هؤلاء المشايخ تعرض أفلاماً إباحية، أو رقصات استربتيز، أو دعوات للكفر والإلحاد.

مجمل الأمر دون تفصيل إذا كانت هناك إدارة للرقابة على الأعمال الفنية والدرامية، وكذلك الأدبية، فمن الأحرى إسكات الأصوات غير الرسمية التي تصر على إغلاق العقل، وتدميره تدريجياً، ورقابة القنوات الفضائية لا سيما الدينية التي تساعد في زيغ الشباب، وتمييع فكره وفقهه..

ومع ذلك فإنها تتحرك!

يعد جاليليو من أبرز مؤسسي العلم في العصر الحديث، ولقد نظر إلى الديناميكا

نظرة جديدة، فقد افترض أن السكون ليس حالة مميزة للأجسام، بل إن الحركة طبيعية شأنها شأن السكون تماماً، وهي حركة في خط مستقيم.

وقد طور جاليليو نظرته هذه في مجال الفلك، فنادى بمركزية الشمس، وكانت كشوفه تلك قد قلبت كل الأفكار الراسخة القديمة منذ أرسطو، بل لقد عكر منظاره الذي اخترعه صفو سبات القدماء الغارقين في الظنون والأفكار الواهية.وقبل أن تفكر أيها القارئ في مصير جاليليو،لابد وأن تستقرئ نتيجة أفكاره دون تحليل أو استنتاج، فلقد صدم جاليليو رجال الدين في عصره، وأدين بالفعل في جلسة مغلقة، غير أن جاليليو لم يرضخ أو يستسلم، فسيق مرة أخرى للمحاكمة العلنية، فتراجع خوفاً على حياته، ووعد بأن يتخلى عن كل أفكاره المتعلقة بحركة الأرض حول الشمس، وفعل حقاً ما أمر به من رجال الدين، لكنه هو في قفص الاتهام تمتم لنفسه قائلاً: " ومع ذلك فإنها تتحرك". القصة انتهت.

إن ما فعله العالم جاليليو في فكر عصره نسعى أن نحققه نحن، نفكر، ونستدل، ونبحث، ونجرب، ونتهم، ثم نتراجع عما فكرنا فيه، الأدهش هو أننا حينما نشرع في التفكير نجد عشرات المتربصين بنا وبأفكارنا التي نقسم بالله أنها ليست علمانية، وأن ديننا الإسلامي حض على التفكير، وأن القرآن الكريم الذي ندعي بأننا نفهمه فهماً كاملاً، حث على استعمال العقل والمنطق والتحليل، ففي القرآن الكريم آيات تحض على النظر والتحليل والاستقراء والاستنباط مثل قوله تعالى: ﴿ إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب﴾،أي العقول التامة الزكية التي تدرك الأشياء بحقائقها على جلياتها، وفي آية أخرى ﴿ ويتفكرون في خلق السماوات والأرض﴾ ، وكثير من الآيات القرآنية التي تحض الإنسان على التفكير وإعمال العقل.

وما أكثر الخطب المنبرية والمقالات والكتب التي تتحدث عن وجوب التفكير وأنه فريضة إسلامية كما ذكر عباس محمود العقاد في أحد عناوين كتبه الماتعة الرائعة وهو يواجه صلابة وتعنت الأفكار الرائجة في عصره والتي استدامت حتى عصورنا

الراهنة، ولكن عند أول اختبار لأصحابها يسقطون في فخ الزيغ والهوس وبطلان الحجة. وإذا سألت بعض رجال الدين عن دوره كرجل تنويري لسوف يحدثك عن فعالية التفكير والاستنباط، وعن عظمة التسامح كمحور للتنوير، وأن التسامح ينبغي أن يمتد بلا تمييز. وفي أول محك لتطبيق أفكاره سيلعن التنوير والتنويريين، وسيربط التنوير بالعلمانية، بل وربما بالمسيحية، وبالفلاسفة الملاحدة، ولهم أقول إن التنوير حركة لم تكن مرتبطة بأي مدرسة فلسفية معينة بل إن التنوير يعني العودة إلى تقدير النشاط العقلي المستقل، وبصورة أبسط نشر النور حيث كان الظلام يسود من قبل.

وعجيب ما أقرأه وأسمعه عبر القنوات الفضائية الفراغية عن قضايا دينية تثير ضحك ابني الصغير بدءاً من حكم الطلاق عبر المحمول والإنترنت أو من خلال رسائل المنتديات الإليكترونية، انتهاء بسؤال جدة طاعنة في السن عن كيفية الاغتسال من الجنابة، وحينما نوجه انتباه إخواننا من الشباب وربما بعض رجال الزي الديني يتهموننا بأننا لا نقرأ، وإذا قرأنا لن نفهم، حتى يصل بهم الأمر في النهاية إلى حد التكفير، وأقسم بربي للمرة الثانية بأنني مؤمن وموحد بالله حتى أفوت وغيري الفرصة عليهم.

إن ما فعله جاليليو منذ قرون مضت وجعلنا مضطرين لسرد قصته لأمر واضح وجلي للأفهام، إنه حاول أن يبرهن على دوران وحركة الأرض، وواجه بسبب آرائه تلك تهمة الزندقة والخروج على التعاليم الدينية، وهو ما يريد أن يفعله اليوم بعض الرجال المحسوبين على ديننا الحنيف إذا فكرنا قليلاً فيما يقولون ويسردون من قصص لا أصل لها في تراثنا الحضاري نزعوا إلى العنف وإلى التكفير وإلى إهدار الدم، واستباحة العرض للمخالف، ولعل هذا في رأيي هو الذي أوجد فقهاً تعسفياً مغالياً، فكيف سيدعون يوماً إلى ثقافة التسامح والمواطنة والتعايش؟.

والحديث هنا يدفعنا مرة ثانية إلى توجيه الدعوة للمؤسسة الدينية الرسمية التي بصمتها عما يحدث من مهاترات فقهية عبر القنوات الفضائية تهتز مصداقيتها عند شبابنا وتلاميذنا، فإن هذا الفكاك الذي يحياه بعض شبابنا هم مسئولون عنه بالتزامهم

الصمت تجاه ما يفعله البعض، بل لقد ضقت ذرعاً بعبارة أنني أكبر من الرد على مثل هذه التفاهات والمهاترات،فإذا صمت هذا، وابتعد ذاك عن المواجهة فلا عجب من بزوغ فكر يدعو للعنف والقتل والتكفير وحجر الرأي.

ولست ممن يحاربون الماضي برمته، بل إننا لم نفطن حاضرنا إلا باستيعاب ما تركه لنا السابقون في مجالات التوحيد والفقه، والحديث،والتاريخ الإسلامي، لكنني أصبحت أمقت مصطلح إعادة قراءة الماضي، وتحليل الموروث الثقافي، بل إنني أحلم بالانطلاق إلى واقعنا الحالي وما يحمله من تحديات ومعوقات تثقل كاهلنا، ولقد عجبت من قول أحد رجال الدين المعاصرين الشيخ (صبري...) حينما قال إن ثقافتنا الإسلامية لهي جديرة بأن تصارع ثقافة الآخرين، وأن تصرعها وتخلصها من شوائب المدنية الزائفة وأن تحولها إلى دماء صالحة.

والعجب كان فيما استخدمه ذلك الشيخ الجليل من عبارات تنتمي للعصر الأيوبي، والبصاصين المماليك من مصارعة الآخر، وصرعه، وتحويل الشوائب إلى دم، وما أفظع تلك التشبيهات، وكأنه لم يعي عصره الذي يعيشه، والذي يتسم ليس بإرادتنا بالتسامح وقبول الآخر وليس بصرعه وإراقة دمائه.

الفصل الرابع

أيديولوجيات التطرف الفكري

نحو استكشاف مرجعية الخطاب السلفي:

إن الخطاب السلفي (وأقصد بالسلف هؤلاء المفكرين ورجال الدين المعاصرين وليس المعتقد الديني والتراث النبوي للرسول الكريم عليه الصلاة والسلام) مازال يرى نفسه في معركة ضد الآخر والآخر بالنسبة له هو المسيحي فقط، فالنصوص التي تعكس فكر هؤلاء تكشف عن مواجهة محددة للغرب الممثل في صورة مسيحي الداخل، وهي مواجهة تنظر إليه باعتباره معتد غاصب متنمر للإسلام وللمسلمين في كل مكان، ومن ثم يلزم محاربته والتصدي له. كما أن المثقف السلفي الذي بنى أفكاره بدءاً من فتاوى ابن تيمية انتهاءً بفقه النفط الخليجي ينظر إلى الغرب أو كل ما هو ليس بإصدار عربي باعتباره استعماراً.

وكلما فكرت في هذا الاستقراء تعجبت، ما بال هؤلاء لا ينظرون إلى واقعنا ونحن مثلاً نحمل أعلام مصر فقط في مباريات كرة القدم يحملها شباب وجميلات مصر، أو عندما نودع الحجاج على ميناء سفاجا، ثم نضعها في أدراجنا ثانية، لأنه ليس هناك استعمار أو مؤامرة الآن من أي نوع.

لكن مفهوم الجهاد هو مصطلح مهيمن في الخطاب السلفي ولولا أن المساحة تضيق لسردت أسماء الكتب المعاصرة التي تتناول قضية الجهاد ضد الغرب وكأنها معركة الإسلام الحاسمة والفاصلة في هذا القرن، الذي ينبغي فيه أن نعمل بجدية لملاحقة من سبقونا في العلم والتكنولوجيا وربما الفكر أيضاً.

والناظر بروية للخطاب السلفي (الذي يرى الإصلاح هو مسألة الرجوع إلى الأصل أي ما كان سبباً في الصعود) يستطيع بسهولة أن يحدد عناصره وملامحه، فهو

لا يخرج عن قضايا محددة، فهو تارة ينتظر جديد المؤسسة الدينية الرسمية من أخبار وفتاوى ومحاضر اجتماعات وتصريحات، حتى ينصب نفسه مدافعا عن الإسلام الذي هو في الأساس في حماية مطلقة من الله، فما انطلقت بيانات تتعلق بالنقاب وجواز التبرع للكنائس وأحكام التعامل مع البنوك الأجنبية وشركات التأمين، وأخيراً انتشار الزوجة الصينية بالأسواق. حتى نجد أقطاب الخطاب السلفي يفتشون في أوراقهم ودفاترهم فيستندون إلى فكر رجال نحسبهم على خير أولاً، لكنهم ليسوا بمحمد (عليه الصلاة والسلام) ولا هم بخلافة الراشدين بمقربة.

ونجدهم تارة أخرى يدغدغون مشاعرنا بنصوص الرقائق التي ربما تنتهي بسامعيها إلى التسليم بقيم التواكل والصبر واللامبالاة، في الوقت الذي نحتاج إلي تدعيم ونشر قيم العمل والإنتاج، وقبول الآخر طوعاً أو قسراً أو محبة أو كراهية، المهم أن نقبله.

وفي الوقت الذي يصر أنصار هذا الخطاب أنهم يكسبون أرضاً جديدة في ميدان الفكر والحوار، أؤكد أنهم يخسرون أراض أخرى كثيرة. فهل بالجانب الشكلي الخارجي سنستعيد الحضارة والهوية، ولماذا يصر الخطاب السلفي أننا فقدنا حضارتنا وهويتنا، وإذا كان أنصار هذا الخطاب يؤكدون في كل لحظة على أن الماضي هو المرجعية التي ينبغي أن تحكم سياسات البشر، وفي هذا تعصب ديني قد يفسد الدين الحقيقي.

وأذكر بما فعله رسولنا الكريم (عليه الصلاة والسلام) يوم صلح الحديبية حينما تنازل عن كتابة بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في أعلى المعاهدة، هل في ذلك فقدان للحضارة والهوية؟، وهل حينما محى الإمام علي بن أبي طالب كتابة البسملة فقد هويته وحضارته؟ أم أن لأنصار الخطاب السلفي ماضياً آخر غير الذي نعيه ونفهمه؟.

ولأنني انتقدت ظاهرة التعميم فيما سبق، فأنا لا أزعم أن الخطاب السلفي المعاصر يخلو تماماً من فكرة التنوير والاستنارة التي هي جوهر التسامح وقبول الآخر، ولكنه يقترب من فكرة التنوير بقدر من الحذر والحيطة الذي يشوبه الغموض في

التناول والمعالجة. وإن كان البعض سلفيين بفضل عوامل متنوعة، فأنا سلفي أيضاً، لكن بحكم الاختيار والاصطفاء، أليس الإمام الشيخ مُحَمَّد عبد رجل التنوير الديني بلا منازع رجلاً سلفياً ينتمي للماضي. ولكن إذا حدثت أحد السلفيين عن الإمام مُحَمَّد عبده، فهو (في نظرهم) إما فاسق، أو عميل، أو متاجر بالدين، وهناك من حضرت له خطبة بالمسجد يكفره.

والشيخ الإمام يمثل نموذجاً نهضوياً لإمام الدين المستنير، ولفظة النهضوي تثير غرائز إخواننا السلفيين نحو الهجوم على الشخص والكلمة، فهي في نظرهم تعني النزوع وراء سطوة الحداثة ورفض التراث بجملته، وهذا مخالف تماماً لطبيعة الكلمة والدلالة. إلا أن النهضة والنهضوي والاستنهاض وكل الكلمات المنحوتة من لفظة نهض لا تعني تقويض البناء التراثي السلفي مطلقاً، بل هي إشارة عميقة إلى هضم التراث وتناوله بالتحليل وجعله منطلقاً وقوياً للبناء والاستعلاء المستقبلي وهو ما يجسده الإمام مُحَمَّد عبده كليةً.

وأقول لهم، لا بد من إعادة النظر إلى فكرة التنوير في الخطاب السلفي، فمن العبث النظر إلى الدين على أنه تهديد للحريات، وبالتالي تهديد للتنوير، أي العقل والعلم معاً، فأكاد أجزم أن معظم النصوص التي أطالعها حديثاً تتضمن خرافات، والخرافة بعينها تجد انسجاماً في الأفكار الدينية، وليس المعتقدات الدينية، لاسيما الموضوعات التي تتعلق بالأخلاق.

وإنه لمن المستحيل أن أوحد مشاعر واتجاهات الخطاب السلفي تجاهي أو تجاه الآخر المختلف معه في الهوية أو العقيدة، ومن الصعب أن ألزمه بتغيير مساراته التي انتهجها منذ سنوات ليست بالقليلة، لكن لزاماً على كل مستنير أن ينصح القائمين على هذا الخطاب، بتعديل أسلوبه الهجومي بغير احتراز، لأن القاعدة العامة من جمهور هؤلاء هم البسطاء الذين لا يكلفون أنفسهم جهد التفسير والتأويل والتحليل، فتراهم دون قصد يرشقون هذا، ويضربون ذاك، ويهاجمون هؤلاء المختلفين معهم فكرياً بضراوة، والنتيجة منطقية وفق هذا السياق؛ فتنة وتدمير وقتل وتخريب

وعواقب لا يستطيع متنبئ بأحداثها.

إن جوهر الخطاب السلفي لا يقبل مجرد فكرة الاستماع إلى إمكانية الجمع بين الماضي المرجعي والواقع الفعلي المعاش الذي يتسم بالمعرفة والمتغيرات الوافدة الثقافية، وهو خطاب أحادي، فعجباً ونحن في مصر ندعي أن الإسلام هو دين الأغلبية (وهو في الحق ليس ادعاء بحكم البيانات والإحصائيات) ومع ذلك يصر الخطاب السلفي في نصوصه المعاصرة وبرامجه الفضائية الفراغية أنه يتحدث لقلة فقط، وأنا لا أزعم بل أكاد أجزم بأن جميع البرامج الفضائية الدينية لا تحاول الاقتراب من فكرة الحوار مع الآخر، بل أعجب من ذلك أن بعضها راح يشكك في إخلاص الأقباط للقضية الوطنية المصرية، وأنهم دائماً عملاء للغرب، أو للاستعمار كما يزعمون.

وكان يجب على هؤلاء أن يجهدوا أنفسهم قليلاً ويرجعون إلى كتب التاريخ غير المدرسية ويراجعوا دور حزب الوفد في السياسة المصرية، وحزب الوفد قديماً كان بمثابة الحزب الوطني الديموقراطي حالياً، ولعب دوراً مهماً في تنمية الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد. لذا فإن ما حدث مؤخراً بصعيد مصر من أحداث متفرقة كلها تصب في بحر الفتنة الطائفية، كان يجب على الخطاب السلفي أن يترك مؤقتاً قضية النقاب الشرعي، وقضية إثبات عقد الزواج العرفي، وقضية الإصبع هل هو السبابة أم السباحة، ليجد لنا مخرجاً من حالة ضياع الأخلاق، وانهيار القيم، ومواجهة الفساد، ووضع خطة مستدامة لنهضة هذه الأمة دون تفرقة بين مواطنيها، لا ليكونوا ناراً في الهشيم، ومسماراً جديداً في وحدة هذه الأمة.

ومن هنا أشير إلى أن المسلمين طوال تاريخهم الطويل لم يظلموا ذمياً أو كتابياً، بل إن الأمر كان يوجه لجيوش المسلمين وعدم هدمها أو الإساءة إليها كما أن أصحاب الملل الأخرى ارتقوا مناصب مهمة في كثير من الدول والإمارات الإسلامية دون تعصب ضدهم أو إساءة إليهم، وأن المؤسسات التعليمية والمكتبات الخاصة لهذه الملل استمرت تؤدي عملها في ظل الحضارة الإسلامية دون مصادرة لها أو

تعطيل لعملها.

وقد حدد لنا ديننا الإسلامي الحنيف ملامح علاقتنا بالذميين منها سماحة الإسلام تجاه أهل الذمة في اختيار عقيدتهم، حيث يرفض الإسلام أن يكره الناس على الدخول في عقيدة لا يرتضونها، فالإنسان بعقله الذي وهبه الله إياه، عليه أن ينظر أي طريق يسلكه من طريقي الهدى والضلال، وعلى المسلمين أن يبلغوا رسالة الإسلام إلى من عداهم، فإما أن يهتدوا ويختاروا طريق الخير وهو طريق الإسلام، وإما أن يختاروا الطريق الآخر.

ولا زلت أحسد المنتمين للخطاب السلفي علي هذا الحضور الشرعي وغير الشرعي أيضاً داخل إحداثيات السياق المجتمعي والمشاركة بصورة علنية معظم الوقت وسرية بعض الأحايين في فعالياته بل وتأسيسها أيضاً. وهذا لا يشير إلي قوة الخطاب السلفي فحسب، بل وإلي قدرته علي النفاذ والتوغل بشراسة بين ثنايا طوائف وفئات المجتمع التي أصبحت مؤهلة تماماً إلي دغدغة مشاعرها بنصوص تراثية غير محققة أو لم تخضع إلي آليات التحليل والتأويل.

وهذا الحضور الذي لا يقبل الشك في رصده محكه الرئيس هو جوهر هذا الخطاب، فجوهره لا يقبل مجرد فكرة الاستماع إلي إمكانية الجمع بين الماضي المرجعي والواقع الفعلي المعاش الذي يتسم بالمعرفة والمتغيرات الوافدة الثقافية رغم أنه شديد المعاصرة لما يتعرض له يومياً من فتاوي يجدها بعض المستنيرين عجيبة وغريبة عن النسق الفقهي المعروف، وهو في ذلك خطاب أحادي.

وعجيب ما رصدته بحضور كثيف وطاغٍ في الخطاب الديني المعاصر، فهناك نبرة استعلائية غريبة، رغم أن الخطاب الديني في كنهه رسالة وقيمة إنسانية في الأساس، ولكن ما سمعته وقرأته من كتابات أكد لدي حقيقة هي أن الخطاب الديني السلفي الذي بات تائهاً بين التجديد والتطوير والتعديل يسعي إلي تأسيس درجات متعددة من القمعية والسلطوية، فصاحب الخطاب والنص لايزال يضفي علي نفسه صفة

القاضي والمشرع والمفتي وصاحب الأمر والنهي والقمع علي المتلقي البسيط حتي يحول خطابه الديني إلي سلطة قمعية.

فعجباً ونحن في مصر على سبيل المثال ندعي أن الإسلام هو دين الأغلبية (وهو في الحق ليس ادعاء بحكم البيانات والإحصائيات) ومع ذلك يصر الخطاب السلفي في نصوصه المعاصرة وبرامجه الفضائية الفراغية أنه يتحدث لقلة فقط وهم المتفقون معهم في أيديولوجياتهم الدينية والمتوائمين معهم علي المستوي التنظيري وأحيانا الذين يجدون هوي في فقه الحالة المشهورين به، وأنا لا أزعم بل أكاد أجزم بأن جميع البرامج الفضائية الدينية لا تحاول الاقتراب من فكرة الحوار مع الآخر.

هذا الآخر ليس المختلف عقدياً مع هوية الخطاب السلفي، بل المختلف عنه من ناحية مصادر التكوين وإشارات السلوك الاجتماعي. ولقد نجح الخطاب السلفي المعاصر في ضمان بقاء انتشاره مستخدماً في ذلك أساليب الدعاية الخومينية عن طريق التسجيلات الصوتية التي سرعان ما تحولت إلي وجود مرئي طاغٍ، والناظر بروية للخطاب السلفي المعاصر (الذي يري الإصلاح هو مسألة الرجوع إلي الأصل أي ما كان سبباً في الصعود) يستطيع بسهولة أن يحدد عناصره وملامحه، فهو لا يخرج عن قضايا محددة، فهو تارة ينتظر جديد المؤسسة الدينية الرسمية من أخبار وفتاوي ومحاضر اجتماعات وتصريحات وربما زلات عابرة، حتي ينصب نفسه مدافعا عن الإسلام الذي هو في الأساس في حماية مطلقة من الله.

فما انطلقت بيانات تتعلق بالنقاب وجواز التبرع للكنائس وأحكام التعامل مع البنوك الأجنبية وشركات التأمين، وأخيراً انتشار الزوجة الصينية بالأسواق وعدم إجازة زواج ممن ينتمون إلي الحزب الوطني المنحل بإحدى فتيات المسلمين، حتي نجد أقطاب الخطاب السلفي يفتشون في أوراقهم ودفاترهم القديمة والمستوردة أيضاً فيستندون إلي فكر رجال نحسبهم علي خير أولاً، لكنهم ليسوا بمحمد (عليه الصلاة والسلام) ولا هم بخلافة الراشدين بمقربة.

ووسط عشرات القنوات الفضائية الفراغية وعشرات الكتب التي من المفترض أنها دينية تجد معظمها تحمل عقاباً أكثر مما تحمل حلولاً وعلاجات لمشكلات عصرنا المضطرب، ومن المدهش أن سمة العقاب هذه لها كيمياء وحالة من الرضا بنفس وقلب وعقل المستمع والقارئ، فهو لايريد أن يرهق نفسه بالتفكير والتأويل والتحليل لما يطالعه أو يسمعه من معلومات دينية، لذا فالمستمع ذو الآذان الكبيرة ليس بحاجة ماسة إلي بدائل يختار من بينها أكثر مما هو بحاجة إلي وجود قوة بشرية رادعة له.

ونجدهم تارة أخري يدغدغون مشاعرنا بنصوص الرقائق التي ربما تنتهي بسامعيها إلي التسليم بقيم التواكل والصبر واللامبالاة، في الوقت الذي نحتاج إلي تدعيم ونشر قيم العمل والإنتاج، وقبول الآخر طوعاً أو قسراً أو محبة أو كراهية، المهم أن نقبله.

وفي الوقت الذي يصر أنصار هذا الخطاب أنهم يكسبون أرض جديدة في ميدان الفكر والحوار، أؤكد أنهم يخسرون أراضي أخري كثيرة. فهل بالجانب الشكلي الخارجي سنستعيد الحضارة والهوية، ولماذا يصر الخطاب السلفي أننا فقدنا حضارتنا وهويتنا، وإذا كان أنصار هذا الخطاب يؤكدون في كل لحظة أن الماضي هو المرجعية التي ينبغي أن تحكم سياسات البشر، وفي هذا تعصب ديني قد يفسد الدين الحقيقي.

وتبقي نقطة مثيرة جداً في الخطاب الديني المعاصر الذي يجد كيمياء خاصة لدي مريديه، ألا وهي الحضور الأنثوي في هذا الخطاب. وهو غياب أكثر من الحضور، فلايزال الخطاب الديني المعاصر يري في المرأة مصدراً للغواية والفتنة، بل يذهب بعيداً بنصوصه إلي اعتبارها ظناً سيئاً علي طول الطريق، ودعاة وأئمة الخطاب الديني الذي بحاجة ضرورية للتطوير يمارسون هيمنتهم الذكورية وتحجيم دور المرأة في إثارة الغرائز والشهوات والشرور جميعها.

إن الخطاب السلفي بحاجة إلي عملية تثوير جذرية، وكلما قرأت الآية القرآنية التي تقول (وما يلقاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم) أدركت علي الفور أننا أمامنا طريق طويل جداً لتغيير النبرة الاستعلائية للخطاب الديني، وأن قبول

المناقشة وتقدير التنوع الثقافي دون استعلاء أو استكبار لهو أمر جلل بلا ريب.

وأن خطاباً مثل هذا لا يحمل سمة التسامح وتقدير التنوع الثقافي والفكري دون قمع أو قهر لا يؤدي يوماً ما إلي بناء أو نهضة، بل سيسفر عن أجساد تمشي علي الأرض لا هدف لها في الحياة أو منها. فكيف تنهض هذه الأمة ولايزال بعض الدعاة والأئمة يدغدغون مشاعرنا وأعصابنا بقصص تاريخية عن الصراع الإسلامي ضد قوى غيبية، وأنه لا فائدة ترتجي من الحوار مع الآخر المختلف فكرياً وثقافياً.

فِقْهُ الإمَام مُحَمَّد عَبْدُه:

تتاح للإنسان منا فرص معرفية عظيمة من الغفلة أن نهملها أو أن نتركها تمر علينا دون توقف أو استقصاء لها، من هذه الفرص ما تحقق لي هذا الأسبوع من اقتناء الأعمال الكاملة للإمام مُحَمَّد عبده، الشيخ والمفكر والمصلح والتربوي. وكنت قبل لحظة الاقتناء قد قرأت نتفاً لا أعده كثيراً من النتاج الفكري لشيخنا الإمام، وبخاصة كتابه الماتع رسالة التوحيد.

والشيخ الإمام يمثل نموذجاً نهضوياً لإمام الدين، ولفظة النهضوي تثير غرائز إخواننا السلفيين نحو الهجوم على الشخص والكلمة، فهي في نظرهم تعني النزوع وراء سطوة الحداثة ورفض التراث بجملته، وهذا مخالف تماماً لطبيعة الكلمة والدلالة. إلا أن النهضة والنهضوي والاستنهاض وكل الكلمات المنحوتة من لفظة نهض لا تعني تقويض البناء التراثي السلفي مطلقاً، بل هي إشارة عميقة إلى هضم التراث وتناوله بالتحليل وجعله منطلقاً وقوياً للبناء والاستعلاء المستقبلي وهو ما يجسده الإمام مُحَمَّد عبده كليةً.

ولا زلت أتذكر أنني ناقشت مع بعض القراء بوصفهم شركاء في صناعة المادة المكتوبة قضية وجوب ارتداء النقاب، وقتما أثيرت من جديد على يد فضيلة الإمام الأكبر سيد طنطاوي شيخ الأزهر الأسبق . رحمه الله . وما صاحب وواكب رأيه في النقاب من جدل واسع ولغط بين العامة وعموم القوم آنذاك، وبلغ اللغط مداه حتى

فرض بعض رؤساء الجامعات قوته وسطوته في منع دخول المنتقبات لجان الامتحانات بها، لأن التعليم ماء وهواء والمنتقبة تخفي فمها فكيف ستشرب وتستنشق هواء العلم، الذي هو في الأصل غائب تماما عن التعليم الجامعي.

كما وأن سبق وناقشت مع القراء الأفاضل في بجريدتي اليوم السابع و المطرقة المصريتين العديد من القضايا الفقهية الجدلية والتي تم إثارتها في الشارع المصري رغم بساطتها وسطحيتها. وكلما أفكر في هذه القضايا وكيف تمت معالجتها فقهياً ودينياً أترحم على شيخنا الإمام مُحَمَّد عبده النهضوي حتى النخاع.

وفي ضوء فكر الإمام مُحَمَّد عبده يحق لي توجيه سؤال مفاده: هل حظر ارتداء النقاب داخل الجامعات المصرية سيجعل خريجاتها في قوة وعلم ومتانة وحجة بنت الشاطئ؟ وهل في منعه ارتقاء بمستوى الثقافة الجامعية؟ وهل في منعه بالجامعات البعيدة عن التصنيف العالمي سننافس جامعات تل أبيب وماليزيا والإمارات وقطر؟ بالقطع لا. فالإمام مُحَمَّد عبده يعلنها صراحة بأن الغرض الحقيقي من تأسيس المدارس والمكاتب والعناية بشأن التعليم فيها، إنما هو تربية العقول والنفوس، وإيصالها إلى حد يمكن المتعلم من نيل كمال السعادة أو معظمها.

وعلى مدار أسبوع كامل هو عمر بداية العام التعليمي المصري الحالي على مستوييه الجامعي وقبل الجامعي وإحداثيات المشهد تنبئ بأن ثمة مقومات باهتة يصنعها النخبويون تستهدف إسقاط الدولة لا بمعناها الضيق المتمثل في نظامها الحاكم بل بالمعنى الأشمل والأعم وهو المواطن. وقديما كان مصطلح النخبة يطلق على من سار في فلك ورحاب المشروع النهضوي الذي شيده مُحَمَّد علي باشا وكان مفتتحه رفاعة رافع الطهطاوي الذي رأى وشاهد واستقر برأيه على ضرورة الأخذ بأسباب الحضارة، وظل المصطلح يعاني الكثير من ضيق الاستخدام بعد وفاة النهضوي الإمام مُحَمَّد عبده حتى صار المصطلح أكثر تجريدا وتنظيرا بل اغرورق المصطلح في شَرَك التنظير (بفتح الشين والراء).

فبين التصريح قبل أن يكون قرارا للدكتور جابر نصار رئيس جامعة القاهرة بمنع عضوات هيئة التدريس المنتقبات من المحاضرات ومرورا بالانتهاكات الإنسانية والممارسات القسرية التي أفضت إلى الموت ببعض مدارسنا انتهاء بتردي الوعي الثقافي لطلابنا عن نصر أكتوبر تظل النخبة الحاكمة مجتمعنا الثقافي في موضع اتهام وتقصير ليس لترهل قدرتهم الإدارية فحسب، وإن كان هذا واقعا مشهودا، وإنما لأنهم لم ينتبهوا حتى لحظة الكتابة إلى لحظات فارقة يمر بها الوطن وهو في معركة استفاقة تاريخية لقدره ومكانته.

وقبل تناول موضوع النخبة على وجه لا يخل ولا يصيب القارئ بملل، أشير على عجل بأن مسألة النقاب التي أثيرت من خلال رئيس جامعة القاهرة وحسب تصريحاته الفضائية التي أصبحت جزءً من يومياتنا المكرورة ليست مسألة سياسية وهذا بالقطع جائز لأن النقاب لا علاقة له بدولة مدنية أو دينية هو مجرد زي اعتادت بعض النساء على ارتياده وارتدائه دون التوغل في أيديولوجيات النسوة المرتدية لهذا اللباس الأسود.

ووفقا لتصريح الدكتور جابر نصار بأنه لا علاقة بين القرار والسياسة إنما المستهدف من ورائه هو التواصل والاتصال، مشيرا إلى أن ارتداء الأستاذة الجامعية للنقاب يعيق من قدرة الاتصال والتواصل بينها وبين طلابها وطالباتها داخل المحاضرات، هذا من جانب حرصه على مزيد من النجاعة التعليمية. لكن له أقول وأوضح وأعلم أيضا أن الدكتور جابر نصار لم يفطن أن التواصل غير اللفظي صار جزءً أصيلا من الموقف التعليمي التدريسي وأن إيماءات الوجه وحركات اليدين وكل الخزعبلات التي يمارسها محترفو مصطلح تنمية الموارد البشرية التي هي في الأصل (سبوبة وتجارة وضحك على الذقون وفقا للتعبير المصري الخالص) لم تعد أساسية في عمل المحاضر.

بل لا أبالغ بقولي أن الدكتور جابر نصار وهو في معركته التاريخية ضد النقاب والمنتقبات بوصفهن يعيقن حركة النهضة الجامعية أن جامعات العالم داخلة التصنيف

الدولي العالمي وفق تصنيف جامعة شنغهاي أصبحت تستخدم فقط أدوات الجيلين الثاني والثالث من الويب ٢,٠ وهو تصميم تعليمي يقوم على وسائط ثلاثة شبكتي الفيسبوك وتويتر والموبايل التعليمي وهي وسائط لا نحرك فيها الحواجب ولا نقتضب بوجوهنا من خلالها ولا نتعجب ونندهش ولا نحرك سوى أيدينا وهي تمارس الخيانة الإنسانية على مفاتيح الكيبورد السحرية.فكنت أتمنى أن أجد خطابا جامعيا يليق بجامعة عريقة كالقاهرة يجئ في متنه الكلام عن البوابات الإليكترونية التعليمية والتمكين الإليكتروني للطالب وغير ذلك من مستحدثات التعليم لكن المشكلة أننا نعود إلى فقه (ماذا لو رأيت؟) وهو فقه أبي حنيفة النعمان والذي استشرى بقوة ضاربة في العصر الأيوبي بمصر.

ولم أسخر أو أستهزئ بحديث الدكتور جابر نصار عن ضرورة أن تكون الممرضة بالمستشفيات الجامعية غير منتقبة ومن حق المريض أن يعرف وجه من يقوم بعنايته والرعاية على إتمام استشفائه وهو بالضرورة حق إنساني، لكن بحكم التاريخ الذي لا ولن يستطيع أن يفر منه الدكتور جابر هاربا من قدره ومقداره ماذا عن تلك المستشفيات ومدى خدمتها وإمكاناتها وأجهزتها والمواطن لم يعد صالحاً لاستعمال كلمة الإمكانات والظروف والأحوال فهي عبارات باهتة ضعيفة. ولو كنت مستشارا للدكتور جابر نصار لنصحته بثمة أمور منها الإقلاق من الظهور الإعلامي المكرور لأنه يظهر بصورة المتهم لا صاحب القضية، النصيحة الثانية له بقولي أين القضية؟. إن رئيس جامعة القاهرة أي رئيس لها مر وسيمر هو وزير المعرفة والمعلم في مصر بوصف الجامعة وتوصيفها بأنها جامعة القارة لذا فعليه أن يتبنى مبادرة تعليمية أو سياسية أو ثقافية من أجل وطن ينهض وأن يعمل على تنفيذ أجندة الحكومة التي تسعى إلى إتمام مهمتها الوطنية لا عرقلة الوطن من خلال تفجير قضايا خلافية وجدلية تجبرنا على الدخول في متاهات فقهية فهذا يرصد ويقبض على كلمة أو عبارة أو حكم أو تصريح، وذاك يهرول وراء تأييد أو مناهضة أو تقويض فكرة أو رأي.

الفصل الخامس

الدِّيْنُ وَ السِّياسَةُ

(جَمَاعَةُ الإخوان المسلمين والتيار السلفي نموذجاً)

السلطة الدينية في الإسلام:

مفهوم السلطة في الإسلام من المفاهيم التي يدور حولها الجدل العميق لا سيما بعد تحول السلطة في الإسلام من خلافة راشدة إلى ملك عضوض،أو بالأحرى من مؤسسة إسلامية ذات كيان سياسي رصين إلى ملكية وراثية، فارتبط المفهوم بالمظان العاطفية للمواطن المسلم والذمي أيضاً، وحينما يتصل الملك بالسلطة فالفساد قاسم مشترك والشهوات تظل عنواناً معبراً عن نظرية البقاء في السلطة والحرص عليها مهما كلف ذلك الكثير من مقدرات الأمة.

ولعل هذه النظرة إلى مفهوم السلطة الدينية هو ما دفع الكثيرون إلى تبني وجهة نظر رافضة لأية سلطة تقبع تحت مسميات دينية لما لحفظه التاريخ من سقطات لبعض الخلفاء، والحقيقة التاريخية تؤكد أن معظم خلفاء الملك الإسلامي تحديداً قد أخطأوا التقدير في إدارة الأمصار الإسلامية.

وقد يظن القارئ أن تعرضنا لبعض أوجه القصور لدى هؤلاء الخلفاء لا يمت بصلة إلى واقعنا الحالي، لكني أرى ما صنعه هؤلاء الخلفاء هو التفسير المنطقي لشهوة الصمت والركود التي نحياها في مجتمعاتنا العربية حتى الآن رغم ربيع الثورات الذي هب علينا دونما ميعاد.

فمثلاً يحفظ التاريخ الإسلامي بعض الوقائع السياسية والاجتماعية لخلفاء السلطة الإسلامية الذين سادوا أمتهم تحت دعاية إسلامية والإسلام منهم برئ تماماً،

فهذا هو الخليفة المقتدر، واسمه جعفر بن المعتضد تحكمت فيه أمه . وهي امرأة رومية غير عربية . وفي دولته وفي مصير الخلافة الإسلامية كلها، والتجربة التاريخية أثبتت أن كثيراً من النزاعات السياسية في الدولة الإسلامية كان مصدرها أم الخليفة. فكانت تولي وتعزل وتسجن، والخليفة في غفلة من أمره.

ولقد لبث هذا الخليفة على عرش خلافة الدولة الإسلامية العظيمة زهاء خمسة وعشرين عاماً تحت جناحي أمه، والأدهش أنه لم يخرج مع جيشه إلى مرة واحدة قتل فيها،ويعلل المؤرخون هذا إلى خوف أمه عليه من الخطر، كما أنه كان كثير الشراب. وأظنك عزيزي القارئ تتعجل نهايته ومصيره، فقد قامت الثورات ضده وضد خلافته التي لا تفيق، حتى ذبح بالسيف، وسلبت ثيابه وترك مكشوف العورة، إلى أن مر رجل من الأكرة به فستر عورته ببعض الحشائش.

ولأن الشعوب العربية مصابة بفقدان الذاكرة المستديم، ولوا من بعده أخاه القاهر، وبالطبع هم لم يولوه الحكم، بل سار إليه طوعاً أي بالفطرة، وكان سبب توليه الحكم أي منطق السدة أنه رجل طاعن في السن. ويكفينا فخراً وعجباً ودهشة أن يكون مبرر أجدادنا في تولي الرجال الحكم هو معيار السن والعمر.المهم أن القاهر كان أهوج، وشديد الإقدام على سفك الدماء من المسلمين والأقباط واليهود على السواء،محباً للمال لا لإنفاقه على فقراء الدولة الإسلامية بل لتبذيره وإنفاقه على المعاصي وقبائح الذنوب، وتخيل أن مؤرخي عصره كانوا يصفوه بأنه غير مفكر في عواقب الأمور، فمن الطبيعي جداً أن تسير خلافته إلى زوال قبيح، وكانت نهايته خلعه وسمل عينيه.

ولطالما أكد غيري على ضرورة إعادة قراءة التاريخ من أجل استبصار الواقع الراهن واستشراف المستقبل الآتي من خلال تأويل الحدث وإدراك تفاصيله والوعي بمشهد سالف لتخطي عقبات الحاضر المشهود، لكن للأسف هناك توجه مقصود من الشباب شارك في صنعه نظام مبارك التعليمي والثقافي لاسيما في مصر حينما سعي بقصد أو بغير إدراك إلى تجريف العقول مما جعل طلابنا وأبناؤنا في حالي عزوف

مستدام عن القراءة والمعرفة والنتيجة الحتمية لهذا السير عكس الاتجاه ستكون قاسية ساعة ما نجد أنفسنا بأيدي شباب لا يدركون ماذا كان بالأمس البعيد ولا يفطنون إلى واقعهم ومن ثم فالمستقبل بالنسبة لهم مثل جائزة الصدفة تتحقق بغير جهد أو كلل أو تخطيط.

واستناداً إلى المقدمة المنصرمة فإننا نجد الكثير من ساكني مصر المحروسة يتجولون بالمنطقة الجغرافية المعروفة شعبيا بمصر القديمة تحديدا بشارع المعز دونما أدنى معرفة بالشخص وتاريخه سوى أنه فاتح مصر وتحويلها إلى دولة خلافة فاطمية، وهذا أمر تستحق عليه وزارتا التربية والتعليم والثقافة الحساب العسير والشديد ومن ثم العقاب الرادع بغير رحمة لأنهما أغفلتا حقائق بسيطة عن شخص استطاع بحكامه وولاته على مصر أن يغيروا من سمتها وطبائعها وأحوالها ونظم معيشتها، لكننا بحق نعيش أزمة في التعليم والثقافة والحقيقة أننا لا نواجهها بالقدر الذي نواجه به الإرهاب رغم أن الإرهاب نتيجة منطقية لفقر التعليم وترهله، وغياب الثقافة وترديها.

وسطور كثيرة يمكن خطها عن الخليفة المعز وهو الدور الذي ينبغي على وزارتي التربية والتعليم والثقافة القيام به من أجل التنوير وتفعل الثقافة وتثويرها أيضا، لكن الحضور الثقافي يفي بمشهد غير مرض عن الدور الثقافي التنويري الذي أصبح واجبا وفرض عين على التربية والتعليم في ظل واقع هيمنت عليه أخبار لاعبي الكرة الذين لن يصلوا إلى نهائيات كأس العالم نتيجة لخيبة رياضية محلية، أو أسعار حفلات المطربين الذين صار بعضهم وبعضهن نماذج صارخة للإسفاف والانحطاط القيمي والتردي الأخلاقي سواء على مستوى الكلمة والتأليف الموسيقى إن أدرك بعضهم هذا المصطلح وأخيرا الصوت الذي تم التعويض عنه إما بالعري والتعرية والملابس الساخنة والرقصات المتشنجة.

والمعز هو الخليفة الفاطمي الرابع كان اسمه الكامل ولقبه الإمام أبا تميم معد المعز لدين الله، وهو خليفة من طراز فريد كما سيأتي الحديث عن الحاكم بأمر الله أحد الخلفاء أصحاب الطراز الفريد الأكثر غرابة، والأول لا يمكن الاختلاف على براعته

ويراعته السياسية في الإدارة والحكم وتسيير أحوال البلاد والعباد، وكما يصفه أحد أساطين التأريخ لمصر المحروسة المستشرق (ستانلي لين بول) في كتابه الماتع (تاريخ مصر في العصور الوسطى) بأنه قادر على الإلمام بشروط النجاح وعلى استغلال كل نقطة لصالحه.

والمعز لدين الله الفاطمي اختلف عن كل الذين قاموا بفتح مصر منذ الصحابي الجليل عمرو بن العاص (ﷺ وغفر له) وحتى الفتح العثماني على يد سليم الأول بأنه كان يعرف قدر مصر التاريخي والجغرافي والأيديولوجي أيضا ؛ لأنه ذو ثقافة رفيعة عالية، امتهر الثقافة والمعرفة، ولقد أتقن اللغة اليونانية والبربرية وجميع اللهجات السودانية المنتشرة آنذاك، ويروى عنه أنه أتقن أيضا اللغة السلافية ليتحدث بها مع عبيده بغير وسطاء، وتذكر كتب التاريخ الإسلامي التي رصدت فترة حكمه من مثل كتاب سيرة المؤيد للشيرازي وكتاب دولة المماليك الأولى في مصر والشام لأحمد العبادي أن المعز كان يبكي سامعيه بفصاحته وهو نموذج للعدل والنبل.

وعود على ذكر المعز لدين الله الذي كان فتح مصر يمثل حلما استثنائيا له قد تحقق على يد قائده المخلص جوهر الصقلي الروماني وهو العبد المملوك من الامبراطورية البيزنطية. والشاهد يؤكد أن امتلاك المغرب لم يكن هدفا لدى المعز بل إن طموحاته توافقت مع مصر وقدرها ومكانتها، ولأن التاريخ دوما ينبئ بخفايا الماضي فمدينة القاهرة التي تم تأسيسها وتدشينها في عهد المعز جاءت تسميتها بعلة وحجة، فلقد كان كوكب القاهر في الطالع فسميت القاهرة بهذا الاسم، وقيل إن المريخ كان في الطالع وهو قاهر الفلك فسميت القاهرة وهو ما جاء في كتاب النجوم الزاهرة، وكتاب المقريزي (اتعاظ الحنفا). وسرعان ما فكر المعز في تحويل شقاء حياة المصريين إلى حياة كريمة فأرسل سفن القمح لإنقاذهم من محنة المجاعة وسعى إلى حكم البلاد بالعدل والحكمة لضمان السلام والنظام.

هو المنصور أبو علي الحاكم بأمر الله، الشخصية الفريدة والعجيبة في تاريخ مصر وهو الابن الوحيد لأب حكيم وحاكم أمهر، أمه نصرانية تولى حكم مصر وهو

ابن أحد عشر عاما حينما سقط العزيز والده ميتا في حمامه بمدينة بلبيس، وحينئذ أحضره الأمير (برجوان) وكان خصيا صقليا نشأ في بلاط العزيز واستبد بالسلطة منذ تولي الحاكم بأمر الله حتى قتل، من أعلى شجرة جميز أثناء لعبه ولهوه. وهذا البرجوان الذي تحمل اسمه حارة شهيرة بالقاهرة الفاطمية كان غارقا في الملذات الحسية وأسقطته السلطة واللذة والمجون وربما الثراء المفاجئ، وكانت نهايته على يد الحاكم الخليفة الصغير الذي بدأ عهده الفعلي لممارسة السلطة باغتياله.

وإذا أردنا أن نلقي ظلالا قصيرة على حكاية الحاكم بأمر الله العجيبة فإننا نقف طوعا مرة وكرها مرات كثيرة على ملامح رئيسة أبان فترة عهده العجيب أيضا، فهذا الرجل كما يسرد قصته ستانلي لين في كتابه كانت له طريقة مروعة في التسلل بين رعاياه الأمر الذي جعل معلمه يطلق عليه لقب (سحلية)، وكان على موعد من الغرام مع الليل والظلمة، الشأن الذي أمر مجلسه الرسمي أن ينعقد في المساء وبأمره تحول الليل إلى نهار فكانت الصنائع والحرف وكافة الوظائف تسير بالليل فقط دونما النهار ولربما تفسيرنا البسيط يشير إلى أنه رجل يخاف سطوة النهار بوضوحه وسطوعه.

والحاكم بأمر الله الفاطمي يمتلك عقدة خفية صوب النساء، هذه العقدة تمثلت في نهي المرأة عن الخروج إلى الشارع مطلقا وفرض قوانين وقيودا رادعة على النساء في عصره فقد عمد إلى حظر ظهور النساء في النوافذ، ومنعهن من ارتياد أسطح منازلهن أيضا، وبلغ به حد الحظر إلى منع الأساكفة (صناع الأحذية) من صناعة أحذية النساء.

وبرغم هذه الكراهية غير المبررة صوب النساء لجأ الحاكم بأمر الله الفاطمي إلى إعداد وتجهيز شرطة نسائية مشتملة على جملة من الجاسوسيات داخل تجمعات الحريم لجلب الأخبار والنوادر والحكايات. ومن الحكايا الطريفة في عهد الحاكم أن المصريين وضعوا مجسما ورقيا لامرأة بشكل ساخر في الطريق، الأمر الذي قابله الحاكم بنوع من القوة والتصرف الغاضب فقام بتمزيق المجسم.

وحشية الحاكم بأمر الله وبطشه المستدام وعدم رأفته بالصغير والكبير، واضطراب معاملته وتسامحه مع اليهود والنصارى تجاوزت إلى مساحات أخرى في حياته يمكن توصيفها بالاضطراب النفسي والعقد الكامنة، هذا الاضطراب رغم معاناة اللفظة كان مدعاة للسخرية والتندر حتى وقتنا الراهن، فالحاكم أولا منع الجعة وصادر الخمور وأتلف أشجار الكروم وهي أمور أسعدت المصريين المتدينين، لكنه في الوقت نفسه أحدث أمورا أخرى عجيبة ومدهشة. فلم يسمح بأكل الملوخية التي كان اسمها في الأصل (ملوكية) أي طعام لا يأكله إلا الملوك، وحظر لعب الشطرنج نهائيا وبالتالي تم إحراق كل رقعة أعدت للشطرنج، وأمر بقتل الكلاب أينما وجدت، وبلغ العجب بتصرفاته المضطربة أنه لم يسمح بذبح الماشية السالمة من العيب إلا في مناسبة واحدة فقط، عيد الأضحى.

إذن فالسلطة في دولة الخلافة الإسلامية ارتبطت بأذهان المواطن العربي إما بالفساد والقوة والبطش والقمع، أو بالضعف والانزلاق وراء الشهوات الشخصية والمصاب الوحيد هو الشعب نفسه، والذي حكم بدافع الإسلام وأحكام الدين بقواعد وشروط وضعها الخليفة وساسته وبطانته.

وهذا ما يخشاه المواطن العربي بصورة عامة والمصري بصفة شخصية، لأن مفهوم السلطة الدينية ارتبطت بمظانه الذهنية بصور بشعة قتلت باسم الاسلام مثلما حدث أبان الفتنة الكبرى وما بعدها في فترة يزيد بن معاوية وزياد بن أبيه وغيرها من الفتن التي عصفت بالأمة الإسلامية.

هذا لا ينفي في مظاننا نحن أن تكون السلطة المدنية قائمة على مرجعية دينية غير متشددة بل المرجعية الموجودة في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة،ومرتكزات قوامها الشريعة الإسلامية الرصينة من اجتهاد فقهي سليم بعيد عن الغلو الذي ضايق العقل والمنطق بتشدده وفكره المغلق.

شَرَكُ الاسْتلابِ السِّيَاسِي لدى جماعة الإخوانِ المسلمين:

هناك إصرار مستدام من جماعة الإخوان المسلمين التي عانت عقوداً طويلة من المنع والحجب والقمع والاستبعاد الاجتماعي علي اقتناص السلطة السياسية تحت سياج ديني بغير شريك لهو أمر لابد وأن يدعوني للتفكير من جديد في آلياتها، فإصرار الجماعة علي تأسيس دولة ذات صبغة دينية وليست دينية لأن الدولة الدينية شيء والدولة ذات الصبغة الدينية شيء آخر تماماً سيحدث وسط هذه الظروف التي تمر بها البلاد حالياً دون تخطيط أو معاناة في التنفيذ ومتابعتها ومراقبتها، ومن ثم تحقيق أهدافها المنشودة، وهم بذلك أشبه بالداعين إلي إقامة دولة مدنية وترسيخ أعمدتها وأركانها فهم أيضاً سيذهبون بغير وعي نحو هذا الشرك المنصوب لهم.

فربط الدين مثلاً بالعلم بصورة مستدامة يوقعنا في إشكال خطير، نظراً لاتسام العلم نفسه بالتغير والتقدم الدائم، بل إن دعوة هؤلاء المناصرين لإقامة الدولة المدنية دون ضوابط ثابتة ستجعلهم يقدمون العقل علي ظاهر الشرع عند التعارض، وهذا بدوره يؤدي إلي تحريك الطائفية من جديد.

ولا شك أن فكرة الحوار بين أنصار كل اتجاه مدني وديني يتحرك نحو الصراع والعداء، فكلاهما يري الآخر علي باطل، أو إن شئنا التوصيف علي لغط لا يسانده الصواب، إلا أن أنصار الدولة المدنية أخف وطأة في الحكم علي الآخر، فهم يبتعدون تماماً عن التكفير الذي طال معظم من اشتغل بالتفكير والتأويل والتحليل وإعمال العقل.

وإن كان لي رأي في الفلسفة التي أرهقتني طويلاً أثناء إعدادي لأطروحة الدكتوراه منذ سنين زادت على العشر سنوات، بأن التأويل والتحليل يلوثان العقل ويفسدانه بعض الشيء. بين الركود والسيطرة المهم أن جماعة الإخوان لم ترتض بما جاء في اجتماع رئيس هيئة الأركان بالقوي والتيارات السياسية وما جاء به هذا الاجتماع من إعلانات وقرارات أبرزها تأجيل الانتخابات الرئاسية، ومد الفترة

الانتقالية حتي منتصف ٢٠١٣م، وهذا أمر كان متوقعا آنذاك من الجماعة، حيث بدأ تعطشهم للدخول في المعترك السياسي من جديد بعد حالات الركود التي طالتهم لاسيما بعد ثورة يناير، حيث ظهرت تيارات وقوي سياسية ودينية أكثر فعالية وتواجداً داخل النسق المجتمعي مثل التيار السلفي الذي استطاع التواجد والتأثير بنفس الدرجة، وكذلك بعض التيارات السياسية الشبابية التي ساهمت في صنع القرار التاريخي لثورة يناير الشعبية.

وغريب أن جماعة الإخوان المسلمين التي تميزت لعقود بعيدة بوضع قواعد وأسس ومبادئ حاكمية من الصعب تغييرها أو تجديدها في ظل سيطرة مجلس شوري الجماعة علي المنتسبين لأفرادها أن تطلب التسريع في انتخابات مجلس الشعب ظناً منهم بالفوز فيها بأغلبية كاسحة، وضرورة إجراء انتخابات رئاسية فور تشكيل البرلمان دون الانتظار لإقرار دستور البلاد الجديد، وكأن مصر أم الحضارات ومهدها أصبحت شركة متناهية الصغر.

فإذا كانت جماعة الإخوان المسلمين تهمها مصلحة البلاد واستقرارها فكيف لها الدعوة إلي تعجيل إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية دون إقرار دستور للبلاد، فأنا مثلا لا يهمني أن أرشح نفسي في أية انتخابات مقبلة، لكني مهتم بوضع ضوابط للعيش علي أرض هذا الوطن.وهذا ما فشلت فيه جماعة الإخوان المسلمين ذات التاريخ الطويل في التخطيط والعمل السري والتي تبت استراتيجيات زمنية للانتشار في كافة بقاع الأرض العربية لاسيما بعد انهيار وتفكك الخلافة العثمانية وبالأحرى سقوطها.

والجماعة منذ ظهورها كانت داعمة لفكرة الاستلاب الديني الأمر الذي جعل صاحبها يتطرق إلى مناحٍ سياسية بعيدة الصلة تماما عن الفكر الديني، بل جعلته يعقد وشائج الصلة مع كيانات وأشخاص مختلفين في الرؤية والرسالة، ولطالما سعت الجماعة منذ تدشينها في عشرينات القرن المنصرم على ظهورها كبديل للاتجاهات المدنية الذائعة وقتئذ، والتي قدمت نفسها للشارع المصري . وربما رغم حالات النفي تزال . المالكة لكل الحلول التي تعالج مشكلات الوطن العربي بل والعالم الإسلامي سياسيا

ودينيا واقتصاديا واجتماعيا. الأمر الذي جعلها تفكر في وسيلة سريعة للاستلاب وهي الانتشار عبر الصحف والمجلات والمنشورات السرية وغير السرية والخطابة بالمساجد غير متطرقين في بداية الأمر إلى شئون السياسة وإحداثياتها، بل الاقتصار على الشأن الديني المتعلق بالبدع والانحلال الأخلاقي.

لكن فكرة الاستلاب التي هيمنت علي تفكير الجماعة تفرض عليهم رؤية معينة للواقع، وتجعلهم بذلك غريبين عن الممارسة الاجتماعية الحقيقية وعن وعي الواقع بشكل موضوعي، لأن إجراء انتخابات برلمانية ومن بعدها رئاسية وتعديل أو تغيير مواد دستورية ومد فترة انتقال السلطة كلها كانت أمورا مرهونة بمعايير شديدة الخصوصية مثل الانفلات الأمني المشهود بالبلاد قبيل وصول الجماعة إلى سدة حكم مصر وحتى سقوط وعزل الرئيس السابق مُحَمَّد مرسي.ولا أتعجب من قصر هذه الرؤية رغم تاريخهم الطويل في التخطيط والتدبير السري، لأن الوصول إلى سدة الحكم في مصر أو في تونس كان وليد الصدفة، وجاء نتيجة القفز على مكتسبات الثورتين في مصر وتونس بسبب غياب قدرة الثوار الحقيقيين على إدارة موازين المشهد السياسي قبيل خلع الرئيس السابق حسني مبارك وبعد إسقاطه.

الأدهش أن اعتراضات جماعة الإخوان المسلمين علي ما جاء في اجتماع رئيس الأركان المصري آنذاك الفريق سامي عنان بممثلي التيارات السياسية والأحزاب تؤكد غياب الحضور السياسي لها، بدليل أن الاعتراض المتوقع منهم جاء بعد الاجتماع وليس وقت انعقاده، بجانب ضعف التأثير الاستقطابي للجماعة الذي كان قديماً حاضراً علي بقية الحاضرين.

وسيظل هاجس تولي أحد العسكريين رأس السلطة في مصر في عقل وفكر الإخوان مصدر قلق متصاعد لن تختفي حدته إلا بنفي الهاجس نفسه أو تصديقه، بذلك تكون الجماعة نفسها فقدت الرصيد الجماهيري لها بين أفراد المجتمع لأن هدفها سيكون واضحاً للجميع وهو الوصول إلي سدة الحكم وليس نماء الوطن. وهذا الهاجس حدث بالفعل مرتين ؛ الأولى حينما تولى المشير مُحَمَّد حسين طنطاوي

إدارة البلاد عقب سقوط مبارك، والمرة الثانية فور عزل الرئيس السابق مُحَمَّد مرسي بثورة شعبية عارمة في الثلاثين من يونيو، ولاشك أن عقدة العسكريين متأصلة في فكر الجماعة منذ جمال عبد الناصر الذي شكل مرحلة حاسمة في علاقة الجماعة بالعسكريين بوجه عام، فلقد اتسمت المرحلة بهروب عدد كبير من قيادات وأفراد جماعة الإخوان المسلمين خارج مصر لاسيما المملكة العربية السعودية، ولاشك أن أفكار سيد قطب هي التي فجرت معالم الصراع بين الجماعة وقيادات ثورة يوليو ١٩٥٢.

وهذا ما أكدته الأيام المنصرمة بدءاً من المناقشات التي تمت وقت تولي اللواء عمر سليمان منصب نائب الرئيس المخلوع، مروراً بالأحاديث الشيقة بين الجماعة والفريق أحمد شفيق الذي ترشح للرئاسة وجها لوجه مع مندوب الجماعة الرئيس المعزول مُحَمَّد مرسي، انتهاء بالاجتماع السياسي الأخير بينهما.

كل كان يغني على ليلاه والرائي لمصر وقتها اكتشف بسهولة ويسر أن الثورة ومطالبها في واد، وفكرة الاستلاب التي سيطرت علي عقل الجماعة في واد آخر ؛ فالثورة كانت تتجه نحو التحرر والانعتاق من الفساد السياسي الذي بات عبئاً ثقيلاً علي صدور المصريين بسبب الممارسات السياسية لنظام مبارك، وجماعة الإخوان كانت أيضا لا تزال رهينة الممارسة العنيفة للنقد والاعتراض والظهور على استحياء داخل المشهد السياسي.

والسؤال الذي كان حاسما عليَّ إطلاقه تجاه الجماعة في هذا التوقيت البائد: هل في حالة عدم الفوز البرلماني وحصد المقاعد لكم، وعدم الفوز بمقعد الرئاسة لأحد مرشحي الإخوان هل ستبدأون في إعمار الوطن؟ أم أنكم ستعودون لفكر العمل السري من جديد؟ والتعليق الأخير لي علي موافقة الجماعة لقرارات الاجتماع بالعزل السياسي لقيادات الحزب الوطني بحجة إفسادهم الحياة السياسية في مصر، فلقد ضحكت كثيراً من هذا، أين كنتم إذن وأنتم تحت قبة البرلمان بغير حزب أو راية وقوانين إفساد الحياة السياسية تمر من بين أصابعكم في خلسة، أم أن جلسات

الإفساد السياسي بالبرلمان كانت تتم وأنتم غافلون عنها، وماذا عن تصدير الغاز إلي الكيان الصهيوني الذي تم بموافقة برلمانية.

اتِّجَاهَاتُ الإسْلامِ السِّيَاسِيِّ في مِصْرَ (٢٠١١ـ٢٠١٢)

(هَلْ يُرَاهِنُ الوَطنُ عَلى اللِّيبْرَالِيَّةِ للّحِفَاظِ عَلى هُوِيَّتِهِ؟)

ثمة ملامح محددة لكل فترة زمنية تمر على مصر فتشكل هويتها وتستقرئ حاضرها الآني، هذه الملامح تتباين في المصدر والمنبع أي باختصار شديد ترسم خارطة ذهنية للمشهد السياسي العام، وبالقطع هذه الملامح من دلالتها الجمعية توحي بتعدد وجهات النظر ولا تستقر على رؤية واحدة يمكن من خلالها محاولة استشراف الأيام اللاحقة.

ويبدو أن الصبغة الدينية هي القوة الأساسية الراهنة التي تشكل فضاءنا السياسي الذي يصر أن يظهر بصورة دينية تجمع بين السلطتين الشرعية الفقهية والحاكمية التنفيذية والتي تستقطب أكبر عدد من المريدين وتستلب عدداً آخر من المناهضين والمعارضين. ورغم أن هذا العالم الافتراضي من أبرز سماته الحرية والانطلاق إلا أن ارتباطه التاريخي بمفاهيم الأصولية والتجذير الديني وعدم الرغبة في المغامرة مع تيارات متحررة أيديولوجيا جعله أكثر التزاماً بقيمه وتعاليمه الصارمة وعدم تجاوز تخوم التفكير والرأي المحددة سلفاً.

وتبدو مشكلة الفضاء السياسي الراهن في أنه لايزال يخضع آراءه القديمة لاختبار فكرة الحرية، ورغم أنه يجاهد في اختبار آرائه وأفكاره يستمر بغير كلل في مواجهة العوامل المطلقة للحريات التي تتمتع بها معظم التيارات المدنية المزاحمة للتيارات الدينية في فضائنا السياسي. وحالة المد والجزر تلك أسفرت عنها بزوغ جيوب واتجاهات صغيرة داخل التيارات الدينية السياسية، منها الاتجاه الذي يرفض فكرة إخضاع الطروحات الأيديولوجية لاختبار الحرية وفضلت الاندماج التام داخل فكرها وتصورها التاريخي القديم وهو الاتجاه المعروف سياسياً باسم السلفية.

واتجاه السلفية الذي تحول من طائفة دينية لها مرتكزاتها الثابتة إلى جبهة سياسية تمارس فعل السياسة على حذر وترقب فهي ترى نفسها في معركة خاسرة أمام التيارات المدنية وهي لا ترى فائدة حقيقية من صياغة الأيديولوجيات التي بالبديهية ترهق المواطن المسلم نافية أيضاً كل ما يتعلق بمصطلحات التأويل وإعادة بناء القول الديني بناء عقلياً، مع تسيد فكرة الجهاد والتبليغ والدعوة على طموحات السلطة والصعود نحو حكم البلاد والعباد اللهم سوى دعوتهم المطلقة إلى وجوب حكم الشريعة الإسلامية بنصها الحرفي بغير تأويل أو مجاهدة في إعادة قراءة هذا النص. واقتصر هذا الاتجاه على مناهضة النظام الحاكم مهما اختلفت صوره ومحاربة مظاهر الفجور والخروج عن التعاليم الدينية وفق منظور أقطابه بأي شكل بدءاً من الدعوة اللغوية الصامتة المتمثلة في المنشورات والمطبوعات الورقية مروراً بالتسجيلات الصوتية وانتهاءً بفكرة استخدام العنف لإقصاء النظام الحاكم عن فساده بغير طمع معلن في سدة الحكم.

ورغم دخول الاتجاه السلفي غمار الحرب السياسية إلا أنه لا يستشعر قلقاً إزاء أية تيارات مدنية أو ليبرالية أو حتى علمانية ؛ لأنه باختصار يرى أن هذه التيارات لا تحمل طرحاً فكرياً ثابتاً يرتكز على دعائم ثابتة مثل الأصول الإسلامية للشريعة المتمثلة في أصول ثلاثة هي القرآن الكريم، والسنة النبوية، والسلف الصالح. لذلك فمن أبرز سماته الأيديولوجية الاستسلام الفكري المطلق للقراءة الحرفية للنص، كما أنها لا تعترف مطلقاً بما يسمى الأيديولوجيات الفكرية. وكل مساع هذا الاتجاه الديني هو إقامة مجتمع إسلامي يستمد قيمه من ركائز الدين الثابتة وقانونه ودستوره من الشريعة التي لا تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة.

والاتجاه الثاني الذي ظهر في فضائنا السياسي هو ما تمثله جماعة الإخوان المسلمين التي احترفت ممارسة الصبر وطول الانتظار بغير ملل والحفاظ المدهش على وحدة أعضائها حتى انتظار اللحظة المناسبة والسانحة لاقتناص المشهد السياسي وبالتالي تسيد هذا الفضاء السياسي، وهو في طول انتظاره وصبره يرفض الثورة

والرفض للتيارات المناوئة له والاتجاهات المغايرة التي تزاحمه في الصعود السياسي.

وهذا الاتجاه وإن بدا اليوم أكثر انجذاباً للسياسة ومشكلاتها إلا أنه يحرص أن يظهر من حين لآخر بوصفه تياراً دينياً لاسيماً وهو يتخلى عن مخاطبة النخبة السياسية ويلجأ إلى العامة حينما يطمح إلى مزيد من الصعود السياسي فيأتي الحديث بلهجة دينية ضرورة يفرضها الفضاء السياسي على المشهد برمته، وهذا ما يجعلنا نرصد تأرجح استخدام شعار الإسلام هو الحل الذي استخدمته الجماعة وهي تكرس لنفسهاً مكاناً ومكانة دينية بين المواطنين، والتنازل عن الشعار تدريجياً والحديث عن مشروع نهضوي اجتماعي اقتصادي حينما تريد مخاصمة ومزاحمة تيارات أخرى تجيد الحديث بهذه اللغة المدنية.وهذه الخيارات التكتيكية أو ما يعرف ببروتوكولات الجماعة هي مجرد قناعات فكرية يمكن استخدامها واستغلالها حسبما تسنح الفرصة وتسمح الحاجة لذلك. لذلك نجد الجماعة تستخدم أقنعة متعددة منذ إطلاقها في عشرينات القرن الماضي بين التأسيس والانتشار والتمكين ثم الحديث عن فساد الأنظمة، فالحاكمية، ثم معارضة السلطة، والظهور الحصري لشعار الإسلام هو الحل، مرورا بمصطلحات باتت من حق الجماعة وحدها مثل الشرعية، والانقلاب، وأخيرا شعار (رابعة).

وتيار الإسلام السياسي الذي يجسده باقتدار جماعة الإخوان المسلمين يختلف عن الاتجاه سالف الذكر ـ السلفية ـ حيث إنها تجد مبرراً فكرياً يبرر وجودها السياسي ؛ حيث أنها تمتلك رصيداً وإطاراً نظرياً منذ مؤسسها الإمام حسن البنا انتهاء بالإطار المرجعي للجماعة على يد المفكر الإسلامي سيد قطب. وهذا الرصيد يستغل باقتدار في محاولة تشكيل الرأي العام برقابة صارمة نحو تأييد الجماعة.وهي في طريقها نحو تشكيل الرأي العام لا تتخل عن فكرة الأصولية التي تعني لديها السيادة الأيديولوجية للجماعة التي تتميز بالنفوذ التحريضي.ولعل هذه السمة هي التي دفعتها لمغالبة الإدارة العسكرية منذ الحكومات المتعاقبة أيام حكم الملك فاروق.

أما الاتجاه الثالث المشكل لفضاء الإسلام السياسي فهو اتجاه ديني يبدو أكثر

مرونة عن الاتجاهين السابقين، حيث إنه يعترف بوجود أخطاء منهجية عند التطبيق ومن ثم أسرعت في الإعلان عن فقه المراجعات سواء أكانت هذه المبادرة شخصية وبدوافع ناجمة من التيار نفسه أو من خلال ضغط سياسي من الأنظمة الحاكمة بقوة بوليسية. هذا التيار رغم أصوليته المتشددة التي ظهرت لمدة عقدين كاملين أبدت استعداداً مبهراً لقبول الآخر المختلف سياسياً وأيديولوجياً ما دام هذا الآخر يسمح بالمشاركة في المشهد السياسي دونما انتزاع أو اقتناص أو استلاب.

وكم هو فريد أن يظهر التيار الثالث المشكل لفضاء الإسلام السياسي متحدثاً بمنطق العلمانيين ولو بصورة جزئية حينما يقبلون تدريجياً بفكرة التأويل ولو بصورة بلاغية، فتجد منهم من يقر بأن تأويل النصوص الفقهية للجماعة الإسلامية تعني مجاوزة النص ولكن مجاوزة لابد وأن تخضع لقواعد وشرائط محددة وبصرامة عند تطبيقها على تلك النصوص مخافة اللغط وسوء الفهم.

وهم بذلك يقتربون شيئاً فشيئاً من فلسفة التنويري ابن رشد حينما رأى التأويل إخراج اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز في تسمية الشئ بشبيهه أو سببه أو لاحقه. ورغم اختلاف الدافع والرغبة بين هذا التيار الديني المعتدل وابن رشد في تناول فكرة التأويل إلا أنهما يتفقان في البحث عما هو أساسي ورئيسي وتوضيح الملغز والمستتر خلف بنيته المعنوية، مع وجود ضوابط وقواعد تحدد ماهية التأويل والتفسير.

وجدير بالذكر أن تيار الإسلام السياسي الذي عرف بالمراجعات الفكرية والفقهية لطرحه الديني أصبح منذ ثورة يناير ٢٠١١ في مصر مؤهلاً للقضاء على الرؤية ذات الاتجاه الواحد بل بدا أكثر مرونة من التيارات السلفية المتشددة أو جماعة الإخوان المسلمين، وصار يقتنع بفكرة أن مراجعة الأفكار والطروحات القديمة وتأويل النصوص الفقهية المتزامنة بحالات وأحداث معينة ستفتح باباً واسعاً للاجتهاد والتسامح ومن ثم قبول الآخر.

ولا شك أن استمرار هذا التيار الديني في مراجعاته الفكرية القديمة أسهمت في تقديم أقطابه إلى المجتمع في ثوب جديد وبصورة مستنيرة وأثرت دلالات جماعات هذا التيار لدى المواطن الذي كان متخذاً موقفاً معادياً لها.

وباستقراء التطور التاريخي لاتجاهات الإسلام السياسي يتبين أن كافة هذه الاتجاهات وما تمثلها من جماعات وتيارات دينية تدرك أن التحدي الحقيقي لها هو وجود نظرية سياسية مميزة لها، وهذه النظرية مفادها أن الدين في معناه العام هو نظام الحكم وأن الإسلام وبتعاليمه ومبادئه هو المصدر الرئيسي للتشريع السياسي في البلاد، وأن الحاكم بدون سلطة الفقهاء في دولته لا ولن يستقيم له حكم وسيادة البلاد والعباد، حيث إن التيارات الثلاثة السابقة تذهب جميعها إلى قرار أن الفقهاء وحدهم هم الذين يملكون سلطة التدوين ويستأثرون بوسائط التأثير في المجتمع بما يملكونه من قرائن ودلائل تثبت الملك وتدعمه، كما أنهم يمتلكون بحكم سلطتهم الدينية سلطة التحريض والنفوذ.

وبالرغم من اتجاه كافة تيارات الإسلام السياسي نحو خيار الحرية التي لا تتعارض مع ثوابت الحكم إلا أن هذا التوجه يسير على حذر وبخطى وئيدة باعتبار أن مبحث الحرية من مباحث الفلسفة التي قد تتعارض مع ثوابت العقيدة التي من شأنها أيضاً أن تقوض نظام الحكم، وخيار الحرية هذا يشكل أزمة حقيقية في ممارسة تلك الفصائل والتيارات للعبة السياسة، فهم بذلك مجبورون لأن يتجاذبوا أطراف الحديث عن فهم المجتمع للوظائف السياسية وعلاقتها بمبدأ الحاكمية الذي يعني أن الإسلام حاكم وحكم، وأن الوظائف السياسية تتطلب مشاركة فعالة من جانب المواطن الذي ينبغي من وجهة نظرهم ألا يفكر كثيراً لأن ذلك التفكير سيخمد بالقطع التوجه السياسي الديني لهذه التيارات والجماعات.

وتبدو المشكلة الثانية التي تواجه تيارات واتجاهات الإسلام السياسي وجود الطوائف والطرق الصوفية التي تشغل حيزاً كبيراً في فضاء الإسلام السياسي رغم أنها ظلت ولا تزال بمنأى اختياري مقصود عن الصراع السياسي الذي يورث أصحابه

الكثير من المشكلات ويلحق بهم ضربات اجتماعية متتالية.

ولقد أشرت سالفاً في مقالات سابقة أن ثبات المنهج الصوفي لدى أصحابه يمثل زعزعة في تكوين بقية التيارات الدينية الأخرى لاسيما وأن الطوائف الصوفية في مصر ترفض المشاركة في المشهد السياسي بما يضمن لها هذا الابتعاد المحمود حصانة اجتماعية ومقاماً رفيعا لدى المواطن والوطن. وبالرغم من هذا الابتعاد إلا أن معظم اتجاهات الإسلام السياسي ترصد وترقب بروتوكولات الصوفية خشية مزاحمتهم لها الفضاء السياسي الراهن خصوصا وأن أهل التصوف يجمعون بطريقة رشيقة بين العبادة والفلسفة وهو أمر صار صعباً بعض الشئ لاسيما على الاتجاه السلفي.

في ضوء ذلك كله تعين علينا أن نلقي بظلال قريبة اقتراب التيار الليبرالي من فضاء الإسلام السياسي، عن طريق أن معظم من انضم مؤخراً إلى التيار الليبرالي من هو على علم بتاريخ الحركات الدينية، ويجمع بعضهم في ذاكرته علماً وفقهاً قد يقارب أحياناً فقه وعلم أصحاب التيارات الدينية وأحياناً أخرى يتفوق هذا العلم والفقه لصالحهم أيضاً. ولاشك أن المعركة السياسية القادمة بين تيارات الفضاء السياسي في مصر المتمثلة في التيار السلفي وجماعة الإخوان واتجاه المراجعات وأخيراً التيار الليبرالي الذي يسعى لفك شفرة الصوفية لاستقطابهم في معركتهم القادمة ستصير معركة ضارية ينتصر فيها من يملك أدوات اللعبة السياسية ويطلق لإعمال عقله العنان.

تَطْبِيقُ الشَّرِيعَةِ الإِسْلامِيَّةِ فِي مِصْرَ:

في ظل الظروف الآنية والمحمومة والمستعرة والمضطربة سياسياً وأيديولوجياً تأخذ التربية الإسلامية أهميتها القصوى في بناء الأفراد والمجتمعات، باعتبارها من أقوى المؤثرات في إعداد الفرد إعداداً شاملاً روحياً وعقلياً واجتماعياً وتنشئته في ظل المبادئ والتعاليم الإسلامية، وحمايته من الظاهرات السلبية التي قد تعصف باستقراره وأمنه وربما هويته التاريخية التي يتفاخر بها، وفي الوقت نفسه تعد هذه التنشئة

الإسلامية خير ضمان لتنمية المجتمع وحماية أمنه واستقراره، وتأكيد ذاتيته وهويته، وتحقيق الضبط الاجتماعي بين أفراد المجتمع..

والمجتمع المصري الذي يواجه مشكلات عديدة في حاجة ماسة إلى شيء من التوازن بين التقدم المادي والتقدم الروحي، وبين ما ينشده من رقي مادي وملاحقة التطورات العصرية وما يحفظ هويته وذاتيته الثقافية، وذلك حتى يتمكن هذا المجتمع من التطور في شكل أكثر استقراراً واتزاناً، والتنشئة الإسلامية الوسطية غير المتشددة هي الوسيط الذي يمكن أن يتحقق كل هذا من خلاله.

فالتربية الإسلامية الوسطية تكفل نهضة المجتمع وتقدمه، وحمايته واستقراره، وذلك بما تبثه من مبادئ إسلامية في نفوس أفراده، وتحثهم على العمل والإنتاج، وتربط الإيمان بالعمل الصالح وذلك في كثير من آيات القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وذلك في إطار الإخلاص، والإتقان، مما يعمل على نهضة المجتمع وتقدمه، وقد أشار القرآن الكريم إلى ذلك في كثير من الآيات كقوله تعالى: ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلاً ﴾.

وتظهر حاجة المجتمع واضحة لهذه التنشئة الوسطية المعتدلة التي لا إفراط فيها ولا تفريط ولا تعرف للغلو سبيلاً ؛ إذ تفتح أمامه مجالات الإبداع،لإنهاء حالات الضعف الحضاري التي وقع فيها، وتهتم بإعداد وتأهيل القوى البشرية اللازمة لكافة قطاعات العمل والإنتاج، وتعمل على إكساب أفراد المجتمع القدرة على التكيف الاجتماعي الإيجابي مع التغيرات الصحيحة واستيعابها، والمساهمة الإيجابية في إحداثها في إطار الأهداف الإسلامية، هذا بالإضافة إلى ما تقدمه التربية الإسلامية من وحدة فكرية تربط بين أفراد المجتمع أساسها وحدة العقيدة،التي تشكل وحدة عضوية تحقق الانسجام بين أعضاء المجتمع.

لكنه من العجب أن تصر بعض التيارات الإسلامية وأحياناً كثيرة المتأسلمة في مصر على إثبات حقيقة اجتماعية مفادها أن هذا الوطن بعيد تماماً عن الالتحاف

بالشريعة الإسلامية والتمسك بالتعاليم والمبادئ الدينية التي جاء بها الإسلام منذ قرون مضت، باستثناء جماعة الإخوان المسلمين لأنها تفرغت بالقطعية لمعارك الحياة السياسية مع شتى الطوائف والفرق والائتلافات لذا فإن مكون الدين قد تراجع في تصنيف الاهتمامات الإخوانية. وأصبح هؤلاء المنتمين لكافة التيارات الإسلامية سواء المعتدلة الوسطية أم المتطرفة المغالية في الرأي والقول والفعل يؤكدون على ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية وهم في ذلك يدشنون لتلك الدعوة حملات تحشيدية وأخرى ورقية وصوتية والفضائيات التابعة لها صارت وجدت في تلك الدعوة مناخاً خصباً لبرامجها الفردية والحوارية.

والأعجب من ذلك أن تلك الدعوات التي تنادي بتطبيق الشريعة في وطن مؤهل منذ الفتح الإسلامي بتطبيقه أن المؤسسة الدينية الرسمية المعنية بذلك الأمر لازمها صمت مطبق إزاء مسئولية تطوير فهم المواطن لأحكام الشريعة نفسها، فبات أمر هذا المواطن مأزوماً ورهناً لأية دعوات وصيحات تشير إلى بعده وانحرافه عن الدين وتعاليمه.

وقد أغالي القول حينما أشير إلى أن صمت المؤسسة الدينية واحترازها القصدي حتى في مجرد التفكير بمشكلات المجتمع هو الذي أسهم في إقصاء الدين عن الحياة العامة، الأمر الذي جعل الجماعات الدينية تخرج للشوارع والميادين ومن ورائهم حشود تعي وبعضها لا يعي للمناداة بتطبيق الشريعة التي لا يرونها سوى حدود وعقوبات تتمثل في الجلد والرجم وإقامة الحدود التعزيرية على من يخرج عن أحكام الشريعة التي هي بالفعل في حاجة إلى فهمها واستيعابها بدقة وروية.

ومشكلة المؤسسات الدينية وتلك الجماعات والفرق التي تصر على أن الوطن لا يطبق شريعة الله هي أن العلاقة بين الدين والدولة غير قائمة على التفاوض والحوار، ظناً منهما أن مجرد الحوار ينقص من طرفي العلاقة، وأصبح الليبراليون يدعمون موقف المؤسسة الدينية أقصد الأزهر في تجنبها المهاترات الاجتماعية التي تلصق كل نتائجها بالدين نظراً لأن هناك وسائط متعددة أخرى مسببة لها مثل

المدرسة والجامعة والوسائل الإعلامية من صحافة مقروءة وفضائيات مرئية والتي جميعها في نظر بعض التيارات الدينية المتشددة أبواق للعلمانية وللدولة المدنية التي لا ينبغي من وجهة نظرهم أن تلحق بدولة ما بعد الثورة.

ومن اليقين أن نعترف فور خروج الآلاف إلى الميادين المصرية وهم ينادون بتطبيق الشريعة الإسلامية بعجز المؤسسة الدينية في فرض الولاء الديني لجماعته بين أفراد المجتمع، وأنهما بالفعل عجزتا في ربط الدين بالشعور الوطني القومي، نفس العجز الذي كان من أبرز نتائجه المد الديني في الهيئات البرلمانية والتشريعة وصولاً إلى كرسي الحكم في مصر رغم أن جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها الرئيس المعزول مُحَمَّد مرسي أعلنت أنها غير منضمة إلى هذا الخروج الشعبي للمطالبة بتطبيق الشريعة، لا حرصاً منها على درء الفتنة، بل لأنها تقر بوصولها إلى سلطة البلاد عن طريق شرعية دينية لا تقبل المساس بالتزوير أو بالتشكيك فيها.

ويخطئ من يظن أن التيارات الليبرالية في مصر تقف ضد تطبيق الشريعة أو بالأحرى ضد فصل الدين عن الدولة، لأننا بالفعل لا نحتاج إلى فصل بقدر ما يحتاج الوطن إلى إعادة ضبط وترتيب وتنظيم علاقة الدين بالسياسة، لذا فإنه من المدهش حقاً أن تنادي فئة دينية بتطبيق شريعة الله في وطن هويته إسلامية وتكسوها المآذن وتضرب بعرضه وطوله أضرحة الأولياء وتنتشر بربوعه مدارس القرآن الكريم.

وربما الذي دفع بعض التيارات الدينية للخروج إلى الميادين والاحتفاء بمليونيات شعبية هو أن الدولة المصرية على امتداد تاريخها المعاصر منذ الجمهورية العسكرية الأولى في يوليو ١٩٥٢ وحتى الجمهورية المدنية الثانية عقب الثورة في يناير ٢٠١١ لم تدع لنفسها امتلاك قدسية الإسلام، وأنها مؤسسة مدنية سياسية لها وظائفها المعلومة، الأمر الذي ظنه البعض أن الدولة تتخلى عن مهام دينية وتكليفات شرعية واجبة. وربما أن السبب الذي أغضب التيارات الدينية المنادية بتطبيق الشريعة الإسلامية في الدستور والشارع ومؤسسات الدولة، أن الدولة ذاتها منذ الزعيم الراحل جمال عبد الناصر وهي تعلن حيادها تجاه العقائد الدينية الأخرى غير الإسلام رغم أن تلك

الحيادية هي من محكات ومؤشرات تطبيق الشريعة الإسلامية.

وليس بمستغرب أن نرى مليونيات شعبية حاشدة تنادي بتطبيق الشريعة الإسلامية التي يصر الأزهر الشريف أنها مطبقة بأحكامها ومبادئها وتعاليمها حرفياً ويرفض ذلك الزعم أولئك المنادون لها، نفي هذا الاستغراب مفاده أن ثمة علاقة متوترة ومستمرة تاريخياً في العلاقة بين الإسلام والدولة وما تنتمي إليها من مؤسسات حكومية نظامية وأخرى خاصة، هذا التوتر يمكننا رصده في مواقف تاريخية مثل رفض الإمام أحمد بن حنبل الرأي الديني للخليفة بشأن مسألة خلق القرآن، وأيضاً مقولة الفاطميين بأن خلافتهم هي حق مقدس ودمجهم للسلطتين الدينية والسياسية من خلال ما عرف وقته بالتشيع الإسماعيلي، مروراً بسلطة المحتسب التي جمعت بين الدين والسياسة.

وفي الوقت الذي تنادي فيه التيارات الدينية بتطبيق الشريعة نجد على الشاطئ الآخر عشرات المفكرين يرون ضرورة ضبط الدور السياسي للدين، وهم في ذلك يحذرون من مغبة مغامرة الدولة الدينية ونتائجها لا سيما السلبية كما في الصومال والسودان وباكستان، وكلا الفريقان يدشنان من التعليم ومؤسساته الرسمية ميداناً خصباً لتكريس وجهتي النظر المتعارضتين، حتى بات التعليم بحق أزمة فكرية تحتاج إلى حل لها.

وربما نكاد أن نجزم بأن طوائف وفرق مصر التي تبدو اليوم أكثر تناحراً وتصارعاً عما كانت عليه وقت الثورة البيضاء على اتفاق بأن الدين المرسوم نهجه وطرائقه في القرآن هو النظام الكامل والمتكامل والصحي للحياة، إلا أن قضية ممارسة هذا الدين ستظل المعضلة التي تحتاج إلى توافق وفهم لكنه الدين وطبيعته ومقاصده ورؤاه المحمودة، علاوة على عجز الأطراف المتناحرة أيديولوجياً عن إقامة أو تشييد سبل للحوار من أجل الاتفاق، وفي هذا الصدد تنبغي الإشارة السريعة إلى أن الطرح الديني رغم مدنية البلاد والعباد سينتصر لا محالة في النهاية مهما بلغت قوة و تنوع الأفكار المناوئة لهذا الطرح، لكن هذا الانتصار ينبغي أن يكون بالفعل لصالح هذا

الوطن ومستقبله مع التأكيد على أن الشريعة الإسلامية التي تنادي بها المليونيات الشعبية لا تقتصر على عقوبات وأدوات للقمع والعقاب والترهيب، بل تتجاوز كل ذلك نحو الرحمة والحب والمودة والتآلف.

لكن يبدو أن بعض الطوائف المتشددة دينياً والبعيدة عن سماحة الإسلام عقيدة وهوية قد تغافلوا عما يميز هذا الدين الحنيف من سمات وخصائص فريدة يمكن جمعها واختزالها في ملامح ثلاثة هي الإنسانية والتوازن والواقعية. حيث الإنسانية تتمثل في اهتمام الإسلام الصحيح بالإنسان وقضاياه ومشكلاته العامة والخاصة، والشريعة الإسلامية في ضوء هذه المزية تقدم تربية ترتقي بأخلاق الإنسان المؤمن،وتهدف إلى إسعاده في الحياة الدنيا والآخرة، والمصدر الأول لهذه التربية هو القرآن الكريم وهو كتاب الله للإنسان، وأولى آيات القرآن الكريم اهتمت بتعليم الإنسان، يقول تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق ﴾، وأوامر القرآن ونواهيه هدفها صالح الإنسان، كما أن الرسول(ﷺ) أكد ذلك في أحاديثه وسلوكه ومعاملاته.

والقرآن الكريم الذي يحتاج منا بحق عناية في التلاوة والفهم والتأويل، ومن ثم التطبيق حريص في شتى آياته على تأكيد إنسانية الإنسان، يقول تعالى: ﴿قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً ﴾. وتتسم الشريعة الإسلامية أيضاً بالتوازن، ويتضح ذلك في تناسق العلاقات بين الإنسان وخالقه، وبين الإنسان ومجتمعه وأسرته، وبين الجانب المادي والروحي، وذلك في العبادات والسلوك والمعاملات، فلا يطغى جانب على آخر، بل تتناسق العلاقات بقدر يتيح للإنسان أن يحيا حياة متوازنة مستقيمة.

أما الواقعية في الإسلام فتعني أن الشريعة الإسلامية تنسجم مع الواقع، وتوافقها مع الحياة، فمنهج الشريعة الإسلامية لا تنكر واقع الإنسان وبيئته، بل امتاز بملاءمة الواقع، والانطلاق منه إلى معارج الخير والفضيلة، والواقعية في التربية الإسلامية تعني مراعاة الكون من حيث هو حقيقة واقعية ووجود مشاهد، والشريعة

الإسلامية من خلال توجهاتها الفكرية وتعليماتها الأخلاقية لم تنس واقع الكون وواقع حياة الإنسان..

والشريعة الإسلامية التي يدعي البعض بأنها غائبة عن المجتمع ومؤسساته هي في الأساس واقعية في طبيعتها لأن أحكامها المستمرة من الإسلام جاءت موافقة لطبيعة البشر في كل زمان ومكان، فهي لم تكبت للبشر غريزة، ولم تحجب عنهم مصلحة، وفي نفس الوقت لم تطلق لهم العنان ليشبعوا غرائزهم بالمحرمات.وقد راعت الشريعة الإسلامية فطرة البشر من حيث تعرضهم للمرض، أو السفر،أو الميل إلى اللهو والترويح عن النفس، فرخصت لهم بعض أنواع اللعب كالسباق والفروسية والسباحة.

إن ما نحتاج إليه بحق هذه الآونة أن نفهم الدين فهماً صحيحاً بغير أيديولوجيات بعيدة عن منطق النص القرآني والنصوص النبوية الشريفة، وأن نتخلى ولو تدريجياً عن ما يسمى بفقه الحالة الاستثنائي الذي وفد إلى المجتمع المصري المسلم بطبيعته من خلال تيارات نفطية خليجية تارة وفارسية تارة أخرى، لأنه بدون هذا الفهم سيظل المجتمع أمام حائط وحاجز منيع يعيق تواصل أفراده.

التيارات السلفية وحداثة العهد السياسي:

انخرطت التيارات السلفية في العمل السياسي والحزبي والمجتمعي أيضاً بصورة سرطانية، لا من حيث المعنى المرضي، بل من حيث التورم والانتشار السريع في جسد هذه الأمة التي لاشك تعيش طقساً فريداً في تاريخها السياسي. وفكرة ظهور تيارات دينية متعددة أمر محمود حيث إن التاريخ الإسلامي حفظ في سجلاته التي صاغها مؤرخو السلطة تارة و مفكروها تارة أخرى وجود تعدد مذهبي وطائفي لاسيما في فترة الخلافة العباسية وما تلتها من عهود وعصور.

لكن الذي يستدعي الغرابة في المشهد السياسي والمجتمعي الراهن أن تلك التيارات التي تستقي مصادرها من السطور الدينية الأكثر تطرفا ومدائن ترويج الفتنة

الطائفية تصر على أسلمة البلاد، والغرابة ليست في السعي إلى إشاعة الإسلام الحنيف بسماحته وصلاحيته المطلقة لكل زمان ومكان، ولكن تكمن الغرابة في فكرة الأسلمة نفسها، وكأن البلاد المصرية تعيش وثنية حديثة، وأن شعبها الذي لا يزال يردد الله أكبر خمس مرات في اليوم والليلة يقدم القرابين لبعل وسواع وغيرهما من الرموز الصنمية التي كانت تعبد في جاهلية ما قبل الإسلام.

الأشد غرابة في أن بعض التيارات المنتسبة للسلفية تسير على نفس خطى الحزب الوطني المنحل، لا في اختراع لجنة للسياسات ولكن في التشبه بوجود كوادر حزبية كما كان هذا المسمى موجوداً في المنحل ولكن عن طريق استبدالها بكلمة قيادي، فإذا فتحت تلفازاً أو قرأت منشوراً لم يعد سرياً كما كان أو طالعت خبراً بالصحف فستجد مئات القياديين البارزين، وهذا يشبه ما اعتدنا على سماعه داخل حركتي فتح وحماس من وجود قياديين فقط.

الأمر الثاني الذي يدعو للتأمل في تشابه الطرفين الوطني المنحل والتيارات السلفية أن كليهما بدأ في تقديم نفسه للمجتمع عن طريق دحض التهم والافتراءات والحجج المدحضة لأفكارها. وأن وجودهم ضرورة ملحة في المجتمع، وهذا يدعونا للتفكير في الإجابة عن سؤال ملح: هل عقود مبارك السلطوية كانت تمثل فساداً سياسياً واقتصادياً مطلقاً؟ أم أنها أيضاً كانت خير شاهد على ضلال الشعب وفساد هويته الدينية أيضاً؟.

فالذين يدعون اليوم أن وجودهم أصبح مطلباً شعبياً وأن دعواتهم التي لا تهدأ لنشر الفضيلة يؤكدان على أننا كنا نحيا عهوداً ظلامية وهرطقة ووثنية وأن المؤسسات الدينية المتمثلة في الأزهر العريق ووزارة الأوقاف كانت غائبة عن المشهد الديني طيلة ثلاثة عقود.

إن إصرار تلك التيارات التي بزغت فجأة مستثمرة حالة التعددية التي أفرزتها الثورة البيضاء في يناير ٢٠١١ على التواجد واقتناص المنصة وحدها من خلال

الحديث عن هداية المجتمع ورعاية الفقراء ومحاربة الفجور والاهتمام بالأرامل والاعتناء بتأهيل الشباب وعمل قوافل طبية وتشغيل المصانع وتحقيق العدالة الاجتماعية لهو مفخرة للإسلام إذا كان القصد كذلك، لكن إذا سيس الأمر وباتت أهداف تلك الجماعات إلى الانفراد المطلق بالحاكمية والسلطة دون شريك يفرض وجوده بالشورى والمشاركة لهو أمر مرفوض تماماً..

وما أشبه الليلة بالبارحة، فالحزب المنحل كان يتحدث عن الاهتمام بالقرى الأكثر فقراً، ودشن مؤتمرات ادَّعى أنها جماهيرية مثل "من أجلك أنت"، و" علشان تطمن على مستقبل أولادك"، وراح يدغدغ مشاعر البسطاء بمقولات التنمية الاجتماعية والرقي بالتعليم، ورغم ذلك حدثت ثورة نفسها لا يزال قصيراً وكل ما اهتمت به السياسات السابقة من تطوير وجدناه في فوضى وبلطجة وأعمال شغب وفساد رؤى.

والتيارات السلفية هذه الليلة تلعب نفس الدور وتحدثنا عما كان الحزب المنحل يؤهلنا لتصديقه، وعند أول اختبار حقيقي له كان سحق متظاهرين وقتل ثوار ومعارك الجمل والكرابيج. لكن هذه المرة ربما سنجد آليات أخرى غير التي اعتدناها من الحزب الوطني، فربما سنجد من يعصي حاكمية السلفية سيحاكم بالسيف أو بالجلد أو بالرجم أو بالرمي في خندق مشتعل.

وكثيراً ما كنت أفكر أننا نعيش فوضى أخلاقية وتحلل قيمي وديني في مجتمعاتنا شديدة التحفظ، فحاولت أرصد ما الذي يدفع بتلك التيارات الموجهة إلى أسلمة العقل والوطن اللذين هما بالقطع يفطنان لحقيقة الإسلام ويدركان عظيم الإدراك عبقرية الإسلام في بناء الحضارات والأمم، فلم أجد مثلاً نصاً واحداً مصرياً يجيز زواج المثليين، ولم أعثر في دربي على خطاب فكري يدعو إلى الحث على إقرار حرية العلاقات الجنسية، أو منشوراً منسياً يحض على الربا، إذن هناك حقيقة مفادها أن هذا الوطن متدين بطبعه ويقيم شعائره السماوية، وأن هذا العقل يدرك أن الدين والسياسة لحظتان مترابطتان تقيمان أمر المرء في المجتمع بغير مغالاة أو تشدد أو قهر

للآخر.

وحينما كنت بصدد ترقب حالة الانتخابات البرلمانية قبل السابقة في مصر التي حظي بها نواب الجماعة والتيار السلفي بإقصاء غريب لغيرهم كنت أفضل أن تطل علينا التيارات الخارجة من العباءة السلفية المعاصرة بحديث مغاير لطبيعة الأحاديث التي تسيدت المشهد السياسي، فكنت أظن أن تلك التيارات أكثر ذكاء وقد تعلمت درس الاحتجاب وثقافة الظل التي عانوا منها كما يدعون، فبدلاً من الحديث عن نصرة المسلم لأخيه المسلم تحديداً وقت الانتخابات، يتحدثون عن نصرته بإقامة مشروعات تنموية واقتصادية تهدف تشغيل الطاقة المعطلة في مصر.

كنت أتصور أيضاً أن ثقافة توجيه العقل والوطن التي ابتدعتها تلك التيارات تسثمر في فكرة إنشاء جامعة أو معهد أو أكاديمية ترشد الطلاب للدين القويم ولمعايير الشريعة الإسلامية الحنيفة، لكن فكرة التسويف تلك لما بعد مرحلة الانتخابات والاحتمالات المرهونة بالفوز فيها . والتي تحققت بالفعل . يجعلني وكثيرون يتساءلون لماذا تتأخر التيارات السلفية عن المشهد دائماً وهم بانتظار ما ستسفر عنه الأيام والليالي؟.

وإذا كان العقل يفكر كما أمره القرآن بذلك وحرص على إعماله بقوله تعالى: ﴿ وفي الأرض آيات للموقنين * وفي أنفسكم أفلا تعقلون﴾ وقوله تعالى ﴿ أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت* وإلى السماء كيف رفعت * وإلى الجبال كيف نصبت* وإلى الأرض كيف سطحت﴾، بل ويأبى هذا العقل أن يحتجب ويتوارى خلف الغياب، وهو يدرك أن الشريعة ضمنت له حياة متوازنة وشاملة ومتكاملة من أول فجر سطع فيه الإسلام، ولأنه يعيش في وطن أقر منذ ولادته أنه وطن يفتخر بدينه ويؤكد على هويته الإسلامية دونما المساس بحقوق الآخر الذي أكد ديننا على الالتزام تجاهه وعدم تجاهله واستبعاده اجتماعياً، فلماذا تحرص تلك التيارات على أن الوطن وعقول أبنائه في حالة احتضار ديني؟ ولذلك لي حق السؤال لهذه الفرق والتيارات التي تدعي أنها خرجت من عباءة السلف: ماذا لو خسرتم الانتخابات، هل كنتم ستشاركوننا ونحن

نحتفي بوطن نصنعه على أعيننا؟ إلى أن تأتيني الإجابة بغير وخز سكين أو هجمة سوط سأفترش سجادة الصلاة وسأحرص على نوافلي والطاعات التي ندذرتها لله وحده، وسأعمل لوطني دونما انتظار لمقعد برلماني أو لاعتلاء منصة بالميدان.

الحضور النِّسائِي في الخطاب الديني:

هل يستطيع أحدكم أن يعيش ويتعايش ويتفاعل ويتحدث ويخاطب ويتواصل ويعمل ويبدع وسط مجموعة من الرجال فقط دونما امرأة واحدة؟ نعم يستطيع، انظر وشاهد قناة الناس المملوكة رجل الأعمال السعودى الوهابي منصور بن كدسة، وغيرها من القنوات الدينية التي اجتاحت الفضاء الإعلامي عقب ثورة يناير ٢٠١١ في مصر، ووقت حكم جماعة الإخوان المسلمين لمصر لمدة عام مضطرب، وأنت تكتشف ذلك بعينيك، وإن كنت غير مبصر فستفطن إلى ذلك بأذنيك.

وقبل الدخول في ثنايا هذه الظاهرة، فقناة الناس التي كانت تعد الأوسع انتشاراً من بين عشرات القنوات الدينية وقت حكم الجماعة لمصر و التى كانت تطل علينا صباح مساء وفجراً دون توقف. واستطاعت هذه القناة الموجهة أن تستقطب عدداً هائلاً من النساء ربات البيوت اللواتي يستمتعن بقضاء أوقات فراغهن وسط متعة الريموت كنترول، وأيضاً آلاف الشباب الذى وجد في القناة ملاذاً لهفواتهم وأزماتهم وأخطائهم اليومية والمزمنة كترك الصلاة، والجهل التام بأحكام الزكاة، مروراً بالفتاوى المتعلقة ببعض القضايا الحرجة كالتدخين والعادة السرية، والاختلاط بين الجنسين، وحكم النظر إلى المخطوبة، والفرق بين النية والعزم والفعل.

أما بالنسبة للفتيات الصغيرات وهن تتراوح أعمارهن بين السادسة عشرة والعشرين، فحدث ولا حرج، فهن الجمهور الحقيقي للقناة، سواء قمن بالاتصال أو اكتفين بالمشاهدة والتقاط المعلومات والحقائق والتعاليم الدينية من خلال مشايخ وعلماء القناة الأفاضل.

أما بالنسبة لهؤلاء العلماء الأفاضل فهم من يطلق عليهم مريدوهم دعاة

السلفية، أمثال الشيخ مُحَمَّد حسان سوبر ستار قناة الناس الذى استطاع بفضل علمه وموهبته الفطرية في الدعوة والإرشاد أن يستقطب ملايين المشاهدين في مصر والدول العربية، والشيخ مُحَمَّد حسين يعقوب الذى اعتاد من هم في سنى أن يستمعوا إلى أحاديثه وخطبه صوتيا ونحن طلاب بالجامعة في أوائل التسعينيات، وهو بالحق يمتلك علماً ومعرفة أحسده عليها وذاكرة طيبة، وأسلوباً استثنائياً ينفرد به وسط كافة دعاة هذا العصر.

بالإضافة إلى نجوم القناة من الدعاة مثل الشيخ محمود المصري صاحب الابتسامة الرقيقة والوديعة، والذى قرأت له قبل أن أراه في زمن كان يقدس المرء فينا القراءة والمعرفة قبل أن تتحول حياتنا إلى شاشة كبيرة وأذن أكبر. وأيضاً فضيلة الشيخ أبو إسحاق الحوينى، ورغم قلة ظهوره، إلا أننى اكتشفت أن جمهوره أكبر كماً وكيفاً وثقافة من جمهور سابقيه.

ولكن على فترات متقاربة حيناً ومتباعدة أحياناً أخرى لاحظت أن قناة الناس تخلو تماما من النساء على الشاشة، اللهم إذا وجدت امرأة تعمل خلف الكاميرا أو ضمن فريق الإعداد أو الإخراج، وأظن أن هذا الأمر مستبعد تماماً. وأصبح منع النساء من الظهور على شاشة قناة الناس أمراً يسترعى فضولي لسبر المغزى من هذا المنع.

وفى ظل محاولتي لمعرفة سبب المنع وجدت إجابات متباينة ومختلفة ومتشابهة أيضاً، فأحدهم قال لي إن القناة حددت من قبل برامجها ومشايخها، وبالتالي أصبح من الصعوبة إضافة أي برنامج أو شيخ جديد عليها. وهذا الرجل الذى أصدر إجابته السابقة يبدو لي رجلاً طيباً، لأنه بالمثل الشعبي المصري النكهة البحر يحب الزيادة، فلماذا لا تضيف القناة دعاة جدداً وشيوخاً يحملون علماً ومعرفة وقلوباً طيبة.

وأحد السلفيين الذين أعرفهم، أعلن أن القناة لا تستعين بالنساء لأن المرأة عورة، ووجهها عورة وصوتها أكثر عورة، وهي العورة نفسها إن شئت فقل ولا

تستحي، لأن كل ما سبق يدعو إلى الفتنة والرزيلة ومن ثم فساد الأخلاق والقيم التى تحرص القناة على بثها ونشرها بين المشاهدين. وقد يسخر البعض من قرائي الذين أحبهم حقاً وأسعد بتعليقاتهم حينما أستخدم عبارة عامية ليست بالفصحى، لأن اللغة العربية الفصيحة قد ضاقت بي وبموضوعاتي، فدعني أقول لكم ولأسرة القناة المحترمة والله "أنا زعلان قوى من هذا الرأي".

وأنا على حد علمي وذاكرتي الضعيفة، أذكر أننى قرأت يوما في كتاب صدر عن الأزهر الشريف بعنوان "المسجد في الإسلام" في شهر شوال من العام قبل الماضي، بأن مجدد عصره الإمام الشافعي كان يسأل ويتعلم من السيدة الطاهرة السيدة نفيسة حينما كان بمصر، والقصة والحكاية التاريخية تستحق الذكر.

فلما قدمت السيدة نفيسة رضى الله عنها إلى مصر سعد المصريون وقتها بزيارة فقيه الإسلام الأكبر فسعى إلى مجلسها العلمي وناقشها في بعض الأمور الفقهية، ولم يجد هو والناس في عصره أن هذه المرأة عورة، ناهيك عن فضل أم المؤمنين السيدة عائشة رضى الله عنها في نقل حديث رسول الله سيدنا مُحَمَّد ﷺ للصحابة والتابعين والبشرية كلها، ولم يدع امرؤ ساعتها أن صوتها رضى الله عنها عورة، أو أن يدعى رجل بأن علمها وحديثها ناقص مذموم.

حسن، سأكتفى بما يذكره الإخوة من السلفيين بأن الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها، فانتبهت إلى أننى أستمع كثيراً إلى الدكتورة سعاد صالح والدكتورة عبلة الكحلاوي، بالإضافة إلى أساتذتي من النساء متعهن الله بالصحة والعلم والعافية، وغيرهن من النساء العالمات ولم أجد حرجاً في فقههن وعلمهن، ولكنى لا أطلب من قناة الناس فرض النساء على خريطة برامجهم الدينية، فهذا شأنهم وحدهم، ولكنى أثير هذا الأمر من أجل ابنى الصغير وابنك وابنتك أنت أيضاً، فأنا أفضل أن يستمع ويشاهد الصغار برامج دينية موجهة من جانب النساء لأن هذا أمر محبب لدى الصغار، لاسيما الذين تتركهم أمهاتهم صباحاً متجهات إلى عملهن.

وأنا على يقين بأن النساء الملتزمات دينياً وعقائدياً يقمن بمثل هذا التوجيه الديني والسلوكي يوميا، وهن أحرص من غيرهن على ذلك، ولكن من منطلق المثل السابق بأن البحر يحب الزيادة فالأحرى أن توجه قناة الناس الأطفال باعتبارها القناة الأكثر انتشاراً وتأثيراً من خلال امرأة محتشمة وملتزمة ومتدينة تشبه أمهاتهم، وما العجب في ظهور امرأة متخصصة في أدب الأطفال وتربيتهم تحكى لهم قصصاً من التراث الإسلامي، أو تتواجد مع بعض الصغار وهم يلعبون ويقدمون لأطفالنا شيئاً خصباً مثمراً كما تعلمنا ونحن صغار قبل دخولنا المدرسة التى كانت خالية يومها من أنفلونزا الخنازير والتطرف، أما إذا كان الأمر يتعلق بكون المرأة عورة وجهاً وصوتها ووجوداً، فهذا أمر يطول.

السَّلَفِيُّونَ يَمْتَنِعُون!

التقيت منذ فترة ليست بالبعيدة بأحد محفظي القرآن الكريم بمعهد ديني بالمرحلة الثانوية، واضطرتني الظروف والأقدار أن أجلس في صحبته دون حيث يذكر، أو معروف يشكر. ووجدته يتناول الحديث مع بعض زملائه حول بعض القضايا التي يراها هو وصحبه دينية محضة، وأظنها اجتماعية وسياسية ودينية، ولما لا، فالدين منظومة تشمل معارف ومشارب متعددة متباينة ومتشابهة.

المهم أن هذا الرجل ظل يتحدث طويلاً طويلاً، ولا أعرف سبب اقتضاب وجهه أثناء الحديث، ولا أفطن لماذا يحرم الاهتمام بالمظهر والاعتناء بالملابس وشرائها حتى ولو كانت باهظة الثمن، فهو يدعو إلى تقشف ورهبانية في الشكل والملبس، ولا أظنه كهذا في المشرب والمطعم لأن حجمه لا يدل على تزهد أو تقشف.

وعندما بدأ يتكلم في أحكام راسخة لدينا في ديننا الحنيف، وجدته ـ رغم كونه محفظاً للقرآن ـ لا يفرق بين الإجمال والتفصيل في الأحكام التعبدية كالصلاة، ولا يميز بين النية والعزم والفعل في أحكام الصيام، بالإضافة إلى ما يحمله من احتقان وتمييز واستبعاد للآخر، أي المختلف معه في العقيدة الدينية،أي الذميين، بل يظنه دائماً

محور مؤامرة ضده وضد دينيه. ولا أجد سبباً واحداً يجعل هذا الرجل يرتدي ملابس غير متناسقة ومتناهية في التناقض، رغم كونه غير فقير. وحينما سألت صديقي الذي اصطحبني لتلك الجلسة والصحبة أشار إلي بأنه سلفي.

ووجدتني أقفز داخل ذاكرتي التي أحمد الله عليها واسترجع ملامح ومعالم الإسلام في جوهره الخارجي وتكوينه الداخلي، لأقف على حدود صورة المسلم الذي ينبغي أن يكون.

فممن أبرز أهداف الإسلام تكوين شخصية المسلم السليمة، التي تتسم بالتوازن والاعتدال والوسطية، وذلك بإشعاره بأن الله قد كرمه بحمل رسالة الإسلام الخالدة، وأنه مأمور بأن ينطلق من هذا الشعور ليكون داعية خير حيثما كان، وحرباً على الشر حيثما وجد، عن طريق إمداده بالقيم الموجهة للسلوك والضابطة له، والتي تساعده في الانفتاح على العالم الخارجي واستيعاب معطياته.

والإسلام في تربيته للإنسان لا يقنع بإعداده لعالم الضرورة والواقع، وإنما يلبي الفطرة الإنسانية في تطلعها إلى عالم الجمال والوجدان، فالإنسان لا يكتفي بالنظر إلى الجبال على أنها مجرد جبال، وإنما يبصر الجانب الجمالي فيها عندما تكون مكسوة بالثلج، وهو لا يكتفي بالنظر إلى السحاب على أنه حامل للماء، ولكنه يراه جميلاً في أشكاله وألوانه، وخاصة عندما ينتشر عليه في بعض الأحيان طيف الشمس في منظر رائع جميل، وهو لا يقف بالنسبة للنبات عند حد وظيفته المعروفة، ولكنه ينفعل به عندما يورق ويزدهر.

كما أن الإسلام كهوية وكعقيدة يربي النشء حتى يصيروا راشدين إلى عدم احتقار الآخرين، ويدعوهم إلى احترام غيرهم وتقدير عقائدهم دون إكراه أو تدخل، يقول تعالى:﴿ لا إكراه في الدين ﴾ (البقرة، ٢٥٦)، وكان الإسلام بذلك من الأديان النادرة التي منحت أهل الديانات الأخرى ذمة الله ورسوله، لقوله تعالى: ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا غليهم

إن الله يحب المقسطين ﴾ (الممتحنة،٨).

ومن هنا فإن المسلمين طوال تاريخهم الطويل لم يظلموا ذمياً أو كتابياً، بل إن الأمر كان يوجه لجيوش المسلمين وعدم هدمها أو الإساءة إليها كما أن أصحاب الملل الأخرى ارتقوا مناصب مهمة في كثير من الدول والإمارات الإسلامية دون تعصب ضدهم أو إساءة إليهم، وأن المؤسسات التعليمية والمكتبات الخاصة لهذه الملل استمرت تؤدي عملها في ظل الحضارة الإسلامية دون مصادرة لها أو تعطيل لعملها، وقد حدد لنا ديننا الإسلامي الحنيف ملامح علاقتنا بالذميين منها سماحة الإسلام تجاه أهل الذمة في اختيار عقيدتهم، حيث يرفض الإسلام أن يكره الناس على الدخول في عقيدة لا يرتضونها، فالإنسان بعقله الذي وهبه الله إياه، عليه أن ينظر أي طريق يسلكه من طريقي الهدى والضلال، وعلى المسلمين أن يبلغوا رسالة الإسلام إلى من عداهم، فإما أن يهتدوا ويختاروا طريق الخير وهو طريق الإسلام، وإما أن يختاروا الطريق الآخر.

كما أباح الإسلام لأهله الأكل من ذبائحهم لقول الله تعالى: ﴿اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم. والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين ﴾ (المائدة،٥) خضوع أهل الذمة وانقيادهم لأحكام الشريعة الإسلامية في ضمان الأنفس والأموال والأعراض، وأن تقام عليهم الحدود فيما يعتقدون تحريمه عليهم، ومما يعتقدون تحريمه الزنا والسرقة والقتل والقذف، فهذه الأمور وأمثالها يجب خضوعهم لأحكام الإسلام فيها.

فِتْنَةُ الصَّحَافَةِ.. عِشْقٌ مَمْنُوعٌ وَحِرْفَةٌ مُحَرَّمَةٌ:

في عام ١٩٠٤ من القرن الماضي جرت حادثة زواج الشيخ علي يوسف رئيس تحرير جريدة المؤيد المصرية من الآنسة العفيفة الفاضلة الشريفة صفية بنت الشيخ

عبد الخالق السادات، وقد أثار هذا الزواج لغطاً وجدلاً كبيراً بالأوساط الاجتماعية في مصر حتى انتقل هذا اللغط والحديث الثائر حوله من قاعات وصالونات المجتمع إلى أروقة المحاكم.

وقصة هذا الزواج ليست طريفة، فهو في بادئ الأمر وخاتمته كان زواجاً طبيعياً، ولكن هذا الزواج قد أسهم في تقسيم المجتمع المصري إلى تيارات متباينة، ورأى بعض الناس أن زواج الشيخ الصحافي أو الجورنالجي هذا صدمة عنيفة ولطمة قوية في وجه أكابر وأعيان المجتمع. فقد رجحت وقتها كفة الحسب والنسب والجاه والتقاليد والأعراف الراسخة على حساب كفة احتراف الصحافة والكتابة حتى ولو كان الكاتب شيخاً معمماً.

وخلاصة القصة أن الشيخ علي يوسف وهو رائد الصحافة المصرية الذي اشتغل بالصحافة وصار صاحب أكبر صحيفة يومية في مصر وهي صحيفة " المؤيد " والتي كانت تضم قامات مصر الفكرية أمثال قاسم أمين وسعد زغلول ومصطفى لطفي المنفلوطي ومصطفى كامل، قد تقدم لخطبة صفية صغرى بنات السيد عبد الخالق أحد أشراف مصر والمنتسبين إلى سلالة الإمام الحسين (ﷺ) حفيد رسول الله (ﷺ).

وتروي الحكايات التاريخية أن الشيخ علي يوسف قد تعرف على صفية حينما رآها في بعض المناسبات التي كانت تضم علية القوم وسادات المجتمع، باعتبار أن الشيخ علي يوسف قد ارتقى أرقى المقامات في المجتمع المصري بقلمه، واستطاع به أن يتصل بالخديوي عباس الثاني ثم الخليفة العثماني في القسطنطينية، ولما تقدم لخطبتها لم يرض والدها في بادئ الأمر، لولاً إلحاح العديد من الأمراء والأشراف وسادات مصر الأماجد وقلة من الوزراء، فرضي الأب وأذعن لطلبه.

ولكن ظل السيد عبد الخالق والد صفية يماطل في موعد الزفاف طيلة أربع سنوات، حتى قرر الشيخ علي يوسف أن يظفر بعروسه فقام بخطفها وعقد عليها في

بيت أحد أقاربها ويقال أن القران قد عقد في بيت السيد البكري دون علم ومعرفة الوالد بذلك الأمر حتى علم بهذا الزواج السريع من خلال عناوين الصحافة لاسيما ما نشرته جريدة المقطم عن هذه الزيجة.

وهنا قرر السيد عبد الخالق أن يغير دفة الزواج من ظاهرة اجتماعية إلى قضية جنائية، فقام باتهام الشيخ علي يوسف بأنه غرر بابنته القاصر وتزوجها دون علم أبيها، وبعد أن بحثت المحكمة أو النيابة على وجه التحديد أمر هذا الاتهام تبين لها أن صفية ليست بقاصر بل بلغت سن الرشد ومن حقها أن تزوج نفسها، كما أن قرانها قد عقد في بين أقاربها وبحضورهم، لذا حفظت النيابة البلاغ.

ولكن لم يتريث السيد عبد الخالق في أمره بعد رفض النيابة بلاغه، فقام برفع دعوى قضائية أمام المحكمة الشرعية بإبطال الزواج بحجة عدم الكفاءة بين الزوجين في الحسب والنسب والحرفة، وهنا بدأت المعركة الحامية بين التقاليد المصرية وأعرافها الضاربة في القدم وبين مهنة ظن البعض أنها محرمة شرعاً ألا وهي الصحافة.

وكان القاضي وقتها هو أبو خطوة، وعرف عنه التحجر في الرأي والتزمت في القرار،وهذا ما كان فلقد أمر أولاً أن تمكث صفية في بيت أبيها بعيداً عن زوجها الشيخ علي يوسف، حتى توالت الجلسات والمناقشات وسماع الشهود حتى اهتدى إلى رأيه التاريخي بالتفريق بين الزوجين وفسخ عقد الزواج، وكان حجة القاضي في رأيه أن صاحب المؤيد الشيخ علي يوسف لم يكن صاحب نسب أو حسب، بل إنه امتهن أيضاً حرفة وضيعة وهي الصحافة وهي مهنة تقوم على الشائعات والجاسوسية وكشف الأسرار وإذاعة الحياة الشخصية للعامة دون إذن أصحابها.ورغم ما حدث رجع السيد عبد الخالق عن رأيه ووافق على زواج ابنته من الشيخ علي يوسف بعد ذلك.

هذه القصة الطريفة تجعلني استشرف بعض ملامح المستقبل في ظل المد السلفي الذي لا يرى في البلاد سوى مايوه المرأة وصليب القبطي وزجاجات الخمر المتناثرة

بالطرقات والأجانب العراة الضاربين انتشاراً بطول وعرض مصر والأصنام المتمثلة في التماثيل والمعابد الفرعونية والعبث الفكري والانحلال الأخلاقي الموجود في روايات نجيب محفوظ، ولم يروا فيها الجامعة والأزهر والأوبرا التي تعرض فنوناً رشيقة لا ابتذال فيها ولا مفسدة،ولكن هؤلاء الذين تعنتوا في حكمهم ورأيهم على الشيخ علي يوسف وازدرائه ورفضه بسبب احترافه مهنة قائمة على الجاسوسية، والشيخ هذا بدوره من دعاة التنوير لامتهانه الصحافة وصناعة الخبر.

ولكن ما سيحدث في مصر بعد مرور أربع سنوات من ثورة يناير ٢٠١١ استشرافاً لمستقبل آتٍ لهو استكمال لمنطقية هذا التفكير الذي لا يزال رهين العقلية الجامدة التي تقبع وراء التقاليد والأعراف البالية، وتصر على اتخاذ الدين ذريعة لتحقيق مآربها وأغراضها الخفية، فإن السيد عبد الخالق والد العروس لما استيأس النيل من مقصده راح يفتش بين أوراقه الدينية حتى عثر على شرط الكفاءة في الزواج، وهو نفس المدخل الذي ستعبر منه بعض التيارات الدينية الصاعدة لمحاربة أي فكر يتعارض مع فقههم وأيديولوجياتهم التنظيرية.

والخوف مكمنه من أن جملة هذا الشعب وتفصيله مؤهلون تماماً لتقبل أي ثقافة فقهية مسموعة أو مرئية أو في صورة كتيبات صغيرة لا تتجاوز الوريقات العشرة،تتضمن إعلان الحرب على أي فكر مغاير، المهم أنهم ينأون عن مغبة الكتاب الكبير والآراء الفقهية المتباينة والمسائل التي تنتظر تأويلاً وتحليلاً مضطرماً لها، بل إن أغلبهم ولا أحصر أحداً يستقي من النصوص الفقهية ما يجعله يرتع ويلعب دونما لغط أو ارتياب.

وحينئذ فقط أدركت لماذا كان يصر أصحاب هذه الآراء والفتاوى والمفتشين بين ثنايا الصحائف القديمة ربما المجهولة النسب أيضاً على محاربة كلمات بعينها مثل التأويل وظاهر النص وتفكيك الخطاب والاجتهاد ودور إعمال العقل؛ لأن مثل هذه العبارات والمواضعات ستحيل نتاجهم المسموع والمرئي إلى مقصلة العقل وهو ما يرفضونه أيضاً جملة وتفصيلاً.ومثل هذا الحكم السافر على الشيخ علي يوسف قديما

كان مقدمة لبعض الفتاوى والأحكام المعاصرة مثل عدم جواز تزويج المصري ابنته لأي من أعضاء الحزب الوطنى المنحل، لأنهم غير أمناء ومضيعون للأمانة، وأفسدوا الحياة السياسية في مصر وساهموا في تضليل الشعب طوال ثلاثين عاماً وأنهم جميعاً قاموا بتصدير الغاز للكيان الصهيوني، وأنهم أرشدوا جمال مبارك إلى كيفية تهريب أموال المصريين إلى بنوك سويسرا.

ولكم أشعر بالخجل وأنا أقرأ وأسمع مثل هذا اللغو مصر تنجرف نحو هاوية سياسية، وفتنة طائفية، ومستقبل مزدحم بالاعتصامات والإضرابات والخلل الوظيفي والفساد الذي بالتأكيد تعدى الركب منذ سنين طويلة. والحمد لله أنني رأيت قبل الموت رجالاً يملكون صكوك رفض التوبة والغفران لخطايا لم يرتكبوها في الأصل، وأحمد الله كثيراً أيضاً أنني عرفت لماذا الخطاب الديني في مصر أصبح منعزلاً في جزيرة سرنديب أو سيلان أو بلاد تصنع من عاج الفيل الشوربة أو الحساء.

وقضية الشيخ علي يوسف ومهنته المحرمة في عيون البعض ستجعل الأمر سهلاً لبعض المتربصين حالياً بالتنوير و الرافضين لتطويق العقل هذه الأحايين المضطرمة، بل وجود ألوان متباينة من الصحافة من صفراء وحمراء ومتعددة الألوان تجد فرصة سانحة لممارسة هواية سكب الزيت على النار، فتزيد من الأمور اشتعالاً وسخونة، والمستفيد الوحيد في ذلك هم الذين يفضلون انكماش المدنية.ولعل موجة الهجوم مؤخراً على عميد الرواية العربية نجيب محفوظ رغم وفاته منذ سنين لهي بداية وافتتاحية لموجات متتابعة من الرفض والمنع والتحريم أيضاً.

ولأن مهنة الصحافة تمثل في نظر بعض المتشددين عشقاً ممنوعاً ومهنة محرمة لأنها تتناول بعض الموضوعات الخاصة بحياة السياسيين ورجال المجتمع وكذلك تتناقل الخبر الذي يتأرجح بين الحقيقة والرأي، بالإضافة إلى أنها تحتضن قامات فكرية تتناول الحدث بالرصد والتأويل ومن ثم الاجتهاد في إصدار حكم خاص بشأنه، فإنها ستكون صيداً ثميناً وسميناً لأولئك المتشددين، فسنجد من يغلو في رأيه ويرمي أحد الكتاب والصحفيين بالتكفير، وهو حكم جاهز وقديم،وعلى قدر ما يحمل سمتاً لتطويق العقل،

بقدر ما يحمل معنى الورطة أيضاً.

ولعل أبلغ تشبيه للغلو في التكفير هو " الورطة"، ولقد توعد رسول الله (عليه الصلاة والسلام) بهؤلاء الذين يكفرون إخوانهم بقوله: (لا يرمي رجل رجلاً بالفسق ولا يرميه بالكفر إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك). أما الآن فأصبح التكفير أسرع حكم يمكن أن يصدره إنسان على أخيه، وإذا كان التكفير قديماً سلاح خفي يستخدمه بعض المتطرفين في مواجهة خصومهم، فاليوم وغداً سيصبح أداةً هجومية تستخدم قبل وأثناء وبعد الحوار مع الآخر، هذا إن كان هناك حوار من الأساس. وهذا السلاح كان قديماً يردده رجل على مرأى ومسمع قلة من الحضور ببلدة صغيرة، ثم يتناقل الخبر بصورة وئيدة ثقيلة حتى تصل لرجل يطالع حظك اليوم في شرفته، أما هذه الأيام فالنار تستعر بالهشيم سريعاً، من خلال المنتديات، والفضائيات، والمدونات، والرسائل الإليكترونية، والفيس بوك.

والأخبار المتعلقة بتجريم الصحفيين والكتاب وتحريم كتاباتهم ضاربة في التاريخ العربي والإسلامي ولا تحتاج إلى سرد جديد لها، ومن منطلق هذا نرى هذه الآونة تزاحم الصحف الدينية أو بتوصيف أدق الصحافة السياسية ذات الصبغة الدينية، وهي بقدر ما تتضمن موضوعات دينية تتضمن أيضاً ما تتناوله هذه الصحف الملونة، لذا فالخطيئة ستنال الجميع دونما تفرقة.

والصحافة في ظل المد الديني ستنال بحق لقب الحرفة المحرمة لأن الصحفي بطبيعته يميل للاجتهاد ويمقت قبضة الرقابة على مهنته المحفوفة بالأخطار والتي تتعدى مجرد الجمع والبحث عن المعلومة بل تتجاوز ذلك إلى تخصص حكم معلن يعبر عن رأيه وهنا تكمن خطورة صيده واقتناصه بيسر وسهولة. وما بالكم إذن بالصحافة الأدبية المتخصصة التي تتناول الشعر والقصة والعمل المسرحي فكل هذا في ظل هذا المد فسيناله مقصلة التشدد وسندان المنع.

وأخوف ما يخاف من الصحافي في الوطن العربي أن يطل عليه صباح يعاقب فيه

على ارتكابه هذا العشق الممنوع أعني الصحافة كالذي يعاقب على السرقة والقتل وقطع الطريق والزنا، وكفى بالمرء علماً أن يخشى ربه، فيفكر في مستقبل أمته، وكيف يرتقي بها، لا أن يجد نفسه خاوياً من أي تجديد فيهرع إلى شغل وقته وإزهاق جهده وقوته في مساجلات عقيمةلا تسمن ولا تغني من جوع.

بَيْنَ النُّخْبَةِ وأغْلَبِيَّةِ السَّمْعِ والطَّاعَةِ:

تعتقد بعض التيارات السلفية المتشددة أن صحافة ما أطلق عليها صحافة النخبة قد أفسدت على الناس كل مرافق ووسائط حياتهم، ويرى بعض زعمائها أن الصحافة النخبوية أسهمت بصورة مقصودة في تعطيل مصالح العامة، بل ويذهب غلاة الرأي منهم أن هذا النمط الصحافي أتلف أخلاق الناس ومزق روابطهم وكانت لها في حياتهم الخاصة والعامة أسوأ الأثر.

ولا يستطيع منكر أن يخفي حقيقة مفادها أن بعض التيارات الإسلامية المتشددة في مصر وبعض البلدان العربية نجحت في صناعة عدو في الداخل اسمه صحافة النخبة، واستطاعت في فترة زمنية قصيرة أن تلصق بهذه الصحافة العديد من التهم التي لا تخرج عادة عن إثارة الفتن السياسية، ومحاولات تعميم الصيحات الليبرالية الفجة، وأخيراً ما تثيره الصحف والمطبوعات التابعة للتيارات الدينية بأن صحافة النخبة هي مخطط خارجي لضرب استقرار الوطن وزعزعة معتقداته الثابتة.

والغريب أن الصحافة التابعة لثقافة النقل القائمة على السمع والطاعة لم تقدم دليلاً دامغاً لتوصيف ما يسمى بالصحافة النخبوية أو صحافة النخبة، والتي يمكن أن نوصفها بأنها النمط الصحافي الذي يتحرى الدقة والموضوعية و تميل على الاتزان بمعالجة القضايا و تركز على التحليل و الشرح و التفسير وتأويل الأحداث والوقائع الزمانية والمعاصرة بصورة محايدة، مهتمة في ذلك بإعلاء شأن العقل وضرورة إعمال الفكر في كل طرح ثقافي أو سياسي أو اجتماعي، و توزيعها التجاري أقل لكن مادتها أعمق.

بخلاف الصحافة الشعبوية أو الجماهيرية التي تنقسم إلى قسمين ؛ قسم رسمي تتمثل في الصحف القومية اليومية التي أصبحت عادة شرائها من مستلزمات الحياة اليومية للمواطن الذي اعتاد أن يقرأ العناوين العامة لها دون الولوج في التقاط تفاصيلها الدقيقة من أخبار أو مقالات أو تحقيقات. وقسم ظهر بشكل سريع في ظل النجاح المؤقت لثورة الخامس والعشرين من يناير والمرهون باقضاء حالات الانفلات الأمني، هذا القسم راح يؤجج لثقافة الرفض للنخبويين باعتبارهم من سمات العقود الثلاثة المنصرمة،بل وعمقت الفجوة بين صحافة تدعو إلى نهضة العقل وبين الأغلبية التي ارتأت أن صحافة النخبة هي التي ساعدت الطغاة في الوصل إلى الحكم عن طريق التأييد المطلق وفي هذا لغط شديد.

هذا اللغط تبين في انتفاء وجود صحافة الأغلبية المطيعة قبل الثورة، ولولا وجود صحافة غير موجة سياسياً ما قامت ثورة من الأساس، لأن الكلمة الحرة التي لم تقيدها هراوات البوليس، ولا غازاتهم السامة والدخانية هي التي دفعت الآلاف من الشباب المثقف نحو رفع راية العصيان في وجه الظلم والفاسدين والمفسدين، وليت الأغلبية المطيعة تتذكر التوصيف الذي أطلق على شباب الثورة وقت اندلاعها بأنهم شباب الفيس بوك والماوي والكيبورد والثوار الافتراضيين، أي أنه لم نر توصيفاً دينياً يذكر لهؤلاء الثوار، ولو سألت أحداً منهم عن مصادر ثقافته لأجابك على الفور بأنه استقاها من كتابات النخبة أي أولئك الذين تحروا الدقة والموضوعية في الرصد والتحليل لكل ممارسات النظام السياسي البائد.

ولابد أن نؤكد قبل الخوض في سرد مواقف تاريخية تعكس العداء الموجه لصحافة النخبة، لنا أن نشير إلى أن هذا النمط الصحافي الرصين استطاع عبر سنوات أن يكسب ثقة المواطن الذي أصبح بالضرورة مشاركاً فاعلاً في أحداث مجتمعه، من خلال النقد المباشر والخفي لأية مظاهر فاسدة على الصعيدين السياسي والاجتماعي، بخلاف أصحاب الصحافة الموجهة لأغلبية مطيعة مستهدفة، فعملت الأخيرة إلى اتباع سياسات التخزين المعرفي، مع الحرص على تجنب المواجهة مع القوى

المؤثرة في صناعة القرار السياسي، وأيضاً القصور في التفاعل مع الأحداث الإقليمية والدولية.

والفرق واضح وجلي بين الصحافة النخبوية التي لا تعني أبداً صحافة الصفوة من المثقفين بل صحافة العقل والفكر، وبين صحافة الأغلبية المطيعة التي تجسدها صحافة التيارات الدينية الإسلامية المعاصرة، حيث الأولى تسعى جاهدة إلى تثوير الثقافة وتحريك العقل بخطى ثابتة نسبياً نحو تأويل الحراك الذي يعيش فيه الفرد، أما الأخيرة فهي اعتادت اقتناص الفرصة للتغلب على حالة ركودها المستدام في المشاركة في هذا الحراك، لذا نجد في الوقت الذي تحرص عليه صحافة النخبة في الحديث عن الظروف الراهنة ومشكلات الوطن المتعلقة بإعداد الدستور ومعارك الانتخابات الرئاسية وكيفية تحويل شعارات الثورة عيش حرية عدالة اجتماعية من مجرد رموز صوتية إلى خدمات وطروحات ملموسة ومعاشة. بينما نجد صحافة أغلبية السمع والطاعة تلقينا بقوة في بحر مائج مضطرب وسط قضايا خلافية بل تكاد تكون هامشية لا يصح الحديث عنها في ظل وطن يعاني ويكابد أكثر مما يطمئن ويستقر.

الغريب أن التاريخ دائماً يحمل صفعات قوية لأولئك المراهنين على صحافة لا تقبل سوى السمع والطاعة لأوامرها ونواهيها، وهو ذاته ـ التاريخ ـ يحفظ صوراً بعينها لبعض رموز صحافة النخبة التي استطاعت أن تحرك المياه الراكدة، ولا نقصد بالصحافة ونحن نتحدث عن ميزان التاريخ الذي وازن بين النخبة والأغلبية الصحافة الورقية المطبوعة التي لم تظهر إلا حديثاً، إنما نقصد بها حركة الفكر المغايرة للثقافة السائدة والمسيطرة على القلوب والأسماع دون الفهم والإفهام.

فالإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة والمحدِّثين صاحب المسند، يمثل نموذجاً نخبوياً ضد أغلبية السمع والطاعة، ولا يمكننا وصف موقفه بالمتشدد، بل بالعقلاني والقدرة الجلية المستنيرة في فهم آيات كتاب الله تعالى ومحنته التاريخية المعروفة أيام ملك المأمون والمعتصم والواثق، حتى الإمام ابن تيمية الذي احتكر الفكر الديني المتشدد آرائه دون منازع أي بالوصف الإعلامي حصرياً، هو نفسه أيضاً نموذج

للنخبة المثقفة في زمانه والرافضة لحركات الجمود وعزل العقل عن مناخ مجتمعه المعاش.

ويعد الفقيه ابن حزم الأندلسي النموذج الخصب لثقافة النخبة في مواجهة الأغلبية الموصوفة بالسمع والطاعة دون مناقشة بفضل بعض السياسات الثقافية القمعية المانعة والرافضة لأي تجديد، والتاريخ يذكر كيف أن الخليفة الأندلسي المتعضد بن عباد أمير إشبيلية جمع كتبه وأحرقها لأن فكره لم يوافق المذاهب الشائعة والشعبوية في ذلك الوقت، وفي ذلك يقول ابن حزم:

(دعوني من إحراق رق وكاغد وقولوا بعلم كي يرى الناس من

(فإن تحرقوا القرطاس لم تحرقوا الذي تضمنه القرطاس إذ هو في صدري)

(يسير معي حيث استقلت ركائبي وينزل أن أنزل ويدفن في قبري)

أما حينما نصل إلى المعارك الصحفية الورقية بين النخبة والأغلبية فخير مثال عليها العميد الدكتور طه حسين، الذي ينال القسط الأكبر من الغضب والمنع والرفض والمصادرة من جانب التيارات الدينية بوصفه أحد الخارجين على ناموس ثقافة السمع والطاعة، وأنا شخصياً حضرت عشرات الندوات التي نظمتها بعض التيارات الدينية خصيصاً للنيل من قامة طه حسين، وبلغ النيل منه جوانب فكره وشخصيته وعمله العام، وهو بلا شك يمثل منعطفاً خطيراً في حركة العقل والفكر والثقافة عموما في مطلع القرن العشرين بما أسهم به من منهج علمي قد يتعارض مع ثقافة الأغلبية التي تتميز بالتحشيد.

ولطه حسين نفسه قصة مع أصحاب ومؤيدي صحافة الأغلبية الطيعة وهو الشيخ المهدي، فكانت للدكتور طه حسين مقالات نشرت بجريدة السفور انتقد فيها أسلوب ومنهج الشيخ المهدي في دراسة وتدريس الأدب العربي، وهو أحد المنتمين للنزعات الأصولية السلفية بينما ينتمي طه حسين إلى صحافة النخبة، فما كان من الشيخ المهدي وكعادة الأصوليين الذين لا يقبلون المناقشة لم يلجأ إلى كاتب سطور

النقد بل لجأ إلى الجامعة وتقدم بطلب لشطب الدكتور طه حسين من بين خريجي الجامعة ودشن أيضاً الشيخ المهدي مجموعة من المقالات لمهاجمة فكر طه حسين، ولولا جرت المصالحة بينهما لتطور الأمر في صالح أغلبية السمع والطاعة.

ونظراً لغياب الحضور الثقافي لطه حسين وغيره من أمثال قاسم أمين والشيخ علي عبد الرازق في فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي كان ذلك كفيلاً لأصحاب الدعوات التكفيرية لتحشيد الأغلبية المؤهلة لتقبل ثقافة السمع والطاعة برفض هؤلاء المفكرين جميعاً، بل ووضع تصور مطلق بأن الصحف التي كانوا يكتبون بها تسير على دربهم ووفق هواهم المنشود. وهذه المعارك التي شنها الأصوليون ضد مفكري النهضة تعكس ضيق أفق هذه التيارات بالمناهج النقدية الحديثة وبالطروحات الفكرية التي تتجه نحو التنوير، ليس هذا فحسب بل وقدرتها في تأجيج مشاعر الغضب والكراهية تجاه المنادين بالأخذ بأسباب النهضة.

وربما تظل الحرية هي البقعة الفاصلة بين صحافة النخبة وصحافة الأغلبية المطيعة، والحرية رغم أنها حق إنساني مشروع، إلا أنها أصبحت مشكلة واقعية إذا ما اقترنت بارتكاب فعل الكتابة الصحفية، وليس غريب أن تكون هولندا هي أول بلد يتمتع بحرية الصحافة في العالم، عام ١٦٩٥ م، ولكن في ظل المد الثقافي السمعي والتعبوي نسبة إلى التعبئة تشكل الحرية تلك خطراً على مطامح ومطامع البعض ممن ينظر إلى الصحافة على أنها مهنة كشف المستور والمسكوت عنه، فبات من الأحرى قمع تلك الحرية التي لا ينبغي أن تنعم بها الصحافة لا سيما المستنيرة والتي أطلق عليها على سبيل الخطأ غير المقصود صحافة النخبة.

وفي الأنظمة الدكتاتورية عادة ما يلجأ الحاكم المتسلط إلى صحافة الأغلبية التي يحكمها منطق السمع والطاعة في مواجهة أصحاب العقول النافذة والناقدة لسياساته غير الديموقراطية، وهو في ذلك يدرك حقيقة مفادها أن المعركة بينه وبين صحافة النخبة هي معركة عقول في المقام الأول، ويعلم أن وجود حفنة من العقلاء والمفكرين يعد أمراً مقلقاً لبسط نفوذه في البلاد، فيعمل جاهداً على تكريس سلطاته وهو على

علم بأن أرض المعركة تبدأ من داخل الرأس وليس عن طريق الرصاص، أما إذا فشل في استقطاب صحافة الأغلبية وتكميم أفواه صحافة النخبة فإنه يلجأ عادة إلى استخدام الأساليب القمعية المعتادة من حبس وتعذيب ومصادرة واستخدام القوة.

ولا ينكر جاحد أن التيارات الدينية نجحت في صناعة صحافة خاصة بها استطاعت من خلالها تمرير بعض الطروحات الخاصة بأيديولوجياتها ضمن هذه الصحف التي وجهتها إلى الأغلبية المؤهلة إما للسمع والطاعة أو لقبول الأفكار المقدمة إليه سواء كانت دينية أو سياسية أو اجتماعية، ونجحت في استغلال فشل وتقاعس كافة المؤسسات الدينية التي لم تكن تخاطب سوى الصفوة واستخدمت في ذلك خطاباً دينياً قلما ما وصل إلى رجل الشارع البسيط، لذا هذا المواطن هرع سريعاً نحو نمط صحافي يتحدث عن وجهه وملامحه ومشكلاته.

ووسط ما يجد هذا المواطن نفسه في صحافة موجهة يجد خبراً أو معلومة أو فتوى أو رأياً دينياً سرعان ما يأخذ به ويعده صواباً محضاً. ولذلك تجد هذه الصحف عدداً لا بأس به من القراء الاعتياديين أي الذين يبحثون عن مخدر مؤقت لأوجاعهم وهمومهم اليومية، وتلك الصحف نجحت بالفعل في خلق عالم افتراضي أشبه بمواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك وتويتر بينها وبين أغلبية السمع والطاعة، هذا العالم الافتراضي هو جنة البسطاء المستقبلية التي تتحدث عن خبر القبض على أحد رموز النظام السابق بتهمة فساد جديدة، أو التشهير بفنان أو فنانة بسبب أعماله التي تضعف الدين ووجوب محاربته ومحاربة ما يبثه من فجور، أو الحديث عن استشراف غد مشرق بإذن الله تعالى.

قَمِيْصُ التَّيَّارَات الدِّيْنِيَّةِ المُعَاصِرَةِ:

شهدت مصر في نهاية عام ٢٠١١م صعود التيارات الدينية في مصر بشدة وقوة، والمد الديني في حد ذاته أمر محمود، فمن منا لا يرتضي لنفسه أن يتزايد الإيمان والإحسان والإخلاص لديه، ومن منا لا يرتضي لنفسه أن يتقرب إلى ربه بالفرائض

والنوافل والأعمال الطيبة الصالحة التي من شأنها أن ترتقي بالعبد قرباً ومنزلة عالية عند ربه.

ولكن هذا الصعود والمد الديني المباغت له دلائل بحاجة إلى تفسير واضح السمات والمعالم وبلغة لا تقبل الغموض والالتباس، فكثرة القنوات الدينية وتعدد الأصوات والتيارات الدينية بشكل لافت تنذر بأن المجتمع المصري إما أنه صار مجتمعاً منحلاً ومبتذلاً لذا فهو بحاجة إلى تصحيح لمساره وعودة سريعة لصوابه، أو أن حالات الاستلاب الاجتماعي والقهر السياسي والعزل والحبس السياسيين تجاه المنتمين للتيارات الدينية الإسلامية هي التي ساعدت في هذا الحضور والظهور العلني بقوة لتلك التيارات.

ولكن هذا المد الديني فرض على أصحابه الذين اقتنصوا حق وصك الحضور الديني منفردين دونما شراكة وفي ظل الغياب غير المبرر من المؤسسات الدينية الرسمية في مصر، أن يتسيدوا المشهد السياسي والحراك المجتمعي بعد عقود طويلة من الحظر والمنع والرفض، وهذا منوط بأن يحفزهم للمشاركة الفاعلة في كل مشهد سياسي أو حدث يرتبط بمصر المدنية ولكن من زاوية دينية أو بمعنى آخر صبغ الحدث المدني بصبغة سياسية.

ولكن طبيعة العمل السياسي لتلك التيارات الدينية تاريخياً تفرض عليهم أيضاً عبء استشراف المستقبل واستباق الأحداث ولكن ليس من منظورهم القديم الذي كان رهين المنع والرفض والعزل السياسي، بل من خلال ظهورهم الشرعي غير المحظور ومن ثم فإن رهان صدامهم مع الأنظمة السياسية الرسمية المتمثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والمجلس الاستشاري فاقد الصلاحية التنفيذية لقراراته، و حكومة الإنقاذ، ثم الجيش المصري الذي ناصر وساند ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣، وحتى تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي حكم البلاد أمر كان متوقعاً لا يعتريه الغموض أو الشك أو التكذيب. ورغم أن الجماعة في بداياتها لم تكن سياسية بل ولم تفضل الانضمام إلى هوس تكوين الأحزاب الذي كان مستعرا في توقيت

تدشينها في عشرينات القرن الماضي، وكانت تكتفي وقتئذ بدور الناصح والمرشد الأمين نحو الطاعات وفضائل الأعمال، لكن هذا التوجه سرعان ما اختلف حينما أدرك المؤسس الأول حسن البنا ورفاقه بضرورة تغليف المنهج الخاص بهم بطابع وصياغة سياسية تمكنهم من تحقيق حلم الخلافة.

وقديماً كنت أتعجب كثيراً من أن المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين رغم أنهم يتمتعون تاريخياً بسمات الصبر والانتظار والترقب لما فرضته عليهم الأنظمة السياسية قديماً من حظر ومنع وغياب طويل، إلا أنهم في الفترة الأخيرة تخلوا عن هذه السمات التي ميزتهم كحركة سياسية ذات مرجعية دينية، فقديماً كانت الجماعة تنتظر الأحداث ولا تصنعها أما اليوم فالرفض أصبح جاهزاً والتصادم المباشر بات سلاحاً حصرياً تستخدمه الجماعة وحدها دونما منازع.

والذي لا يدع مجالاً للشك أن قميص التيارات الدينية بدت عليه ثقوب كثيرة ومتنوعة، كلها جاءت نتيجة الخلط بين الديني والسياسي، وهذا المزج الواضح مفاده أن عملية المراجعات التاريخية التي قام بها رموز تلك التيارات الدينية والتي أرادوا بها الاندماج السريع في المجتمع، وكان ذلك ربما تحت ضغط وقهر الأنظمة السياسية المتعاقبة طيلة حكم الرئيس المخلوع مبارك،هي التي دفعتهم من جديد لمراجعة هذه المراجعات نفسها، وخير دليل واضح على ذلك ما قاموا به من مراجعات فقهية تتعلق بمظاهر الحياة المدنية.

ومن الدهشة التي تعتريني وأنا أنظر لمساجلات التيارات الدينية لاسيما الإخوان والجماعات الإسلامية في نسختها الجديدة أي ما بعد ثورة يناير ٢٠١١ مما اعتراها من وجود تيارات مختلفة داخلها، فهناك تيار الإصلاح الذي يرى ضرورة الانخراط المدني في المجتمع والعمل العام دون خلط التاريخي الزمني بالواقع الحالي، وهناك تيار متشدد يرى أنه من الضرورة استكمال العمل بالمرجعية التاريخية لهذه التيارات، وهؤلاء بدأوا في استبعاد عناصر إصلاحية من هيئاتهم ومكاتبهم السياسية.

أما بقية التيارات دون جماعة الإخوان فهي لا زال تلعب منفردة في ملعبها ووسط جمهورها، وتحاول أن تجذب المجتمع المدني لمشاهدة مبارياتها الفردية، ففي الوقت الذي تتحدث في التيارات الدينية المتشددة عن قضايا من العجب تناولها مثل ارتداء المايوهات احتشد المصريون للثورة والمطالبة بالعدالة والمساواة وليس نزول البحر، وفي الوقت الذي تعالت الأصوات بتحريم الخمر الذي هو حرام في الإسلام منذ أكثر من أربعة عشرة قرناً، تجمع المصريون أمام لجان الانتخابات لتقرير مصيرهم واستشراف مستقبلهم القادم.

لذا فالثقوب بدت واسعة، وعمليات الترقيع لبعض الأفكار وجبت، لأنه من العبث اللعب بشكل فردي مع التحفظ الشديد على كلمة اللعب، لكن الأمر جد خطير حينما نتحدث عن مصر المدنية ومحاولة إعمارها وتشييدها من جديد بدلاً من الخوض في قضايا معلقة كاتفاقية كامب ديفيد.

إن مجمل خطاب التيارات الدينية المعاصر لايزال يرى نفسه في معركة ضد الاستعمار، وضد أمريكا والاتحاد الأوروبي والكيان الصهيوني والدول العلمانية، فالنصوص التي تعكس فكر هؤلاء تكشف عن مواجهة محددة للغرب، وهي مواجهة تنظر إليه باعتباره معتد غاصب متنمر للإسلام وللمسلمين في كل مكان رغم أن الدول العربية والإسلامية بعيد تماماً عن نير الاستعمار اللهم سوى فلسطين، بل وجدت التيارات الدينية نفسها في حرب من طرف واحد ضد الأقباط في مصر ومن ثم يلزم محاربتهم ومنعهم من الوصول إلى مقاعد برلمانية أو مناصب سياسية لأن الأقباط فكرياً عندهم هم بقايا الاستعمار ونتاجه وأبنائه الشرعيين.

مصر فعلاً تمر بمأزق تاريخي شاهده ودليله الحراك السياسي الراهن، والذي تحاول بعض التيارات والجماعات الغير قادرة على معالجة هذا الحراك بزحزحته بعيداً عن مشهده، وصبغته بصبغة دينية تجعلنا في غياب مستدام عن واقعنا والاهتمام بقضايا دينية فقهية تتسم بالجدل في الوقت الذي كان من الأحرى على المؤسسات الدينية الرسمية الالتفات إليها وتناولها بعين سديدة وعقل مستنير..

هل سقطت التيارات الدينية في اختبار العصيان المدني؟

لتوفيق الحكيم عبارة رشيقة يقول في: " أمة أتت في فجر الإنسانية بمعجزة الأهرام لن تعجز عن الإتيان بمعجزة أخرى أو معجزات، لقد صنعت مصر قلبها بيدها ليعيش إلى الأبد ". هذه العبارة قفزت إلى ذهني مباشرة حينما علمت أن مصر تتأهب لإعلان عصيانها المدني وإضرابها العام يوم السبت الموافق الحادي عشر من فبراير ٢٠١٢، أي في ذكرى تنحي مبارك عن حكم البلاد من العام ٢٠١١م، وإن صح التوصيف تخليه عن مسئولية منصب رئيس الجمهورية، وفي الأخيرة تهمة أخرى تضاف إلى مجمل الاتهامات الموجهة إليه وهذا التخلي يعد خيانة للواجب الوظيفي، ونحن نستثني هذا الاتهام لأن المخلوع مبارك ليس بحاجة إلى مثالب أخرى تضاف إلى مثالبه ونقائصه.

هذا العصيان الذي جاء بدون شق عصا الطاعة لأن الشعب منذ الخامس والعشرين من يناير لم يعرف أمر السمع والطاعة في المنشط والمكره سوى مرتين، الأولى حينما سيق الشعب نحو صناديق الاستفتاء على تعديل بعض مواد الدستور الذي كان أولاً منذ شهور بعيدة مضت وأصبح اليوم ـ الدستور ـ تائهاً بين الانتخابات الرئاسية، وبين هوس الميدان المحموم نحو الاعتصامات وحالات الكر والفر التي لم يجد لها مجلس المرجعية الدينية مخرجاً للقضاء عليها

والمرة الثانية حينما استعدت التيارات الدينية لمعركة الصناديق في انتخابات مجلس الشعب الذي تغير اسمه فصار مجلس النواب، والتي ذهب المواطنون إليها وهم يمنحون هذه التيارات التي باتت حبيسة المشاركة في المشهد السياسي طوال عقود ثلاثة، فأعطوهم أصواتهم لاعتبارات متباينة لا تخفى عن الرائي والناظر لهذا المشهد السياسي، فمنهم من كان يتشفى في سقوط الحزب الوطني المنحل وكأنه يريد إعطاءه درساً أخيراً في إرادة الشعب غير المزيفة، ومنهم من جند نفسه لحرب الليبراليين الذين هم من وجهة نظرهم خارجين مارقين على تعاليم الشريعة الإسلامية، ويكفيهم في ذلك أن لفظة ليبرالية منحوتة من كلمة أجنبية أتت إليهم من بلاد الشرك والضلال.

ومنهم من استطاع أن يقنع نفسه بأنه في جهاد ضد أقباط مصر، وما الانتخابات سوى معركة تظهر قوته أمام ضعف التواجد القبطي في الحراك السياسي في مصر، بخلاف الحشود الموجهة أيديولوجياً لمصلحة التيارات الدينية نفسها.

ولا يستطيع جاحد أو منكر الاعتراف بقدرة التيارات الدينية على الاستفادة من المقدرات التاريخية التي ورثوها عبر سنوات كفاحهم ضد الأنظمة الحاكمة، فاستفادوا جد استفادة من عهود القمع والمعاناة والاضطهاد التي مكثوا من خلالها في ظل الأحداث السياسية اللهم سوى بعض العمليات المسلحة في تسعينيات القرن الماضي.

كما أنهم تمكنوا في في زمن قصير وسط زمرة الاستعداد للانتخابات الإفادة من الروابط التقليدية للأسرة المصرية الغائبة عن المشهد السياسي منذ عقود، وهذه الروابط هي التي مكنتهم من القدرة على تحشيد وتجييش النفوس والمشاعر وأخيراً الأصوات في معركة انتخابية بمقاييس ما يحدث في بر مصر الآن من فوضى أظن أنها معركة خاسرة كشفت عن مدى عجز تلك التيارات في احتواء أزمة الميدان وبلطجة المشجعين و مؤامرات الفلول.

وأخيراً جاءت دعاوى العصيان المدني يكشف عن وجه جديد لبعض التيارات ذات الصبغة الدينية، فهناك حركات ائتلافية ومنظمات مجتمعية وحركات جامعية أعلنت أنها ستقيم إضراباً مدنياً سلمياً في ذكرى التنحي، مستهدفة في ذلك التعجيل بتسليم السلطة لحكومة مدنية، ولا يهم من يتسلمها باعتبار أن مصر في ظن هؤلاء الداعين للعصيان مجرد قرية صغيرة يديرها شيخ البلد في ظل غياب العمدة الذي بالضرورة كان أحد أنصار الحزب الوطني المنحل.وكذلك التعجيل بحسم في محاكمة رموز النظام البائد بصورة جازمة وحاسمة لا تقبل التشكيك في نزاهة القضاء المصري الذي من قبل كتب فيه مقالاً بجريدة القاهرة الجريدة الرسمية لوزارة الثقافة المصرية بعنوان (أزمة جناحي العدالة في مصر).

ورغم أن هذا العصيان باء بالفشل نتيجة مواجهة طيبة القصد ومثمرة التوجه من بعض رجال المؤسسة الدينية الرسمية كشيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب ومفتي الديار المصرية الأسبق الدكتور المستنير علي جمعة، وغيرهما من أصحاب الاستنارة ورواد التنوير الراهن. إلا أن التيارات الدينية الضاربة انتشاراً في طول وعرض مصر اكتفت بالإعلان عن عدم مشاركتها في هذا العصيان المدني والإضراب العام عن العمل، مجرد الإعلان بعدم المشاركة، رغم أن قوى سياسية كثيرة في مصر وصفت عدم مشاركة هذه التيارات في العصيان بأن هذا دليل على ضعف الهوية الوطنية، وأنهم بذلك يعمدون إلى تفكيك القوى والتيارات السياسية، معلنين بذلك إلى ولائهم الضيق لجماعة معينة دون غيرها، وغير ذلك من الاتهامات الكثيرة التي وجهت إلى هذه التيارات.

والغريب أن هذه التيارات كان ينبغي عليها أن تعترف أولاً بفضل الديموقراطية التي سنحت لهم في الوصول إلى اعتلاء المشهد السياسي، إلا أن الثقافة الدينية لديهم لا تسمح بالتحول الديموقراطي المغاير، فكان من الأحرى أن يرصدون حركة هذا العصيان وإقامة منتديات حوارية مثل التي يقيمونها لتعرف وجهة نظر الداعين لهذا العصيان، لكن لأن هذا الإضراب لم يدخل في أجنداتهم السياسية لم يهتموا بهذا.

ناهيك على أن التيارات الدينية وجدت في دحض هذا العصيان المدني فرصة طيبة في اندماج الأيديولوجيات الدينية في منظومة السلطة، بخلاف المواطن ذي الهوية المصرية الذي قرر عدم انصياعه لهذا العصيان من باب أن بلاده تأمل فيه خيراً، وأن أيامنا تلك هي مفرق طرق نأمل الوصول من خلالها إلى بر الأمان، وهو في ذلك غير طامح لمقعد برلماني أو لمجلس استشاري يضمن عضويته.

بيد أن معظم التيارات الدينية التي نجحت في دحض فكرة العصيان المدني علقت هذا العصيان على شماعة التوجهات العلمانية الغربية، والدعاوى الليبرالية الداخلية والتي تقودها بعض الحركات الشبابية ومجموعة من الائتلافات الثورية التي صنعت الثورة ولم تقفز عليها مثلما صنعت بعض هذه التيارات الدينية. ومشكلة

التيارات السلفية أنها قليلة الثقة بالإنسان، مفترضة بأن الإنسان بالضرورة يتجه إلى الأسوأ، حتى ولو كان تغييراً، وهذا ما يفسر تأخر القوى السياسية ذات الصبغة الدينية في الانخراط الثوري المباشر في بدايات ثورة الخامس والعشرين من يناير، وكثيراً ما أسمع حتى لحظة الكتابة من بعض رجال الأزهر الذين تربطني بهم صداقات عميقة أن ما حدث في مصر من ثورة هو خروج على الحاكم.

إذن لابد وأن نقر حقيقة واقعية ونحن نرصد حالة العصيان المدني التي شهدتها مصر في الحادي عشر من فبراير ٢٠١٢م، وهي أن عدم استجابة التيارات الدينية لمثل هذه الدعوة ترجع إلى سببين، الأول هو أن المشاهد السياسية تكاد تكون شبه مستقرة في صالح التيارات الإسلامية من إخوان وسلفية وتيارات دينية مشتقة من عباءتهما، والثاني هو طبيعة السلفية ذاتها، حيث إنها فلسفة سياسية انقيادية محافظة تتمسك بالانقياد والانصياع والطاعة للواقع التاريخي وتنفر بطبيعتها من الخروج والثورة.

وهذا النجاح الملموس والملحوظ الذي حققته التيارات الدينية الصاعدة في قمع حالة العصيان المدني في مهدها كان نتيجة طبيعية لمحاولتها التاريخية في الاحتفاظ بالثبات والحركة سوياً، إلا أنها اكتفت في هذه المرحلة بتعليق الحديث عن جدوى العصيان ومجرد البوح بعدم المشاركة فيه، أي أنها طبقت بامتياز نظرية الانتقاء الإرادي، وهي انتقاء حالة الريادة السياسية التي حققتها منذ اعتلاء معركة الصناديق الزجاجية، ومن ثم فإن أية محاولة أخرى غير محسوبة قد تفقدهم هذا الرصيد الكبير الذي تم تحقيقه.

وهنا يمكننا أن نسجل جديداً في رصد المشهد السياسي لدى التيارات السلفية في مصر، فإن إعلانها رفض العصيان المدني يعد خروجاً على حركة التقوقع في ماضٍ يستحيل إعادته، أي أن السلفية أخيراً عبرت عن نفسها ودحضت الفكرة السائدة عنها بأنها حركة غير تجديدية أو تحديثية، بل استطاعوا أن يؤكدوا بأنهم يمثلون حواراً مستمراً بين النص الديني والحياة الواقعية، غير متخلين في ذلك عن رفضهم المطلق

لاستيراد نماذج من الفكر والسلوك من حضارة ومدنية أخرى.

وجميعا توقعنا فشل العصيان المدني في مصر في فبراير ٢٠١٢، وأسباب فشله المبدئية ترجع إلى إلصاق كلمة المدني بالعصيان، وهي كلمة تستغلها التيارات الدينية للهجوم على فكرة المدنية ذاتها التي أصبحت وجعاً بجسد وعقل مصر، بل إن تعطيل العمل بسبب الإضراب وما سيليه من أزمة اقتصادية على المستوى الفردي لأصحاب المتاجر سيجعل أقطاب التيارات الدينية يؤكدون على مقولة الإمام الماوردي " اجعل أكثر أحوالك في اليقظة صمتاً، وأكثر صمتك في الأمور عبرة، فإن في كثرة صمتك راحة لقلبك "، وأن التزامهم بهذه المقولة بالصمت تجاه هذا العصيان لفشله المتوقع لهو استشراف عن قرب بالمشهد السياسي والاقتصادي القادم.

وفشل أيضاً هذا العصيان لأن الشعب لم يكن يريد جراحاً جديدة تمتد لجسده الذي صار مستباحاً بفعل الانفلات الأمني والذي صاحبة التصاعد التخريبي للبلطجية، بالإضافة إلى أن الداعين لهذا العصيان لم يتمنكوا من تعبئة الجماهير تجاهه، كما كانوا يفعلون وقت الثورة، لأن التيارات الدينية نجحت بالفعل أن تقتنص حق الحصول على صك تحشيد وتعبئة المواطنين نحو قضية ما، وهو ما سنشاهده عما قريب ونحن نتأهب لاختيار مرشح رئاسي جديد لمصر، حيث إن توجيه التيارات الدينية الاهتمام نحو مرشح بعينه كفيل بصورة قد تكون استثنائية وليست قاعدة بأن يضمن اعتلاءه سدة الحكم.

ورغم أن المشهد السياسي المنصرم منذ ظهور جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية كشف عن وجود حالة من انعدام الثقة التي منحها المواطن البسيط إلى الأحزاب الدينية وقت الانتخابات، لاسيما بعد المشاهد الدموية التي حدثت بمصر المحروسة، وكذلك تأخر تحقيق مطالب الناخبين أدى إلى عزوفهم عن إيمانهم بقدرة النواب في تحقيقها بالصورة التي كانوا يأملونها، وهم معذورون في ذلك عذر النواب أنفسهم، لأن مجلس الوطن محاصر بالفعل بين مطالب الثوار بالميدان، ومطامح الناخبين، والحوادث التي تضرب أمن مصر واستقرارها.

لكن المشكلة قد تكمن في المواطن المصري نفسه الذي قد يعاني بصورة مؤقتة من فقدان الذاكرة التدريجي، فسينسى مطالبه ويؤجل تحقيق مطامحه الشخصية والاجتماعية متعلقاً بأمل مفاده أن المرشح الافتراضي ذا المرجعية الدينية سينجح في تحقيق ما فشل فيه النواب. وأظن أن التيارات الدينية وقتها ستنجح في استخدام النص الديني لمسوغ وحيد لاستمراها، لأنه هو الذي يمنح وجودها الشرعية والحضور.

المهم أن التيارات الدينية وإن كانت لم تنجح في اختبار العصيان المدني أي بصورة تقريبية لم تستطع التلاحم مع تلك التيارات والحركات والائتلافات التي دعت إليه سواء عن طريق تفنيد مزاعم وأهداف هذا العصيان، أو عن طريق التقارب المجتمعي مع تلك الفئات المنادية بالعصيان مكتفية بإعلان عدم المشاركة فقط وكان عليها أن تكسب أرضاً جديدة في الفكر والحوار مع القوى المتباينة أيديولوجياً معها لكنها لم تفعل، فهي نجحت بصورة أخرى في دحضه بطرق شتى، منها حالة الصمت المطبق إزائه، ومنها تحذيرات المجلس الأعلى للقوات المسلحة من خطورة هذا الأمر على استقرار وأمن الوطن وخطورة العبث بمقدراته، ومنها أيضاً قدرة هذا الشعب العظيم وإرادته المطلقة في بناء وإعمار هذا الوطن، وأخيراً بعض النداءات صالحة الظن من رجال الدعوة بشأن عدم الانصياع وراء حراك سياسي قد يعيث فساداً بأرض مصر، لكنها تبقى في النهاية صاحبة الامتياز الوحيد في فشل هذا العصيان، وسيظهرون للشارع المصري من جديد على أنهم قوة قادرة على دحض أي محاولات مشوهة تستهدف تقويض البلاد وأمنها.

لكن الأمر الذي يسترعي الانتباه بحزم وجدية أن ثقافة الاتهام لاتزال مسيطرة على فكر بعض التيارات الدينية لاسيما تلك التيارات الجديدة والمناوئة لجماعة الإخوان المسلمين التي كانت تسعى لأنن تكرس لنفسها مقعداً ومكاناً ومقاماً بالمشهد السياسي رغم حداثتها، فوجدنا التيارات الدينية تقيم علاقة افتراضية دون سند أو دليل أو نص إعمالاً بفقه النص بين العصيان المدني والمنادين به، وبين منظمات المجتمع المدني الممولة من جهات أجنبية خارجية، فكانت النتيجة حتمية لا

محالة ؛ فشل العصيان من ناحية، وإظهار أصحاب دعوته على أنهم عملاء وخائنين من ناحية أخرى.

وربما لم تكتف بعض التيارات والقوى الدينية في تشويه معالم العصيان المدني الذي ولد مشوهاً في مهده بالفعل، بل سرعان ما استطاعت أن تشق الماء شقاً وذلك عن طريف تحويل أنظار المواطنين من حالة العصيان المدني التي تسير بخطى وئيدة إلى الاهتمام بقضايا سياسية واجتماعية أكثر سخونة والتصاقاً بالمشاعر الذاتية، كضحايا مذبحة بورسعيد، أو الحديث عن تكوين رؤية توافقية حول رئيس للبلاد، أو عن تشكيل لجان شعبية لحماية المنشئات الحيوية في ظل الترهل الأمني وانفلاته وتصاعد المد التخريبي في البلاد.

هذا وكان من الغريب ونحن نرصد المشهد السياسي الذي كان من أبرز ملامحه الأيام المنصرمة حالة العصيان المدني، إلا أننا لم نجد تصريحاً أو فتوى فقهية جازمة بشأن هذا الإضراب من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في نسختها المصرية بوصفها إحدى التيارات الدينية المعاصرة والتي باشرت عملها من خلال طريقين ؛ الأول عبر الطاقة الإليكترونية المستباحة المسماة بالفيس بوك حيث شيد بعض المنتمين للجماعات السلفية الضاربة بطول وعرض جسد مصر صفحة إليكترونية تعلن عن وجود هيئة مصرية تتزعم مهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والثاني من خلال البدء التنفيذي لعمل الجماعة وذلك حينما قام مجموعة من الشباب بالمرور على محلات الحلاقة للتنبيه عليهم بمنع خلاقة الذقون للمسلمين طبعاً أما الأقباط فينتظرهم مصيراً آخر غير ذلك على أيدي هؤلاء، وكذلك الترويج غير الآمن لضرورة ارتداء المرأة للنقاب لاسيما في صعيد مصر.

مَأزَقُ الفَنِّ فِي مِصر السَّلَفِيَّةِ:

اتفق المتخصصون في مجال الفنون على تقسيمات مميزة للفن عبر عصوره التاريخية، حتى أصبحت هذه التقسيمات متغلغلة في الوعي الجمعي لدى أفراد المجتمع

باختلاف ثقافاتهم وأيديولوجياتهم الفكرية، ومن هذه التقسيمات ما عرف بالفن الإسلامي الذي امتلك خصوصية ميزته عن باقي التصنيفات التاريخية للفن عبر العصور. وقصد بالفن الإسلامي ذلك المنتج الذي تم إبداعه منذ الفتوحات العربية للأقطار والأمصار والذي اتسم بطراز إسلامي لم يخل من العمارة ذات الطابع الديني أو المتعلق بالرموز والإشارات الدينية مثل الخطوط العربية والنقوش المختلفة لها، وكذلك رموز خاصة مثل الهلال أو العرائس الصغيرة التي توضع داخل مجسمات وهياكل علاوة على الرسم العثماني للقرآن الكريم الذي حفلت به كافة العمارة الإسلامية.

ولاشك أن الفن الإسلامي لعب دوراً كبيراً في الحفاظ على التراث المادي للثقافة العربية والإسلامية، فلقد مثل هذا الفن عبر عصوره جزءاً من ذاكرة الثقافة البصرية المرتبطة بتاريخ الإنسان العربي في بيئته، وهذا المنتج العربي الخالص كان يقف وراءه مبدع تشكيلي يتسم بالإبداع والجدة والأصالة، يستعين بكافة الطقوس الإسلامية الفريدة لتغليف منتجه الإبداعي الذي مثل خصوصية فريدة.

ويكفي المرء أن يطالع عملاً فنياً مصبوغاً بإشارات وطقوس إسلامية عربية حتى يتبين طبيعة وكنه هذا العمل، والذي كان يحمل عدة وظائف نفعية وجمالية، حيث إن الإنسان العربي قديماً كان يحتاج إلى الجمال الذي يحقق له ثقة وتميزاً وإشباعاً للوجدان.

ولم يقتصر الفن الإسلامي على الفنون التشكيلية المتعلقة بالمعمار أو الرسم بل تجاوز ذلك ليشمل فنوناً أخرى مثل الموسيقى والغناء وما يرتبط به من غيقاع جسدي يمكننا أن نطلق عليه على استحياء كلمة الرقص، ومن هنا تأتي المشكلة التي قد يواجهها الفن الإسلامي في المرحلة المقبلة والتي تشهد تصاعداً كبيراً للتيارات الدينية السلفية والتي ترى في الفن حرمة وبدعة.

فالكتب السلفية تؤكد على حرمة الفن بل تذهب بفكرها القمعي بعيداً بأن

الفن شرك بالله وكفر بين، ومن هذا المنطلق فجميع الفنون حرام لأنها أولاً تلهي عن ذكر الله، بالإضافة إلى أنها من وساوس الشيطان التي تبعد المرء عن ربه، وبشأن فتاويهم دار الجدل الطويل بين المتزعمين لتكفير الفنون، وبين المستنيرين من رجال الدين الذي لا يرون حرمة أو شركاً في الفنون التي تبعث الجمال بالوجدان وليس من شأنها أن تبعد المرء عن ربه في عباداته وفرائضه المكتوبة.

ولكن تجد في سياق الكتابات السلفية من يشير إلى وجود ما يسمى بالفن الإسلامي ولكن متجنبين كلمة الفن ليضعوا مكانها كلمة عمل، وهم يقصدون بالطبع العمارة الإسلامية التي تتمثل في النقوش والزخارف والرسوم المجردة من التجسيد، لذا فلا وجود للأنواع الأخرى من الفنون التي ارتبطت بالفن الإسلامي مثل الرسم والنحت والموسيقى وأخيراً الغناء أو الإنشاد.

ولا يستطيع منكر أن ينسى الدور الذي لعبه الفن الراقي البعيد عن المشاعر الرخيصة المبتذلة، حين ساهم في تأجيج مشاعر المصريين للمشاركة في ثورتهم الشعبية، وكم كان الفن باعثاً لاستمرارية الثورة ورغم ذلك الحضور الطاغي للفن لم نجد ساعتها من أولياء التيارات الدينية من يحرمه أو أن ينكر دوره بالقول أو بالفعل.

لكن، ماذا يحدث لو غيرت مصر وجهتها المدنية وسقطت في أيدي التيارات الدينية المتشددة؟ هذا سؤال لابد وأن يطرح استشرافاً لمستقبل قد يبدو غامضاً بعض الشئ، ولا يستطيع شخص أن يتنبئ بإحداثيات هذا الوطن في ظل حالات الالتباس والغموض التي تعتريه. فهل حينئذ سيتم القضاء على هذا الرصيد التاريخي للفن في مصر؟ وحينما أتكلم على الفن لا أشير إلى الفنون الاقتصادية تلك التي تستحوذ على ما في جيوب المصريين من نقود مثل السينما والغناء التجاري والمسرح الاستثماري، بل الفن في منحاه غير الاقتصادي مثل الرسم والنحت والأشغال الفنية والفنون الشعبية والموسيقى التي لا تستهدف الربح ولا تقيم عماد ما تقدمه على تجارة الجسد الرخيصة.

وهؤلاء المنتمون لهذه الفنون الجميلة بالطبع يعانون من أزمة الاستبعاد الاجتماعي من الأساس فلا تراهم في برامج التوك شو، وربما تجاهلهم التليفزيون الرسمي لعقود طويلة اللهم سوى استضافتهم في أوقات عادة ما يكون جهاز التلفاز مغلقاً كساعات العصر المنسية، أو بعد الثالثة صباحاً، وبالتالي لن يشاهد الفنان سواه منفرداً بالجلوس على مقعده.

ولعل ما شاهدنا منذ فترة ليست بالوجيزة زمنيا في الإسكندرية من تغطية لبعض التماثيل التاريخية في إحدى اللقاءات الدينية لشيوخ السلفية لهو خير دليل على مستقبل آت، يحرم فيه الفن الجميل، ولست أدعي رغم كوني متخصصاً في الدراسات الإسلامية بأن وجود تلك التماثيل وغيرها لا تدخل في باب التحريم من منطق الاجتهاد، أولاً لأننا لا نعبد مثل هذه التماثيل والحمد لله منذ بزوغ الإسلام، ثانياً أن هذه الأعمال الفنية هي خير شاهد على حقبة تاريخية مرت واستقرت بمصر المحروسة وجزء من ماضيها الذي لم نشاهده رأي العين.

وإذا كان المنتمون للتيارات المتشددة دينياً يدركون أن هناك وجوداً لا يمكن طمسه اسمه الفن الإسلامي، فكيف يجوز لهم بعد ذلك طمس معالم هذا الفن الذي كان ضمن سياق الحضارة الإسلامية في أزهر وأزهى عصورها، وتكفي شهادة عالمين أثريين هما دوجلاس بريور و إيملي تيتر حينما أكدا انفراد المصري في صبغ جميع ألوان الفنون، وأن الهوية المصرية العربية تبدو ثابتة في كافة الفنون التي أنتجتها الحضارة الإنسانية.

وإذا كنا غير مشاركين للدولة العثمانية حينما قررت أن تنقل الصناع المهرة إلى الأستانة لتشييد حضارة عالمية هي تركيا الآن، فإننا نبدو الآن أكثر تخاذلاً حينما نصمت ونحن نرى بعض مظاهر القمع تجاه الفن الراقي النظيف والبعيد عن الابتذال والعهر.

وإذا كان النظام السياسي البائد وقت عهود وأنظمة مبارك كما تشير وثائق

الفساد قد تفنن في استكمال مسلسل نهب آثار مصر وتهريبها إلى معارض وصالونات الآثار بالخارج مقابل حفنة دولارات هم بعيدون عنها الآن، واشترك في سرقة اللوحات الفنية التاريخية، وانتهى بتوجيه أصابع الاتهام نحوه بحرق المجمع العلمي المصري في القاهرة لكي يكفل عملية تنسيق ونشر الأبحاث العلمية، ذلك المجمع الذي أسسه نابليون بونابرت بمشاركة مائة وخمسين عالم في مختلف تخصصات الجغرافيا والجيولوجيا والتاريخ والحيوان والنبات والطب وأخيراً اللغويات فكيف يجوز لنا المشاركة في سحق تراث فني نعجز عن إتمامه وإنجازه في هذه الأحايين المحمومة والمضطرمة سياسياً؟.

وفي مطلع شهر فبراير ٢٠١٢م أي في ظل المد السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وفصائل التيار السلفي المتعددة، تناقلت معظم الوسائط الإعلامية خبرين مفادهما صدور حكم بحبس الزعيم عادل إمام ثلاثة أشهر وتغريمة ألف جنيه نتيجة الدعوى القضائية التي اتهمته بالإساءة إلى الدين الإسلامي وإزدرائه له في أعماله السينمائية تحديداً في أفلامه الإرهابي والإرهاب والكباب ومرجان أحمد مرجان، بالإضافة إلى مسرحياته التي تضمنت تلميحات مسيئة للإسلام. والخبر الثاني هو الاعتداء على طاقم العمل الفني لمسلسل ذات عن رواية المبدع صنع الله إبراهيم التي تحمل نفس الاسم، والاعتراض جاء نتيجة لارتداء بطلات المسلسل ملابس لا تليق بالحرم الجامعي نظراً لأن المشاهد كانت تصور به.

والحق أقول إن من يدعي لنفسه امتيازاً للدفاع عن الإسلام فلينتبه إلى مزاعم المستشرقين ومطاعنهم في الدين، وأنا شخصياً لي كتاب بعنوان الإعلاء الإسلامي للعقل البشري تناولت فيه مزاعم ومطاعن الاستشراق المعاصر ومحاولات تشويه الإسلام، أما المزايدات الإعلامية التي انتشرت في مصر الآن نتيجة ركوب موجة صعود التيارات الدينية فهي محاولة لإيجاد مقعد وثير لفئة باتت محرومة من التواجد داخل أنساق المجتمع لفترات طويلة.

وكم هو مضحك عندما يفاجأ الفنانون أنفسهم أولئك المدعين بالانتماءات الدينية بأنهم أعلنوا توبتهم عن أعمالهم التي قدموها، فماذا سيفعل إذن أولئك

الموتورين حينما لا يجدون قضايا يدغدغون مشاعر البسطاء بها ويدخلونا في قضايا ترهق عقل الوطن الذي هو بحاجة ماسة لفكر واضح ورأي سديد.وليت هؤلاء الذين أعلنوا وصايتهم على نشر الفضيلة في المحروسة تيقنوا من حجمهم حينما علموا حجم وكم التيارات والائتلافات والحركات التي أعلنت تضامنها مع عادل إمام في قضيته التي لا محل لها من الإعراب في نص بات مشوهاً لغوياً أقصد مصر الجميلة.

أما الذين اعتدوا على فريق العمل بسلسل ذات لأن بطلاته ارتدين ملابس قصيرة تنتمي لفترة سبعينيات القرن الماضي، فالحمد لله أنهم لم يقرأوا أصلاً نص الرواية التي خطها صنع الله إبراهيم والتي طالعتها منذ سنوات بعيدة وإلا رموا هذا الرجل بالكفر ونشر الرذيلة والإباحية كما كان يفعل ذلك أباطرة التكفير مع العم نجيب محفوظ في القرن الماضي.

وإذا كان المتشددون قد أضافوا لأنفسهم دوراً جديداً في المشهد الاجتماعي المعاصر وهو دور المخرج لذلك أعلنوا إنهاء المشهد الحالي، فكان عليهم أن يقدموا لنا تصوراً واضحاً في صورة مكتوبة عن رؤيتهم للفن، وإذا كان حراماً أو ضلالاً بائناً، فإنني أطالبهم بصفة استثنائية أن يقترحوا لنا بدائل ترويحية لا تخرجنا من باب الفضيلة ولا تزهق أرواحنا من الفتنة، وأعتقد أنهم لا يجيدون ذلك لأن من اعتاد الرفض والقمع لم يعتاد على التجديد والإبداع.

وهذا الشأن الفني المتعلق بغلبة المد السلفي في حياتنا المعاصرة يجعلنا نتطرق على عَجَلٍ إلى ظاهرة غياب المسلسلات الدينية الدرامية في رمضان شهر القرآن والذي يفتح بابا جديدا للجدل والسجال الفكري، ليس من المنظور الديني الذي يحرم تجسيد بعض الشخصيات الإسلامية التاريخية فحسب، بل يتعدى هذا الأمر وتتجاوز تلك الظاهرة إلى مساحات أخرى أكثر دهشة وعجبا، مفادها أن الثقافة في خطر دائم، وأن الرصيد الثقافي المرئي لدينا ولدى حضارتنا الراهنة في طريقها إلى زوال، لاسيما وأننا أصبحنا في هوس دائم بالأعمال الدرامية التي تتناول قصص الساقطات أخلاقيا أو جنائيا وحياة صعود المطرب أو المطربة أو كيفية هروب رجال

المخدرات من أيدي رجال الأمن وهكذا وتلك أمور تهدد الثقافة بوجه عام.

وقد يرجع البعض إلى غياب الأعمال التاريخية الدينية في رمضان إلى ارفاع تكلفتها المادية رغم أننا نشاهد أعمالا أخرى بإنتاج مشترك وبديكورات خيالية تصيب كثيرا منا بالضجر والاكتئاب لسخافة المنتجين وفداحة الفكرة والمضمون أيضا لتلك الأعمال، ولربما استطاعت سوريا أن تقتنص إنتاج الأعمال التاريخية المؤثرة والممتعة لاسيما ثلاثية صقر قريس وربيع قرطبة وملوك الطوائف التي دغدغت مشاعرنا وداعبت أبصارنا وعقولنا بلغة رصينة وبإنتاج يليق بتاريخ الأندلس البائد، لذلك يرجع كثيرون إلى اختفاء تلك الأعمال الدرامية ذات الصبغة التاريخية للحالة السورية المتردية وأعمال العنف والفوضى السائدة هناك.

وكثيرون أيضا من رجال الفن نفسه أقروا بأن دورهم اقتصر على اللحظة ولا يريدون أن يصنعوا مدا استثنائيا لأنفسهم ولأنهم أصبحوا أكثر استسلاما لمنطق السبوبة أو اقتناعا بأن الجمهور لا يريدهم إلى في صور معينة كضابط فاشل متهور، أو تاجر مخدرات، أو أحد الحرافيش الذين صعدوا إلى قمة المجتمع الزائف أو راقصة تمكنت من فرضت سطوتها الجسدية على رموز مجتمعها وهكذا، وهم لا يدركون أنهم يرتكبون جريمتين كبيرتين واحدة في حق انفسهم بتخليهم عن فرصة فنية يصنعون بها مجدا شخصيا، وواحدة أخيرة بمشاركتهم في سحق التاريخ ونسيانه لدى قطاع الشباب الذي صار فريسة لشبكات التواصل الاجتماعي من ناحية، ومن ناحية أخرى أصبح فريسة سائغة الاقتناص والمضغ والبلع لهوس المنتجين أصحاب الأعمال الفنية الهابطة.

وقد أعجبني التقرير الذي نشر بجريدة (ميدل إيست) التي تصدر في لندن والذي اهتم بتحديد الأسباب والعوامل التي أدت إلى غياب الدراما الدينية وأكاد أجزم مع التقرير وأتفق بأن غياب الأعمال الدينية التاريخية التي اشتهر تقديمها في رمضان مرجعه الضعف الشديد والقصور الصارخ في استخدام اللغة العربية الفصيحة لدى الممثلين والممثلات وهو سبب واضح للعيان من خلال أحاديثهم التليفزيونية

والتي تكشف عن هذا الضعف اللغوي الشديد. وأشار التقرير أيضا نصا بأن أسباب غياب الدراما الدينية التاريخية في الشهر الكريم إلى ظهور الشَّخصيَّات الدِّينيَّة في الأعمال الفنيَّة وهي مسألةً حسَّاسةً ما زالت تثير الكثير من الجدل في العالم العربي، خصوصًا مع بدء كل موسم رمضاني، وغالبًا ما تواجه هذه الأعمال مطالب بمنع عرضها من قبل المراجع الدِّينيَّة. وغالبًا ما يثار الجدل عند الشروع بتصوير أو عرض أحد الأعمال الَّتي تتناول إحدى الشَّخصيَّات الدِّينيَّة على الرغم من التَّصاريح والأذونات الَّتي تحصل عليها، فصورة الأنبياء والشَّخصيَّات المقدَّسة عليها الكثير من التَّحفظات خوفًا من تجسيدها في أعمالٍ فنيَّة قد تسيء بشكلٍ أو بآخرٍ لمكانتها الروحيَّة في نفوس البشر أو بحجَّة تأجيج المشاعر والفتن الطائفية.

لكن تبقى الظاهرة ثقافية أكثر منها فنية وأننا نعاني بحق من فقر ثقافي يمكن إرجاعه أولا إلى المؤسسات التعليمية التي فقدت بريقها منذ أنظمة مبارك التعليمية في مصر، ثم بفعل الفن نفسه الذي يعاني من غفلة حقيقية أودت به إلى قرار سحيق.

ولاشك أن شهر رمضان وإن كان فرصة كبيرة للعبادة والطاعات فإنه كان يمثل لجيلي والجيل الذي يسبقني فرصة ثقافية هائلة يمكن من خلالها التقاط بعض اللمحات التاريخية لحضارتنا، وكان يمثل فترة زمنية يمكن من خلالها تدعيم الثقافة العربية والإسلامية لكن يبدو أن للمنتجين والممثلين رأيا آخر يخالف هذا الاعتقاد!.

وتاريخنا الثقافي والديني زاخر بأحداث وشخصيات لم تنل الوقت أو الاهتمام الكافي بتسليط الضوء عليها، والإعلام المرئي بوصفه وتوصيفه البوابة السحرية المعاصرة للثقافة عليه مهمة نقل التراث وأحداثه إلى الناشئة من أجل تكريس الكثير من القيم والمبادئ والمعاني التي قد يغفل المعلم في المدرسة عن تقديمها إلى طلابه، ويقصر ولي الأمر في تبسيطها إلى أبنائه، وهذه المهمة وطنية في المقام الأول لأنها واجب وفرض في ظل شيوع ثقافة إليكترونية سريعة جعلت الفرد دائم الهروب من الكتاب الذي كان أقرب وأوفى وخير جليس في هذا الزمان.

لذلك فنحن نعاصر خيبة فنية درامية سيطرت عليها قصص الراقصات والساقطات ومحترفي الإجرام والبلطجة، وحكايات المهمشين الذين صعدوا إلى قمة السلم الاجتماعي بفضل ضربة حظ أو سرقة سريعة أو ارتكاب جريمة أو غير ذلك من الملامح الدرامية التي لا تنقضي بانتهاء مشاهدها بل تظل قائمة في أذهان المشاهدين فسرعان ما يستمرؤا حياة الفهلوة.

كما أن اهتمام الدراما العربية بالتاريخ الديني والثقافي للأمة العربية واجب تربوي لا يقل أهمية عن الدور التربوي والتعليمي الذي تقدمه المدرسة والجامعة، وإذا كانت المدرسة تسعى بأنشطتها في تدعيم وتنمية قيم المجتمع الأصيلة فما بالكم بمجتمع تغزوه مسلسلات لا تحمل أفكارا راقية ويعزف عزوفا فجا عن تاريخ أمته، وما بالكم بأمة عربية بتاريخها الرائع كأمتنا تحمل رصيدا كافيا ووافيا وجامعا يتمثل في أشخاص أناروا الطريق وقصص تاريخية شكلت العالم ورؤاه.

ولو أننا أجهدنا أنفسنا للحديث عن دور الفن في حياتنا بأنه كذا وكذا لن نفعل شيئاً مع هؤلاء الذين لايزالوا أسرى عقد التكفير والغلو فيه وإطلاق صيحات تفسيق الفن والإبداع بوجه عام، مع اعتراضنا على بعض ما يقدمه فنانو هذا الزمان ومنهم عادل إمام نفسه، ولكن ينبغي أن نشير إلى حقيقة فقهية بالغة الأهمية وهي أن هناك قاعدة تقتضي بأن التكفير حكم شرعي من أحكام الدين له أسبابه، وضوابطه، وشروطه، وموانعه، وآثاره. وهذه القاعدة لا ترتبط بدين معين، أو مله بعينها، والتكفير حق لله فلا يكفر إلا من كفره اتلله الله المطلع على ما في الصدور، والشهيد على أعمال عباده من البشر، وثبوت الكفر على المرء أمر لا يثبت إلا بدليل شرعي متفق عليه، سواء من النص، أو بإجماع العلماء والفقهاء كافة، وليس القلة منهم.

إن أخطر ما نواجهه حالياً من ينصب نفسه باعتباره صاحب ولاية حاكمية، أوتي العلم وفصل الخطاب، وقد عاب القرآن الكريم هؤلاء، مثل قوله تعالى: (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون).

وبدلاً من أن يهتم بعضها بتوجيه الاتهامات والسهام السامة صوب صدر الإبداع، كان من الأحرى أن يقدموا أنفسهم من خلال برامج ثقافية معلنة، تكشف عن رؤية مستقبلية لهذا الوطن، وعن إعداد خطط للارتقاء بالفنون بصفة عامة، لكن المشكلة أن مصر الآن أصبحت مثل البحر المائج العميق الذي تتصارع فيه الأمواج بالسباحين والغرقى والسفن والأسماك وبقايا ما يلقيه المصريون فيه، ووسط كل هذا نجد من يصر أن يشرب من مائه المالح.

ولعل هؤلاء ربما لا يدركون ما تمر به البلاد حاليا، والفتنة التي نحن بصددها من هوس محموم اسمه العصيان المدني تلك الورقة التي يلوح بها دوما الموتورون والذين يريدون عرقلة الوطن لشهور أو لسنوات قادمة، ومن ائتلافات مشبوهة تريد أن تسقط البلاد، ومن ومن، ولا نملك سوى أن ندعو الله أن يحفظ للبلاد استقرارها. ولهذا جاء العنوان مغايرا ربما يقدر أن يفهمنا المزايدون بمقدرات هذه الأمة، ولعلي لم أفاجأ بما فعله بعض المتشددين بكلية الهندسة بجامعة عين شمس حينما قاموا بطرد فريق عمل مسلسل ذات بسبب اعتراض الطلاب على الملابس القصيرة.نعم هذا ما حدث بالفعل في أثناء تصوير مسلسل " حكاية بنت اسمها ذات " الذي عرض في رمضان منذ ثلاث سنوات، وكان الاعتراض ليس لأن الرواية صاحبها الروائي الكبير صنع الله إبراهيم لأن المعترضين أصلا لا يعرفونه بحكم جهالاتهم الاضطرارية، لكن بسبب أن المسلسل يتناول حقبة السبعينات من القرن الماضي أي فترة حكم الرئيس المصري أنور السادات وكانت تلك هي الملابس السائدة.

لكنني لا أنكر أن الطرد كان بقرار أكاديمي من العميد والوكيل حقناً للدماء، بدلاً من أن تقوم الجامعة بدور تنويري وإشارات توضيحية لهؤلاء بأن ما يتم تمثيله يتصل بفترة زمنية وهي السبعينيات من القرن الماضي وكانت النساء ترتدين هذا، كما كان من الأحرى على إدارة الكلية أن تشير لهؤلاء الطلاب إلى الروائي صنع الله إبراهيم الذي طالت أعماله كل صور الفساد في المجتمع المصري في عهد مبارك. لكن للأسف أصبحت الجامعة التي كانت يوماً ما منارة للعلم والريادة البحثية إلى مشاهد

لا يملك قراره والقرار دائماً في يد المخرج الذي قال بصوت عال: اقطع المشهد.

والمستقرئ للمشهد السياسي عبر التاريخ يكتشف على الفور أن التطرف الديني وما يصاحبه من غلو وإفراط في التفسيق والتكفير لا ينتشر إلى في ظروف خاصة أبرزها الفوضى والضعف، ومصر بحق هذه الأحايين تعاني فوضى عارمة تجتاح مناخها العام والخاص، ولابد لنا أن نعترف بأننا نبدو أكثر ضعفاً من خلال تعدد القوى السياسية وتباين أيديولوجيات الائتلافات المجتمعية الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن الحراك السياسي في مصر يبدو مشوهاً وغير مكتمل.

وهذا بالضرورة يعد مناخاً خصباً للتطرف الديني الذي لا يظهر إلا في ظروف نوعية، وهذا يؤكد لنا خلل فقه الأولويات لدى التيارات الدينية المتشددة، فحينما تسنح الفرصة لها في الظهور والحضور الاجتماعي نجدها قليلة الثقة في الإنسان وتحاول أن تنزع منه نعمة التفكير، فتجره مضطراً إلى قضايا وأحاديث باهتة تذهب به بعيداً عن واقعه وتدفعه في غير اتجاه مستقبله.

حقاً إن الفنون جميعها في مرحلة استثنائية في ظل هذا التصاعد غير المحمود للأفكار التي باتت غير صالحة هذه الأيام، الفنون التي تحيا في ظل الحريات بعض التيارات تحاول وأدها بطريقة مفجعة وحشية، لذا سيبقى هناك جدل واسع وصراع مستدام بين حالة راهنة ؛ مبدعون يشكلون وجهاً لهذا الوطن، ومخرج متطرف لا علاقة له بالفن الخام ولا بما يحدث في مصر من الأساس، كل ما يعنيه هو أن يتقمص دور المخرج فيصرح بصوت عال دونما علم أو رؤية: اقطع..

الرّابِحُوْنَ وَالخَاسِرُوْنَ في مَعْرَكَةِ تَسْيِيْسِ الدِّيْنِ:

أصبح السؤال الأكثر احتداماً في البحث عن إجابة عنه هو: هل نجحت النخب الدينية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير في مصر ٢٠١١ في التقريب بين وجهات النظر لدى عموم المسلمين في مصر؟. وباستقراء بسيط وسريع للطروحات الفكرية والأيديولوجية التي دارت حول هذا السؤال ولم تتناوله بصورة قصدية مباشرة

نستطيع إقرار حقيقة مفادها أن التناول لم يخرج عن سياج الحديث المطلق دون عمق في ضرورة الالتحام بسدة الشريعة ورغبة عموم المصريين في تطبيق شعار الإسلام هو الحل الذي لم يعد حكراً على جماعة الإخوان المسلمين وحدها بل صار الشعار طرحاً جماعياً لكافة الفصائل والتيارات الدينية، ولكن هذا الطرح لم يستعرض إجراءات ووسائل تطبيقه وتغلغله في نسيج المجتمع.

لذا اجتهد الكثيرون في الالتحاف بهذا الطرح الأيديولوجي وتقديمه بصورته الخام مع التقاط بعض التفاصيل الفرعية المرتبطة به والتي من شأنها باعدت كثيراً بين هؤلاء العموم وبين الطرح الديني ذاته.ولكن الأمر الذي لابد من الإشارة إليه بغير موارية أو استحياء فكري هو أن هذا الطرح العام للنخب الدينية ساهم في تأزيم الموقف الاجتماعي، وازدياد استعار اللغط السياسي الذي أدى إلى زيادة انقسام المسلمين إلى فرق وجماعات، ولخطورة الموقف كان بعض صور الطرح الديني طعاماً شهياً يغذي الشحن الطائفي أيضاً.

على النقيض من دور النخب الدينية في التواجد الشرعي لها بين عموم المسلمين، فشلت هذه النخب في جذب المواطن وسلب عقله بمنطق أن الدين سلاح سريع وخطير في دغدغة مشاعر المرء، لكن خلو خطاب النخب الدينية من المصطلحات السياسية التي صارت من مفردات لغة المواطن اليومية مثل الثورة الشعبية والحرية وتداول السلطة والفصل بين السلطات كانت من أبرز العوامل التي باعت بين النخب الدينية وبين المواطن.

في الوقت الذي نجحت فيه بعض الفصائل السياسية ذات الطابع الديني كجماعة الإخوان المسلمين وأحزاب الحرية والعدالة والنور والبناء والتنمية والإصلاح في استلاب المجتمع بخطاب سياسي ذي هوية دينية، مبرزة أن مشكلة تأخر المجتمعات الإنسانية ومنها المجتمع المصري هو البعد عن الدين ومبادئه وتعاليمه، وتجريده من البدع وتبرئته من الخرافات رغم ما شاب عملية الدعاية الانتخابية الخاصة بهم من خرافات وادعاءات افتراضية هي بالأساس بعيدة عن الدين الإسلام الحنيف.

ونحن بإزاء المشهدين المختلفين للطرح الديني بين مشهد النخب الدينية وبين التيارات السياسية الدينية نستطيع أن نقرأ كيف تعامل كل منهما مع المواطن ومعارفه وأيديولوجياته الفكرية الحاكمة له، فالنخب الدينية تعاملت مع معارف المواطن الدينية بطريقة عرضية سطحية مثل سرد الرقائق والقصص المسلية أكثر منها الداعمة له والاعتماد المباشر على النقل والرواية والحكاية رغم ما تتمتع به هذه النخب من حرية مطلقة في الظهور وتناول التراث الإسلامي بغير اتهامات مسبقة توجه إلى أقطابها.

أما التيارات السياسية الدينية التي برزت بقوة جنونية عقب ثورة يناير فنجحت في التعامل مع معارف المواطن الدينية بطريقة رأسية أي التي تعتمد على النقد والتحليل وتأويل التراث بما يتوافق أولاً مع مرجعية تلك التيارات، وما يجد صدى وقبولاً في التلقي لدى المواطن ذاته. وبالرغم من أن كافة الكتابات والطروحات الليبرالية اتفقت على هجوم التيارات الدينية السياسية والدفاع عن النخب الدينية المتمثلة في أئمة ومشايخ الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف وأساتذة الشريعة واللغة العربية بالجامعات، إلا أنه من الصدق أن نقول بإن هذه النخب وطرحها الديني خلق حالة من الفصام بين المواطن المثقف وواقعه، وأن هذا من شأنه أفرز تخلفاً فكرياً، وبات واضحاً حاجة هذا الخطاب أو الطرح الديني لتجديده وإصلاحه وبناء قدرات المواطن المفكر والنقدي.

ومأساة النخب الدينية في مصر أنها اقتصرت على الحكمة والموعظة الحسنة التي تدعو إلى الخير والرشاد فحسب، دون التماس طريق مباشر بينها وبين المواطن وواقعه وعالمه المعاش والافتراضي أيضاً،وهذه المأساة هي التي دفعت بالنخب الدينية إلى الشعور بالكمال والاكتمال المعرفي والغرور الديني. في الوقت الذي أمسكت فيه التيارات والفصائل السياسية بزمام المبادرة نحو الاتصال الفعال مع المواطن من خلال الخطب والندوات والمنشورات والمطبوعات الدينية المجانية والتي حاصرت المواطن في كل بقعة يرتادها لذا كان طبيعياً أن تجد هذه التيارات وطرحها الديني والفكري قبولاً لديه.

ولم تدرك النخب الدينية الرسمية أن واجباتها ومسئولياتها أكثر شمولاً من النخب السياسية والثقافية، وهي بذلك القصور في إدراك تلك الواجبات لم تفهم متطلبات المجتمع والمواطن بالقدر الكافي فكان خطابها الديني مجرد رصد لإحداثيات المشهد السياسي دون تحليله أو تأويله، واقتصر دورها على التسليم المطلق بما تقرره الميادين الثائرة فقط، أما طرح التيارات الدينية السياسية فبدا مختلفاً كل الشئ، كان ثائراً كثورة الميادين، وكان محفزاً ودافعاً للمواطن نحو المشاركة في صناعة الحدث السياسي.

ولو قارنا بين إمكانات ومقدرات النخب الدينية الرسمية وبين التيارات الدينية السياسية لاكتشفنا على الفور أن تلك النخب الرسمية تمتلك أدوات مؤثرة في تكوين المجتمعات وفي التأثير فيها، ورغم ذلك وجدناها بعيدة تمام البعد عن تجديد الفكر الديني، أو عن ممارسة النقد العلمي للتراث أو صياغة مشروع حضاري، اللهم سوى فئة قليلة من هذه النخب التي اجتهدت بصورة فردية دون حراك جماعي ممنهج ففقد جهدها وسط تخاذل جمعي واستعلاء وغرور وابتعاد القدر الأكبر من النخب الدينية.

وإذا كان المواطن قد وقع فيَ شَرَك وفخ القضايا الدينية الثانوية والهامشية مثل تفسير الأحلام ومشروعية النقاب واللحية وإخراج الجن من الجسد وهل العولمة حرام أم حلال، فإن النخب الدينية كانت فريسة سهلة المراس لهذه القضايا، فبدلاً من أن تهتم بتصحيح مسار العقل لدى المواطن نحو هذه القضايا وجدناها أكثر تناولاً لمثل هذه الفتاوى السطحية والساذجة، مما ساعد على انتشارها وهيمنتها على واقع وقلب وعقل المواطن.

وكم هو محزن حقاً أن التحول الديموقراطي المصاحب للثورات الشعبية لم يصب النخب الدينية في مصر، وأن الاهتمام بالشأن العام لم يكن أمراً ضرورياً لديها، وكان الحديث الرائج ولا يزال لدى النخب المصرية هو حديث عام وعائم أيضاً مفاده الحرص على وحدة الصف وعدم الفرقة وهم بذلك لا يعلمون أن الثورة قامت في الأساس عن طريق توحيد صفوف المصريين في المطلب الجماعي واختلافهم الفطري في الأيديولوجيات الفكرية، لكن النخب الدينية تتعامل مع مواطن الثورة كما كانت

تتعامل معه قبلها، وهي في ذلك لم تدرك بعد أن ثورة الشعوب علامة فارقة في حياتها.

حتى في تعامل النخب الدينية والتيارات الدينية السياسية مع الملف الطائفي ندرك الخلل والقصور الواضح في الرؤية والطريقة، فالتيارات الدينية التي تسيدت المشهد السياسي في مصر عقب الثورة الشعبية كانت ولا تزال تتناول الآخر المخالف في العقيدة أقصد المصريين الأقباط بصورة مباشرة وبغير تحايل دعوي من حيث إنهم شركاء في الوطن وأنه من الضروري المساهمة يد بيد من أجل إصلاح الوطن حتى وإن ظهرت بعض الرؤى الفردية المتطرفة التي استبعدت التواجد القبطي في المشهد السياسي فإن ذلك الاستبعاد السياسي نحو السلطة ومنافذها الرسمية لم يكن ذا صلة بالحياة الاجتماعية التي يشارك فيها المسلم نظيره المسيحي.أما النخب الدينية الرسمية فاستمرت في تطبيق منهجها الرتيب والقديم في التعامل مع الآخر حيث إنها تظهره دوماً في صورة لوحة الإعلانات أو التعامل معه عن طريق الكيانات المسيحية الرسمية من خلال اللقاءات والمؤتمرات.

إن مستقبل النخب الدينية في مصر بهذه الصور والمشاهد المختلفة ينذر بحرج شديد لها، ويلزمها أيضاً بدور فاعل في المجتمع، وإذا كان بعض هؤلاء فسر صلاة الدكتور مُحَمَّد مرسي رئيس مصر بالأزهر الشريف عقب تأديته لليمين الدستوري الرسمي تفسيراً دينياً محضاً، فأنا وغيري لم نره كذلك، بل أولناه أن الرسالة واضحة للمؤسسات الدينية ونخبها بأن صار لزاماً عليها الوعي برسالتها وبدورها الاستشرافي في إصلاح وتطوير وتجديد المجتمع وفكره، وبأنه على النخب الدينية الرسمية أن تجد لنفسها خطاباً دينياً متوافقاً مع مطالب واهتمامات المجتمع، ليس هذا فحسب، بل كانت صلاته بالأزهر الشريف دعوة حقيقية لضرورة إعادة هيكلة وتأهيل الحقل الديني للتعايش مع المواطن بما يحمله من هموم ومطامح وتطلعات.

تِرَاجِيْدِيَا الدَّوْلَةِ الدِّيْنِيَّةِ فِي مِصْرَ:

يدرك أي باحث اجتماعي أن هناك ثمة علاقة مضطربة أيديولوجياً بين التيارات

الدينية المعاصرة وأجهزة ومؤسسات الدولة الثقافية والدينية في مصر وأن هذه العلاقة مفادها ظن لا يقارب اليقين حتى الآن بوجود حالة من التعايش غير السلمي ووجود نوايا غير طيبة من كلا الجانبين. ولا شك أن ثورة الخامس والعشرين من يناير قد فتحت نافذة جديدة لمحاولة إعادة هيكلة وتأهيل الحقل الديني لقبول فكرة التعايش المجتمعي بين هذه التيارات التي لا تفكر إلا بمنطق الماضي البعيد وبين المؤسسات الثقافية التي لا تزال ترنو على استحياء نحو التنوير والمدنية.

وهذه العلاقة المضطربة التي تتأجج نيرانها كل صباح تشير إلى استقطاب التيارات الدينية لفهم النصوص وتأويلها بما يخدم مصالحها أو يعزز من مواقفها السياسية والاجتماعية بسبب خوضها غمار التعايش السلمي بين فصائل المجتمع المصري لأول مرة بلا استبعاد أو تمييز أو حظر سياسي أو منع ثقافي، ولكن سرعان ما يتحول هذا الاستقطاب إلى عملية استلاب فكري تستهدف أحيانا تعطيل عمل العقل أو فقد الثقة في الحاضر مما يجعل المواطن يركن دائماً إلى الماضي وفي الوقت الذي تغيب فيه المؤسسة الدينية دوراً وريادة وأخشى أن أبتعد بعيداً وأقول ومكانة حيث إن الشارع المصري بدأ يتساءل عن موقف الموسسة الدينية الرسمية إزاء الأحداث السياسية الجارية في مصر الآن. ورغم الثورة الفكرية التي واكبت إحداثيات الثورة السياسية إلا أن ذاتها التيارات الدينية بدأت تعيد إنتاجها من جديد عن طريق طرح منهج التفكير القائم على الثقة لا على الدليل، وعلى حجر فهم النصوص الدينية على بشر محدودين ونجد هذا متمثلاً في الحركات السياسية التي وظفت الدين لاسيما وهي تدير العملية الانتخابية.

وباستقراء المشهد السياسي طبقاً لعدد المنتمين للحركات والتيارات الدينية في مصر عقب الثورة حتى الآن نستبين النفوذ المعرفي لهذه التيارات الدينية من ناحية، ومدى العطش الثقافي الديني للمواطنين من ناحية أخرى، وهذا يجعلنا ندير من جديد عجلة الأسئلة المحمومة نحو علاقة المؤسسات الثقافية والدينية الرسمية بالمواطن واحتياجاته الثقافية والفكرية. وهذه العجلة التساؤلية المستدامة تفرض أسئلة محددة

مثل هل المؤسسة الثقافية الرسمية لم تدرك مشروعيتها الدينية حتى بعد قيام الثورة الشعبية؟ وهل فقدت المؤسسات الثقافية نسبها الديني بفضل الغياب القصدي لها عن التصدي لبعض القضايا الدينية الخلافية أو المسائل السياسية التي وجهت وجهة دينية وصبغت بصبغة تاريخية والتي اقتنصتها الفضائيات الدينية التابعة لبعض التيارات والحركات والأحزاب الدينية التي بزغت للمشهد السياسي عقب الثورة مباشرة. حتى المؤسسات الدينية الرسمية والتي تدعي لنفسها دوراً ثقافياً شرفياً لم تتدخل بصورة قصدية في العملية السياسية طيلة أعوام مضت فكانت النتيجة المنطقية لذلك هي مغالبة التيارات والحركات الدينية للمشهدين السياسي والديني على السواء بغير مشاركة أو نزاع مماثل.

وعلى الشاطئ الآخر رأينا المؤسسة الدينية وأقطابها قد شغلوا أنفسهم بقضايا ألقاها التيار الديني بمسمياته المتعددة في طريقه، فنسيوا الطريق ونسيوا المهمة ونسيوا الهدف وراحوا يتيهون بين الصيدليات بحثاً عن علاج للقضايا الوهمية التي فجرها الخطاب الديني السياسي مثل الدستور أولاً، لا بل الانتخابات، لا لا بل البحث عن شرعية المبادئ الدستورية، وغير ذلك من القضايا والظواهر السياسية التي أرهقت المؤسسة الدينية وذهبت بعيداً عن الدور المنوط لها.

وربما انتهزت التيارات الدينية فرصة اللغط السياسي الذي يحيط بأداء الحكومة فسعت إلى إظهار نفسها في دور حامي الشريعة والمناهض الرسمي لكل المحاولات التي تنتزع الصفة الإسلامية من الوطن رغم أن الأزهر كمؤسسة دينية رسمية منوطة بهذا الدور لكنه ـ الأزهر ـ تخلى عن مسئوليته التنويرية مما سمح لبعض التيارات الدينية التي كانت تعاني الاستبعاد الاجتماعي والإعلامي في وجود رسمي وشعبي لها. وربما لا أجد تفسيراً مقبولاً يرضيني للظهور الصارخ للتيارات الدينية في مصر سوى أن السلطة الدينية الرسمية في مصر انقسمت إلى مؤسسة دينية رسمية تشمل الأزهر الشريف ووزارة الأووقاف، وإلى مجموعة من الدعاة الذين اقتحموا المجتمع بآرائهم السياسية دون مشاركة حقيقية في صناعة القرار السياسي، ومن حاول منهم المشاركة السياسية

الصورية غير الحقيقية أطلق على نفسه لقب المفكر الإسلامي رغم أن الإسلام نفسه تفكير وتدبير وتأمل ولولا التفكير والتأمل وإعمال العقل لما توصل كثيرون إلى معرفة ووجود الله.

ولكن هذا الانقسام هو الذي دفع تلك اليارات إلى تسيد المشهد الديني وبات من حقهم وحدهم تديين السياسة وإقحام الدين في السياسة ومن ثم الحديث عن دولة إسلامية وعن خلافة إسلامية وعن مشرووع إسلامي في ظل غياب سافر ومقصود من المؤسسة الدينية الرسمية. ووما زاد من غياب السلطة الدينية في صناعة القرار السياسي من مبارك وحتى الآن هو ثنائية المسجد والدولة، فالدولة تدعي أنها تشرف على المساجد وهو في حقيقة الأمر إشئراف صوري ورقي لا يتعد توزيع خطباء المساجد وربما توحيد موضوع الخطبة وأحياناً نجد مشروعات دينية تتعلق بالمساجد هي أقرب ما تكون ملهاة أو مدعاة للسخرية كتوحيد الآذان مثلاً، ورغم هذا الإشراف غير الجوهري على المساجد فإن بعضاً منها أعلن استقلاليته عن الإشراف الرسمي للدول بدعاوى كثيرة منها الاستقلال المادي والمعنوي عن النظام الحاكم، ومنها بعد المسجد نفسه عن رقابة وزيارة المشرفين، والأخطر من ذلك أن بعضاً قليلاً من خطباء هذه المساجد أحوج ما يكون إلى الإعداد الديني والثقافي والفقهي فقرر أن يقوم هو بمسئولية ذلك بغير توجيه أو إشراف حكومي.

وكثيراً ما ردد المصريون عبارة انهزامية في صورة سؤال بليد، لماذا ظهرت تيارات معينة احتكرت الحل والعقد والحزم بشأن المسائل والقضايا الإسلامية رغم أن مصر هي بلد الأزهر منارة الإسلام في الشرق كله؟ ببساطة الإجابة أن المؤسسة الدينية نفسها وبالقطع الحكومات المتعاقبة قد تساهلت كثيراً في قضايا دينية تسيدت واعتلت الحياة الاجتماعية في مصر كظهور فرق بهائية وشيعية وبزوغ عناوين كتب اكتسحت سوق الثقافة وأيضاً عشرات الشرائط الصوتية التي تحمل أصواتاً وموضوعات بعيدة عن الدين وأهله، ووسط كل هذا وجدنا صمتاً مطبقاً رتيباً من جانب هذه المؤسسة.

إذن وجدنا حركات إسلامية كثيرة أخذت على عاتقها السلطة الدينية وسط تخاذل حكومي لتطوير التعليم الديني أو تجديده بما يتطابق مع مستجدات الحياة العصرية، بالإضافة إلى الفشل المستدام في وضع برامج تنويرية وإذا وضعت وخطط لها تكون غير قابلة للتنفيذ، ولنا أن نعترف بحقيقة جلية أن الاكتساح المجتمعي للتيارات الدينية في المجتمع المصري سببه الرئيس هو الاجترار اللفظي لبعض الشخصيات الدينية الرسمية بشعارات ورؤى متناثرة، وهم في ذلك يصارعون أنفسهم ويجاهدون ذواتهم في إقامة علاقة متوازنة بين راديكالية الفكر الديني القديم التي حفظوها عن ظهر قلب، وبين إعمال العقل في مواجهة الفكر المتطرف أو المتخلف والذي يتناقض مع مبادئ الإسلام الحنيف.

إن الذين يخشون الآن قيام دولة دينية أو تبني مشروعاً يعيد فكرة الخلافة الإسلامية هم أنفسهم الذين سمحوا بذلك وأعطوا بعض التيارات والحركات السياسية ذات التوجه الديني الحق في المناداة بذلك ومن ثم اتخاذ خطوات إجرائية لتحقيق ذلك. ولقد كانت لي قبل سنوات خبرة عمل بالمؤسسة الدينية الرسمية ورأيتهم منذ ذلك الحين وحتى لحظة الكتابة الراهنة يمارسون نفس الأخطاء ويرتكبون نفس المثالب القديمة، من هذه الأخطاء القديمة الجديدة قلة مناعة بعض شيوخ المؤسسة الدينية ضد مواجهة قضايا المجتمع الوافدة من داخله أو خارجه، كذلك عدم قدرتها على التخلص من الخطاب الديني التقليدي بألفاظه ومفرداته البعيدة نسبياً عن لغة المخاطب وبات بعض الأئمة المنتسبين للمؤسسة الدينية الرسمية يتحدثون بلغة هي أقرب للعصر الأيوبي أو الإخشيدي أو المملوكي.

إن مشكلة الخطاب الديني لا تتمثل في الكتب الدينية والمصادر المعرفية التي يستقي منها الخطباء والأئمة معارفهم، بل تتمثل فيهم أنفسهم، فلا تزال عقدة الثقة هي المحك الرئيس لاختيار الإمام والخطيب بل والمعلم الأزهري أيضاً، وسط تجاهل مستمر ومعلن لمعايير أخرى كالكفاءة والخبرة المستدامة غير المنقطعة في الدراسة وحضور المؤتمرات والندوات. وكنت قد كتبت سطوراً بجريدة القاهرة منذ شهور

قصدت فيها ضرورة الأخذ بمعايير المعرفة المستمرة والخبرة العلمية الناجحة لمن تؤول إليه مهمة الخطابة والإمامة، لاسيما هذه الآونة التي نرى فيها الفتنة يقظة ولم تعد نائمة كما كانت، وفي الوقت ذاته الذي نشاهد فيه بعض أباطرة الفضائيات الفراغية المهووسة وهم يدغدغون مشاعر وأعصاب البسطاء من المشاهدين، وبالمناسبة نحمد الله أن مصر تكاد تفرغ من المبدعين والمثقفين ورجال الفكر المستنير وإلا لشاهدنا رجلاً موتوراً يقدم على اغتيال مبدع أو مفكر أو أديب مثلما حدث للأديب العالمي نجيب محفوظ، أو كما جرى للمفكر فرج فودة وغيرهما كثير.

والخطيئة الكبرى التي ارتكبتها المؤسسة الدينية الرسمية ولا تزال ترتكبها مما أدى إلى الظهور الانتشاري للتيارات والحركات الدينية بهذه الصورة بعد ثورة يناير هي أنها ترى نفسها الاحتياط الاستراتيجي والمشروعية الدينية للنظام الحاكم والسلطة التنفيذية، وكأنها بذلك لم تعي الدرس الثوري كاملاً، وعلى تلك المؤسسات الآن وهي تمر والبلاد بمخاض ثوري متسارع لا يعرف هدأة أن تدرك تعليمها الديني العتيق والتقليدي الذي أوجد بصورة غير متعمدة هذه التيارات الدينية الثائرة والوافدة والتي ترى أن هناك اعتراض واضح وجلي بين دولة مدنية من وجهة نظرها لا تعرف للشريعة سبيلاً وطريقاً وبين دولة دينية هي الملاذ والخلاص لوطن أصبح سهل المراس والاقتناص.

شَرعَنةُ السُّلطةِ:

(مَعَاييرُ الاستِقطَابِ السِّيَاسِيِّ فِي الحَالَةِ المِصريَّةِ)

اعتاد المروجون لمصطلح الدولة الدينية سواء على المستويين التنظيري أو الشعبي الجماهيري أن يستخدموا عبارة مصر إسلامية رغم أن المحروسة بالفعل لا ولن تحتاج إلى تأكيد يقين هذه الحقيقة التي تعد أبرز سمات الدولة والمجتمع معاً، لكن يبدو أن مؤيدو فكرة الترويج هذه تنتابهم فترات من الغياب عن استعمال العبارة من حين لآخر، أبرز تلك الفترات وقت الانتخابات الرئاسية المنصرمة والتي أعقبها تنصيب

المشير عبد الفتاح السيسي رئيساً للبلاد، وآخرها الصمت التطوعي والاحتجاب القصدي عن استعمال عبارة مصر إسلامية طوال شهر رمضان الذي نحيا أيامه ولياليه العظيمة في صوم وصلاة وتعبد بغير انقطاع، وهو التوقيت الطبيعي لاستخدام عبارات وجمل دينية لا يعاقب عليها القانون بحجة تأجيج الفتنة الطائفية ونشر وشيوع التطرف والعنف.

لكن وسط فترات الغياب تلك التي يصمت فيها المروجون لمصطلح الدولة الدينية عن استخدام واستعمال مفردات القاموس السياسي الديني نجدهم أكثر بزوغاً وسطوعاً وربما انتشاراً عبر الوسائط الإعلامية المختلفة قبيل تدشين أي استحقاق ديموقراطي يمر على البلاد ليستقر بها، تماماً مثلما حدث في انتخابات مجلس الشعب السابق المنحل والتي رأينا فيها كيف تم استغلال ولع المصريين بالدين وشدة تمسكهم بالمعتقدات الدينية وحرصهم اللانهائي على التحلي بالفضائل والمناقب المحمودة، وهي الأمور التي مهدت الطريق بيسر وسهولة لكافة تيات وفصائل الإسلام السياسي للعبور نحو آذانهم وقلوبهم الوجلة من أجل تحقيق مطامح سياسية بدت شخصية لا تعني سوى فصيل أو اثنين من فصائل التيارات المحسوبة على التوجه الديني.

والخطاب السياسي بهذا المنطق نص تنقصه الصراحة السياسية عند طرحه للجماهير التي هي بالفعل متعطشة وعلى تهيؤ مستدام لتقبل كل ما هو ديني، قائمة إسلامية، مصرف إسلامي، تجارة إسلامية، قناة فضائية إسلامية، رياضة إسلامية، وكأن الإسلام الذي هو بالفعل دين المصريين الفطري الذي لا يحتاج إلى تدعيم من أهله لأن الله داعم وكفى بالله . أمر استثنائي وليس القاعدة الأصيلة.وحرص هؤلاء الذين يروجون لمصطلحات تضيف للمجتمع المصري ولا تنقص منه هم بالفعل يلجأون إلى معسكرات دعوية وترويجية لها تأثير إيجابي لدى المصريين يمكن الاختباء من خلالها للوصول إلى مآرب شتى، وهذا الاختباء لا يقوم به إلا من يشعر بالخوف أو القلق على مستقبله ومصيره السياسي الذي أصبح اليوم مرهوناً بقرارات الشعب وحده وليس مكتب للإرشاد أو أمير للجماعة.

وحينما يفتقر الطامح سياسياً إلى برنامج سياسي واجتماعي له سمات يمكن التقاط تفاصيله ومن ثم تحقيقه، فإن أيسر الطرق لدغدغة مشاعر البسطاء أن يمرر هذا الطامح مشروعه الوهمي بالطبع من خلال قنوات دينية وممرات ومعابر عقيدية تسهل له فرصة القفز إلى السلطة والسيادة التي يبتغيها. وبمناسبة القول عن الطموح السياسي بغير برنامج أو مشروع حقيقي للنهضة فإن صاحب هذا الطموح الذي يعاني فقر التفكير وخوف المستقبل عادة ما يلجأ إلى العنف لذي يقترن بالإرهاب والتطرف بالقول والفعل والسلوك الاجتماعي، لأنه باختصار يعاني من افتقاد الأمن الاجتماعي.

وكلما اقترب الوطن من أي استحقاق ديموقراطي تبدأ تيارات الإسلام السياسي حائرة بين الحفاظ على معالم الأصولية والأخذ بأطراف الحداثة، والأخيرة في حد ذاتها لا تنشأ إلا من خلال توتر قائم ودائم، ففكرة تعاطي القليل من عقاقير الديموقراطية لا تؤدي بنتائج طيبة مثمرة لأن الحداثة التي ترادف أحياناً مفهوم الديموقراطية في حالة صدام مستدام مع ثوابت الفكر وركائز الأيديولوجية سواء لفرد أو جماعة، وهذا التجاذب العكسي بين الأصولية والحداثة يجعل بعض أقطاب فصائل الإسلام السياسي مضطراً إلى دحض نظرية احتكار تفسير السياسة وفقاً لتوجه ديني، وأحياناً كثيرة يعتمدون فكرة أنه لا أحد يمتلك الحقيقة المطلقة. ورغم أن المروجين لدولة دينية حسب منظور ضيق لا تهتم سوى بالمأكل والمشرب وطريقة ارتداء الملابس وتجريم السياحة وعمل المرأة فحسب يصرون على شرعنة السلطة أي إضفاء طابع ديني على ممارساتهم السياسية إلا أنهم مضطرون لممارسة بروتوكولات سياسية ترتبط بالحريات والحوكمة الذاتية واحترام التعددية الدينية والسياسية، وهذا ما يجعل طرح إقامة دولة دينية ظاهرية تصطدم بعلامات أخرى مثل القومية والوطنية والطائفية وشكل الدولة بصفة عامة.

ورغم محاولات فصائل الإسلام السياسي في إيجاد شهود سياسي لها في الحالة المصرية الراهنة إلا أن أنصارها ومريديها لم يحصلوا بعد على صفة ناشط سياسي

بخلاف المنتمين لكافة الحركات والتيارات السياسية القائمة أو التي اندثرت بفضل هبوط أدائها السياسي، فلم نسمع أو نطالع اسماً منتسباً لجماعة الإخوان المسلمين أو حزب النور أو أي فصيل ديني سياسي يسبقه ناشط سياسي رغم أن ظهوره الشرعي على القنوات الفضائية أو صفحات الصحف والمجلات مشروط بطرحه السياسي فقط دون أية إطلالات دينية. وهذا يعكس بالضرورة حالة المد والجزر بين السياسي والديني حسب ظروف المشهد السياسي نفسه. ولعل هذا الغياب في استخدام لقب ناشط سياسي هو الاحتكار شبه النهائي لهذا المسمى الحصري من قبل شباب الثورة المصرية التي انفجرت في الخامس والعشرين من يناير.

لكن في ظل وجود هاجس إقامة دولة دينية ليست كدولة نبي الرحمة مُحَمَّد (صلى الله عليه وسلم) لأنه بالفعل صاحب أول دولة مدنية رائعة التأسيس والتطبيق في تاريخ الإنسانية كلها تجد حيرة تيارات الإسلام السياسي طريقها في الترويج لكن بصورة غير واضحة المعالم معتمدة في ذلك على سقطات بعض أفراد المجتمع من تحرش وفجور وتحلل أخلاقي، إلا أن الترويج الذي نجده دوما مصاحباً لانتخابات البرلمان لا يتضمن مشروعاً لتطوير التعليم الديني الذي هو من أولى ركائز إقامة دولة دينية، وكذلك الهروب المستمر من حوار تجديد الخطاب الديني الذي يعد الخطوة الأولى لأي إصلاح، لذلك يبدو ظهور هؤلاء عنيفاً بعض الشئ، وهذا العنف غير الجسدي يخالف منطق الاستقطاب السياسي الذي يسعون إليه.

ويبدو أن فكرة شرعنة السلطة فلسفة خاصة بالحالة المصرية قديماً وحديثاً تحديداً منذ أيام الحملة الفرنسية العسكرية على مصر، والتي كرس لها ونظَّر لفلسفتها مُحَمَّد علي، حيث سعت السياسة المصرية منذ أكثر من قرنين إلى شرعنة السياسة ضماناً لبقاء يدوم، وأصحاب هذه الفلسفة يلجأون إلى استخدام سلاح الهجوم على اليساريين والعلمانيين بوصفهم أنهم من دعاة تقويض الدولة الدينية، والمدهش حقاً أن رواد الحركة السياسية المصرية منذ نهضة مُحَمَّد علي وحتى إسماعيل باشا كثير ما أضفوا الشرعية الدينية على ممارساتهم السياسية بقصد التأييد والاستقطاب رغم كونهم من

دعاة المدنية والليبرالية.

وبين حداثة الواقع والحنين إلى الأصولية في تحديد شكل وطبيعة الدولة نجد أنصار كل فريق منهما يعاني خوف الهيمنة للفصيل الثاني، ويسعى إلى تحجيم النخب الأخرى وهذا يحدث عادة في حالات الركود السياسي، أما وقت الذروة السياسية فإن كافة الأطياف السياسية متنوعة التصنيف بين دينية وعلمانية وليبرالية و محافظة تتكاتف كرهاً لكسب أكبر قدر من التعاطف والتأييد الجماهيري من أجل تقاسم وقتي للسلطة ثم يلبث كل فصيل بعد ذلك لتقويض الفصائل الأخرى، وربما خير مثال لذلك ما حدث عقب ثورة الضباط الأحرار في يوليو ١٩٥٢.

وخير مثال لنظرية شرعنة السلطة هو ما طرحه الكاتب الأمريكي سكوت هيبارد في كتابه الجديد " السياسة الدينية والدول العلمانية "، حيث أشار إلى ظاهرة تأميم الإسلام التي انفردت بها مصر قديماً والتي استهدفت بادئ الأمر تقويض النخبة الدينية واستقطابها ثم الوصول إلى حالة من السيطرة على المؤسسات الدينية الرسمية ولو بشكل خفي مستتر أو صورة علنية كالسيطرة على بعض المساجد ضماناً للبقاء السياسي الذي لا يشوبه الضعف، انتهاء بتطويع الإسلام نفسه إما لخدمة نظام سياسي أو لتحقيق مطامح سياسية شخصية. ويؤكد سكوت هيبارد حقيقة أن المؤسسة الدينية الرسمية في مصر اعتادت قديماً أن تجد تبريرات في صورة فتاوى من أجل تدعيم الأنظمة السياسية الحاكمة وتوفير الأساس المعنوي لأي نظام حاكم، الأمر الذي دفع كثيراً من حركات الإسلام السياسي إلى رفض الاعتراف بشرعية هذه المؤسسة الدينية وخلق نظام احتكاري جديد للدين ظهر أيضاً في هيئة فتاوى تقلل من شأن الأزهر أو ضد الحاكم وسياساته.

خلاصة الأمر، أن الإسلام استخدم ولا يزال لأغراض أيديولوجية هدفت إلى إعادة تشكيل الفكر والوعي الجمعي العام، وبين الترويج لعبارة مصر إسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية وتطويع الدين لخدمة السياسة واستخدام الدين كملمح بارز في الخطاب السياسي ظل المواطن حائراً من أمره في الأخذ بما يردده المروجون للدولة

الدينية، أو ما تنادي به النخب الدينية من ضرورة التوافق بين الديني والمدني، وبات هذا المواطن ملتحفاً بأية إشارة دينية تصدر من مسئول أو نظام سياسي حاكم يطمئن بها نفسه على مستقبله دون الالتفات إلى الممارسة السياسية نفسها.

شَرَهُ السُّلْطَةِ.. فِي فِقْهِ تَنْظِيْمَاتِ الإسْلام السِّيَاسِيِّ:

هل كان من الممكن أن تظهر الدولة الإسلامية (داعش) في دول مثل الأرجنتين أو البرازيل أو كوبا التي تحترف تجارة الكوكايين وهي أحرى بوجود جماعات وتنظيمات دينية تواجه التحلل الأخلاقي؟ وهل كان من الطبيعي أن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) تؤدي أدوارها الجهادية في إسبانيا التي ظلت طيلة ثمانية قرون إسلامية تدين بها وتخضع للحكم الإسلامي؟ والأهم من أسئلة أخرى لا تبدو مغايرة، كل يوم وليلة أفتش بجدية عن تنظيم إسلامي في السويد أو النمسا أو النرويج وكافة الدول الإسكندافية يسعى إلى التصدي لحالات الانتحار الجماعي وانهيار القيم في هذه المجتمعات لاسيما المتعلقة بالدين، أو نشر ثقافة تدويل السلطة وبناء مرجعية دينية واحدة، لكنني لم أجد مقصدي ومبتغاي سوى في شرق يبدو مضطربا.

و شتان ما بين الشرق الفنان للمفكر الفيلسوف المصري زكي نجيب محمود وهذا الشرق الآني الذي يبدو مستعرًا وأكثر اضطرابا مع إيجاز توصيفه بأنه شرق تتسارع أحداثه بنفس قدر تصارع إحداثياته وتفاصيله المتناثرة والتي لا تعرف لليقين سبيلا. وشرق المفكر زكي نجيب محمود انفرد بتقنيات ثقافية وتشكيلية بدت دافعا قويا لحضارات أخرى في النهوض والتقدم والارتقاء، وهو شرق اتسم بملامح رائدة ومبدعة في التأليف والتصنيف والترجمة وقطاعات الفنون بمختلف صنوفها، حتى الصناعات استطاع هذا الشرق الفنان أن يقدم للإنسانية أعمالا ومنتجات صناعية سجلت باسمه، ووسط هذه الانفرادات لايمكن إغفال ثمة حقائق فكرية امتاز بها هذا الشرق الفنان مثل إعمال العقل بوصفة فريضة إسلامية، وإطلال العنان لحرية التفكير وتقليص مساحات التكفير، وأخيرا حركة الاجتهاد الفقهي الذي اجتاحت هذا الشرق بحضاراته المتعاقبة.

أما شرق اليوم فهو بمنأى عن طروحات المفكر والفيلسوف العربي زكي نجيب محمود، فلقد عاد إلى طبائعه القديمة في عدائه المستدام مع حركة التفكير، ورجع القهقرى إلى سنوات من غلق الاجتهاد والاكتفاء بالنقل من مصادر إما غير موثوق بها أو مشبوهة الانتساب لشبهات تتصل بأصحابها متناسين دور القرآن الكريم في الحض على العقل وأهمية التفكير والتدبر وتأويل الأسباب والأحداث.

وهذا الشرق الذي كان يوما ما يتباهى بالعلم والمدنية وإعمال قوى العقل المختلفة في الإعمال والتشييد وبناء الأمم أصابه عطب مفاجئ يمكن إرجاعه في المقام الأول غلى النظم التعليمية العربية السائدة التي تهتم وتكترث بالشكل دونما أدنى مراعاة لطبيعة الظروف الآنية أو احتياجات المتعلمين الفعلية، نلمح هذا بوضوح في سياقات الأنظمة التعليمية ذات الصبغة الدينية في معاهدنا العربية، حيث إن الطرح المعرفي وإن كان وجوبيا وضروريا للباحث المتخصص إلا أنه لا يعد وظيفيا ولا يتعلق بالحراك المجتمعي الذي يتطلب جهدا وقدرا بعيدا من الاجتهاد. وغياب التنوير لا يمكن فصله عن حالة الشرق المضطرب والذي تجتاحه جماعات دينية متطرفة لا يمكن ربطها وإسلامنا الحنيف، هذا الغياب جاء بالضرورة وفقا لنظرية المؤامرة القديمة المتربصة بالشرق منذ مطلع القرن التاسع عشر والذي دعمته كافة المؤسسات والمنظمات الماسونية مع دعم جلي من الهيئات الصهيونية التي تؤرقها تطور الشرق ونماؤه.

ومما دعم هذا الجمود في تطوير الاجتهاد الفقهي ونماء التفكير الديني تغلغل التيارات الإسلامية السياسية التي سعت نيل محوري الدين والسياسة في وقت واحد، فكانت النتائج توظيف الدين لتحقيق مطامح سياسية ومطامع سلطوية، وإقصاء سياسيا لكافة الأطراف السياسية المغايرة في الأيديولوجيات التابعة لتلك التيارات، ويكاد يتفق الجميع على أن الشعوب العربية جميعها في حالة ولع بالدين عموما وهي فطرة محمودة لكن تلك التيارات التي وجدت الفرصة سانحة على أرض الشعوب العربية نتيجة التفكك الذي أحدثته الأفكار والمنظمات والهيئات الأجنبية لتقويض

الوطن العربي الكبير . فلعبت على هذا الولع وهذا التعطش المعرفي صوب الدين وتعاليمه.

وحالة التعطش تلك أوجدتها النظم التعليمية العربية البائدة والباهتة التي أشرت إليها في السطور السابقة، فبدلا من تدعيم الاحتياجات المعرفية لدى الطلاب وجدنا أنظمة تعليمية عربية لمدة سنوات طويلة تغاير هذه المطالب وتتجه منحى بعيدا عن حراك معرفي ووعي معلوماتي لدى الأبناء هو أحق بالاهتمام، فكأن المواطن العربي بصفة عامة والطالب العربي على وجه الاختصاص وقع فريسة بين مطرقة الهيئات والحركات الأجنبية الهادفة لتقويض العقل العربي وحراكه، وسندان تيارات وجماعات تسترت خلف راء الدين وسماحته والدين غريب عنها تماما.

وبدلا من أن تهتم تلك الجماعات في التصدي إلى المؤسسات الماسونية والهيئات الصهيونية وبعض حركات التبشير المعاصرة عن طريق وضع خطط ناجحة وناجعة أيضا لمواجهة هذه التحديات غير المنتهية، لهجت بشراسة في تقديم أيديولوجيات استثنائية خاصة ترتبط بأشخاص دون النبي (ﷺ) واعتبرت هذه الجماعات أن ثمة أشخاص تمثل المرجعيات الدينية الحصرية للإسلام، والكارثة أن المواطن العربي ربط إسلامه بأشخاص رغم كون الدين لا يعترف بمنطق الكهنوت ولا يفطن للواسطة البشرية طريقا وسبيلا. واستقرت التيارات الدينية على استخدام شعارات مراوغة تستهدف تقويض الوطن من الداخل عن طريق التشكيك في الحكومات والأنظمة السياسية، وتنصيب أنفسهم وكلاء لله في الأرض مستغلين في ذلك أمرين ؛ الأول حالة العطش المعرفي الديني لدى الكثير من البسطاء، والثاني غياب المؤسسات الدينية الرسمية في أداء وظائفها الوجوبية التي تعد فرض عين عليها. وسرعان ما طفقت التيارات الدينية إلى تكوين جمعيات وأحزاب سياسية تحت دعاوى الوازع الديني وضرورة مواجهة مظاهر التحلل الأخلاقي والديني في المجتمعات العربية، والمدهش حقا وربما يحتاج إلى تفسير هو لماذا سقطت جميعا هذه الحركات بل وواجهت حملات ضارية من الغضب الشعبي؟.

الإجابة تبدو بسيطة وسهلة أيضا يمكن تحديدها في عبارة (احتكار الدين)، إن تلك الجماعات والحركات والتي يمكن تحديدها وفقا لخريطة الانتشار الجغرافي التي رصدها الدكتور جمال سند السويدي في كتابه الصادر حديثا ٢٠١٥ بعنوان "السراب "، في جماعة الإخوان المسلمين، والتيار السلفي، والتيار السروري، والتنظيمات الجهادية بمصر وباكستان وأفغانستان والعراق وأندونيسيا، فجميع تلك الحركات حاولت وحدها بغير شراكة احتكار واقتناص الحق في توضيح معالم الإسلام وبالقطع من زاوية واحدة، رغم أن الإسلام نفسه يشير إلى التعددية الدينية التي هي من أبرز ملامحها، والإسلام وحده الدين الذي أباح التنوع الثقافي وتعدد الروافد الصحيحة والصالحة لكل زمان ومكان دون ربطها بأشخاص أو بعصر أو بطائفة دون غيرها.

لكن الإشكالية التي طرحتها هذه الجماعات هي الطبيعة الاحتكارية للصوت الديني الواحد،مما يتيح لها حق التصرف في المسلمين ومصائرهم لاسيما المتعلقة بالشأن السياسي مثل الدساتير والرئاسة والملك والانتخابات البرلمانية مرورا بحياة المجتمع. وهذه التيارات وصولا إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ارتأت عدم الاكتراث بأولوية العقل ومكانته في الاستنباط والاستقراء لمقاصد الشريعة ما دامت تلك الجماعات قادرة على تقديم وجبة يسيرة من المبادئ والتعليمات الدينية يمكن الاكتفاء بها.

ولكي تكتمل صورة الشرق المضطرب بوجود داعش وحالات الشره السياسي لدى التنظيمات الدينية نحو اعتلاء السلطة كما حدث في مصر وتونس وبعض الأوقات بالعراق الذي تبدد، وجنوح مؤقت في الجمهورية السورية، نجد تخاذلا شديدا من قبل تلك الفصائل والتيارات صوب العدو الحقيقي وهو إسرائيل والأفكار الصهيونية التي ترابط لنا في السر والعلانية، ورغم توافر كم كبير من المعلومات والمعارف حو حقيقة العدو المرابط للشرق العربي والإسلامي إلا أن الصورة دوما تبدو معكوسة ومغايرة لدى هذه التيارات، فخطابها السياسي ليس بنفس القوة والضراوة

أمام عدو يحيط ويحيك لنا المفاتن والمثالب والمخاطر إذا ما قيس خطابها بشأن الأوضاع السياسية الخارجية، فعلى سبيل المثال نجد أصواتا كثيرة متشابهة تطل علينا في الصحف والمجلات والفضائيات الفارغة من المضمون والهدف تهاجم أوضاعا عربية وتكيل الاتهامات للأنظمة السياسية بها وهي غافلة تمام الغفلة والنسيان عن كيفية مواجهة الخطر الصهيوني الوشيك.

الرّهَانُ عَلى دَاعِش

(المُثَقَّفُ العَرَبِيُّ مِنْ الاعتِلانِ إلى الاحتِجَابِ)

هناك سؤال مستدام سرعان ما يطرح نفسه تلقائياً كلما استفاقت مصر المحروسة إلى قدرها التاريخي الضارب في القدم،ومكانتها العظيمة حيث إنها تمثل بوصلة الشرق الأوسط سياسياً وجغرافياً وثقافياً وهو لماذا يسقط مثقفو الدولة أمام الاضطرابات والاحتجاجات الشعبية التي تعصف أحياناً بجسد الوطن؟ وهذا السؤال هو مجرد مهاد لفكرة تقاعس المثقفين القصدي عن استباق المشاركات الوطنية الشعبية بصفة عامة واستباقهم المحموم في الظهور إعلامياً في أثناء تدشين أي مشروع قومي يخدم الوطن والمواطنين. ولست أبالغ في أن مثقفي مصر وهم في القرن الماضي كانوا رواد الثقافة العربية قاطبة اليوم فشلوا فشلاً طويلاً ومستمراً في صناعة بطولة ولو مزيفة يسطرون بها دوراً في تاريخ مصر المعاصر.

وهناك ثمة شواهد لاتزال معاصرة تفيد جنوح المثقفين والثقافة المصرية بعيداً عن أحداث المشهد الذي لا يمكن اعتباره سياسياً أو اجتماعيا أو اقتصادياً بل يمكننا توصيفه بالمشهد الوطني، فالمثقف لا يزال يجيد الفعل السياسي على مستوى التنظير فقط دون أدنى مشاركة حقيقية وتشابك فعلي مع حالة الشهود الثوري التي اشتعلت منذ صباح الخامس والعشرين من يناير وقت اشتعال الانتفاضة الشعبية في وجه نظام مبارك، بل إن كثيرين من المثقفين المهمومين بفعل الثقافة كان لديهم قدرة فائقة على الاعتصام بالسكينة والترقب الهادئ البعيد عن غضب السلطة آنذاك وهم بالضرورة

يعانون احتجاب الشهرة والأضواء بالنسبة لرجل الشارع العادي الذي خرج إلى صهد الشوارع بحثاً عن الحرية والعدالة الاجتماعية وممارسة حقوقه السياسية المشروعة.

وربما عزوف المثقفين عن التشابك الحقيقي مع الشارع المصري المحتدم بأحداثه الوطنية والتي كان من آخرها تدشين المشروع الوطني العملاق الخاص بتنمية قناة السويس هو دليل على حالة اللايقين التي يعاني منها معظم مثقفي الدولة، وهذا اللايقين الذي يعبر عن حالة سيكولوجية تشير إلى اضطراب في الاستقرار النفسي مفادها الرهان الخاسر دوماً على التاريخ. ومشكلة الثقافة في مصر والتي كرس لأزمتها نظام مبارك هي انعدام درجات الوثوقية لدى المثقفين بالدولة، وهم على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم ورغم وعيهم الشديد بالجذور القديمة والراسخة للقمع في تراثنا العربي إلا أنهم يخسرون كل مرة حينما يقامرون مع التاريخ الذي عادة ما ينصف إبداعاتهم الخالصة ولا يظلم طروحاتهم الفكرية بشأن الوطن.

وكم من قلم خط سطوراً كثيرة أشارت إلى أن اهتمام المثقفين المصريين بالأيديولوجية والمنحى الفلسفي الحاكم لهوية المواطن هو الذي أطاح بوجودهم الفعلي في شراكة الحدث الوطني العام، وأن اكتراثهم الفطري بالنقد الصارم دون تقديم حلول عصرية وحصرية لواقع متأزم جعلهم في موقف تصادم مستمر مع السلطة أحياناً ومع المواطنين العاديين أحياناً كثيرة، ورجوعاً لفكرة عدم الوثوقية التي يعاني منها المثقف فإن اعتماده المطلق على عكازات معرفية ضيقة الأفق تجعل مهمته التاريخية شاقة وربما مستعصية لأن تلك الأفكار النقدية القاصرة على تقديم السلبيات دون توجيه الرأي العام نحو التطوير لم تعد عقاراً أو مصلاً شافياً لأمراض باتت مزمنة، لذلك لا يجد المواطن البسيط وربما المواطن غير الاعتيادي أيضاً على إبداء إعجابه الثابت نسبياً صوب طرح المؤسسة العسكرية التي دوماً تثبت قدرتها على الإدارة الملتزمة والبناء والنظرة المستقبلية.

وبجانب التحليلات النقدية التي تتسم بالإسهاب المفرط والحوارات الفكرية التي

تقدم شخصية المثقف أكثر مما تقدم فكراً يفيد الوطن والكتابات المفتوحة النهايات فإن المثقفين المصريين خاصة والعرب بوجه عام متهمون على الدوام بأنهم مؤسسو الإضراب أو العصيان المدني لأنهم لا يقولون ما ينبغي قوله في وقته المناسب، بجانب أن معالجة حدث سياسي معين وفق توجه فلسفي لم يعد مناسباً في مناخ تزاحمت فيه التيارات والمذاهب والفلسفات من ناحية، وانتهت صلاحية مذاهب وفلسفات من ناحية ثانية، وهو الأمر الذي أبعد المثقف طوعاً عن حراك وطنه السياسي والاجتماعي.

وتبدو مشكلة المفاهيم ومناقشة المصطلحات هي القضية الأبرز اهتماماً لدى المثقف المصري، ففي الوقت الذي تحاول فيه الإدارة المصرية العبور من الأزمة الاقتصادية المزمنة، وأيضاً حينما يستقبل الوطن استحقاقاً سياسياً جديداً، أو حينما يتم فتح ملف تجديد الخطاب الديني، نجد المثقف المصري في حالة هوس بتصنيف المفاهيم وتبويب المصطلحات، ونجده في حالة اجتياح ذهني نحو توصيف المفردات التي بحق تعيق الفهم والتأويل. وفكرة قبول الحدث الوطني سواء كان سياسياً أو اجتماعياً أو دينياً تقف عند حدود المفاهيم المجردة التي لا يحدها زمان أو مكان وهذه تفاصيل تحتاج إلى صفاء ذهن ودقة في التحليل فحسب، وحالة المشهد المصري اليوم حالة مباشرة في الفعل لذا فإن أية محاولات لإبعاد المواطن عن يومياته المتسارعة بتحليلات غير متوافقه معها هي إبعاد للمثقف ذاته.

وفكرة التحاف المثقف بظاهرة زرقاء اليمامة التي يمكنها استشراف الحدث قد يبدو ممكنا من زاوية أن المشهد السياسي وئيد وبطيئ ولا يتسم بالتسارع، لكن بعد أن انتفض الشعب مرتين خلال ثلاثة أعوام وصفتا بالثورة لم يعد وارد في الاعتبار أن يظل المثقف قابعاً في برجه العاجي المتصدع بعيداً عن الفعل والحدث السياسي، وهذا المواطن الذي كان فرحاً بالوقوف بجوار بعض الرموز الثقافية من أجل التقاط الصور الشخصية وقت الأحداث السياسية الملتهبة كالثورات أو الانتخابات أو الاستفتاءات السياسية لم يعد اليوم يجد متعة في ذلك لأنه اقتنع ضمنياً بمقولة عالم الاجتماع

الفرنسي بيير بورديو " يجب أن نتعلم كيف نفكر في السياسة من دون أن يكون تفكيرنا سياسياً ". كما أنه اكتشف حقيقة باتت غائبة عنه لعقود بعيدة مفادها أن السياسة وأحداثها لم تعد قاصرة على انضمام حزبي أو توجه لحركة أو تيار لأنه فطن إلى أن المشاركة السياسية الرسمية هو نوع من الهوس والطموح الشخصي الذي يفصل المواطن عن وطنه.

وتكفي نظرة سريعة إلى أحداث المنطقة العربية لإدراك حالة التشظي السياسي والديني بها وموقف المثقف صوبها وماذا أفاد من إحداثياتها المضطربة وماذا أفاض من حلول لفك شفراتها، تحديداً مجازر الكيان الصهيوني في غزة و الخلافة المزعومة المنسوبة لتنظيم داعش والموسومة بتنظيم الدولة الإسلامية، وبعيداً عن ما يحدث في غزة لأن الإنسانية تنهار لحظة بلحظة أمام المشاهد اليومية التي تبث عبر الفضائيات والتي تحتاج إلى عناصر ثلاثة كي تنفك عقدة فلسطين عموما وليست غزة وهدها وهي الإرادة والإخلاص والتعاون الصادق، وهي كلمات ثلاث تبدو بسيطة نسبياً إلا أن تحقيقها ومثولها على أرض الفعل لا يبدو سهلاً أو ممكناً لكنه لا يعد أيضاً مستحيلاً. ومن الصعب تناول الطرح السياسي للمثقفين العرب إزاء مذابح غزة لاسيما وأن الصمت العربي الرسمي كفيل بمذابح جديدة، وأن تناول الملف الفلسطيني على موائد الاجتماعات العربية صار طبقاً شهياً لأن الطعام فيه لا ينفد.

أما بالنسبة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والذي يسعى لإقامة خلافة إسلامية ممتدة حتى مشارف القارة الأوروبية والتي قدمت أوراق اعتمادها بالعنف وسفك الدماء ونبش قبور الأنبياء والأولياء فإن المثقف العربي لا يمتلك قدرة على استشراف الخطر بصفة عامة، وعادة ما أتعجب من أمر الذين يصرون على إلصاق أسمائهم بلقب المفكر لاسيما وأنهم تنتابهم فجأة ظهور مثل هذه الحركات والتنظيمات في الوقت الذي كان أمامهم متسع من الزمن يسمح لهم بتجديد خطابهم الثقافي وتهيئة العقل العربي لاستقبال التنوير، وظل المثقف العربي ينتظر أية إحداثيات جديدة في المشهد السياسي والديني دون أن يبدأ في حركة التثوير المرتقبة والمنتظرة منهم

فكانت النتيجة ظهور تيارات مناوئة تستهدف تقويض المنطقة كلها تحت رعاية أمريكية بعدما اقتنعت الإدارة الأمريكية بعدم جدوى التدخل المباشر وخصوصاً المكابدات التي لحقت بالقوات الأمريكية في العراق وكذلك ما تكبدته من خسائر اقتصادية أرهقت ميزانيتها عقب نجاح الثورات العربية تحديداً في مصر وتونس فكان من الأفضل لديهم الالتجاء إلى تدعيم فصائل قصيرة العمر تاريخياً من أجل زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي وتفتيت القوى التي يمكن أن تناهض الكيان الصهيوني ومصالح الإدارة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

إن فكرة الرهان على داعش هي الفرصة الأخيرة للمثقفين والمفكرين العرب الذين أرهقوا أقلامهم وأرهقوا أذهان القارئ معهم بتفاصيل ودقائق أحداث وتشتيت للانتباه والوعي العربي الجمعي بعيداً عن مشكلاتهم المزمنة تاريخياً والتي يفرزها واقع مأزوم يتشظى بالانقسامات والتحزبات، فالخصومات الثقافية والسياسية للمفكرين العرب هي التي أفرزت تنظيم داعش، وفقر معالجة قصور الخطاب الديني وابتعاده الطوعي عن تجديده أسهم في الترويج الإعلامي لتنظيم الدولة الإسلامية وكأن الإسلام قد انمحى نهائياً من الدول التي شهدت بالإسلام فور ولادته. وشارك المثقف دون وعي في ترويج هذا الكذب الذي استخدم الدين ستاراً لتحقيق مطامح سياسية، ولعل صمت المثقف العربي عموما عن الاستلاب الفكري للشباب من قبل بعض الفصائل الدينية السياسية غير الرسمية أي التي لا تعمل تحت سياج شرعي أشعل فتنة الفتاوى التي تلقفتها عقول أولئك الشباب فصاروا أكثر حماسة لتلك الفصائل دون معرفة كاملة لكنهها وفلسفتها ومزاعمها غير الواضحة، هذا بالإضافة إلى فقدان تواصل المفكرين العرب إليكترونياً عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي التي استحالت عالماً حقيقياً وليس افتراضياً لشباب هذه الحقبة المعاصرة واكتفائهم بدور الأخ الكبير الناصح سمح لتنظيم الدولة الإسلامية وغيره من التنظيمات التي تعمل تحت الأرض بالظهور الدموي والإفراط في استخدام العنف تحت ستار الإسلام الحنيف البعيد عن أي مظاهر وممارسات تدعو إلى التناحر والتنابذ والتفرقة وشيوع

الفتن.

ولطالما اكترث المثقفون المصريون بالحداثة منذ تسعينات القرن الماضي، إلا أن اكتراثهم هذا وقف عند تخوم المصطلح دون الاهتمام بإجراءات تطبيقها، وهم في هجرتهم نحو الحداثة الفكرية والاجتماعية افتقروا إلى فهم واستيعاب التراث وتحليل مكوناته لاسيما التي ارتبطت سياسياً بالسلطات والأنظمة الحاكمة، واعتبروا أن نصوص التراث جزءاً أصيلاً من الدين فتركوا الشباب ينهلون من منابع ومصادر لم تقنن بعد، الأمر الذي اعتبره كثير من المنتمين إلى تيارات الإسلام السياسي هو المنهج المستقيم الذي ينبغي أن يتبع، وبدلاً من أن يقوم مثقفو الوطن في معالجة كتابات التاريخ المتعلقة بالفكر السياسي والديني لجأوا إلى طريق أيسر نسبياً وهو النمذجة، أي الأخذ بفلسفات وتيارات فلسفية واجتماعية جديدة لا تتفق ومعطيات المشهد الحالي، وبذلك أصبح فكر الوطن معقداً نفسياً ومشدوهاً إلى أيديولوجيات متباينة يسارية وإسلامية وليبرالية، ووفقاً لذلك يغدو سؤال آخر وهو كيف يمكن فهم طبيعة وطن ومثقفوه ينصهرون بالاشتراكية والليبرالية والفكر الديني السياسي والحرية الاقتصادية دون أدنى اهتمام بحدث مشهود قد لا يقبل أي تنظير اجتماعي ضيق.

وعلى المثقف الذي كان يتمتع في ستينات وسبعينات القرن الماضي بقدر رائع ومساحات واسعة من الاعتلان الفكري والحضور الفعال داخل سياق المشهد المصري أن يتوقف قليلاً عن التنقيب والتفتيش في مصادر تمويل تنظيم الدولة الإسلامية داعش الذي أصبح معروفاً للقاصي والداني عن أسباب تواجده داخل الجسد العربي، أو اقتفاء التوجيه الذي يقف وراءه لاسيما وأن فكر داعش على وشك الاشتعال في منطقة الشرق الأوسط كلها، وكما يشير جاستون باشلار في كتابه فلسفة الرفض مبحث فلسفي في العقل العلمي الجديد إلى أن استخدام المنظومات الفلسفية في المجالات البعيدة عن أصلها الروحي يكون على الدوام عملية غير دقيقة، ويكون في الغالب عملية مخيبة للآمال، فالنظريات الفلسفية تغدو عقيمة وخادعة ما لم تتوافق مع حدث الواقع.

ومن هذه المنطلقات جميعها فإن أدوار المثقف والمفكر العربي اليوم أصبحت بحاجة إلى ثمة مراجعات فقهية من زاوية إعادة النظر إلى أحداث المشهد السياسي المعاصر، وليس الاكتفاء بالتعليق على الأحداث، وإذا كان تنظيم الدولة الإسلامية قد فكر وخطط ودبر فإن رهان نجاح هذا التنظيم مشروط بمدى مشاركة المثقفين العرب في تجديد الخطاب الديني والبقاء في حالة مشاركة مستدامة مع الحدث وليس الاقتناع بمقعد المشاهد السلبي.

الفصل السادس

قِرَاءَةٌ فِي الخِطَابِ الاسْتِشْرَاقِي للإِسْلامِ

بادر المستشرقون في سلب خصوصية الإسلام وانفراده المتميز المتمثل في القرآن الكريم، وادعوا أنه دين ملفق من كتب سماوية وعقائد دنيوية سابقة. ولنا أن نسأل هل كان معاصرو النبي مُحَمَّد ﷺ ومعارضوه في غفلة عن هذا وقت بزوغ فجر الإسلام؟. بالطبع كان هؤلاء موجودين، ولكن لم يستطع أحد منهم أن يذكر قرينة واحدة على قولهم هذا، بل لهم نقول إن الإسلام جاء بتعاليم ومبادئ وقوانين لم تشملها الكتب السماوية السابقة، بل الإضافة إلى ما تمتع به القرآن الكريم من مزية فريدة اختص بها وهي الإخبار عن الأمم السابقة، والحديث عن أمور غيبية حدثت بعد ذلك.

ولم يجد مستشرقو العصر الحديث من شبهات يلصقونها بالإسلام فادعوا كذباً بأن الإسلام عقيدة تدعو إلى التواكل والسطحية واللامبالاة تجاه المتغيرات الحياتية والمجتمعية، ومن يقرأ القرآن الكريم ويتدبر معانيه وآياته الحكيمة يتأكد أن الإسلام دين يحث على العمل، ويدفع الإنسان نحو، والمطالع لآيات القرآن يدرك ويفطن الربط المستدام بين الإيمان والعمل، يقول الله تعالى: ﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾.

والقرآن يحث المؤمنين على العمل حتى في أوقات الراحة، وأقصد يوم الجمعة، فيقول الله تعالى في ذلك: ﴿ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله﴾. فأين هذا التواكل الذي يلصقه الملاحدة بالإسلام والمسلمين؟. والسنة النبوية لصاحبها ﷺ تحث على العمل والسعي الدؤوب غير المنقطع من أجل عمارة الأرض، يقول الرسول ﷺ: " إذا قامت الساعة في يد أحدكم فسيلة فإذا استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليفعل". بل ونجد الرسول الكريم ﷺ يضرب مثلاً أعلى في الدعوة إلى

العمل حيث رفض انقطاع الناس للعبادة في المسجد واعتمادهم على غيرهم في المأكل والمطعم والمشرب والملبس، وامتدح من يعمل ويكد من كسب يده بشرف وأمانة وتقوى ومراقبة من الله تبارك وتعالى.

ولقد خلط أولئك المستشرقين بين التوكل الذي يعني تدبر الأمور والأخذ بالأسباب والتزود بالطاقة الروحية والعبادة، وبين التواكل الذي يعني الكسل وعدم الأخذ بالأسباب والوسائل المعينة. وكلنا يعرف كيف طرد الفاروق عمر بن الخطاب أولئك المتواكلين المنقطعين للعبادة في المسجد معتمدين على غيرهم في رعايتهم وقضاء شؤونهم، وقال عبارته المشهورة: " إن السماء لا تمطر ذهباً"، واستشهد في ذلك بحديث النبي ﷺ الذي يقول فيه: " لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدوا خماصاً وتروح بطاناً ".

وليس هذا فحسب بل جعل الإسلام العمل المفيد من أسباب الثواب وزيادة الحسنات، وقد ورد في القرآن الكريم العديد من الآيات التي تتعلق بهذه المعاني ومن ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ وقوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ﴾، كما أن السنّة الشريفة تضمنت العديد من النصوص التي تحث على العمل والكسب الحلال مثل قول الرسول ﷺ: "ما أكل أحد طعاماً خيراً من أن يأكل من عمل يده"، وقوله ﷺ: "من أمسى كالاً من عمل يده أمسى مغفوراً له".

و تشير أصابع المستشرقين بالاتهام خفية وعلانية بأن الإسلام معاد حقيقي للمرأة، وأنه هضم حقها، وأغفل حقيقتها ودورها التاريخي قبل الإنساني. والمجال غير متسع لعرض وضع المرأة قبل الإسلام، وما كان عليه النكاح من صور أكثر وحشية وهمجية واحتقاراً لها من نكاح استبضاع، إلى نكاح الرهط، مروراً بنكاح صواحبات الرايات، انتهاءً بنكاح الشغار والبدل والضغينة.

ولا شك أن موقف المرأة كان صعباً في ظل التصور الإسلامي لبعض الصحابة، ورغم ذلك شاركت النساء في النضال اليومي للعيش والحياة الاجتماعية والاكتشاف اليومي لطبيعة الإسلام، فكن يعملن بالإضافة إلى اكتشاف أحكام القرآن والإسلام دون تمييز أو تهميش أو إلغاء، وهذا يدل على أن المرأة ليست هي العورة، بل إن العورة هي العورة، وهو ما فصله رسولنا الكريم ﷺ، فكانت المرأة تغزل وتنسج وتبيع ما تصنعه وسط مرأى ومسمع الجميع، وهذا يؤكد طبيعة المجتمع المدني الذي لا يميز أي فرد عن بقية أعضائه.

ولو أن الإسلام قد قوض مكانة المرأة، وسعى إلى تغييبها حضارياً لما سمعنا أسماءً بعينها من نساء الإسلام الصالحات، كالسيدة خديجة، والسيدة صفية، والسيدة فاطمة، وزينب بنت جحش، وأم أيوب الأنصاري، وجهيزة، وأم حكيم، وغيرهن كثيرات. ولابد أن نقر حقيقة تاريخية وهي أن الإسلام أنصف المرأة الإنصاف كله، وأزال عنها ما لحقها من ظلم، وحررها من العبودية واستغلال جسدها، ورفع مكانتها وأعلى منزلتها، في الوقت الذي لم يعترف الغرب بحقوق المرأة إلا في القرن التاسع عشر بعد جهاد طويل.

وعجيب جداً أمر هؤلاء الذين يقصرون حقوق المرأة في حجاب رأسها، وارتدائها للبنطال، ومشاركتها العمل وسط الرجال، وذهابها إلى صلاة التراويح، وغيرها من القضايا الجدلية لصرف الأنظار عن سماحة الإسلام وإتاحة الحرية للمرأة في معاملات البيع والشراء، والاحتفاظ بمالها، وقد أجاز لها حق التملك،وساوى بينها وبين الرجل. والله تعالى يقول في ذلك: ﴿ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فألئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا﴾.

والإسلام الحنيف لم يمنع المرأة من الجهاد والعمل، قال تعالى: ﴿من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة﴾، والتاريخ الإسلامي يحفظ أسماء الصحابيات اللاتي جاهدن في سبيل الله مثل الربيع بنت معوذ التي قالت: كنا نغزو مع رسول الله نسقي القوم ونخدمهم ونداوي الجرحى، ونرد القتلى إلى المدينة.هذا

بخلاف ما صنعه الإسلام للمرأة من حق الميراث وكانت لا ترث، وكذلك تحريمه لوأد البنات وهن صغيرات.

لكن معظم المستشرقين من العصر الحديث يضيقون النظرة نحو الإسلام ويصرون على إظهار الفروق القليلة بين حقوق وواجبات كل من الرجل والمرأة، ونؤكد لهم أن هذه الفروق المعدودة كما ذكر شيخنا مُحَمَّد الغزالي احترام لأصل الفطرة الإنسانية وما ينبني عليها من تفاوت الوظائف، فالأساس قوله تعالى: ﴿ فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض﴾.

وأكاد أجزم لهؤلاء الذين يؤكدون خفية وجهراً على أن الإسلام قد قهر المرأة، بأن أبين لهم أن الإسلام منح لها حق الدعوة إلى الله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتدريس، بل ومجادلة الملاحدة والمارقين. لكن المحاربين ملتزمون بقضايا فتنة ذكر المرأة لاسمها، ووجهها العورة، وصوتها العورة، والكارثة أننا ابتلينا منذ فترة ليست بالقريبة بأناس لا يتدبرون القرآن، ويحرفون كلام رسول الله ﷺ عن مواضعه، فيبذلون قصارى جهدهم في إحداث فتنة حقيقية سلاحهم فيها المرأة.

لقد بنيت حقوق المرأة في الإسلام على أعدل أساس يتقرر به إنصاف صاحب الحق، وإنصاف سائر البشر معه، وهو أساس المساواة بين الحقوق والواجبات،وإذا كانت الدول المتقدمة اليوم تنادي بتمكين المرأة اجتماعيا وسياسياً ودينياً،فإن الإسلام منذ أربعة عشر قرناً وثلاثين سنة قام بها وخير دليل بيعة العقبة الكبرى، ومن العجب ترك الزمام لهؤلاء الذين يصرون على جعل المرأة كائن غير طاهر، وهذا باطل، وأنها كلها عورة، وهذا باطل، وأنها كائن ناقص . ومن منا يتسم بالكمال والتمام . وأنها عديمة التفكير ولهم جميعاً أردد قول الشاعر:

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم

وكما يؤكد المؤرخ سيد خميس في أن الخليفة معاوية أدرك مبكراً السحر الإعلامي للقص الديني، وقوة تأثيره في نفوس العامة، فبعث في طلب القصاص

وجمعهم إليه، وبالطبع أجرى عليهم الرواتب من بيت المال، ثم أوعز إليهم بالدعاء إليه على المنابر وأداء بعض القصص والروايات التي تعضد ملكه وسلطانه.

وفي العصر العباسي كانت الفتنة أشد وأعظم خطراً، لاسيما مع ظهور الصراع العربي الفارسي، فقد أضاف الرواة الفارسيون القصص العجيبة التي لا وجود لها في كتابنا هذا، وكان من البدهي أن يستجيب العامة لهذه القصص الخيالية وان يشغلوا بها انشغالاً عظيماً. ويضرب الدكتور مُحَمَّد النجار مثلاً على ما جاء به القصاص في ذلك العصر في موضوعين كانا أثيرين عندهم، هما قصة الإسراء والمعراج، ومرويات الشيعة عن آل البيت، وخاصة فيما يتصل بمقتل الإمام الحسين، فقد لعب بالعاطفة دوراً عظيماً وخطيراً في التأليف القصصي على حساب الوقائع التاريخية.

وإذا دققنا النظر لاستقرأنا الخلط بين الحقائق التاريخية والقصص الخيالي والخرافات، وتسرب الخيال الشعبي الطائفي إلى كثير من أحداث ووقائع السيرة النبوية فمالت هذه الوقائع إلى الأساطير والمبالغات اللامعقولة. ومن هنا أصبح من الصعب إيجاد وسيلة منهجية دقيقة ترجح ما هو تاريخي على ما هو خرافي إلا ما رحم ربي. وعلى هذا نجد الكثير من القصص التي تحتاج إلى ضبط تاريخي بالمعنى العلمي في بعض الكتب التي تناولت سيرة رسول الله ﷺ، ولقد اجتهدنا جهد مشقة وضعف في نقل الأحداث التاريخية من مصادرها الصحيحة مع تحقيق تواترها وإثبات صحة ناقلها أيضاً.

الفصل السابع

تيارات واتجاهات عكس التيار

يبدو للبعض أن موجات الحقد والكراهية ضد الإسلام والمسلمين ظهرت حديثاً، أي منذ بداية القرن العشرين، لكن الحقائق والمؤشرات التاريخية توضح أنه منذ فجر الإسلام وتلك الموجات تتنامى وتتصاعد ضده، وضد القرآن الكريم بصفة خاصة. ولك أن تدرك المحاولات المستميتة والمسماة بالإسرائيليات لتشويه وتخريب الدين القويم.

والمدهش أنه وسط غفلة المسلمين في العصر الحديث والمعاصر، بدأت هذه الموجات التخريبية في وضع خطط منهجية منظمة للنيل من الإسلام وأهله، وبدأ هؤلاء المتآمرون على الإسلام بالتعاون مع أشكال الاستعمار والحركات الصهيونية في الكيد للإسلام وتخريب عقول أبنائه عن طريق الغزو الثقافي ومسميات التيارات الفلسفية والفكرية ومبادئ الحداثة والحداثوية.

وتمثلت هذه التيارات في حركات منحرفة ضالة مثلت الوجه القبيح للإلحاد والغلو الفكري والعقائدي، ومن المؤسف انتشار بعضها بالبلدان العربية والإسلامية انتشار النار بالهشيم وسط حيرة مستدامة من الشباب العربي المسلم الذي ترك نفسه صيداً سهلاً لمفاسد الإنترنت والفيس بوك المتغيرات الوافدة من الغرب والشرق والشمال والجنوب. وأعني بتلك الحركات والتيارات المنحرفة البابية والبهائية والقاديانية.

أولاً ـ الحركة البابية:

ظهرت البابية أول ما ظهرت في إيران، تحديداً في القرن التاسع عشر، وهي حركة إلحادية مبغضة للإسلام. وأخذ أصحاب هذه الحركة المشبوهة يبثون الفتنة

ويشيعون الإلحاد والفتنة في صفوف الناس هناك من أجل تحقيق أهدافهم الخبيثة للنيل من الإسلام.

وعمل أولئك الموتورين في النيل والكيد للإسلام على وسائل متعددة منها الدعوة إلى الإباحة في النساء والأعراض والأموال، تشبيهاً بالشيوعية الممقوتة، وبالدعوة إلى الحلول والاتحاد وهي أفكار تغلغلت في الفكر الإسلامي الصوفي عن طريق المسيحية، انتهاء بالقول بالتناسخ.

ويشير الدكتور مُحَمَّد الجيوشي (١٩٩٨) أن هذه الأفكار انتقلت من فرق وتيارات مثل السبئية والكسانية والراوندية والباطنية مروراً بالإسماعيلية والقرمطية والحزمية انتهاء بالحريديينية حتى أصبحت على مسماها الحالي بالبابية.

البابية وعوامل ظهورها:

تشير كلمة باب إلى الدلالة على الشيخ الذي يعلم الناس، وتشير أيضاً إلى المدخل الذي يدخل منه المرء. وقد ظهرت البابية في إيران نتيجة عدة عوامل أججت في ظهورها من أهمها تأهب الغالبية العظمى من السكان في انتظار الإمام الغائب الذي نادت به الشيعة، بالإضافة إلى الدروس الدينية المستمرة على يد (أحمد الإحسائي) الذي تشير الدلائل التاريخية إلى أنه قس غربي جاء من إندونيسيا حسب خطة استعمارية منظمة لإفساد عقيدة المسلمين، و (كاظم الرشتي) من ظهور إمام يرشد الرعية ويخلصهم من فسادهم وانحرافاتهم الدنيوية. وأخذا يدعوان إلى الحلول والاتحاد والخرافات الوثنية وتقديس الأئمة.

ولاشك أن الاستعمار السوفيتي وجد في ذلك فرصة سانحة لتسهيل مهمته التدميرية بتدعيم هذه الحركة، فعمل الاستعمار الروسي على إفساد العقيدة الإسلامية بنشره للخرافات والحيل والأكاذيب كالصنيع الذي فعله اليهود بتراثنا الإسلامي كما أشرنا سابقاً.

الدور اليهودي في مساندة البابية:

من الطبيعي أن تظهر لفظة اليهود في كل مساحة يحاول الملاحدة فيها التشكيك في الإسلام والنيل والكيد له، واليهودية العالمية عملت ولا تزال تعمل في تدمير العقيدة الإسلامية منذ بدايتها، وهذا ظهر جلياً في إعلان التأييد والتعاون للباب، وليس من الدهشة والغرابة أن تجد أعداداً كبيرة من اليهود انضموا إلى الحركة البابية.

وإذا أردنا أن نفسر هذه الهرولة من العناصر اليهودية نحو الحركة البابية فإننا سندرك أن هدفهم هو توجيه هذه الحركة والقدرة على التحكم في مبادئها وآرائها، وهذا يؤكده أن الباب ومن بعده البهاء استندا على ما جاء في التوراة، وأن الميرزا على الشيرازي كانت التوراة أنيسه في محبسه وسجنه.

العقائد البابية:

عبرت العقائد والأفكار البابية عن حالة الهوس والانحراف العقلي لدى أنصارها، وهذا ما نجده واضحاً وجلياً في اعتبارهم بأن الله يعلو علواً كبيراً يحل في البشر، وأن هذا الحلول يعتبر مظهراً إلهياً في هيكل بشري. وجاوزوا هذا العبث بإعلانهم بأن ظهور الله الواحد الأحد الفرد الصمد في هيكل تعدد بتعدد ظهور الأنبياء والرسل.

أما بالنسبة لأفكارهم ومعتقداتهم حول الآخرة فهي مختلفة تماماً مع ما جاء في القرآن الكريم، وهم في ذلك يفسرونها تفسيراً باطنياً. والباطنية باختصار شديد هم أهل دعوا إلى الحلول وأفرطوا في التأويل وحولوا كل عمل ظاهر إلى سر باطن، وكما أشار الإمام مُحَمَّد عبده في كتابه رسالة التوحيد أنهم فسروا الكتاب بما يبعد عن تناول الخطاب، وعرفوا بالباطنية أو الإسماعيلية ولهم أسماء تعرف في التاريخ فكانت مذاهبهم غائلة الدين، وزلزال اليقين، وكانت لهم فتن معروفة وحوادث مشهورة.

والبابية من منطلق ما سبق لا يؤمنون بشئ مما ورد بشأن الآخرة في القرآن

الكريم، ولقد أشار إليهم القرآن وأمثالهم حين قال ﴿ وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر﴾. والقيامة عندهم قيام الروح الإلهي في مظهر بشري جديد، ولقاء الله يوم القيامة هو لقاء الباب لأنه هو الله، والجنة في اعتقادهم هي الفرح الروحي الذي يشعر به المؤمن، أما النار فهي الحرمان من معرفة الله في تجلياته في مظاهره البشرية.

العبادات عند البابية:

أ ـ الصلاة:

ألغى الباب الصلوات الخمس المفروضة بالإضافة إلى صلاة الجمعة، وأبقاها فقط في صلاة الجنازة، وهذا من غريب وفحش قولهم، ويقول الباب في كتاب البيان الواحد السابع ـ كما أشار الدكتور مُحَمَّد الجيوشي ـ مخاطباً أتباعه: " رفع عنكم الصلاة كلهن إلا من زوال إلى زوال تسع عشرة ركعة واحداً واحداً بقيام وقنوت وقعود، لعلكم يوم القيامة بين يدي تقومون ثم تسجدون ثم تقنتون وتقعدون".

وفي موضع آخر في كتاب نقطة الكاف للكاشاني وهو أحد رجال البابية الموتورين نجده يقول عن الصلاة ما يلي: " إن المقصود من الصلاة التكبير والتحميد والتعظيم قولاً وفعلاً لحضرة النقطة الشيرازي وهذا هو المفهوم لقول الأمير عليه السلام: "نحن الصلاة، وإلى جانب ذلك تحدث الباب عن السجود فقال في البيان: فلا تسجدن إلا على البللور، فيها من ذرات طين الأول والآخر من ذكر الله في الكتاب لعلكم شئ غير محبوب لا تشهدون البيان الثامن من الواحد العاشر".

وإذا أعملنا العقل الذي منحنا الله إياه وهو نعمة لا تعد ولا تحصى، لتعجبنا أولاً من هذا الكلام الذي لا دلالة له، والمعاني الرخيصة التي تحملها النصوص السابقة، فكما أكدنا في تصديرنا للدراسة الحالية بأن التيارات والفلسفات الإلحادية المعاصرة قامت بتلفيق النصوص الوثنية القديمة وحشوها بعبارات دينية بقصد إيهام العامة، نجد النصين السابقين يكودان هذا، فمثلاً يشير الكاشاني إلى ضرورة السجود

على البللور عند الصلاة التي هي في الأصل مغلوطة ومشوهة لديهم، وهم في شرك وضلال حينما ينادون بالحلول والاتحاد في الباب.

علاوة على الألفاظ التي نجدها مرصوصة رصاً دون معنى أو قيمة، بالإضافة إلى ابتكارهم غير المرغوب فيه في قواعد النحو كالإضافة مثلاً حينما يقولون البيان الواحد العاشر، والبيان الواحد السابع، ورحم الله علماءنا النحويين الذين يسروا لنا قواعد اللغة فرقت ولانت طبائعنا بها.

ومن عجائب بدعهم في الصلاة والطهارة أيضاً ما رخصوه لنسائهم، فلقد أعفا الباب النساء من الصلاة والصوم عند حيضهن، ثم دعاهن إلى الوضوء ثم التسبيح خمساً وتسعين مرة من زوال إلى زوال، ويقلن عند ذلك: " سبحانك الله ذي الطلعة والجمال".

ب ـ القبلة:

وكل المسلمين يعلمون أن قبلتهم هي المسجد الحرام لقول الله تعالى ﴿ فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث كنتم فولوا وجوهكم شطره﴾، أما عند تلك الفرقة . أي البابيين . فقد جعل الباب الشيرازي قبلة الصلاة البيت الذي ولد فيه، أو مكان سجنه ومحبسه بعد ذلك، ثم تطرف أتباعه فجعلوا القبلة الأماكن والبيوت التي عاش فيها.

ونحمد الله تعالى على اجتماعنا واتحادنا في الصلاة والآذان والقبلة، فلقد تشتت أمرهم بتشتت قبلتهم وشرود صلاتهم، ونجد الباب الشيرازي يشير إلى القبلة بقوله: " قل إنما القبلة من تظهره متى ينقلب تنقلب إلى أن يستقر ثم من قبل مثل من بعد تعلمون، قل إنما تولوا فثم فوجه الله أنتم إلى الله تنظرون".

ج ـ الصوم:

أما الصوم فعند البابية تسعة عشر يوماً فقط، وهو ما أسموه بشهر العلاء، ويأتي عندهم في الربيع، ويكلف الباب بالصوم من سن الحادية عشرة إلى سن الثانية

والأربعين. ويقول الباب الشيرازي في ذلك: " أنتم في كل حول شهر العلاء لتصومون وقبل أن يكمل المرء والمرأة إحدى عشرة سنة من حين ما ينعقد نطفته أن يريدون، أن حين الزوال يصومون وبعدما يبلغ إلى اثنتي وأربعين سنة يعفى عنه، وما بينهما من الطلوع إلى الغروب لتصومون".

غرائب وعجائب البابية:

أورد فضيلة الدكتور مُحَمَّد الجيوشي في كتابه عن البابية بعض الغرائب عن أتباعها، وأبرز ما أورده فضيلته سر العد ١٩ عندهم، فلهذا العد مكانة خاصة لديهم، ومن أجل ذلك اتخذ تقديس العدد ١٩ مظاهر متعددة منها تقسيم السنة إلى ١٩ شهراً، وجعل الشهر ١٩ يوماً.وتخصيص أيام الاحتفال بالعيد ١٩ يوماً وهو عيد النيروز. واعتبار الصوم الصوم ١٩ يوماً وهو شهر العلاء. جعل عدد الطلقات ١٩ طلقة ونفس العدد لعدة المطلقة، وجعل التسبيح في السجود ١٩ مرة.

وكما تفردوا في اختيارهم العجيب للعدد ١٩، امتازوا وتباينوا أيضاً في اختيارهم لأسماء أيام الأسبوع، لذا نجدهم يطلون الأسماء الآتية على أيام الأسبوع السبعة وهي: الجلال، والجمال،والكمال، والفضال، والعدال، والاستجلال، والاستقلال.

***

البهائية:

من أدق التعبيرات التي وصفت بها البهائية ما جاء على لسان الإمام الشيخ مُحَمَّد الغزالي (رحمه الله) بأنه دين استعماري، أسهمت السياسة البريطانية والصهيونية في ترسيخها وتدعيم أركانها وسط غفلة المسلمين التي تحدثنا عنها من قبل، ومن خلال خططتهم الموجهة المتحفزة للقضاء على معالم الدين الإسلامي.

وما ذكرناه من قبل عن عقائد البابية المنحرفة ينطبق على مثيلتها البهائية، التي أسقط زعيمها البهاء فريضة الحج العظيمة قدراً ومكانة بنفوسنا أجمعين، بل تجاوز في

غلوه عندما أوصى بهدم البيت الحرام. وتمادى رؤساؤهم بعده في إسقاط فرائض الصلاة والصيام والجهاد والقصاص.

ومنذ اللحظة الأولى لميلاد البهائية وهم يلحون في صناعة دين جديد يحارب الإسلام ويخاصمه، فالبداية إعلان البهاء مبشرا بالمهدي، ثم أعلن بعد قليل بأنه المهدي المنتظر نفسه، ثم انتقل بعد ذلك إلى ادعاء النبوة، حتى وصف لأتباعه الموتورين بأن الله تجلى به وحل فيه والعياذ بالله.

وليس من العجيب أن كل كتب البهاء تنشر في الغرب، لأننا أشرنا أن الاستعمار البغيض وجد في موتوري العصر الحديث فرصة سائغة للنيل من الإسلام والمسلمين، بل وجدنا الغرب المستعمر يصف البهاء بأنه داعية محبة وسلام وإخاء. ويؤكد ذلك أن بريطانيا دعت البهاء لزيارة سريعة إلى سويسرا سنة ١٩١١م، وعقدت له مؤتمراً صحافياً ليعرض أفكاره الفريدة. ومنها أنه أعلن بالمؤتمر أن الناس قد نسوا تعاليم بني إسرائيل وتعاليم المسيح وغيره من معلمي الأديان فجددها البهاء.

ونظراً لما لاقاه البهاء من حفاوة من قبل البريطانيين وجدناه يؤكد علانية دون خجل أو خشية أو حياء بأن المدنية الشرقية لم تكن في يوم من الأيام أرقى من المدنية الغربية إلا في عهد (بوذا) وعهد (زرادشت) ثم بدأت بعدهما في الأوهام والخرافات تفسدان على الشرقيين معتقداتهم، على حين كان الغربيون يجتهدون في الترقي نحو النور. وتعددت أسفار البهاء بعد ذلك إلى باريس وأمريكا التي قال فيها: " إن أمريكا أمة مجيدة وهي حاملة للواء السلام في العالم، وتستنير منها جميع الآفاق".

ينتشر البهائيون اليوم في أكثر من مائتين وخمسة وثلاثين بلداً، وهم يمثّلون أصولاً دينية مختلفة وينتمون إلى أجناس وأعراق وشعوب وقبائل وجنسيات متعددة. أما الدين البهائي فمعترف به رسمياً في العديد من الدول، ومُمثّل تمثيلاً غير حكومي في هيئة الأمم المتحدة والأوساط الدولية العلمية والاقتصادية.

والبهائيون على اختلاف أصولهم يُصدِّقونَ بما بين أيديهم من الكتب السماوية،

يؤمنون بالرسالات السابقة دونما تفريق، ويعتقدون بأن رسالة حضرة بهاء الله من الرسالات السماوية لا تمثّل سوى مرحلة من المراحل المتعاقبة للتطور الروحي الذي يخضع له المجتمع الإنساني.

ويؤمن البهائيون بوحدة المنبع الإلهي لأغلب الديانات الكبرى الموجودة في العالم، ويعترفون بمقامات مؤسسيها وبأنهم رسل من الله، ومنها الزرادشتية والهندوسية واليهودية والبوذية والمسيحية والإسلام. ويعتقدون بأن جميع هذه الديانات جاءت لتهذيب البشر أينما كانوا عبر العصور، وبأنها نشأت في مجتمعات كانت تدين بديانات سابقة وبنت الواحدة على الأساس الذي وضعته الأخرى. وهذا أحد أهم المعتقدات البهائية التي تقوم على أساسها علاقتها بالأديان الأخرى واتباع هذه الأديان.

ويعتقد البهائيون أن كما نجد أن للمسيحية على سبيل المثال جذورا في الديانة اليهودية، فإن للبهائية جذورا في الديانة الإسلامية. غير ان هذا لا يعني بأن الدين البهائي فرقة من الإسلام أو فرع من الديانات السابقة، بل يؤمن أتباعه بأن دينهم هو دين مستقل منذ بداياته وله كتبه وشرائعه المستقلة.

رأي علماء المسلمين في البهائية:

يتفق أغلب علماء المسلمين على أن البهائية ليست فرقة أو مذهبا من الإسلام. وقررت المحكمة الشرعية العليا في مصر سنة ١٩٢٥م أن الدين البهائي دين مستقل عن الدين الإسلامي. وينظر كثير من المسلمين لمتبعيه على أنهم كفار خارجون عن الملة والاعتقاد، وذلك لأن البهائيين يعتقدون بأن مؤسس البهائية هو رسول موحى له جاء بعد رسالة الإسلام. فالمسلمون يؤمنون بأن رسالتهم هي آخر الرسالات السماوية.

وتستند العديد من الآراء الحالية ضد البهائيين على البيان الذي أصدره مجمع البحوث الإسلاميّة بالأزهر ضد البهائية والبهائيين ونُشِرَ في عددٍ من الصّحف

المصرية والعربية بتاريخ ١٩٨٦/١/٢١م. ولقد قام البهائيون بالرد على هذا البيان في مقالة صدرت في مجلة أخبار العالم البهائي. وكان هذا المقال مختصرا نسبيا ليتناسب مع بيان الأزهر من حيث الحجم والمضمون. ولقد قامت المؤسسات البهائية بالرد على الاتهامات المشابهة التي كان قد أصدرها الأزهر في بيان صدر عام ١٩٤٧م، وردت عليه لجنة النشر المركزية بالقطر المصري والسودان بإجازة المحفل الروحاني المركزي للبهائيين ونشر هذا الرد في مصر في نفس العام. كما يدرج موقع حقائق عن الدين البهائي ردا مفصلا على التهم غير الموثّقة والتي تدرجها بعض المواقع والمنشورات معتمدة في معلوماتها على مصادر معادية للتيار البهائي وأتباعه.

ولقد قرر مجمع البحوث الإسلاميّة بالأزهر البحث في المسألة البهائية من جديد نتيجة لما أثارته قضية البهائيين المصريين ووضعهم القانوني في الصحف المصرية، والعربية، والعالمية. ولقد عرضت الجالية البهائية العالمية في رسالة موجهة للأزهر التعاون والمساهمة في هذه الدراسة وذلك تعبيرا عن أملها بأن يسود هذا البحث "روح الاحترام المتبادل والتجاوب الودي التي حثت عليه والمتوقع أن تسود العلاقة بين الهيئات الدينية في العالم". وتستمر العديد من الجهات الإسلامية خاصة في إيران ومصر بمحاربة البهائية علنا والدعوة للقضاء عليها وعلى أتباعها.

العقائد البهائية:

يمكننا عرض بعض العقائد والأحكام البهائية بشكل بسيط وكما هو معروض في دائرة المعارف ويكيبيديا على النحو التالي:

- الصلاة: هناك ثلاثة أنواع من الصلاة البهائية اليومية وعلى الفرد اختيار أحدها.
- الصوم: الامتناع عن الأكل والشرب من الشروق إلى الغروب خلال الشهر الأخير في السنة البهائية.
- موافقة الطرفين ورضاء الوالدين عند الزواج وقراءة آية معينة وقت عقد القران بحضور شهود العيان (الآية: يقول الزوج "إنا لله راضون" والزوجة "إنا لله

راضيات").

. تحريم المشروبات الكحولية والمخدرات وكل ما يذهب به العقل.

. تحريم النشاط الجنسي إلا بين الزوج وزوجته.

. تحريم تعدد الزوجات.

افتراءات البهائية:

نعرض في هذا الجزء بعضاً لافتراءات البهائية وزعيمها، ونترك القارئ المسلم ليدرك حجم الجهل والكذب والزيف لدى هؤلاء:

. يقولون إن الوحي لا يزال مستمرا وبأن المقصود بكون مُحَمَّد خاتم النبيين ﷺهو أنه زينتهم كالخاتم يزين الإصبع.

. يعترف البهائيون أنهم يؤمنون بأن الوحي الإلهي سيبقى مستمرا لأن هذا من وعد الله لعباده.

. يحرمون ذكر الله في الأماكن العامة ولو بصوت خافت، كما جاء في كتاب "الأقدس": "ليس لأحد أن يحرك لسانه ويلهج بذكر الله أمام الناس، حين يمشي في الطرقات والشوارع".

. يقول البهائيون أن مقولتهم السابقة حول ذكر الله هي للتأكيد على حرمة وأهمية الصلاة وذكر الله. وأن ذكر الله يجب أن يحاط بالتقديس والاحترام من قبل المتكلم والسامع على حد السواء. ويضيفون ان أحكام البهائية لا تمنع، وإنما تؤكد على أهمية ذكر الله في كل الأوقات كضرورة لسعادة الفرد ورقيّه الروحي. ولكن يجب أن يتم ذلك بكل احترام وتقديس.

. لا يؤمن البهائيون بالعقاب والثواب الجسدي وتشير الكتب البهائية إلى أنهم يؤمنون بالعذاب والثواب وأنه يقع على الروح لا على الجسد.

. تشير الكتب البهائية أنهم يؤمنون بوجود الملائكة والحياة الآخرة ولكنهم يفسرونها

تفسيرا قد يختلف عن التفسيرات والمعتقدات الشائعة المتعلقة بهذه الظواهر. وتؤكد المراجع البهائية على إيمانهم بالحياة بعد الموت كمرحلة أساسية لاستمرار حياتهم الروحية ولكنهم لا يؤمنون باستمرار الحياة الجسدية أو المادية للفرد بعد الموت.

الباب الثاني

تنافي الخطاب

الفصل الأول

الرُّؤيَةُ الإسْلامِيَةُ بين شَرْق المَنْبَتِ وغَرْب التَّلَقِّي

يخبرنا الأستاذ عباس محمود العقاد بحقيقة ماتعة مفادها أن قراءة كتب فلسفة الدين وتراجم العظماء تؤدي جميعا إلى توسيع أفق الحياة أمام الإنسان، ويؤكد على رهان لا يزال قائما وهو أن الكتب طعام الفكر وتوجد أطعمة لكل فكر، كما توجد أطعمة لكل بنية، ومن مزايا البنية القوية أنها تستخرج الغذاء لنفسها من كل طعام، وكذلك الإدراك القوي الذي يستطيع أن يجد غذاء فكريا في كل موضوع.

هذه التقدمة جاءت ضرورية، بل وأكثر واقعية وأنت بصدد إعادة قراءة كتاب الإسلام بين الشرق والغرب لعلي عزت بيجوفيتش الرئيس السابق للبوسنة وقائدها السياسي وزعيمها الفكري والروحي كما طاب هذا التوصيف للمفكر المصري الموسوعي الدكتور عبد الوهاب المسيري. وفكرة الزعامة الفكرية لبيجوفيتش أتت من كونه صاحب اجتهادات واسعة ومهمة في تفسير ظاهرة الإنسان في كل تركيباتها، وهو . علي عزت بيجوفيتش .كان أكثر الزعماء المهمومين بعلاقة الإنسان بالطبيعة، باحثا عن نظام فلسفي دقيق يحكم تلك العلاقة.

ولعل اجتهاد علي عزت بيجوفيتش نتيجة منطقية لجهاده المستدام، وشتان بينه وبين رؤساء آخرين مهمومين بتفكيك القوى العربية الكبيرة على حساب كيانات سياسية أكثر صغرا، في الوقت الذي كان فيه بيجوفيتش مرهونا بالدفاع عن قضايا بلاده، لذا استطاع بحق أن يصبح بيجوفيتش على توصيف الدكتور عبد الوهاب المسيري أن يحظى وحده بلقب المجاهد المجتهد، ويلعب منفردا دور الفارس والراهب، في التوقيت الذي لهث فيه كثير من الأمراء والحكام العرب آنذاك بالتطبيع الصهيوني والمقامرة مع الإدارة الأمريكية لتحقيق مآرب شخصية بل أسرية أيضا أي على نطاق

الأسرة كما كان الحال مع التونسي زين العابدين بن علي.

وكتاب الإسلام بين الشرق والغرب للرئيس البوسني الأسبق علي عزت بيجوفيتش لا يعد مهما كونه كتابا لرئيس دولة فحسب، بل لأنه كتاب رصد الملامح التي تحكم العلاقة بين الشرق والغرب والمحاولات التي تسعى ولا تزال للقضاء على الإسلام الذي يشكل صداعا كبيرا في عقول الموتورين في الغرب.

وجاء الكتاب نتيجة دراسة واسعة ومتعمقة للواقع الغربي لاسيما الأمريكي الذي طالما يتفاخر بحضارته وإن صح التعبير بثقافته لأن الغرب لم يصل بعد إلى حيز الحضارة التي يمكن تسجيل ملامحها بالسنوات البعيدة، هذا الغرب المتفاخر دوما سجل أعلى معدلات الجرائم الأخلاقية كالاغتصاب والزنا واللواط بل أعطى لهم حقوقا لا تزال مشروعة هناك كالاعتراف بالمثليين، أيضا هذا الغرب المتباهي وسط فقرنا المعرفي عنه سجل أكبر معدلات للانتحار ليس نتيجة للرفاهية كما تزعم بعض وسائط الإعلام، إنما نتيجة حتمية للفراغ الروحي والخواء الفكري.

وكانت معرفة النظام الرأسمالي الذي يتحكم في أنماط الحياة الغربية شرطا رئيسا لفطنة التوجه نحو الإسلام والمسلمين لاسيما وأن الإسلام بطبيعته السمحة يعلي الجانب الروحي والفكري للإنسان مع اهتمامه أيضا بجوانبه المادية الأخرى ولكن بصورة أكثر اعتدالا. وكثيرا ما أشار علي عزت بيجوفيتش الثقافة الروحية، فهو يعلق على ذلك الملمح الرصين في حياة الإنسان بقوله " يمثل الدين والعقائد والدراما والشر والأخلاق والجمال وعناصر الحياة السياسية والقانونية التي تؤكد على قيم الشخصية والحرية والتسامح، يمثل كل هذا الخط المتصل للثقافة الإنسانية الذي بدأ مشهده الأول في السماء بين الله والإنسان ".

وأجدر ما ينبغي الإشارة إليه في ثنايا كتاب الإسلام بين الشرق والغرب للرئيس البوسني الأسبق بيجوفيتش هو سؤال الدهشة المطروح حول أصل الإنسان، وفي هذا السؤال يفند علي عزت بيجوفيتش طروحات الماديين والعلمانيين حول التفسير المادي للإنسان، محاولا إيجاد ثغرات علمية تدحض هذا الزعم العبثي، فهو يحاول

إثبات عجز النموذج الداروينى في التطور في تفسير ظاهرة الإنسان، وهو في سبيل ذلك يبين أنه من المستحيل تصديق أن الإنسان نتيجة تفاعلات كيميائية تمت بالصدفة وأدت إلى خلايا بسيطة ثم تطورت إلى أن أصبحت الإنسان.

جميل الكتاب ليس كونه سطورا في فلسفة الدين وأصل الإنسان وتركيباته النفسية والروحية والمادية وعلاقته بالكون والطبيعة، إنما جميله ومعروفه أيضا أنه طرح فكري صدر عن رئيس وزعيم فكري لشعب أصيل عانى وقاسى ويلات الاضطهاد والتمييز الديني، وجاء ليدحض مزاعم الغرب المادية ومدافعا عن هذا الهجوم الضاري صوب الإسلام الحنيف. وتبقى رصاصة الرحمة التي أطلقها علي عزت بيجوفيتش للفكر المادي قائمة حينما أعلن عجز رواد النظرية الداروينية في تفسير الظواهر الثقافية للإنسان لسبب بسيط وهي أن الظواهر تلك تقف متعالية عن التركيب المادي الذي أسهبوا في تفسيره بل وتقف بمنأى عن التبريرات المادية مفارقة لها.

وعلي عزت بيجوفيتش يدحض مجددا الفكر المادي المسيطر على العقل الغربي حينما يؤكد أن الإنسان استطاع الارتقاء عن نظريات تفسيره المادية الضيقة من خلال مظهرين أساسيين له ؛ الدين والفن، وهو في ذلك يشير بقوة إلى الأخلاق المادية النفعية المسيطرة والمهيمنة على الشباب في دول الغرب، ويطرح فيجوفيتش تساؤلا مثيرا لدهشة التلقي والتأويل: لماذا توقف الإنسان عن تحسين كفاءته في الصيد ليقوم ببعض الشعائر التي لا معنى لها من منظور مادي نفعي؟. السؤال نفسه يطرح أسئلة أخرى مثل ما الهدف من الوجود والبقاء؟ هل هناك آليات لاستمرار بقاء روحي للإنسان؟. ومثل هذا الطرح الفلسفي هو إعلاء وإعلان عن حياة روحية للإنسان أرقى من حياته المادية النفعية وارتباطه بقوة غيبية أعلى تلهمه الصواب وتمنحه قدرا كبيرا من التعامل الراقي مع الكون والطبيعة.

ويطرح علي عزت بيجوفيتش نظريات ثلاث حول وجهات نظر العالم التي تحكم تفسير الإنسان لطبيعته ؛ فرؤية مادية ترى العالم مادة محضة، وهي نظرة تنكر أية تطلعات روحية للإنسان ولاشك أن هذه النظرة الضيقة هي التي أودت بالشباب

الغربي إلى مهالك أخلاقية كالزنا والتحلل القيمي والانتحار وعمليات التحول الجنسي وغير ذلك من مثالب مهلكة.

ورؤية دينية مجردة تتسم بالروحية الخالصة باعتبار الدين تجربة روحية فردية تنكر كل احتياجات الإنسان المادية، ودلل على ذلك بالمسيحية.

أما الرؤية الثالثة والأخيرة حسب الطرح الفلسفي لبيجوفيتش فهي الرؤية الإسلامية التي تعترف بالثنائية المعتدلة للإنسان، التي تتجاوز الرؤيتين السابقتين عن طريق توحيد طبيعي بين المادة والروح، حيث إن الإسلام الحنيف استطاع أن يخاطب كل ما في الإنسان، وهو الديانة التي أقرت بأن الإنسان هو وحدة الروح والجسد.

ويقر علي عزت بيجوفيتش بأن هذه الثنائية باتت صعبة التفسير والتلقي لدى الغرب غير المسلم، وهذه الثنائية نجدها متقابلة باتفاق واضح في مصدري الإسلام القرآن الكريم والسنة النبوية العطرة لصاحبها المصطفى (ﷺ). وراح المجاهد المجتهد بيجوفيتش يرصد كل ملامح ثنائية الروح الجسد في أركان الإسلام الخمسة وأيضا في مهارتي اللغة القراءة والكتابة.

وإذا كان المفتتح عند أستاذنا العقاد، فعنده أيضا المختتم، فهو يرى أن الوصول بالعقل إلى معرفة الله هو أسمى درجات الإيمان وهو الأمر غائب الصلة والاتصال عن العقل الغربي المفرط في ماديته، والاكتفاء هنا ونحن بصدد الحديث عن الإيمان بتساؤل بيجوفيتش هل الأخلاق ممكنة بدون إله؟ بالطبع لا رغم أن هناك ملاحدة على أخلاق، لكن لا يوجد إلحاد أخلاقي، وهذا المسعى هو مطمح الغرب الذي يحاول إنتاج أجيال كاملة لا تذعن لقوانين الدين وضوابط العقيدة، ويبقى الدين هو الملمح الأصيل الثابت في حياة الإنسان الذي يقنن مثاليته ويجعله الحدث الأهم والأبرز في تاريخ الكون.

قَرَائِنُ الغُلُوِ فِي فِكْرِ الجَمَاعَاتِ التَّكْفِيريَّةِ

تصاعد العمليات المسلحة صوب بعض الدول العربية بشأن زعزعة استقرار

الأوطان، وفكرة الظهور النسبي كل فترة للجماعات والتيارات الدينية السياسية بالمنطقة أعاد إلى الأذهان فكرة وكالة الدين التي تصر قيادات هذه الجماعات البائدة فكريا وحضاريا على استغلالها وجعلها حقا مكتسبا لها دون غيرها من المؤسسات الدينية الرسمية التي تضم آلاف العلماء ورجال الدين الأكفاء. وارتداد تلك الجماعات المتطرفة إلى ممارساتها التاريخية المتمثلة في الاغتيالات وأعمال القتل والتعذيب الوحشي إزاء المخالفين هو نوع من الاعتراف الصريح بالفشل في إيجاد خطاب فكري لها، أو القدرة على الوجود الطبيعي السلمي لأيديولوجياتها بين فئات المجتمعات العربية التي باتت أكثر اهتماما بمحاصرة الجائحة الكونية كورونا أكثر من اهتمامها بجماعات بعينها تظهر وتختفي وتتواري خلف مسميات متعددة كالجماعات الإسلامية، والإخوان المسلمين، والتكفير والهجرة، والتبليغ والدعوة،والسلفية الجهادية، والسرورية،والعائدين من أفغانستان، وتنظيم الدولة، وولاية سيناء، وأنصار بيت المقدس، وجبهة النصرة، والمرابطين وغير ذلك من المسميات التي وإن تعددت لم تستطع الفكاك من شرك التطرف والغلو وتكفير المجتمع وإراقة الدماء للعسكريين والمدنيين على السواء.

ورغم تعدد التيارات والجماعات السياسية ذات المرجعية الدينية في الوطن العربي وكثرة شعاراتها الشعبوية التي جاءت بها إلا أن هذه التيارات خلت تقريباً من صياغة مشروع إسلامي الذي كان من المفترض والمتوقع أن تأتي بها، وهذا من شأنه أن يدهش القاصي والداني المتابع للشأن العربي، فقيادات الجماعات الدينية اكتفت بإدلاء التصريحات السياسية والفتاوى الدينية حول بعض القضايا الاجتماعية المعاصرة وأحياناً إثارة الغبار عن قضايا فقهية انتفى ذكرها منذ قرون. ورغم وجود حالة التناطح تلك إلا أن المشهد الحالي لهذه التيارات والجماعات والطوائف أثبت انتفاء تام لوجود مشروع إسلامي يحقق نهضة أمة لا تزال تعاني من مخاض نهضوي لم يكتمل بعد.

وكنت أظن أن حالة المد والصعود السياسي لبعض التيارات الدينية ستدفعها

لتبني وصياغة وتشييد مشروع إسلامي تنويري حسب شعاراتها الدينية وقت الانتخابات التشريعية والتي دغدغت عقل وقلب الناخب بكافة البلدان العربية التي شهدت ما يعرف بثورات الربيع العربي، إلا أن هذا المشروع المنتظر لم يظهر حتى وقتنا الراهن، وربما توافرت مجموعة من الأسباب والعوامل هي التي أسهمت بصورة غير مقصودة في تأخر ظهور المشروع الإسلامي النهضوي الذي لا أتوقع ظهوره لفكرة التعانق بين الديني والسياسي لتحقيق مطامع ومكاسب ومطامح شخصية بحتة.

وأزمة غياب المشروع الإسلامي لدى هذه التيارات التي تعلن ليل نهار أنها ذات مرجعية دينية يكون سببها الرئيس في أنها تخاف من أن تموت الثورة بالسكتة القلبية أو الدماغية وهذا معناه أن تعود الأحزاب الدينية إلى نقطة الصفر من جديد، وربما تعاني أيضاً من سلسلة من الانهيارات السياسية التي قد تعصف بمستقبلها في تسيد المشهد الاجتماعي والسياسي في مصر.

فعلى سبيل المثال، أسفر المشهد السياسي في الوطن العربي هذه الأيام عن تعرض جماعة الإخوان المسلمين ذات الرصيد التاريخي الضارب في القدم منذ ١٩٢٨ لحملة انشقاقات واسعة أسفرت عن وجود جماعات متعددة وجيوب صغيرة متعددة ربما ستعلن استقلالها آجلاً عن المؤسسة الرسمية والشرعية للجماعة التي لم تستفد من تجربة الحظر والمنع والقمع لها طوال عقود بعيدة. ومشكلة انتفاء وجود مشروع إسلامي لدى التيارات الدينية ومنها جماعة الإخوان والتكفير والهجرة تلك الفئة التي أباحت قتل رجال الشرطة وأسرهم في ثمانينيات القرن الماضي بغير رحمة أو إنسانية عن طريق رجال لا يفطنون كنه الدين الإسلامي ومقاصد الشريعة الإسلامية والتمايز الفقهي بين المذاهب، ومرجعه أن ثقافة الانشقاقات عن تلك الجماعات الراديكالية الأكثر غلوا تمثل سيفاً تاريخياً يضرب جذورها، ومن ثم لم تستفق التيارات المتطرفة الموسومة بالإرهاب واستخدام القوة من تحدياتها الداخلية حتى تشرع في صياغة مشروع نهضوي ولذلك فهي تسير على نفس الخطى المنهجية لجماعة الإخوان وتنظيم القاعدة بغير إضافات أو مراعاة لتغير الزمان والمكان لهذه الخطى.

وكانت فكرة الانشقاق قد بدأت مبكراً حينما تقدم المهندس أبو العلا ماضي بطلب في التاسع من يناير عام ١٩٩٦ إلى لجنة الأحزاب بمجلس الشورى المصري لإنشاء حزب جديد يحمل اسم حزب الوسط، ولكن محاولته تلك باءت بالفشل وانتهت الفكرة في ذلك الوقت باعتقال أصحابها للاعتقال والسجن والمحاكمة القانونية. وهذا الخروج غير الشرعي على ثقافة السمع والطاعة قد كسر قاعدة الراديكالية الصارمة داخل الجماعة، والأغرب أن نائب المرشد العام للجماعة آنذاك مأمون الهضيبي أعلن أن الإخوان لم يطلبوا إنشاء حزب سياسي، وأن الذين ذهبوا لإنشاء حزب تصرفوا من أنفسهم، وفي الوقت نفسه أعلن المرشد العام مشهور استياءه العام من تصرف مستقل لا يعبر عن رأي الجماعة، وأعلن عن هذا صراحة بقوله: " الموضوع باختصار يتلخص في أن بعض شباب الإخوان كانوا قد فهموا خطأ موافقة الجماعة على تأسيس حزب وتصرفوا من تلقاء أنفسهم دون استشارة الجماعة، وأعدوا برنامجاً وجمعوا توكيلات من خلف القيادة وقدموا الأوراق إلى لجنة شئون الأحزاب، وكان ذلك بمثابة مفاجأة للإخوان، فكان القرار ألا شأن لنا بهذا الحزب ".

ورغم هذا الانشقاق الذي كان من دوره فتح آفاق جديدة لدى الجماعة لتدشين مشروع نهضوي تنويري يخدم مصر كلها وليس الجماعة وحدها إلا أن هذا لم يحدث، بل ولم يفكر أحد بصورة جدية وجادة في صياغة ملامح أولية لمشروع إسلامي كبير. وهذا كان شئيا منطقيا لجماعات أفتت قادتها بالهروب إلى أحضان الجبال لاعتزال المجتمعات التي وصفوها بالكافرة استنادها لطروحات سيد قطب واجتهاداته التي صوبها ضد نظام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، فكان همهم الأول النزوح إلى الجبال اعتزالا لمجتمع بعيد عن الدين والشرع والذي أسفر عن استخدام كافة أنواع البطش والقتل ضد المدنيين لاسيما الأقباط في نهايات فترة الثمانينيات من القرن العشرين.

وربما هذا التخلي الإخواني في السابق عن الحزب الوليد هو الذي أعطى الضوء

الأخضر للمؤسسة السياسية في مصر آنذاك برفض الحزب ومن ثم حبس أعضائه. وبعد أعوام بعديدة رأينا أن المشهد السياسي الحزبي في مصر شهد مولد حزبي الوسط رهين المنع والقمع قديماً، وحزب الحرية والعدالة صوت جماعة الإخوان، ورغم ذلك وجدنا مجموعة من الشعارات اللغوية فقط دون وجود مشروع نهضوي يعكس ثقافة هذه الأحزاب ذات المرجعية الدينية. وهذا يدفعنا إلى التأكيد بأن فكرة الوصول السياسي هي الحلم الأخير لهذه التيارات وما استخدام الدين إلا وسيلة سهلة لاستقطاب الرأي العام لكن وجود خطة سياسية ومنهج واضح فهي أمور لم ترد أصلا بخاطرهم.

وهذا الانشقاق في صفوف جماعة الإخوان لم يكن وليد الصدفة، أو له السبق في الخروج وشق عصا الطاعة، فلقت سبقتها الجماعات الإسلامية تحديداً في عام ١٩٨١، حينما تعرضت جماعة الجهاد لأول انشقاق سياسي مبكر في صفوفها حينما أعلن عبود الزمر تنصيب نفسه أميراً لتنظيم الجهاد وكان ذلك عقب اغتيال الرئيس الراحل العظيم مُحَمَّد أنور السادات، ورفض آنذاك عمر عبد الرحمن، وأرسل وقتها فتواه الشهيرة بأنه لا يجوز الإمارة لأسير، فأعقبه عبود الزمر بفتوى مضادة مفادها بأنه لا تجوز إمارة ضرير..

وبمجرد تبادل إطلاق التصريحات والفتاوى تفجرت مجموعة من الانشقاقات داخل الجماعة الإسلامية رغم حدوث ترضية بين الاثنين على أن يتولى عمر عبد الرحمن إمارة الفتوى في حين تولي عبود الزمر إمارة الجناح العسكري، وظهرت فيما بعد جيوب عديدة للجماعة مثل جماعات الناجون من النار، والحركيون، والشوقيون، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجماعة القمري وجماعة التكفير والهجرة التي اتخذت من محافظة المنيا مركزا رئيسا لها ومارست شتى فنون الجهل الديني واستقطاب البسطاء من الشباب والنساء، فضلا عن ارتكاب كل صنوف الترويع والهلع والقتل بشأن المواطنين ورجال الشرطة. وتاريخ التطرف والإرهاب وأعمال القتل والعنف بمحافظة المنيا معروف ومسجل بالوثائق والسجلات وأروقة المحاكم أيضا، حيث إن

المحافظة في فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي شهدت أحداثا دموية من جانب الجماعات الإسلامية بشأن ضباط الشرطة والمسلمين المدنيين أيضا وكذلك الأقباط، فضلا عن الفتوى الشهيرة التي أطلقها مفتي جماعة التكفير والهجرة آنذاك بضرورة اعتصام أفراد الجماعات الإسلامية بالجبل بمركز ملوي بعيدا عن المجتمع الذي رآه كافرا ولا ينتمي إلى الإسلام، وهؤلاء رغم أنهم قد أعلنوا توبتهم عما ارتكبوه من جرائم أرى أن صنيعهم لم ينفك عن خدعة أتموها باقتدار من أجل مراوغة الجهات الأمنية.

وهذه الجماعات المنشقة عن الجماعة الأم لهثت وراء تدشين مجموعة من الشعارات والصيحات مثلها مثل جماعة الإخوان دون تحديد واضح عن وجود مشروع إسلامي يحقق نهضة هذه الأمة ويضبط سلوكياتها وييسر شئون الراعي والرعية.

وبعد أن عانت الجماعات الإسلامية من سياسات مبارك الأمنية التي تمثلت في الاعتقال والمطاردات الأمنية والعزلة الاجتماعية والسياسية لجأت بعض الأصوات الإسلامية إلى اللجوء القسري لما يسمى بفقه المراجعات، والتي ارتكزت على مراجعة بعض الآراء الفقهية لدى تلك الجماعات والخاصة بالجهاد وتبرير العنف المسلح، وبدت هذه الأصوات أكثر وسطية رغم رفض الجماعة الإسلامية لهذا التصرف، حتى أن بعضهم نال حتفه على أيدي قيادات الجماعة نفسها.. إلا أن هذه المراجعات الفقهية لآراء الجماعات الدينية المتشددة لم تتوقف بل تحولت بشدة نحو السلمية وطرحت خطاباً فقهياً يفسر تحولها عن سياسة العنف.

ولنا أن نتساءل: هل يمكننا اعتبار مثل هذه المراجعات مشروعاً إسلامياً؟ بالقطع لا، فهناك فرق كبير بين نقد الحالة الراهنة، وبين استشراف مستقبل وفق خطوات منهجية وأسس واعتبارات وثيقة الصلة بالمتغيرات الثقافية والاجتماعية لوطن ما، وهذا ما لم تفعله الجماعات الإسلامية التي أعلنت توبتها عن أفعالها الدموية السابقة.

وفي هذا الصدد أؤكد مرة أخرى بأنه من غير المنطقي قبول المراجعات التي قدمها قيادات وأمراء هذه التيارات التكفيرية التي اعتادت إباحة قتل المواطنين وإطلاق فتاوى تكفير المجتمع وإعلان ضلالته وفسوقه، ومن غير المنطقي أن نصدق ثمة أقوال أو كتابات أصدرها قيادات الجماعات المتطرفة زاعمة بأنها كانت على جهل وهي الآن في صواب من أمرها، لأنها مارست لسنوات طويلة وبعيدة أعمال القهر والاستبعاد الاجتماعي صوب كل طوائف المجتمع.

ولاشك أن هذا الانشقاقات الداخلية في التيارات الإسلامية في مصر واكبها انشقاق عالمي لاسيما التناطح السياسي بين المرجعية الدينية في إيران (المرشد العام) وبين الرئيس، بالإضافة إلى تردي المشروع الإسلامي في السودان وقيام حسن الترابي بتشكيل ما عرف وقتها بالأممية الإسلامية، وصعود التيارات الليبرالية القومية، أدت هذه الإحداثيات إلى غياب المشروع الإسلامي بصورة واضحة. فمعظم التيارات والجماعات الإسلامية التي بزغت منذ الثمانينيات خرجت من عباءة الثورة الخومينية في إيران، ولكن حدث لغط شديد عند تطبيق المرجعية الإيرانية في بيئات غير مؤهلة لذلك أولاً، ولاختلاف النموذج الإيراني عن المجتمعات العربية والمصرية تحديداً من جهة أخرى.

والمشكلة قد لا تتمثل في النموذج الإيراني الحاكمي إنما في طبيعة التركيب المجتمعي في مصر، والذي يأبى وجود حاكمية تشترط السمع والطاعة دون مناقشة، كما أن طبيعة التركيب الاجتماعي الثقافي في مصر من شأنه ألا يقبل تطبيق أي فكر سياسي ذي صبغة دينية دون مناقشة أو مراجعة وتفنيد.

والذي دعم فكرة عدم قبول النموذج الإيراني السياسي ذي التوجه الديني المتشدد أنه لم يقابله وجود نموذج مقارب مصري الصنع، فرغم أن التيارات والجماعات الدينية في مصر تتسم بسمات مميزة عن غيرها من التنظيمات السياسية مثل وجود مرجعية فقهية وقدرتها على التنظيم السري والتحشيد وتوجيه العامة، إلا أنها افتقدت ملمحاً رئيساً وهو اختفاء نموذج أو مشروع نهضوي يمكن تطبيقه،

وأصبحت الآراء المتعلقة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودرء المفاسد والحاكمية وحديث الرقائق وقصص الصحابة هو المشروع الإسلامي النهضوي، لكنه ليس على غرار مشروع الإمام المجدد مُحَمَّد عبده.

وبمجرد أن انخرطت التيارات الدينية في المشهد السياسي عقب انتفاضة يناير التي قام بها حفنة من الشباب غير المؤهل سياسيا والمؤطر بأفكار دعائية سرعان ما استدعت تلك التيارات روح النموذج الإسلامي من جديد ولكن هذه المرة من أجل اعتلاء سدة السلطة التشريعية والرقابية وربما التنفيذية بعد ذلك. فبدأ بزوغ مشروع نظري وورقي ظهر بوضوح أثناء خوض الإسلاميين انتخابات مجلس الشعب الأخيرة والتي نجم عن هذا النموذج النظري توافد الملايين نحو غزوة الصناديق من أجل إعلان الانتصار الإسلامي الذي لا يعرف ضد من. ولكن بمجرد أن وصلت التيارات الإسلامية إلى مقاعد البرلمان وما أعقبها من مقاعد بالنقابات المختلفة أفل من جديد نجم المشروع الإسلامي الذي لم يكن يعتمد على خطة مستدامة يمكن تطبيقها إذا صلحت النوايا.

إن مشكلة النموذج الإسلامي المصري الذي بدأ في سبعينيات القرن الماضي هو أسلمة المجتمع المصري، والقائمون على هذا النموذج لا يزالوا يظنون بأن المجتمع كافر ويحتاج إلى تطهير وتغيير، رغم أن البلاد منذ تلك الفترة شهدت أكبر حركة تأليف إسلامية ونشط الدعاة بصورة غير مسبوقة، ويكفي أن نشير إلى ظاهرة الدعاة الجدد الذين تسيدوا المشهد الفضائي ورغم ذلك ادعت ولا تزال تدعي بعض التيارات الدينية أن المجتمع المصري يعيش منذ سنوات في ضلال غير مبالين بظواهر جيدة تفشت في المجتمع كان أبرزها الفضائيات الدينية والسلاسل الدينية التي أصدرتها وزارة الأوقاف المصرية ومشروع مكتبة الأسرة وتعدد المجلات والمطبوعات الدينية، ورغم ذلك يجتهد الإسلاميون في أسلمة الوطن!!.

لكن أكبر عائق وقف ولا يزال يقف أمام النموذج الإسلامي السياسي الاستشرافي هو بدعة الغلو في التكفير، وهو الأمر الذي دأبت التيارات المتشددة في

استخدامه بصورة موحشة،والمشكلة التي أسهمت في بزوغ هذه البدعة هي أن معظم المنتمين لاسيما القادة إلى هذه التيارات المتشددة فهموا خطأ ما أشار إليه ابن تيمية في تكفير التتار والجهاد ضدهم، الأمر الذي دفع الجهاديون في تعميم الفكرة بالمنادة بتكفير المجتمع والمؤسسات الرسمية في البلاد، بدعوى أن هذه المؤسسات لا تطبق شرع الله، رغم أن كافة المؤسسات الحكومية بها مساجد خاصة لإقامة فريضة الصلاة، ناهيك عن الملصقات الدينية المنتشرة بالمكاتب والطرقات بصورة كبيرة.

إذن إذا أردنا في اختزال شديد أن نحدد ملامح المشروع الإسلامي الذي كان ينبغي أن يقوم على النهضة والتنوير إلا أنه قام على مرتكزات أخرى ربما كانت وليدة اللحظة السياسية الراهنة آنذاك فإنها لا تخرج عن مواضعات فقهية ترتبط بفكرة الخروج على الحاكم الفاسد، وتكفير المجتمع، والغلو في تكفيره، والجهاد ضد أعداء الإسلام، وتطبيق الحاكمية، وتغيير المنكر باليد والقوة، وأخيراً الحسبة بوصفها فرض عين، لكن هذا المشروع لم يكتب له الاستدامة لأنه ارتبط بفترة زمنية محددة، كما ارتبط الخطاب السياسي للأحزاب الدينية بفترة التصويت الانتخابي وبعده اختفى صدى هذا الخطاب، كما أن المشروع الإسلامي الذي ظهر منذ السبعينيات واستمر خلال أكثر من ثلاثين عاماً لم يخرج عن كونه نموذجاً جهادياً فقط دون التطرق إلى تأسيس خطاب نهضوي يتسم بالحداثة والجدة والاستمرارية بل كان مجرد رد فعل لتحولات السلطة السياسية في مصر.

وجدير بأن نشير إلى سبب رئيس دفع بعض التيارات الدينية السياسية إلى عدم تبني مشروع إسلامي استشرافي للبلاد، وهو أنها تتميز دونما استثناء بملامح مثل إلغاء الفردية وفرض التنميط الجمعي واتباع سياسة القطيع، الأمر الذي استبعد تماماً وجود طروحات فكرية ثابتة، بالإضافة إلى انشغالها المستدام والمحموم في الحصول على النفوذ السياسي واعتلاء المنصة الخطابية بانفراد لا يقبل التعددية.

الفصل الثاني

الجَمَاعَاتُ الإسْلامِيَّةُ مِن الخلافة إلى وَكَالَةِ الدِّينِ

أَنْ تواجه فكر الجماعات والتيارات الراديكالية المتطرفة، فأنت بالضرورة أمام مخاطر جمَّة، وبحاجة ماسة إلى ثمة إحداثيات تمهد لك الطريق لتعرف مرجعيات هذا الفكر الذي تكون في ظل ظروف خاصة اجتمعت جميعها لتشكل عقلية جامدة وثابتة الرأي وربما ذهنية لا تحترف النقاش والمجادلة وإقامة الحوار، لذا فمنتوجها الفطري هو الإرهاب وممارسة العنف وإطلاق التحريم والتكفير بحق كل مخالف أو جالس على شاطئ آخر غير شاطئ تلك المعتقدات والأفكار.

وتكفي ضغطة زر على محركات البحث الإلكترونية لتتعرف على عدد وحجم وانتشار الفرق والجماعات والتيارات التي اتخذت الأفكار الدينية ركيزة أساسية لتحقيق المطامح السياسية والمكاسب الشخصية، وستكتشف أن حجم الانتشار يتسع ليشمل الحدود الماليزية شرقا حتى تخوم الجمهورية الإسلامية الموريتانية غربا، وجميعها فشل في مواجهة العدو الصهيوني رغم مئات بل آلاف الكتب التي أصدرتها هذه الجماعات وملايين الإسطوانات الصوتية التي نددت بالعدو الصهيوني وما يرتكبه بشأن الشعب الفلسطيني، إلا أنها راحت تواري خيباتها التاريخية والفشل في المواجهة إلى تصويب نيران داخلية صوب الشعوب العربية المسلمة أيضا، مستخدمة في ذلك بعض الحيل السيكولوجية الفرويدية مثل حيلتي التعويض والتبرير، رافعة شعار العدو القريب خير وأولى من العدو البعيد قاصدة بشعارها ضرورة محاربة الحكومات العربية الإسلامية لأنها من وجهة نظر قيادات هذه الفرق والجماعات حكومات غير رشيدة وبعيدة عن الحكم الإسلامي.

وإحدى إشكاليات مواجهة الإرهاب معرفة كيف يفكر هؤلاء الموتورون وكيف

تدفعهم رغباتهم في إقصاء الآخر بل وتهميشه إلى حد الإلغاء، وهذا الذي يدفعنا نحن إلى تشريح المرجعية الفكرية التي تؤطر فكر المتطرفين وأمراء الفتنة وقيادات الإرهاب الذين يعيثون في الأرض فسادا وإفسادا تحت غرور يودي بهم إلى حتف قريب. والمستقرئ لتاريخ الحركات الدينية السياسية في الوطن العربي الضاربة في الانتشار بعمق في بلدان الوطن العربي يستطيع أن يدرك كنه المعتقد الرئيس لفكر الجماعات الإسلامية بمسمياتها المتعددة، وهو فكرة احتكار الدين وبمعنى أكثر دقة وتوصيفا وكالة الدين، وهذا الملمح الرئيس يشير إلى أن فئة بعينها هي التي تملك حق احتكار المعرفة الدينية وإصدار القرار الديني الذي يوجه إحداثيات السياسة والمجتمع ويحرك عجلة الاقتصاد. ووفق هذا التوجه فإن الجماعات الراديكالية التي ظهرت على ضوء بعض مشاهد الخلل السياسي والاقتصادي في سبعينيات القرن الماضي اتخذت المنابر الدينية سلاحا حصريا لتجنيد آلاف الشباب ومئات النساء من أجل اعتناق أفكارها ومبادئها والترويج لفكرة أن المجتمعات القائمة كافرة وهي أولى وأجدر بالقضاء عليها.

وفي ظل الغياب الرقابي آنذاك من بعض الحكومات العربية بدأت تلك الجماعات في الانتشار الموجه والمخطط للمناطق الأكثر حشدا من ناحية كالجامعات والمدارس، وإلى القرى والمناطق الأكثر فقرا واحتياجا اجتماعيا من ناحية أخرى، وبدأت معركة خفية من جهة واحدة لتؤكد ضرورة التزام هذه الفئات الموجودة بتلك التجمعات بالتعاليم الإسلامية، لكن التعاليم التي تتوافق وهوى تلك الجماعات والتيارات التي لم تفرق بين الدعوة إلى الفضائل ومكارم الأخلاق التي حض عليها الدين الإسلامي وتبيان مقاصد الشريعة الإسلامية السمحة الفطرية وبين التحريض على المواجهة بالعنف والقوة واستخدام السلاح في وجه كل من يتصدى لفكر الجماعات الدينية التي باتت مشتتة بين الواقع والخرافة.

وبدأ تصاعد الاستقطاب لمعظم فئات المجتمعات العربية وشيوع التأويلات الفاسدة للنصوص الدينية والتركيز على أفكار دينية تنتمي لما يعرف فقهيا بـ " فقه الحالة "، والاهتمام الاستثنائي بالمظهر دون الجوهر لاسيما في العادات المرتبطة

بالملبس والمأكل والمشرب وطرق الحياة الاجتماعية، ولا يمكن إغفال الحقيقة التاريخية بأن بعض الأنظمة العربية سمحت بمساحات من الحرية لوجود وبقاء التيارات الراديكالية القمعية واستخدامها كفزاعة استراتيجية ضد الغرب لاسيما الولايات المتحدة الأميركية. وفي كل مرة تثبت التجربة على محدودية وقدرة هذه الطوائف والجماعات مثل الإخوان المسلمين والتكفير والهجرة والتبليغ والدعوة والسرورية والسلفية الجهادية والعائدين من أفغانستان وغيرها وعدم نضجها السياسي في القيادة بدليل استخدامها للعنف وأعمال القتل وكذلك حجم الانشقاقات بين صفوف قياداتها.

وربما سعي بعض الأنظمة العربية قبيل اشتعال ثورات الربيع العربي لإيجاد بديل واحد دونها وهو الفوضى كان دافعاً قوياً لوصول جماعات موصوفة بالإرهاب التاريخي، والأخيرة استطاعت أن تصل لسدة الحكم في اليمن ومصر وتونس في ظل ظروف استثنائية ربما من الصعب تكرار تحقق هذه الظروف مجددا أو وصولهم مرة أخرى إلى الحكم وخصوصا في مصر في ظل وعي تام وكامل بتاريخ تلك الجماعات السري وبممارساتهم السياسية التي يمكن توصيفها بالبلادة والاستلاب وأخيراً الإقصاء، هذه الفوضى التي كانت أهم وأجدى الإحداثيات السياسية لجماعات الإسلام السياسي.

لذلك فالمحللون السياسيون لم يجدوا غرابة في المشهد السياسي طوال فترة حكم المعزول مُحَمَّد مرسي وحتى عقب عزله شعبياً وسقوط تنظيمه الذي صار علانياً لآخر مرة في تاريخه، والذي كانت الفوضى عنواناً صريحاً لفترته سواء في إصدار أحكام العفو الرئاسية عن القتلة والمجرمين وتجار الأسلحة، أو من خلال الإهمال القصدي عن سيناء والتي غفل عنها طوعاً الرئيس السابق مبارك وكأن أرض الفيروز على موعد دائم مع التهميش والإقصاء والعزل التنموي عنها، أو من خلال وجود مؤسستين حاكمتين ؛ مؤسسة الرئاسة الرسمية والتي لا يمكن الاعتراف بوجودها بدليل سقوطها السريع في يونيو ٢٠١٣، ومكتب الإرشاد والذي بدا يدير اللعبة السياسية من

الخلف حتى صار معلناً للجميع وقت اعتصام رابعة العدوية أنه كان المصدر الرئيس للتشريع السياسي في مصر.

ورغم أن إعادة اجترار أحداث المشهد السياسي وقت حكم جماعة الإخوان والتي تمثلت في مصر باتت من الأمور غير المستحبة لأنها بالفعل مكرورة وتتسم بالرتابة وكثير من المصريين أسقطوا هذه الحقبة من تاريخهم الشخصي إلا أن للجماعة بوصفها الحاكم الفعلي لعصر المعزول مُحَمَّد مرسي كرست لنبوءة الرئيس السابق مبارك في أن بديله هو الفوضى التي لم تكن خلاقة أبداً من خلال أعمال العنف والتخريب والتدمير وترويع الآمنين من المدنيين وأيضاً العسكريين، حتى لحظتنا الفارقة اليوم نجد التنظيم الذي أحدثه حسن البنا في تاريخ مصر يشهد اضطراباً وفوضى تماثل فوضى المشهد الفكري لدى قيادات الجماعة.

وربما حرص الجماعة على شيوع الفوضى في شتى أرجاء الوطن يجعلنا نسترجع مقولة الفيلسوف توماس هوبز عن الفوضى السياسية حينما قال: جرت العادة عندما يموت الملك في فارس في العصور القديمة أن يترك الناس خمسة أيام بغير ملك، وبغير قانون بحيث تعم الفوضى والاضطرابات جميع أنحاء البلاد وكان الهدف من وراء ذلك هو أنه بنهاية الأيام الخمسة وبعد أن يصل النهب والسلب والاغتصاب إلى أقصى مدى فإن من يبقى منهم على قيد الحياة بعد هذه الفوضى الطاحنة سوف يكون لديهم ولاء حقيقي وصادق للملك الجديد. وتكون قد علمتهم التجربة مدى رعب الحالة التي يكون عليها المجتمع إذا غابت السلطة السياسية.

وحرصت التيارات والجماعات الإسلامية لاسيما في مصر خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي إلى استلاب فهم ونشر النصوص التراثية وتأويلها بما يخدم مصالحها أو يعزز من مواقفها السياسية والاجتماعية بسبب خوضها غمار التعايش السلمي بين فصائل المجتمع المصري لأول مرة بلا استبعاد أو تمييز أو حظر سياسي أو منع ثقافي، ولكن سرعان ما يتحول هذا الاستقطاب إلى عملية استلاب فكري تستهدف أحيانا تعطيل عمل العقل أو فقد الثقة في الحاضر مما يجعل المواطن

يركن دائماً إلى الماضي وفي الوقت الذي تغيب فيه المؤسسة الدينية دوراً وريادة وأخشى أن أبتعد بعيداً وأقول ومكانة حيث إن الشارع المصري بدأ يتساءل عن موقف المؤسسة الدينية الرسمية إزاء الأحداث السياسية خلال فترة حكم الرئيس الراحل أنور السادات. ورغم الثورة الفكرية التي واكبت إحداثيات الانتفاضة السياسية الشعبية في يناير ٢٠١١ والتي قادتها مجموعة من الشباب المتحمس غير المؤهل سياسيا أو المتمكن من القيادة المجتمعية أيضا إلا أن ذاتها التيارات الدينية بدأت تعيد إنتاجها من جديد عن طريق طرح منهج التفكير القائم على الثقة لا على الدليل، وعلى حجر فهم النصوص الدينية على بشر محدودين.

وربما انتهزت التيارات الدينية فرصة اللغط السياسي الذي كان يحيط ببعض الحكومات العربية وقت الانتفاضات الشعبية في مصر وسورية وليبيا واليمن وتونس بأداء تلك الحكومات فسعت إلى إظهار نفسها في دور حامي الشريعة والمناهض الرسمي لكل المحاولات التي تنتزع الصفة الإسلامية من الأوطان الإسلامية، رغم أن المؤسسات الدينية الرسمية منوطة بهذا الدور، لكن معظم المؤسسات الدينية الرسمية تخلت عن مسئوليتها التنويرية مما سمح لبعض التيارات الدينية التي كانت تعاني الاستبعاد الاجتماعي والإعلامي في وجود رسمي وشعبي لها.

و تبدو الخلافة دوما فكرة قائمة كملك عضوض في عقلية الجماعات والتيارات الدينية السياسية، وهي خلافة بالقطعية لا تشاكل أو تماثل حكم الراشدين أبي بكر والفاروق وعثمان وباب مدينة العلم والمعرفة الإمام علي ﷺ أجمعين، وسرعان ما تخبرنا الذاكرة الجمعية الأكاديمية عن إحداثيات الدول الإسلامية التي تعاقبت منذ تنازل الإمام الحسن ﷺ وعن أبيه والصلاة والسلام على جده المصطفى مُحَمَّد، والعامل الرئيس الذي أفدى بسقوط كافة الخلافات الإسلامية منذ اعتلاء واغتصاب معاوية بن أبي سفيان الخلافة وتحويلها إلى ملك عضوض هو امتلاك السلطتين الزمنية والدينية، بل إن اقتناص خلفاء بني أمية ومن خلفهم خلفاء الدولة العباسية واستلابهم للهيئة الدينية الرسمية في تلك العصور هو مفاد السقوط النهائي لهم، وهذا ما يدور

بالضرورة في أذهان أمراء وقيادات جماعات التكفير والهجرة مرورا بتنظيم القاعدة الدموي وصولا إلى تنظيم الدولة (داعش).

ومن معالم طريق الجماعات الراديكالية المتطرفة المغالية في استخدام العنف والبطش والقتل إبطال عمل العقل والتفكير رغم كونه . التفكير والاجتهاد معا . فريضة إسلامية ضرورية ولازمة وفقا لإشارة الأستاذ عباس محمود العقاد، كان هذا الإبطال المتعمد والممنهج سببا قويا في توطين ثقافة النقل الحرفي وفقر الاجتهاد.

المثير في صحائف القهر بتاريخ الجماعات الراديكالية لاسيما في القرن المنصرم أن كل جماعة دينية زعمت أنها تمثل الإسلام بشريعته السمحة وفضائله ومناقبه، وهي بذلك الزعم استطاعت أن تستغل الدين لاسيما الترويج للفكر الديني الذي بدا متطرفا في تلك الفترات ولجأ قيادات التكفير والهجرة والتبليغ والدعوة والجماعة الإسلامية والسلفية الجهادية تحديدا إلى استغلال الدين لتحقيق مآرب شخصية وطموحات عائلية بل ومطامح قبلية خاصة لذا لم يستطيعوا أن يمثلوا الإسلام ولا المسلمين على امتداد سيطرتهم المجتمعية آنذاك. وتبدو ممارساتهم السياسية والاجتماعية والدينية أيضا كفيلة بالحكم على فساد رأيهم لاسيما فيما يتعلق بأمور النساء عموما وقضايا التعليم الرسمي ومؤسسات الدولة.

وبإزاء جدلية الشكل والعمق في تجديد الخطاب الديني وكيفية مواجهة فرق الفتن الطائفية والتيارات الرجعية التي تستخدم وتستغل الدين ستارا لمطامح سياسية وسعيا لمآرب شخصية، يقف القائمون على أمر التجديد أمام غموض المسألة نفسها، والتفكير بما هو نسبي يرتبط بواقع راهن وبمستقبل على وشك الاستشراف، لذلك نجد كثيرين من القائمين على أمر التجديد من يهتم بشكل الخطاب وطرائق توجيهه وصياغته واللغة التداولية التي ينبغي أن يقدم بها، بينما على الشاطئ الآخر نكتشف أناسا مهمومين بقضية العمق وهو بالقطع فخاخ موقوتة لأنها تتصل بقضايا فقهية قد تحدث لغطا وجدلا طويلا.

وبرغم أن مسألة شكل الخطاب تعد أساسية أيضا في ظل انتشار فوضى استخدام المنابر على أيدي تيارات الإسلام السياسي فإن العمق هو أساس الخطاب وكنهه الأساسي، وهذا يجعلنا نؤكد بضرورة توصيف الخطاب الديني على أساس أنه سلطة غير مطلقة وهذا يترتب عليه سعي الخطاب لتغيير وظيفته من النقل النصي إلى تحرير العقل وتنويره ومن ثم تثوير أفكاره ومضامينه، وفتح أبواب الاجتهاد التي ظلت موصدة لفترات طويلة من أجل مطامع سياسية، وتغير الوظيفة تجئ لخدمة مقاصد الإسلام. وبما أن الخطاب الديني الراهن دخل طواعية أو من منطق الكراهة معركة الانحسار أو الانتصار فالقائم على أمر تجديده أمام رهان جديد وقاسٍ وهو إقصاء المنتفعين من هذا الخطاب لخدمة مطامح شخصية ومآرب ضيقة.

وهذا يجعلنا نجتر ذكريات ليست بالبعيدة، حينما لعب لفترة طويلة دورا مهما وخطيرا في تأسيس الحياة السياسية، وفي أحايين كثيرة كان محركا للحياة السياسية نفسها، وحينما كان يسعى الخطاب الديني الذي تسيدته تيارات الإسلام السياسي لتكريس ثقافة سياسية ومجتمعية تحمل صبغة دينية لجأ إلى نصوص تراثية تحمل في طياتها دلالات المخالفة والشقاق الذي أحدث اللغط القائم اليوم، ليس هذا فحسب، بل ونحن نمر سريعا على تاريخ الخطاب الديني لفصائل الإسلام السياسي نجده يحمل ملامح ثابتة يمكن رصدها في أنه خطاب ماضوي يأبى المعاصرة ويقيم حواجز مانعة منيعة ضد أية محاولات للاجتهاد أو إعمال العقل، وهذا خطاب بالضرورة أن يستحيل قمعيا وانغلاقيا يرفض الاختلاف أو الفطنة لأهمية حق الآخر، وحينما يتسم خطاب بهذه المؤشرات فهو بالتأكيد نص ذكوري وجود المرأة فيه إحداثياته إما بالتحريم أو التشكيك أو التسفيه أو الإقصاء النهائي.

وتأسيسا على ما سبق وتأكيدا على تأخر عملية القلب المفتوح التي ينبغي أن تجرى للخطاب الديني فإنه الآن يعيش برئة عاجزة تماما عن التنفس، ومن أجل إحيائه وتجديده بإخلاص ديني ووطني ينبغي أولا الاقتصار على مصدري الإسلام الصحيح والسليم القرآن الكريم والسنة النبوية العطرة والعاطرة، دون الاكتراث بالنصوص التي

ابتدعها أمراء الجدل والجدال الذين أحدثوا ارتباكا واضطرابا بإطلاقهم دعوات التكفير والتحريم بغير ضابط أو قرينة.

عَوَارِضُ تَجْدِيدِ الخِطَابِ الدِّينِيِّ فِي مِصْرَ

هل كان من الممكن أن يظهر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في دول مثل الأرجنتين أو البرازيل أو كوبا التي تحترف تجارة الكوكايين وهي أحرى بوجود جماعات وتنظيمات دينية تواجه التحلل الأخلاقي؟ وهل كان من الطبيعي أن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) تؤدي أدوارها الجهادية في إسبانيا التي ظلت طيلة ثمانية قرون إسلامية تدين بها وتخضع للحكم الإسلامي؟ والأهم من أسئلة أخرى لا تبدو مغايرة، كل يوم وليلة أفتش بجدية عن تنظيم إسلامي في السويد أو النمسا أو النرويج وكافة الدول الإسكندافية يسعى إلى التصدي لحالات الانتحار الجماعي وانهيار القيم في هذه المجتمعات لاسيما المتعلقة بالدين، أو نشر ثقافة تدويل السلطة وبناء مرجعية دينية واحدة، لكنني لم أجد مقصدي ومبتغاي سوى في شرق يبدو مضطربا.

و شتان ما بين الشرق الفنان للمفكر الفيلسوف المصري زكي نجيب محمود وهذا الشرق الآني الذي يبدو مستعرًا وأكثر اضطرابا مع إيجاز توصيفه بأنه شرق تتسارع أحداثه بنفس قدر تصارع إحداثياته وتفاصيله المتناثرة والتي لا تعرف لليقين سبيلا. وشرق المفكر زكي نجيب محمود انفرد بتقنيات ثقافية وتشكيلية بدت دافعا قويا لحضارات أخرى في النهوض والتقدم والارتقاء، وهو شرق اتسم بملامح رائدة ومبدعة في التأليف والتصنيف والترجمة وقطاعات الفنون بمختلف صنوفها، حتى الصناعات استطاع هذا الشرق الفنان أن يقدم للإنسانية أعمالا ومنتجات صناعية سجلت باسمه، ووسط هذه الانفرادات لايمكن إغفال ثمة حقائق فكرية امتاز بها هذا الشرق الفنان مثل إعمال العقل بوصفة فريضة إسلامية، وإطلال العنان لحرية التفكير وتقليص مساحات التكفير، وأخيرا حركة الاجتهاد الفقهي الذي اجتاحت هذا الشرق بحضاراته المتعاقبة.

أما شرق اليوم فهو بمنأى عن طروحات المفكر والفيلسوف العربي زكي نجيب محمود، فلقد عاد إلى طبائعه القديمة في عدائه المستدام مع حركة التفكير، ورجع القهقرى إلى سنوات من غلق الاجتهاد والاكتفاء بالنقل من مصادر إما غير موثوق بها أو مشبوهة الانتساب لشبهات تتصل بأصحابها متناسين دور القرآن الكريم في الحض على العقل وأهمية التفكير والتدبر وتأويل الأسباب والأحداث.

وهذا الشرق الذي كان يوما ما يتباهى بالعلم والمدنية وإعمال قوى العقل المختلفة في الإعمال والتشييد وبناء الأمم أصابه عطب مفاجئ يمكن إرجاعه في المقام الأول غلى النظم التعليمية العربية السائدة التي تهتم وتكترث بالشكل دونما أدنى مراعاة لطبيعة الظروف الآنية أو احتياجات المتعلمين الفعلية، نلمح هذا بوضوح في سياقات الأنظمة التعليمية ذات الصبغة الدينية في معاهدنا العربية، حيث إن الطرح المعرفي وإن كان وجوبيا وضروريا للباحث المتخصص إلا أنه لا يعد وظيفيا ولا يتعلق بالحراك المجتمعي الذي يتطلب جهدا وقدرا بعيدا من الاجتهاد. وغياب التنوير لا يمكن فصله عن حالة الشرق المضطرب والذي تجتاحه جماعات دينية متطرفة لا يمكن ربطها وإسلامنا الحنيف، هذا الغياب جاء بالضرورة وفقا لنظرية المؤامرة القديمة المتربصة بالشرق منذ مطلع القرن التاسع عشر والذي دعمته كافة المؤسسات والمنظمات الماسونية مع دعم جلي من الهيئات الصهيونية التي تؤرقها تطور الشرق ونماؤه.

ومما دعم هذا الجمود في تطوير الاجتهاد الفقهي ونماء التفكير الديني تغلغل التيارات الإسلامية السياسية التي سعت نيل محوري الدين والسياسة في وقت واحد، فكانت النتائج توظيف الدين لتحقيق مطامح سياسية ومطامع سلطوية، وإقصاء سياسيا لكافة الأطراف السياسية المغايرة في الأيديولوجيات التابعة لتلك التيارات، ويكاد يتفق الجميع على أن الشعوب العربية جميعها في حالة ولع بالدين عموما وهي فطرة محمودة لكن تلك التيارات التي وجدت الفرصة سانحة على أرض الشعوب العربية نتيجة التفكك الذي أحدثته الأفكار والمنظمات والهيئات الأجنبية لتقويض

الوطن العربي الكبير . فلعبت على هذا الولع وهذا التعطش المعرفي صوب الدين وتعاليمه.

وحالة التعطش تلك أوجدتها النظم التعليمية العربية البائدة والباهتة التي أشرت إليها في السطور السابقة، فبدلا من تدعيم الاحتياجات المعرفية لدى الطلاب وجدنا أنظمة تعليمية عربية لمدة سنوات طويلة تغاير هذه المطالب وتتجه منحى بعيدا عن حراك معرفي ووعي معلوماتي لدى الأبناء هو أحق بالاهتمام، فكأن المواطن العربي بصفة عامة والطالب العربي على وجه الاختصاص وقع فريسة بين مطرقة الهيئات والحركات الأجنبية الهادفة لتقويض العقل العربي وحراكه، وسندان تيارات وجماعات تسترت خلف راء الدين وسماحته والدين غريب عنها تماما.

وبدلا من أن تهتم تلك الجماعات في التصدي إلى المؤسسات الماسونية والهيئات الصهيونية وبعض حركات التبشير المعاصرة عن طريق وضع خطط ناجحة وناجعة أيضا لمواجهة هذه التحديات غير المنتهية، لهجت بشراسة في تقديم أيديولوجيات استثنائية خاصة ترتبط بأشخاص دون النبي (ﷺ) واعتبرت هذه الجماعات أن ثمة أشخاص تمثل المرجعيات الدينية الحصرية للإسلام، والكارثة أن المواطن العربي ربط إسلامه بأشخاص رغم كون الدين لا يعترف بمنطق الكهنوت ولا يفطن للواسطة البشرية طريقا وسبيلا. واستقرت التيارات الدينية على استخدام شعارات مراوغة تستهدف تقويض الوطن من الداخل عن طريق التشكيك في الحكومات والأنظمة السياسية، وتنصيب أنفسهم وكلاء لله في الأرض مستغلين في ذلك أمرين ؛ الأول حالة العطش المعرفي الديني لدى الكثير من البسطاء، والثاني غياب المؤسسات الدينية الرسمية في أداء وظائفها الوجوبية التي تعد فرض عين عليها. وسرعان ما طفقت التيارات الدينية إلى تكوين جمعيات وأحزاب سياسية تحت دعاوى الوازع الديني وضرورة مواجهة مظاهر التحلل الأخلاقي والديني في المجتمعات العربية، والمدهش حقا وربما يحتاج إلى تفسير هو لماذا سقطت جميعا هذه الحركات بل وواجهت حملات ضارية من الغضب الشعبي؟.

الإجابة تبدو بسيطة وسهلة أيضا يمكن تحديدها في عبارة (احتكار الدين)، إن تلك الجماعات والحركات والتي يمكن تحديدها وفقا لخريطة الانتشار الجغرافي التي رصدها الدكتور جمال سند السويدي في كتابه الصادر حديثا ٢٠١٥ بعنوان "السراب "، في جماعة الإخوان المسلمين، والتيار السلفي، والتيار السروري، والتنظيمات الجهادية بمصر وباكستان وأفغانستان والعراق وأندونيسيا، فجميع تلك الحركات حاولت وحدها بغير شراكة احتكار واقتناص الحق في توضيح معالم الإسلام وبالقطع من زاوية واحدة، رغم أن الإسلام نفسه يشير إلى التعددية الدينية التي هي من أبرز ملامحها، والإسلام وحده الدين الذي أباح التنوع الثقافي وتعدد الروافد الصحيحة والصالحة لكل زمان ومكان دون ربطها بأشخاص أو بعصر أو بطائفة دون غيرها.

لكن الإشكالية التي طرحتها هذه الجماعات هي الطبيعة الاحتكارية للصوت الديني الواحد،مما يتيح لها حق التصرف في المسلمين ومصائرهم لاسيما المتعلقة بالشأن السياسي مثل الدساتير والرئاسة والملك والانتخابات البرلمانية مرورا بحياة المجتمع. وهذه التيارات وصولا إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ارتأت عدم الاكتراث بأولوية العقل ومكانته في الاستنباط والاستقراء لمقاصد الشريعة ما دامت تلك الجماعات قادرة على تقديم وجبة يسيرة من المبادئ والتعليمات الدينية يمكن الاكتفاء بها.

ولكي تكتمل صورة الشرق المضطرب بوجود داعش وحالات الشره السياسي لدى التنظيمات الدينية نحو اعتلاء السلطة كما حدث في مصر وتونس وبعض الأوقات بالعراق الذي تبدد، وجنوح مؤقت في الجمهورية السورية، نجد تخاذلا شديدا من قبل تلك الفصائل والتيارات صوب العدو الحقيقي وهو إسرائيل والأفكار الصهيونية التي ترابط لنا في السر والعلانية، ورغم توافر كم كبير من المعلومات والمعارف حو حقيقة العدو المرابط للشرق العربي والإسلامي إلا أن الصورة دوما تبدو معكوسة ومغايرة لدى هذه التيارات، فخطابها السياسي ليس بنفس القوة والضراوة

أمام عدو يحيط ويحيك لنا المفاتن والمثالب والمخاطر إذا ما قيس خطابها بشأن الأوضاع السياسية الخارجية، فعلى سبيل المثال نجد أصواتا كثيرة متشابهة تطل علينا في الصحف والمجلات والفضائيات الفارغة من المضمون والهدف تهاجم أوضاعا عربية وتكيل الاتهامات للأنظمة السياسية بها وهي غافلة تمام الغفلة والنسيان عن كيفية مواجهة الخطر الصهيوني الوشيك.

وتكفي نظرة سريعة إلى أحداث المنطقة العربية لإدراك حالة التشظي السياسي والديني بها وموقف المثقف صوبها وماذا أفاد من إحداثياتها المضطربة وماذا أفاض من حلول لفك شفراتها، تحديداً مجازر الكيان الصهيوني في غزة و الخلافة المزعومة المنسوبة لتنظيم داعش والموسومة بتنظيم الدولة الإسلامية، وبعيداً عن ما يحدث في غزة لأن الإنسانية تنهار لحظة بلحظة أمام المشاهد اليومية التي تبث عبر الفضائيات والتي تحتاج إلى عناصر ثلاثة كي تنفك عقدة فلسطين عموما وليست غزة وهدها وهي الإرادة والإخلاص والتعاون الصادق، وهي كلمات ثلاث تبدو بسيطة نسبياً إلا أن تحقيقها ومثولها على أرض الفعل لا يبدو سهلاً أو ممكناً لكنه لا يعد أيضاً مستحيلاً. ومن الصعب تناول الطرح السياسي للمثقفين العرب إزاء مذابح غزة لاسيما وأن الصمت العربي الرسمي كفيل بمذابح جديدة، وأن تناول الملف الفلسطيني على موائد الاجتماعات العربية صار طبقاً شهياً لأن الطعام فيه لا ينفد.

أما بالنسبة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والذي يسعى لإقامة خلافة إسلامية ممتدة حتى مشارف القارة الأوروبية والتي قدمت أوراق اعتمادها بالعنف وسفك الدماء ونبش قبور الأنبياء والأولياء فإن المثقف العربي لا يمتلك قدرة على استشراف الخطر بصفة عامة، وعادة ما أتعجب من أمر الذين يصرون على إلصاق أسمائهم بلقب المفكر لاسيما وأنهم تنتابهم فجأة ظهور مثل هذه الحركات والتنظيمات في الوقت الذي كان أمامهم متسع من الزمن يسمح لهم بتجديد خطابهم الثقافي وتهيئة العقل العربي لاستقبال التنوير، وظل المثقف العربي ينتظر أية إحداثيات جديدة في المشهد السياسي والديني دون أن يبدأ في حركة التثوير المرتقبة والمنتظرة منهم

فكانت النتيجة ظهور تيارات مناوئة تستهدف تقويض المنطقة كلها تحت رعاية أمريكية بعدما اقتنعت الإدارة الأمريكية بعدم جدوى التدخل المباشر وخصوصاً المكابدات التي لحقت بالقوات الأمريكية في العراق وكذلك ما تكبدته من خسائر اقتصادية أرهقت ميزانيتها عقب نجاح الثورات العربية تحديداً في مصر وتونس فكان من الأفضل لديهم الالتجاء إلى تدعيم فصائل قصيرة العمر تاريخياً من أجل زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي وتفتيت القوى التي يمكن أن تناهض الكيان الصهيوني ومصالح الإدارة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

إن فكرة الرهان على داعش هي الفرصة الأخيرة للمثقفين والمفكرين العرب الذين أرهقوا أقلامهم وأرهقوا أذهان القارئ معهم بتفاصيل ودقائق أحداث وتشتيت للانتباه والوعي العربي الجمعي بعيداً عن مشكلاتهم المزمنة تاريخياً والتي يفرزها واقع مأزوم يتشظى بالانقسامات والتحزبات، فالخصومات الثقافية والسياسية للمفكرين العرب هي التي أفرزت تنظيم داعش، وفقر معالجة قصور الخطاب الديني وابتعاده الطوعي عن تجديده أسهم في الترويج الإعلامي لتنظيم الدولة الإسلامية وكأن الإسلام قد انمحى نهائياً من الدول التي شهدت بالإسلام فور ولادته. وشارك المثقف دون وعي في ترويج هذا الكذب الذي استخدم الدين ستاراً لتحقيق مطامح سياسية، ولعل صمت المثقف العربي عموما عن الاستلاب الفكري للشباب من قبل بعض الفصائل الدينية السياسية غير الرسمية أي التي لا تعمل تحت سياج شرعي أشعل فتنة الفتاوى التي تلقفتها عقول أولئك الشباب فصاروا أكثر حماسة لتلك الفصائل دون معرفة كاملة لكنهها وفلسفتها ومزاعمها غير الواضحة، هذا بالإضافة إلى فقدان تواصل المفكرين العرب إليكترونياً عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي التي استحالت عالماً حقيقياً وليس افتراضياً لشباب هذه الحقبة المعاصرة واكتفائهم بدور الأخ الكبير الناصح سمح لتنظيم الدولة الإسلامية وغيره من التنظيمات التي تعمل تحت الأرض بالظهور الدموي والإفراط في استخدام العنف تحت ستار الإسلام الحنيف البعيد عن أي مظاهر وممارسات تدعو إلى التناحر والتنابذ والتفرقة وشيوع

الفتن.

ولطالما اكترث المثقفون المصريون بالحداثة منذ تسعينات القرن الماضي، إلا أن اكتراثهم هذا وقف عند تخوم المصطلح دون الاهتمام بإجراءات تطبيقها، وهم في هجرتهم نحو الحداثة الفكرية والاجتماعية افتقروا إلى فهم واستيعاب التراث وتحليل مكوناته لاسيما التي ارتبطت سياسياً بالسلطات والأنظمة الحاكمة، واعتبروا أن نصوص التراث جزءاً أصيلاً من الدين فتركوا الشباب ينهلون من منابع ومصادر لم تقنن بعد، الأمر الذي اعتبره كثير من المنتمين إلى تيارات الإسلام السياسي هو المنهج المستقيم الذي ينبغي أن يتبع، وبدلاً من أن يقوم مثقفو الوطن في معالجة كتابات التاريخ المتعلقة بالفكر السياسي والديني لجأوا إلى طريق أيسر نسبياً وهو النمذجة، أي الأخذ بفلسفات وتيارات فلسفية واجتماعية جديدة لا تتفق ومعطيات المشهد الحالي، وبذلك أصبح فكر الوطن معقداً نفسياً ومشدوهاً إلى أيديولوجيات متباينة يسارية وإسلامية وليبرالية، ووفقاً لذلك يغدو سؤال آخر وهو كيف يمكن فهم طبيعة وطن ومثقفوه ينصهرون بالاشتراكية والليبرالية والفكر الديني السياسي والحرية الاقتصادية دون أدنى اهتمام بحدث مشهود قد لا يقبل أي تنظير اجتماعي ضيق.

وعلى المثقف الذي كان يتمتع في ستينات وسبعينات القرن الماضي بقدر رائع ومساحات واسعة من الاعتلان الفكري والحضور الفعال داخل سياق المشهد المصري أن يتوقف قليلاً عن التنقيب والتفتيش في مصادر تمويل تنظيم الدولة الإسلامية داعش الذي أصبح معروفاً للقاصي والداني عن أسباب تواجده داخل الجسد العربي، أو اقتفاء التوجيه الذي يقف وراءه لاسيما وأن فكر داعش على وشك الاشتعال في منطقة الشرق الأوسط كلها، وكما يشير جاستون باشلار في كتابه فلسفة الرفض مبحث فلسفي في العقل العلمي الجديد إلى أن استخدام المنظومات الفلسفية في المجالات البعيدة عن أصلها الروحي يكون على الدوام عملية غير دقيقة، ويكون في الغالب عملية مخيبة للآمال، فالنظريات الفلسفية تغدو عقيمة وخادعة ما لم تتوافق مع حدث الواقع.

الفصل الثالث

فَضَائِحُ الشَّيْخِ وأعْوَانِه

مثلما فشلت كافة الأنظمة التربوية العربية في معالجة المشهد التعليمي المدرسي صوب الاجتياح الجانح لفيروس كورونا الذي يبدو أن كابوسه لن ينتهي بعد لفترات طويلة مقبلة، تواصل المؤسسات الدينية فشلها التاريخي في تجديد الخطاب الديني، نعم تجديد الخطاب الذي لا يقل أهمية عن معركة البقاء التي نمارسها بصورة يومية ونحن نواجه خطر الإصابة بفيروس كورونا الذي لم يعد مستجدا بل صار شريكا يوميا في ممارساتنا الراهنة.

ومنذ أزمة اجتياح فيروس كورونا أرض الوطن العربي وربما قبل الاجتياح أيضا والعقل العربي بحاجة ضرورية إلى التجديد وإعادة بنائه، ولطالما وجهنا الحديث نحو قراءة جديدة لفكر المجدد مُحَمَّد عبده الذي يعتبر رائد التنوير ونهضة العقل في العصر الحديث، ولكن لا فائدة من التنويه أو التذكير في ظل ظهور مستدام لعوارض أدت بالفعل إل تعطيل العقل، وانتهت بنا إلى مرمى التحريم والتكفير والتنفير أيضا من كل شئ يندد بالرجعية والراديكالية المتطرفة، وبات من الأولى طيلة سنوات منصرمة الاهتمام بأولويات العقل الفقهي الذي انكشفت عورته إزاء مشاهد عدم دفن وتكفين من مات شهيدا بفيروس الكورونا الجائح بغير رحمة، وكم كان مضحكا ونحن ننادي عبر مقالات طويلة وكثيرة بضرورة تجديد العلوم الطبيعية في ظل جهل مستمر وعتمة علمية عربية ممتدة.

والأدق هو الاهتمام بتجديد العلوم الدينية، لا كما كان النقاش بين فضيلة الإمام الأكبر العالم الجليل الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر وبين رئيس جامعة القاهرة حول مفاد التجديد وأهميته، لكن تجديد العقل الذي سيتلقى هذه العلوم

والمعارف والنصوص التراثية التي أنتجها سلفنا الصالح في سياقات تاريخية متنوعة ومتعددة بل ومضطرمة الاشتعال السياسي والمذهبي أيضا.

وفي ظل الهوس الثقافي لجموع المواطنين العرب حول فيروس كورونا الأكثر غموضا وانتشارا وجدنا من يروح ويجيئ ويفتش عن النصوص التراثية المحمودة بالفعل عن كيفية مواجهة الأوبئة رغم اختلاف طرق الوقاية والعلاج ورغم أننا بالفعل لا ندري لغويا أو علميا أو طبيا الفوارق الدقيقة بين التعافي والشفاء والاستشفاء لكننا هكذا دوما نتعامل مع فكر التجديد بمنطق التجدد، أي الانتقال المفاجئ العشوائي صوب المعرفة وروافدها، وهذا التحول العشوائي يتنافى تماما مع كنه التجديد الذي يشير إلى خطة واعية منظمة ذات أهداف ورؤى في سياق منظومة متكاملة من المعرفة، لكننا كعادتنا نحقق الفشل في الإحياء والتجديد مكتفين بالتجدد بصور أكثر عشوائية.

لقد جاءت الكاشفة أقصد جائحة كورونا لنبصر أن قضايانا الفقهية المسكينة عبر عقود طويلة لم تخرج عن أفلاك أو شراك بعينها، محدودة وفقيرة جدا، سواء في العرض والطرح والتحليل والنتيجة كذلك، من يكفر من؟ ومن ضد من؟ وقضايا اللباس والزي الذي صار إسلاميا تارة وأجنبيا تارة أخرى، وبين قضايا تتعلق بالحاكم ونظامه ونحن أفقر الناس بمدارج الملك والحكم والسلطة عبر تاريخنا الإسلامي منذ ولاية معاوية بن أبي سفيان الذي ترنح مؤرخو سيرته بين كونه صحابيا جليلا أم مغتصبا للسلطة الراشدة الجليلة.. ما أفقر حالنا التاريخي أيضا.

جاء فيروس كورونا وسط دهشة من هؤلاء الذين ظلوا يرتقبون أصحاب اللحى عبر الفضائيات المتباعدة مكانيا والمتقاربة فكرا وأيديولوجيا ليستيقظوا على حقيقة واحدة لا شريك لها أن مجمل أدعياء الفقه في زماننا المعاصر اختزلوا علوم الفقه ونصوصه في قضية المرأة ؛ صوتها، عفتها، نكاحها الشرعي وغير الشرعي، طلاقها، عملها وتعليمها، وتصوروا وتصور مريدوهم أيضا أن كلامهم المبتور الفقير أصبح قانونا لا يقبل التفسير أو التأويل أو حتى مجرد ترميز فهمه، بل تطبيقه فحسب.

ولأن حالنا الفكري لا تختلف كثيرا عن حالتنا العلمية التطبيقية، فإن واقع التأليف في قضايا الاجتهاد والتجديد ينبئ عن نهايات مرصودة متوقعة، وهذا ما سمح لتيارات أكثر تطرفا ورجعية كتنظيم داعش في الظهور والتغلغل، وهذا أيضا . أعني فقر وتقاعس المجددين في التأليف حتى أفقر المتخصصين . ما دفع عشرات بل مئات الوجوه الباهتة نحو شاشات الفضائيات لنشر مذاهب واهية، وتناول قضايا المرأة أكثر دقة من المرأة نفسها وأنا لم أندهش حينما بزغت ظاهرة نكاح الجهاد، أو انتماء النساء بكثرة لصفوف تنظيم الدولة الإسلامية المعروفة بتنظيم داعش، فهؤلاء بأسلحتهم اللغوية الرخيصة، وبأساليبهم الدعوية التي أفرزتها عصور الركود والتخلف كفيلة بالاصطياد والتجنيد. وأقولها ولست متهما أحدا بغير يقين أن عشرات المنتسبين للدعاة أو الذين اعتلوا منبار الفضائيات استغلوا بوابة المرأة وفقهها من أجل السيطرة باستخدام أسلحة الإقحام والإفحام ودغدغة المشاعر والأحاسيس وكانت المرأة كعادتها الضحية والفريسة سهلة الاقتناص!.

إن واقع التأليف الديني الذي يحث على إعمال العقل ويدعو إلى الاجتهاد المستنير لا يتوزان تاريخيا بالأمة الحضارية التي علمت العالم كله معنى التحضر، أعني أمة العرب، حتى وإن وجدنا حفنة من الكتب التي تتناول واقع الاجتهاد المعاصر، لإغننا نكتفي بالبحث في المسائل الخلافية فقط، وكأننا نكرس لثقافة التناحر والتشاجر والخلاف لا التوافق واستطراد النهوض.

وتتوالى خيباتنا الثقافية أننا لم نهتم بما كتبته الباحثة المتميزة جميلة بو خاتم، لاسيما كتابها الموسوم بـ " التجديد في أصول الفقه " المنشور عام ٢٠١٦، حينما رصدت أزمة العلم الموروث وعوارض التجديد الفقهي وركزت على ثمة عوامل وأسباب بعينها منها غياب الجانب الإجرائي أي كيفية تشغيل القواعد الأصولية في استنباط الأحكام الشرعية، كذلك الاستطراد في عرض مسائل الاستمداد، وما أكثر مشايخ هذا الزمان في التلاعب (نعم أعني وأقصد بلفظة التلاعب) اللغوي والإيهام المعرفي بقضايا وهمية ليست راهنة أو عاجلة.

إننا لا نواجه فيروسا منفردا بل بكتيريا منتشرة منذ سنوات، بكتريا أصابت العقل فضعفته عن الإعمال والاجتهاد والتجديد، نمارس معركة شرسة مع روح التقليد التي سادت وسيطرت وأفسدت الدين والدنيا معا، نواجه ورطة تاريخية وقعنا فيها بغير قصد من أولئك المشايخ الذين ادعوا وافترضوا وصرخوا بأصوات عالية صاخبة بأن محاولات التجديد والاجتهاد هي ذرائع لهدم صرح الدين.. إنها معركة بائسة مع يأس الجمود!.

الفصل الرابع

مَشَاهِدٌ مِن الفِتْنَةِ الكُبْرَى المُعَاصِرَةِ

لا أعرف مسبقاً إذا كان القارئ العزيز سيتقبل عذري واعتذاري عن ارتكاب السطور المقبلة، ولعلها المرة الوحيدة التي استأذن فيها القارئ بأن يغفر لي حماقة الكتابة عن الدولة المدنية والدولة الدينية،، فهو حديث ذو جدل وجدال وشرك كبير . بفتح الشين أي الفخ . وهاوية تغوي المقترب منها. وكلما فكرت في مسألة العلاقة بين إقامة دولة مدنية ودولة دينية أحمد الله وأشكر نعمته بأن الأديان السماوية لم تنتشر بفعل المطابع وحدها، بل بحيوية وسر خاص من عند الله.

وإذا حاولنا أن نرصد بعض مخاطر إقامة الدولتين معاً المدنية والدينية فنحن دونما شك سنقع في هذا الشرك أو الفخ الكبير، فإذا كان المد السلفي المتطرف إسلامياً كان أو مسيحياً بعض الوقت يسعى إلى استقطاب عدد لا بأس به من الأنصار فإن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى تفكيك بنية المجتمع، بل سيؤدي إلى مغبة مهلكة من خلال تحريض الطبقات المعدمة، ناهيك عن إثارة الخلاف حول القضايا الفقهية وعلى رأسها مسالة تجديد الخطاب الديني الذي لا أملك آملا في تحقيقه على المدى القريب نتيجة الهوس الإعلامي لبعض الشخصيات التي اعتادت احتراف إطلاق العنان للفتاوى غير المضبوطة فقهيا.

هذا بالنسبة للدولة الدينية التي ربما تقام دون تخطيط أو معاناة في التنفيذ ومتابعتها ومراقبتها ومن ثم تحقيق أهدافها المنشودة، أما بالنسبة للداعين إلى إقامة دولة مدنية وترسيخ أعمدتها وأركانها فهم أيضاً سيذهبون بغير وعي نحو هذا الشرك المنصوب لهم. فربط الدين مثلاً بالعلم بصورة مستدامة يوقعنا في إشكال خطير، نظراً لاتسام العلم نفسه بالتغير والتقدم الدائم، بل إن دعوة هؤلاء المناصرين لإقامة الدولة

المدنية دون ضوابط ثابتة ستجعلهم يقدمون العقل على ظاهر الشرع عند التعارض، وهذا بدوره يؤدي إلى تحريك الطائفية من جديد.

ولاشك أن فكرة الحوار بين أنصار كل اتجاه مدني وديني يتحرك نحو الصراع والعداء، فكلاهما يرى الآخر على باطل، إلا أن أنصار الدولة المدنية أخف وطأة في الحكم على الآخر، فهم يبتعدون تماماً عن التكفير الذي طال معظم من اشتغل بالتفكير والتأويل والتحليل وإعمال العقل، وربما سندهش أقراني حينما أخبرهم بأن الشيخ الإمام مُحَمَّد عبده أحد مستنيري القرن التاسع عشر بأنه أشار إلى أن الأصل الخامس للإسلام هو قلب السلطة الدينية والإتيان عليها من أساسها، بل يقر الشيخ الإمام المجدد مُحَمَّد عبده أن الإسلام هدم بناء تلك السلطة ومحا أثرها، وأن الإسلام لم يعد لأحد بعد الله سبحانه وتعالى ومُحَمَّد علية الصلاة والسلام سلطاناً على عقيدة أحد، ولا سيطرة على إيمانه، على أن الرسول عليه السلام كان مبلغاً ومذكراً، لا مهيمناً ومسيطراً. يقول الله تعالى (فذكر إنما أنت مذكر * لست عليهم بمسيطر).

ولعل سبب كراهية معظم السلفيين لفكر الإمام ما صرح به بأن الإيمان يعتق المؤمن من كل رقيب عليه، فما بينه وبين الله سوى الله وحده، ولكل مسلم أن يفهم عن الله من كتاب الله، وعن رسوله من كلام رسوله بدون توسيط أحد من سلف ولا خلف.

وفي صدد تجديد الخطاب، تجدر الإشارة إلى ما أثير منذ سنوات ليست بالبعيدة بشأن صدور الحكم القضائي الخاص بإلزام الكنيسة المصرية بمنح الترخيص للمطلق بحق الزواج الثاني و الذي بغير شك ترك، ولا يزال يترك حالة مستمرة من الجدل بين ما هو سياسي مدني وما هو ديني، والمسألة المصرية إن جاز لي وصفها مسألة معقدة نظراً لتشابك علاقاتها وتعدد الاتجاهات والتيارات فيها. وهذا الحكم يترك لدي انطباعاً مفاده الحيرة والدهشة، فهل صدور مثل هذا الحكم في هذا الوقت المحموم بصيحات التغيير والتعديل والتطوير كان انعكاساً لهذا التيار غير الواضح ملامحه، أم أن أكثر من رجل مسيحي مطلق قاموا بما اشتهر تسميته بتجمع الهموم المشتركة

فقاموا برفع قضية ضد الكنيسة المصرية يطالبون فيها بحقهم في إقامة حياة زوجية وأسرية جديدة وسط مرأى ومسمع ذويهم وأقرانهم وعشيرتهم.

وعليك أن تكتفي بمطالعة عناوين الصحف والمجلات وموضوعات برامج التوك شو التي أصبحت تشبه القنوات الدينية الفراغية والتي تناولت هذه القضية آنذاك لتدرك على الفور هوس الجميع بالقضايا الدينية الخلافية، ومدى صعوبة الحالة المصرية في الفصل بين الأمور الدينية والأمور الدنيوية. فالبابا شنودة الثالث أصر مطلقاً على رفض التصريح بالزواج، مضيفاً إلى أن من يريد أن يتزوج فعليه ذلك بعيداً عن الكنيسة الأرثوذكسية.

وتشير الإحصائيات الرقمية أن أكثر من مائة وأربعين ألفاً هم ضحايا الطلاق مما يزيد من الحالة المصرية تعقيداً وحيرة. فعلى هؤلاء طبقاً لإعلان البابا من رفضه لقرار المحكمة أن يغيروا ملتهم أو دينهم أو أن يفعلوا ما يريدون دون الرجوع إلى مرجعية دينية. ولأنني رجل مسلم من الطبيعي أولاً ألا أدخل في هذا الجدال المحموم بين الكنيسة المصرية وأحكام الدولة المدنية، ثانياً إن معالجتي لمثل هذه القضايا الخلافية الجدلية تثير مسألة الفتنة الطائفية التي أسعى وغيري دون كلل أو تعب إلى القضاء عليها في مهدها وإقامة علاقات اجتماعية ورسمية دون تفرقة أو تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين إذا كنا نرغب حقاً في البقاء.

لكن ما يثير دهشتي حقاً أننا نسقط دائماً في أول اختبار حقيقي نحو المواطنة التي لا تعني مطلقاً قهر النص الديني، ولا تعني إلغاء الفوارق والملامح الرئيسة والفاصلة بين الأديان، بل تشير إلى ضرورة الإذعان للقرار السياسي والالتزام بالأعراف المدنية التي تسعى الدولة إلى ترسيخها.

وأيضاً ما يحدث من مشاحنات ومساجلات ذات صوت عال حينما تصطدم المؤسسات الدينية بالقرارات المدنية رغم حرص كل طرف منهما على إظهار روح التعاون والمشاركة من أجل رفعة هذا الوطن الذي لا ولن يرتفع أمره إلا بارتفاع

حقوق أصحابه، وأؤمن كما يؤمن غيري بأن النص الديني المقدس لن يتغير ولا يليق به ذلك لرفعته وقدسيته وثباته، لكن من المفجع أن العقول التي تعالج هذا النص وتتعامل معه لا تتغير بل تريد حيناً أن تفرض سطوتها وحيناً آخر سياطها المغموس في الزيت المغلي لقهر وقمع النص الديني.

والأخطر في تفاصيل هذه القضية التي ستظل معلقة حيناً من الدهر حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً، أنني أستشعر خطراً قادماً من بين ثنايا هذه المسألة المثيرة للجدل، هذا الخطر قد يكمن في زيادة نبرة الاحتقان نحو القرارات المدنية السياسية تجاه الأمور الخاصة بالعقيدة، وقد يدفع هذا الاحتقان إلى ثورة بعض النساء المسلمات المقبلات على الزواج بأن يقمن دعوى قضائية ضد أي جهة أو مؤسسة أو حتى منظمة حقوقية يطالبن فيها بحقهن في إضافة بند أو شرط خاص في وثيقة الزواج تقر بعدم زواج زوجها بأية امرأة ما دامت على ذمته.

ونظراً لأننا نعيش ونحيا في ظل شعارات مسعورة تنادي بالتغيير والتطوير لأي شئ وبأي صورة، ونعاني من حالات فشل وسقوط ندعو الله تعالى بأنها لا تدوم مثل انتحار شاب لظروف نفسية مبهمة، وانتشار موجات عشوائية من الأغاني، وسلوكات رياضية لا علاقة لها بالأخلاق والقيم، والأزمة الطارئة بين بعض النقابات والهيئات والجمعيات الأهلية، مروراً بالمحاولات الخبيثة للنيل من الدولة المصرية رئيسا وجيشا وشعبا أيضا، و آخرها هذا التهكم البغيض والسخرية المريضة بين جماهير الكرة في مصر، بينما هذا الجمهور نفسه لا يدرك ويفطن أن فريقه الوطني بات مهزوماً وهو يلعب مكشوف الساقين والمهارة أيضاً، ويجري وراء كرة مستديرة وسط جمهور مهووس قام بتلوين وجهه وذراعه وجبهته وربما قدمه بألوان علم بلاده حباً في لاعبيه، إلا أننا نأمل وسط كل حالات السقوط تلك أن نحيا ونستمر في إخراج العقول من حيز البساطة إلى ملكة التميز.

الجماعات الإسلامية الجهادية في بلاد العرب

تبدو المسألة عميقة ضاربة بجذورها في أواصل تاريخ مصر المعاصر حينما نستقرئ فكر الجماعات الدينية الإسلامية التي انخرطت في الشأن السياسي لاسيما وأن مساهماتها لم تصب في مصلحة الوطن والمواطن بنفس القدر الذي أحدثه هذا الفكر وتلك الطروحات التي بدت في معظم الوقت أكثر قمعية ووحشية بل وأعنفها شراسة إن جاز التوصيف.

ولا يظن القاصي والأكثر دنوا أن قيام هذه الجماعات بسبب أن المجتمعات العربية الإسلامية الأصل والنشأة والتكوين هي جاهلية وغارقة في جحودها صوب الربوبية كما زعم سيد قطب ومن تبعه من أنصار جماعات التكفير والهجرة الذين لجأوا إلى الدين الظاهري فحسب كستار لممارسات لا تليق بسماحة الإسلام ووسطيته واستثنائيته السماوية بل لتحقيق مطامح ومآرب تقترب إلى أرصدة الجاهلية نفسها. بل كانت النشأة الطبيعية هي سد الفراغ ومعالجة جهل العوام واستغلال فترات الضعف التعليمي وانتشار البطالة وأيضا الوقوف في وجه بعض الأنظمة الحاكمة لاسيما وقت قيامها على وجه التحديد فترة تكوين جماعة حسن البنا وتنظيمه.

وعمق التجربة السياسية للجماعات الإسلامية نسبة إلى الملامح العامة لتكوينها لا لانتمائها الديني، يعود إلى منطق التصارع الذهني لدى أمرائها تجاه مدنية الدولة ودينية السلطة، الأمر الذي جعلها بغير علل أو فلسفة تشير علانية بعلمانية أية تصريحات أو كتابات تنطق بالدولة المدنية التي هي في الأساس أيضا من منجزات العصر الحديث التي تحتاج إلى تصويب ومراجعات طويلة.

وفكرة المدنية التي كانت وستظل الهاجس المقلق لدى جماعات الإسلام السياسي هي مجرد أكذوبة روجت لها تلك الجماعات لدى مريديها وأنصارها بحجة أن الديموقراطية تزحف بالأوطان نحو الهاوية وأنها . أي الديموقراطية . وجه كاشف للضلال والكفر وعصيان الإله، رغم أنها في أوقات أخرى وفي أزمنة التمييع السياسي

لظهور تيارات الإسلام السياسي استخدمت كافة رساميل الديموقراطية وخصائصها للترويج لفكرها وخداع الأنظمة الأمنية بسلمية هذه الجماعات، وسرعان ما تعود مجددا إلى طروحاتها الأصولية السابقة التي تقصي الآخر وتستقطب من يوافقها ويرافقها في التوجه والهدف.

وعودة تيارات الإسلام السياسي للأصول وتوصيفها بالأصولية ليست عيبا في حقيقة الأمر إذا كانت المرجعية لتلك الأصولية القرآن الكريم وفهمه الصحيح والسنة النبوية الصحيحة الخالية والخاوية من التحريف والتصحيف والتبديل والوضع والتجريح وهي مفردات أزعم أن جملة من أمراء تلك الجماعات لا يمكنه التفريق بينها بل أزعم حد اليقين بأن مجمل زعماء حركات التكفير والهجرة والجماعة السلفية الجهادية وصولا إلى تنظيم داعش الدموي بمنأى عن مفاهيم الناسخ والمنسوخ والجرح والتعديل وأكثر ابتعادا عن مزاحمة التأويل.

لكن أصولية الجماعات المنسوبة للإسلام السياسي ليست كما أرى تهرع نحو مصادر التشريع بضوابط استخدامها، بل هي معتقدها الزمني تقر بحجب كافة محاولات التجديد والاجتهاد، بل هي نفسها تعاني من فقر الاجتهاد اللهم فقط فيما يتعلق بأمور النساء وتحكيم الرغبات الجنسية كما رأينا وطالعنا فتاوى عجيبة كإرضاع الكبير والزواج من الصغيرات انتهاء بفتاوى فساد الأدمغة من مثل نكاح الجهاد وجهاد الحب.

وفقر التجديد لدى أمراء وزعماء حركات الإسلام السياسي متعددة الأسماء والتوجهات من الإخوان المسلمين والجهاد والسرورية والتكفير والهجرة والسلفية الجهادية والقاعدة وغيرها من هو الذي دفع بغير إرادة إلى الاحتكام لطروحات تنظيرية لا يمكن الفكاك منها مثل الأدوار التي يقومون بها من توعية الجماهير مستغلين بساطتهم المعرفية بقضايا الدين وأحكام الفقه والحركات الدينية في الإسلام واختلاف المذاهب أيضا، كذلك أدوار من مثل رعاية الأيتام والخطابة التقليدية القائمة على الإقناع الصوتي والتفاعل غير اللفظي والتأكيد على مخارج الحروف دون

المضمون المعرفي، وأخيرا الدور التقليدي تاريخيا لدى هذه الجماعات وهو نصح النساء، لدرجة أنني وغيري ممن يرون ضرورة في تنوير العقول، نرى أن رخصة قيادات جماعات الجهاد الشرعية هي تناول قضايا النساء بصورة مبالغة أكثر من تداولها بين النساء أنفسهن الأمر الذي يحتاج من رواد التخصص السيكولوجي دراسة هذه الظاهرة الملتبسة.

هذا الزعم بالأصولية التي يتزعمها شيوخ وأمراء التيارات الجهادية جعلهم أكثر اجترارا لقضية الخلافة التي طالما نجدها في كافة كتابات الراديكاليين بنفس القدر الذي نرصده عند التنويريين والمجددين أيضا، وفكرة الخلافة والكونية والصرامة المطلقة في تحقيقها أبعدت جماعات الإسلام السياسي عن مشكلات المجتمعات العربية الإسلامية الحقيقية، وأفقدتهم التزامنية مع أزمات الوطن الاقتصادية، وباتت الخلافة رهن ثلاثة محاور فقط من رؤاهم الضيقة ؛ الأولى هو الوصول إلى سدة الحكم كما حدث في مصر وتونس على سبيل المثال وهو الحلم الذي كرس له ودشنه حسن البنا وتنظيمه عبر مراحل محددة هي التكوين والتأهيل والكمون ثم التمكين، حتى كان السقوط في ثورة مصر الشعبية في الثلاثين من يونيو ٢٠١٣، المحور الثاني هو فساد السلطة السياسية الحاكمة حتى وإن شُهد لها بالصلاح إلا أن أية سلطة حاكمة ليست تنتمي إلى فكرها ومنهجها والولاء المطلق لرموزها، أما المحور الأخير فهو اجتماعي يعود بنا إلى سياق سابق ألا وهو التفكير في المرأة، فالمجتمع سافر بأفعالها، مبتذل بخروجها إلى العمل، في طريقه إلى انحطاطه عبر ارتيادها مناطق الرجال الاجتماعية كالرياضة والجامعة والبرلمان، بلا شك الهوس المرتبط بالجسد يظل الملمح الأكثر بروزا واتساعا وارتيادا أيضا في فكر أمراء الجهاد المزعوم.

ويتفق كل مسلمي كوكب الأرض على شرف ومكانة وقدر الخلفاء الراشدين وزمنهم الطيب ذِكرًا وسيرة ورواية، ومن الصعوبة أن تجد من يخالف الاعتقاد بتلك المكانة التاريخية، وهي الساحة التي طالما يلعب على ثراها الجهاديون المعاصرون، لكن رغم هذا السمت العام الذي يتشاركه التنويريون والراديكاليون معا، بل والعلمانيون

أيضا أراهم على نفس درجة تمجيد زمن الخلافة الراشدة وهو بحق يستحق التمجيد، إلا أن بقاء أمراء التيارات الجهادية عند تخوم زمن الخلافة وحدودها فقط يزيد من قمع كل محاولات التجديد بل والإصلاح أيضا، لأن المسلم وحسب استقطابه ذهنيا ووجدانيا عبر خطب الجهاديين مهما ارتقى في تدينه وصلاحه الفردي والجمعي سيجد نفسه بمنأى عن صلاح زمن الخلافة الراشدة حتى يصل به الأمر إلى مقاطعة العصر الذي يعيشه.

الأمر الذي وجدناه في الوقفة الاحتجاجية المصرية في شتاء يناير ٢٠١١ حينما ركبت جماعة الإخوان المسلمين وبعض جماعات الإسلام السياسي الأخرى في مصر موجة الغضب والانتفاضة الشعبية فوجدناها تنادي بشعارات لا علاقة لها بحضور المشهد الراهن مثل " خيبر خيبر يا يهود "، و " كلنا إلى الأقصى زاحفون " وهي شعارات قد نجدها طبيعية على أرض فلسطين المحتلة، مما يؤكد انفصال هذه الجماعات بأعضائها عن الوقت والحدث.

ورغم هذا الانفصال، نجد أن الجماعات الجهادية نجحت فيما أخفقت فيه النظم العربية الحاكمة بمؤسساتها الرسمية ؛ فتيارات الجهاد المسلح استطاعت استقطاب ملايين الشباب العربي والغربي لأفكارها عبر الإنترنت، ونجحت بامتهار وكفاءة في انتزاع عقول الشباب العربي من حضن المؤسسات التعليمية الرسمية، ففي الوقت الذي توقفت فيه الدراسة بمعظم الدول العربية ولجأت إلى اعتماد نظام التعليم عن بعد، كان الاستخدام قاصرا ومحدودا ولم يتمتع بالقدر الكافي من الريادة والانتشار وجذب الطلاب العرب رغم تعدد المنصات التعليمية.

في الوقت نفسه الذي هرعت مسرعة تلك الجماعات التكفيرية ومنها تنظيم داعش إلى تدشين عشرات المنصات الرقمية ومئات المواقع والصفحات الإلكترونية عبر شبكة فيسبوك لاستقطاب الشباب الذي بدا أكثر سطحية وأقل عمقا في الفكر والتحليل والتأويل لما يُعرض عليه، فاستحال لقمة سائغة وفريسة سهلة القنص لدى جماعات الجهاد التكفيرية.

وكل الخوف أن يكون التعلم عن بعد الذي تتباهى به الدول العربية اليوم هو السلاح الأكثر شراسة في أيدي جماعات التكفير الجهادية لاسيما وأن الطلاب أصبحوا بعيدين عن خبرة الأساتذة المباشرة والإقناع والتواصل المباشر معهم.

وحينما نرصد نوافذ جماعات الإسلام السياسي المعاصرة، لا يمكننا التغافل عن استخدمها التاريخي بغير كلل لفكرة ممنهجة مفادها وضع الدين (ظاهريا) في خدمة الفكر السياسي الخاص بأيديولوجياتها، وتاريخ العرب المعاصر تحديدا منذ بدايات ظهور تنظيم البنا يؤكد أن الغرض الأساسي لهذه التنظيمات هو الوصول إلى السلطة رغم آلاف التصريحات والأيمان وأغلظ القسم بأنها ـ الجماعات ـ لا تسعى إلى الحكم أو السلطة لكن حقيقة المشهد تبدو دائما مغايرة للمنطوق اللفظي لديها.

لذلك، ما ينبغي التنويه عليه والتشدد كما يفعل الراديكاليون أنفسهم، أن فكرة المراجعات الدينية لأمراء هذه الجماعات وشيوخ تلك الفرق وقيادات التنظيمات الجهادية بعد أن يتم القبض عليهم يجب أن تؤخذ بعين الحذر والترقب، ففي زعمي أن منطق الاستتابة لدى هؤلاء غير حقيقي أو صادق تماما، وأن سياسات التسامح ومظاهر الاعتدال المؤقت لديهم سرعان ما تنقلب إلى وحشية وقمعية واستلاب حين التمكن تماما كما شاهدنا في أحداث رابعة العدوية وكل محاولات مقاومة السلطة العسكرية في مصر، ومن الغريب أن جماعات تدّعي السماحة وهي في جوهر الأمر وواقعه تستخدم كل الحلول المسلحة عند المواجهة.

وأيديولوجية الجماعات الجهادية التي ينبغي أن تكون معروفة ومحفوظة لدى أجهزة الأمن العربية تبدأ بالتدرج في العرض والصبر في الترويج والشيوع داخل التجمعات البشرية، ثم اللجوء إلى حلول جذرية تمثلت ولا تزال في الاغتيال السريع للمخالف، ثم التوسع مرة أخرى في مقابل التشدد في تطبيق نظريات تلك الجماعات، هذا ما جعلني وقت الكتابة استرجع ثمة إشارات تاريخية منها ما قام به صلاح هاشم من تكوين جماعة دينية بجامعة أسيوط ضمت بعض الرموز الجهادية مثل كرم زهدي وعاصم عبد الماجد وأسامة حافظ وغيرهم من رموز التكفير والغلو والراديكالية الذين

لا أثق بعد في استتابتهم الفقهية غير المقنعة، هذه الجماعة التي أسسها طلاح عاشم جاءت كما زعمت لمقاومة منكرات الحرم الجامعي وأبرزها وأهمها وأخطرها من وجهة تفكير هؤلاء المهووسين جسد المرأة وزيها وفساتينها وأحذيتها وكل ما يتعلق بالأنثى، فبدلا من أن يقوم هو وفريقه الجهادي بتثوير البحث العلمي والانطلاق إلى مجالات مجهولة في العلم كان المنكر في نظرهم هذا الجسد الأنثوي الذي يروح ويغدو، في نفس الوقت الذي كانت المنيا على موعد مشهود مع ترويع المدنيين لاسيما الأقباط في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي.

كل هذا يجعل العقل يتذكر بدايات السلطة الدينية في أوروبا حينما حاولت الكنيسة الكاثوليكية الجمع بين السلطة الدينية والسلطة السياسية وفرض الزمن التاريخي على الواقع المشهود مما أدى إلى ممارسات أكثر وحشية بشأن كل معارض كما تم على أيدي البابا جريجوري التاسع في عام ١٢٣٣ من خلال محاكم التفتيش وأصبحت هذه المحاكم بقوة القانون على يد البابا إنوسنت الرابع عام ١٢٥٢ وما قام به من وحشية وقمع تمثلت في حرق المخالف.

إن الإسلام دين يدعو إلى الرقي والارتقاء بالعقل البشري وبالإنسانية في كافة صورها، دين سماوي يحث على إعلاء كل قيم السمو والرفعة ويدفع الإنسان من خلال الاتصال بربه عبر العبادات والطاعات أن يستحق ولاية الأرض وخلافتها هذا ما يغفل عنه أنصار وأمراء جماعات الجهاد والتكفير.

تجليات التطرف الديني

باستقراء كافة المشاهدات والممارسات القمعية التي يمارسها أصحاب التيارات الراديكالية المتطرفة، يمكننا الاعتراف بأن ثمة مواجهات متلاحقة ستطرأ من جديد على المشهد العربي الذي بات أكثر احتداما واضطرابا على المستويين السياسي والاجتماعي لظروف تتعلق ببعض البلدان العربية والتي كانت مسرحا مناسبا لاستغلاله من جانب الغرب الأوروربي والإدارات الأمريكية لتحقيق مطامح شخصية

من شأنها أن تصب في المصلحة الصهيونية دائما. وبغية استشراف تلك المواجهات التي لن تخرج عن الممارسات المسلحة وترويع المدنيين كما في اليمن الذي كان سعيدا يوما ما، أو في بقاع الجمهورية العراقية التي احتضنت الثقافة والحضارة العربية لقرون طويلة وبعيدة بغير خلل أو تقويض، كان من المناسب القيام بجولة إلكترونية للتفتيش عن ملامح العقلية الراديكالية المعاصرة التي خرجت من عباءات متعددة ليست منها فحسب عباءة تنظيم الإخوان المسلمين وأفكار حسن البنا المنهجة حسب مراحل، أو من خلال طروحات سيد قطب الأكثر تطرفا وقمعية من شأنها تقليص سطوة الآخر ونفوذه في الحق الإنساني، أو حتى أفكار أبي الأعلى المودودي التي كانت ولا تزال المصدر الرئيس لأدبيات التطرف العقائدي.

لكن هذه المرة هي إعادة إنتاج أفكار الثورة الإيرانية الإسلامية لصاحبها الإمام الخوميني، وهي ثورة في أساسها فكرية تضمنت في ثناياها كافة أنماط الاستلاب والإقصاء والتهميش وتكميم الأفواه وقتل كل صور الحريات لاسيما المتعلقة بالمرأة وحقوقها التي منحها الله لها.

الغريب في الجولة الإلكترونية أن تلك الجماعات الراديكالية التي تنوعت أسماؤها وتعددت من جماعات الجهاد الإسلامي والسلفية الجهادية والجماعة الإسلامية، إلى التكفير والهجرة (وإن كانت هذه الجماعة على وجه التحديد هي خوارج العصر الحديث بأفكارها الضالة المضللة وبرموزها المضللين فاتري الفكر والرؤية والتوجه وهي بالفعل جماعة سعت في الأرض فسادا وقتلا وتدميرا في مصر في فترة حكم الزعيم الخالد مُحَمَّد أنور الساعات حتى نهاية التسعينيات فترة حكم الرئيس المصري مُحَمَّد حسني مبارك وهي حاليا فترة حكم الرئيس السيسي تعمل تحت أقنعة وغطاءات أخرى لا تحمل اسمها بل تكتفي بحمل سمتها الأيديولوجي) إلى أنصار بيت المقدس إلى جماعة ولاية سيناء مرورا بجماعات وطوائف متناحرة داخليا في الفكر والتوجه والمقصد وصولا إلى جماعة بوكو حرام انتهاءاً بتنظيم الدولة الإسلامية المعروف إعلاميا وأمنيا أيضا بـ (داعش) بجانب استخدامها للعنف والترهيب والترويع

واستغلال ضعف بعض البيئات العربية اجتماعيا واقتصاديا لفرض السيطرة، أنها بدأت مؤخرا من جديد في استقطاب المئات من المريدين عن طريق دغدغة المشاعر والتلاعب بالعقول مجددا.

وهذه التيارات اعتادت منذ فترة مغايرة الفكر السليم ومساومة العقل السديد بطروحات تبدو غير مقبولة أو خاضعة لسيطرة العقل وإعماله ؛ فمن إرضاع الكبير إلى الزواج من الصغيرات اللاتي لم يتعدين التاسعة وفقا واحتكاما لنصوص تراثية مهجورة لا سند لها ولا ضابط أو حاكم شرعي سوى الهوس الجنسي المريض، إلى جهاد النكاح، وصولا إلى جهاد الحب حتى نكتشف أو نستقر صوب حقيقة دامغة في فكر هؤلاء الموتورين ؛ وهي الولوع بالنساء وكأن زمرة وحفنة من أمراء الفتنة ولعوا عشقا حد الهوس بالنساء وباتت العورة التي كانوا يدشنون خطبا طويلة عبر اسطواناتهم المسموعة كما الحال في ثورة الخوميني هي الهدف المطلق لهؤلاء، وأن المرأة هي المركزية الكونية لفقههم. وهم من زاوية علم النفس يحتاجون إلى علاج طويل المدى واختبارات نفسية كثيرة للكشف عن مظانهم العقلية تجاه المرأة، ولهذا فهم في مواجهتهم المعاصرة اليوم مع الحكومات والأنظمة وطوائف المجتمع لن يجدوا سندا لهم سوى المرأة والفتاة كفريسة سهلة القنص من وجهة نظرهم العقيمة البليدة أيضا.

ولم يفطنوا ولو للحظة أن المرأة التي جعلوها في ذهن الشاب المهووس . على سبيل المثال . هي أم المؤمنين السيدة حفصة، ومن أشهر الحوادث التاريخية في عصرها هو حادثة جمع القرآن الكريم الذي تم في عهد الصديق أبي بكر (ﷺ) حينما عرض الأمر على عمر بن الخطاب (ﷺ) وتشاورا في الأمر، حتى انتهى بهما المطاف إلى جمعه فجمعه الصحابي الجليل زيد بن ثابت. وبعد أن تم جمعه أخذت النسخة ووضعت عند أبي بكر الصديق (ﷺ)، فلما توفاه الله تعالى أخذ النسخة عمر بن الخطاب، ولما استشهد الفاروق وهو يصلي على يد أبي لؤلؤة المجوسي، أوصى عمر بن الخطاب أن تكون النسخة محفوظة لدى السيدة الطاهرة حفصة.

وبعد أن تولى الخليفة عثمان بن عفان الخلافة، توالت الفتوحات الإسلامية في

عهده، ودخل الكثير من غير العرب الإسلام، فأثروا في اللغة العربية ومقاماتها كما تأثروا بها أيضاً، وكانت نتيجة هذا التأثر اختلاف القراءة القرآنية لاختلاف الألسنة واللهجات، فعمد عثمان بن عفان أن تحرق كافة النسخ الموجودة للقرآن، ذلك أن يوجد به أخطاء تحرف المبنى والمعنى، وخوفاً من اللحن في اللفظ القرآني الشريف الذي تعهد الله بحفظه، وسعى إلى الاعتماد على نسخة واحدة أصيلة، وكانت هذه النسخة الأصيلة والسليمة هي الموجودة عند السيدة الفاضلة حفصة بنت عمر (رضي الله عنهما)، فأخذت النسخة من عندها وتم نسخ القرآن أكثر من نسخة ووزعت على كافة الأمصار، وأصبحت نسخة مصحف حفصة هي المرجع الرئيس لنسخ القرآن الكريم. ولابد للتاريخ الإنساني أن يحفظ دور السيدة حفصة عليه، فتخيل لو ضاعت هذه النسخة من بيت السيدة حفصة، ولكن كيف تضيع وهي امرأة أمينة حافظة، لكن في زماننا هذا يعتمد أقطاب وأمراء النساء المزعومين بأمراء الجهاد أن يبرزوا المرأة كمصدر فتنة ونموذج للشهوة متغافلين رصد صور رائعة للمرأة عبر التاريخ.

وقناعتي الشخصية أن المواجهة مع فكر هؤلاء حينما يكون إلكترونيا تتم بنفس الدرجة والمهارة ومخاطبة المرأة العربية بصورة تجعلها أكثر حكمة ووعيا وهي تنصت لفكر مرتزقة الدين وخوارج هذا العصر الذين يسعون في الأوطان خرابا عن طريق تقويض استقرار المجتمعات العربية ونزع فتيل الأزمات بصورة مستدامة، وإبراز الصورة الرائعة التي رسمها القرآن الكريم للمرأة وأنه ـ القرآن ـ أعلى من شأن المرأة وهي ليست مجرد وسيط للمتعة وإشباع للذة فحسب، بل هي قوام مجتمع قوي رصين.

ورجعة لمحركات التيارات الراديكالية المعاصرة التي بدأت في حرب جديدة مع المجتمعات العربية المتناحرة، فإنها لم تستغل كما كانت الظروف التاريخية لانتشار الأفكار المتطرفة كما كان العهد منذ ثورة إيران وأتباع الخوميني من تخبط سياسي داخلي ونزوح فكري للشباب المسلم تجاه الغرب والبعد عن ملامح الدين السديد، والاضطراب التاريخي بين الفكر السلفي وأفكار التنويريين، أو حتى هجرة الشباب إلى

الدين في فترات الأزمات والكوارث السياسية المتعلقة بالحروب والنكسات، إنما هذه التيارات أصبحت تلعب على هرم احتياجات المواطن الأولية وليس الفكرية هذه المرة، مستغلة اهتمام الشباب بقضايا الجنس تارة، وهموم اختيار الزوجة الصالحة، حتى يتم تجنيد هؤلاء لتدمير المجتمعات بضمان لقاء الحور العين في الجنة وهذا يتم بعد سيناريوهات طويلة للإعداد والتأهيل.

ولا يمكن إغفال اعتماد التيارات الدينية الراديكالية المعاصرة على نفس مفاهيم أهل التشدد من أمثال المودودي وسيد قطب والخوميني في العصر الحديث مثل الحاكمية باعتبار أن أصحاب هذه الجماعات هم وكلاء الله في الأرض وأنهم . وحدهم . مفوضون بتقنين وتفسير وتأويل شرع الله دون غيرهم، وللأسف كثير من الأنظمة التعليمية في بلداننا العربية والإسلامية ساهمت في رواج خطط الخوميني وأمثاله وأتباعه من حيث فقر التعليم الديني بالمؤسسات التعليمية، وأن أغلبية المناهج التعليمية لم تكترث بإعمال العقل أو تثويره وتجديده، مما يسر مهمة الجماعات المتطرفة في شيوع أفكارها بصورة شرسة متوحشة.

هذا يشدنا إلى اجترار ما أكده السابقون لعصرنا الراهن من أن الحقد الفارسي لا يمكن إغفاله، وأن فرس اليوم لا يختلفون عن فرس الماضي في اعتقادهم بأحقية خلافة العرب بل والعالم أيضا، وأن توغل الفارسيين في الحضارة الإسلامية والعربية لم يكن صافيا أو خالصا في النية والتوجه، إنما نعرات الجنس والأصل هي أساس التوغل وأن هدف إقصاء العرب يظل محورا مهما للفكر الخوميني الذي لم يخرج عن عباءة الحقد الفارسي القديم على العرب.

وأنا أتفق مع الرأي القائل بأنه من غير الطبيعي أو المنطقي أن تجاهر التيارات الراديكالية الأكثر تطرفا وغلوا باتخاذ آراء الخوميني منهجا واتباع شذور سيد قطب وجهلة جماعة التكفير والهجرة دستورا في الوقت الذي يبتعدون فيه عن سماحة نهج ومنهج ومنهاج الرسول الكريم مُحَمَّد (ﷺ) ولا يمكن إنكار أن كافة الحركات الدينية السياسية التي تولدت من رحم ثورة إيران السريعة هي مجرد تجارة بالدين وتوظيف

ساذج لظاهر النص دون جوهره ومخزاه.

وأسوأ استجابة لقارئ هذه السطور أن يظنها تزحف نحو العلمانية وتهرول وراء فصل الدين عن الحياة، وهذا افتراء محض، ودليل على خراب العقل، لأن المقصد هو توجيه الشباب العربي إلى صحيح الدين، إن الإسلام الحنيف يسعى إلى تربية العقول من حيث إخراجها من حيز البساطة الصرفة والخلو من المعلومات وإبعادها عن التصورات والاعتقادات الرديئة، إلى أن تتحلى بتصورات ومعلومات صحيحة تحدث لها ملكة التمييز، أي أن يكون لنور العقل نفوذ تام يفصل بين طيبات الأشياء وخبائثها.

وربما لم يتقبل عقلي فكرة أن يتحكم رجل لا يعرف أصول دينه أو هو مجرد رجل يسعى للزعامة السياسية مستغلا نصوصا تراثية مجهولة أو ضعيفة السند والتخريج في مجريات حياتي، وأن يفرض وصايته الروحية على تفاصيل شديدة الخصوصية للفرد دون أن يسمح لي بإعمال العقل، لأنه بهذا التوجه جاهل وأحمق، فقد سبق الإسلام موجات هادمة للتفكير وحجب النظر والتدبر والتعقل، فجاء مدحضاً هذه الأفكار، داعيا الناس كافة إلى ضرورة النظر العقلي والاعتماد على الحجة والبرهان. يقول الله تعالى: (وفي الأرض آيات للموقنين * وفي أنفسكم أفلا تعقلون).

بل ويدعو القرآن الكريم الإنسان إلى ضرورة النظر في مخلوقات الله وظواهره وإعمال العقل، يقول تعالى: (فلينظر الإنسان إلى طعامه* أنا صببنا الماء صباً* ثم شققنا الأرض شقاً* فأنبتنا فيها حباً * وعنباً وقضباً* وزيتوناً ونخلا* وحدائق غلبا* وفاكهة وأبا، متاعاً لكم ولأنعامكم). والقرآن الكريم يزدحم بالشواهد والآيات التي تحث الإنسان على ضرورة التفكير وإعمال العقل والتدبر والنظر والاستدلال، كقوله تعالى: أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت* وإلى السماء كيف رفعت * وإلى الجبال كيف نصبت* وإلى الأرض كيف سطحت).

ولكن رغم عنكبوتية التيارات الراديكالية المعاصرة وانتشارها في المجتمعات العربية وقت غفلة بعض الأنظمة أو انشغالها بأبعاد وتطورات طارئة، إلا أنها تنتهي إلى زوايا ظلامية من باب استشراف الفكر، فهي تتسم بضيق النظرة والأفق نحو الآخر تماما كما حدث مع تنظيم حسن البنا في مصر وتونس وانهيار المؤسسة التي قامت منذ عام ١٩٢٨، وأن معظم رجالات هذه التيارات لا تستطيع مواجهة النقد أو الدخول في سجال فكري مباشر إنما اعتادت أن تجلس مع الأتباع والمريدين رجالا ونساء في كهوف ومناطق بعيدة ضيقة بفكر ضيق أيضا، لكن حينما يتم وضعهم أمام مناظرة دينية مستندة على القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ونصوص السلف الصالح المتسق مع زماننا فإنهم بالفعل يبدون أكثر اضطرابا تماما كما نرى إيران من الداخل ؛ تشددا دينيا، وصراعا سياسيا، ونزاعات خارجية، وسفور وامتهان للمرأة بل أسواق للنخاسة وممارسات جنسية غير شرعية وحالات طويلة من انتحار الفتيات.

الفصل الخامس

الفِكْرُ الدِّينِيُّ.. والنَّصُّ المُحتَمَلِ

كم كانت وعود الثقافة كاذبة، بل أشد كذبا حينما استطاعت عبر أبواق إعلامية زائفة طيلة عقود طويلة منصرمة بأنها كفيلة بإعادة العقل العربي إلى رشاده المرغوب، وكم كانت بمنأى عن استشراف أفلاك التيارات الراديكالية التي باتت تتعملق منفردة وسط ثقافات تتدعي التجديد والتنوير، وهي في حقيقة الراهن المُعاش لا تملك درعا وسيفا لمواجهة الظلامية في الرأي المتطرف، وفتاوى التحريم ودعوات تكفير العامة والخاصة على السواء، والإرشاد الديني المسيس، وسياسات الترهيب والترغيب والتهذيب أيضا التي تتبعها جماعات بدأت دينية الفكر ثم تحولت بفعل روافد شتى إلى تيارات سياسية وانقضى أمرها تماما حتى صارت جماعات مسلحة تستبيح بغير استحياء مقدرات شعوب وأمم ارتكنت إلى ثقافات صوتية زائفة.

ويقين الثقافة الزائفة في مواجهو كل فكر خارج عن سياق العقل هو ما أشار إليه المفكر المصري الراحل الدكتور زكي نجيب محمود في كتابة الماتع " رؤية إسلامية " حينما قال: والتطرف في الفكر وفي العقائد، ما هو؟ هو أن تختار مسكنا فكريا أو عقائديا لتقيم فيه راضيا عن نفسك، ولكنك لا تريد لغيرك أن يختار لنفسه ما يطيب له أن يسعد به من فكر وعقيدة، بل تلزمه إلزاما ـ بالحديد والنار أحيانا ـ أن ينخرط معك تحت سقف فكري واحد".

ولعل ما أشار إليه الدكتور زكي نجيب محمود وذكره هو مفاد العراك المستدام بين دعاة التجديد من أبراجهم العاجية دون انخراط أو مزاحمة مع العوام وبغير مواجهة مباشرة مع أهل الفكر المتطرف، والعزلة الأيديولوجية التي فرضها على أنفسهم أنصار ومريدو التيارات عقيمة التجديد والتنوير. فلكل فريق من الفريقين وجهة منعزلة عن

الآخر هذا ما أحدث الهوة السحيقة بين خلل قائم وتنوير لا يتم.

وفشل المواجهة الثقافية مع أئمة وأقطاب الراديكالية الدينية مفادها استخدام أسلحة أيديولوجية ماضوية لا تتزامن مع توقيت الحدث الراهن، فضلا عن أن فكرة استحضار الماضي وقصصه والتمجيد المطلق لرموز التنوير والتجديد دون التطرق لقضايا المواجهة نفسها من فتاوى عجيبة أو ظواهر اجتماعية مريبة كجهاد الحب والنكاح وغيرهما هو سبب وجيه لفشل الثقافة المستدام في معركة التنوير، وبالرغم من أن تجديد الخطاب الديني هو طموح مشروع حقا، إلا أن مستخدمي المصطلح أنفسهم يعانون من قلق المواجهة والمزاجية في التناول والطرح أيضا.

والظاهرة التي ينبغي التركيز عليها في صدد الكلام هي مزاجية التجديد لدى دعاة العصر وبعضهم غير متخصص من الأساس في التأهيل والتكوين والطرح أيضا مما يجعل مجمل أفكارهم بالضرورة مغلوطة بل ومشبوهة، ولقد رصدنا موجات التجديد بوجهيه السلبي والإيجابي على مرحلتين ؛ الأولى عقب المد الديني السياسي الذي تزامن مع الصعود السياسي الرسمي لجماعة الإخوان في مصر وتونس على وجه التحديد، فكانت المؤلفات الدينية التي باتت تعيد إنتاج الماضي بصورة معاصرة لكنها لم تخرج عن ثقافة النقل وسياسة السمع والطاعة بغير إعمال للعقل لنصوص السلف لاسيما النصوص التي لا تتوافق مع سياقها التاريخي اللاحق لكتابتها.

كذلك الفضائيات التي اجتاحت المجتمعات العربية ببرامجها التي تناولت قضايا تجديدية مغايرة للعقل الطبيعي مثل إرضاع الكبير، والزواج من القاصرات الصغيرات وكافة قضايا النكاح والطلاق والسفور والتبرج وكأن الإسلام من وجهة نظر هؤلاء اقتصر على قضية المرأة في الحياة وشهدت هذه البرامج مساحات طويلة من المهاترات الثقافية التي إن دلت فإنها تدل على سطحية الضيوف وضآلة الثقافة الدينية وابتعادهم عن مقاصد الشريعة الإسلامية السمحة.

أما الوجه الإيجابي فكان أيضا مزاجيا ن وهو مد ديني صاحب ثورة الثلاثين من

يونيو في مصر في نفس توقيت الإطاحة بجماعة الإخوان في تونس وهي إطاحة تمت على استحياء بغير وجهٍ واضح، هذا الوجه تبارى من خلاله الكثيرون من غير المتخصصين أيضا في الظهور إعلاميا بغرض المناداة بتجديد الخطاب الديني وضرورة تطوير الفكر الديني لمناسبة الواقع. ورغم أن توجه الدعوة كانت إيجابية إلا أن أصحابها فشلوا في تمكين أفكارهم التجديدية لأنهم راحوا يهاجمون التراث الديني ويطعنون في الرواة الثقات للحديث النبوي ن وباتوا يحيكون مؤامرات كما كان يفعل أنصار الأفكار الراديكالية ضد مخالفينهم، وبعد سنوات قليلة مرت ذهبوا ونسوا أمر التجديد وبالتالي ارتبط التجديد للخطاب الديني لديهم بحالاتهم المزاجية فقط دون يقين التوجه والمقصد والاعتقاد بضرورة التجديد.

وبين التوجهين السابقين الإيجابي والسلبي نظريتان تحكمان فكر كل توجه منهما ن فتوجه الجماعات الراديكالية صوب التجديد حكمته نظرية " الكمون "، وهي نظرية نقدية تشير إلى أن المجتمع يكمن في النص، وليس المقصود هنا بالنص القرآني المحكم والمقدس غير القابل للنقد أو الحكم على صحته فالقرآن الكريم نص قاطع ملزم، إنما المقصود بالنص هو ما كتبه المتقدمون في الزمن أي من جاء في العصور السالفة، ورأى أصحاب هذه النظرية أنه على المجتمعات المعاصرة أن تلتزم بما جاء في نصوص السلف دون النظر إلى سياقات التاريخ والجغرافيا وطبيعة الحياة الاجتماعية التي سطرت فيها نصوص ذلك الزمان البعيد.

أما النظرية الثانية الحاكمة للتوجه الإيجابي المزاجي، فهي نظرية الانعكاس،وهي نظرية مغايرة لنظرية الكمون، فهي ترى أن الفكر الديني هو انعكاس لحركة المجتمع وحراكه التغييري. وبين نظرية الكمون ونظرية الانعكاس، وهذا ما لم يرتبط بمزاجية التجديد نشهد غيابا واضحا لحضور النص المحتمل، والمقصود به أن يستشرف المجددون واقع الفكر الديني المستقبلي وهو ضمن الدراسات المستقبلية التي تحفل بها الدراسات والبحوث العلمية الغربية لكنها غائبة أيضا في علومنا العربية وأبحاثنا العلمية الراكدة التي لم تغادر جنبات المعامل البالية فقيرة الإمكانات والرؤى أيضا.

ووفقا لنظرية النص المحتمل وهو الوجه الثالث لوجوه التجديد، فإن المفكر والمجدد حسب تخصصه الشرعي والديني واللغوي من شأنه أن يستشرف واقع الفكر في السنوات المقبلة، ووضع تصور مقترح لحراك المجتمع وإدراك مقاصد الشريعة الإسلامية لحركة المجتمع وتغيره وتطوره الطبيعي والاستثنائي، هذا الاستشراف هو الذي يضمن ثمة نجاحات منها ضمان استقرار المجتمعات العربية دينيا وفقهيا، ومنها ضمان عدم انزلاق المجتمعات العربية في مغبة الجدل والجدال العقيم غير المنتج.

ولكم تمنيت أن يكون رجل الدين الحقيقي المتخصص متعصبا للدين، ورجل العلم الحقيقي وليس الموظف الأكاديمي متعصبا لعلمه، أقصد التعصب الذي ينتج فكرا ويعمل عقلا ويبني مجدا وفق أسس وركائز، رجل دين يقرأ تاريخه الثقافي والديني بعقل مستنير وبعدسة ثالثة تمنحه حق تقرير الصواب والخطأ فيما يقرؤه من نصوص تاريخية وكيفية إيجاد صلة قوية بين واقعه وكيفية تطور تلك النصوص ومدى صلاحيتها لمعالجة راهن قد يكون أقرب للغيب مثله مثل المستقبل.

ورجل علم حقيقي، يكافح من أجل الإنسانية لا من أجل الترقي الوظيفي والحصول على منصب رسمي زائل، وذاك يدخل معمله وهو متسلح بثقافته العربية أولا والتي من أجلها سيخرج من معمله بمنتج يخدم واقع هذه البيئة، وكُبرى مشكلاتنا العلمية أن علماء الكوكب وأساتذة المجرة العربية يتبارون في نشر أبحاثهم المقتبسة في كبريات المجلات العلمية ذات التصنيف العلمي الفائق، دون أن تكون لديهم أدنى فكرة عن مدى نفع أبحاثهم في بيئاتنا العربية التي هي في أمس الحاجة إلى علم وعلماء. لكن تبقى الفاجعة أن هؤلاء لا يزالوا رهن علوم العصور الوسطى، وكم أنا صادق الدعوة في إلغاء كل احتفالات المؤسسات الأكاديمية والعلمية بالدول العربية هذا العام بعيد العلم، فالحجة معلومة والعلة حاضرة والسبب حاضر بقوة أن علماءنا جميعا وهم صوب مواجهة جائحة كورونا لم ينجح أحد!.

تجليات الاحتفاء بالنهضة العربية

تعد طروحات المجدد الإمام مُحَمَّد عبده المنطلق الرئيس لكل من سعى إلى تكريس مشروع نهضوي عربي، تحديدا منذ وفاته وحتى وقتنا الراهن، المشهد الذي يدفعنا إلى استدعاء كل مشاعر الحسرة دون اليقظة إلى غياب مشروع ناهض بالوطن العربي الذي لا يزال محفوفا بمخاطر التطرف والإرهاب والتيارات الراديكالية المتعصبة. وهذا الاستدعاء يفرض على الرائي أن يقفز خطوات للوراء لمراجعة مشروع النهضة الحضارية الذي بدأه الخديوي إسماعيل والذي نجح في اجتهاده الثقافي بقدر متزامن ومتوازٍ في إخفاقه الاقتصادي بنفس الدرجة والمساحة بل والمسافة الزمنية أيضا.

وفكرة أن تبدأ مصر عصرها الحديث بالمدرسة السنية لتعليم الفتيات في الوقت الذي نتباكى ونمارس طقوسا جنائزية بشأن تفشي الأمية الهجائية بين النساء لهي دليل دامغ على الهوة والفجوة بين ما هو ثقافي واجتماعي وتنويري وبين ما هو اقتصادي. كذلك كل الإحداثيات الثقافية التي تعلقت بمشروع التنوير الإسماعيلي . نسبة للخديوي إسماعيل . من تشييد الأوبرا وتكوين الفرق المسرحية وظهور الفرق الموسيقية كفيلة برصد بدايات قوية للتنوير، وما تخلله هذا المشروع الثقافي من ظاهرة الصالونات الثقافية وثورة الشيخ سيد درويش الموسيقية ومحاولة التصدي المحمود للتوفيق بين التراث الديني والحداثوية في وقتها.

لكن هذا المشروع النهضوي ظل معرضا للتأرجح تارة، وللنقد نارة أخرى لاسيما من أصحاب العقول غير المتفجرة بالإبداع أو هذه الأذهان غير المؤهلة لمواجهة تحديات الحاضر، وربما تقاعس صمود مشروع النهضة الذي يمكن تحديد قوته ومتانته وجودة مضمونه على يد الشيخ الإمام مُحَمَّد عبده، يذكرنا بالهوس الكلامي والورقي الذي صاحب وزامن أساتذة العلوم الأساسية في الوطن العربي وهذا الافتراء والزيف بل والخداع الذي مارسوه بحق مجتمعاتهم وهم يؤكدون في كل محفل علمي ساخر أو مؤتمر دولي باهت بأن أبحاثهم كفيلة بالبقاء العربي العلمي لكن الحقيقة لقد سقطوا بامتهار في اختبار جائحة كورونا ومنذ هذا السقوط أعتقد أن لا رجعة لهم في

الأوساط العلمية الصادقة اللهم من صدق وأخلص منهم للعلم ولأوطانهم.

ومن الصعوبة أن نتلمس تجليات التنوير في عصرنا الحاضر لاسيما وأن هناك ثمة أزمة مع التنوير بات يشبه حالة من الصدام حتى وصل الطرح التنويري والاجتهاد الفكري وكافة محاولات التجديد في قبضة التكفير لا التفكير، ومارست السلطة الدينية الشعبوية غير الرسمية قمع بذور الاجتهاد مستخدمة في ذلك الفتاوى الجاهزة أو بصورة أخرى فلحوا في توظيف الفتوى لوأد أي مشروع تنويري عن طريق تكفير النخبة أو المجددين أنفسهم.

ومن الحسرة بل من خيبة الحاضر أن المرأة التي أنشأ من أجلها الخديوي إسماعيل مدرسة تعليمية برسالة تربوية رصينة تحولت على أيدي حفنة الراديكاليين إلى وسيلة للترفيه عن ما يعرف عنهم بالمجاهدين تحت مسمى نكاح الجهاد، وما أقبح أن نرى المرأة كائنا مساهما في بدايات النهضة العربية الحقيقية ثم تتحول بفعل سياسات دينية مغلوطة إلى قطعة لحم ساكنة من أجل لحى وعمائم وأمراء استهدفوا استغلال الدين ونصوص بعض المتهوكين والمضطربين عقائديا من أجل إشباع غرائز ليست مستدامة.

حتى الصالونات الثقافية التي تفجرت بأفكار الإمام مُحَمَّد عبده وبراعات قاسم أمين تهاوت بفضل غلبة النزعة السياسية الوطنية عليها وتحولها . الصالونات . إلى ساحة معارك بين الأحزاب والتيارات والفرق السياسية المتناحرة. وتعددت أقنعة التنوير بعد ذلك من محاولات تجديد الخطاب الديني إلى الحراك الحزبي إلى ظاهرة مثقفي السلطة.

ووصل بنا مشهد تنوير الإمام المجدد مُحَمَّد عبده ومن خلفه من مجددي القرن العشرين حتى صوب نهايته إلى بزوغ حصانة أهل السلف، لا المقصود بهم حماة العقيدة والدين المحفوظ بمقتضى العناية الإلهية أساسا، والجهود الدينية العظيمة والصحيحة للأوائل، لكن المقصود والمعني بهم هنا هم المدعون لامتلاك الحقيقة المطلقة الذين جاهدوا من ظهور تنظيم حسن البنا وصولا إلى تنظيم الدولة الإسلامية

في تقليص سلطة الثقافة وشيوع الإحباط ومشاعر اليأس للمواطن وهو يواجه نظامه السياسي.

واليوم ونحن نرصد مسارات التنوير الذي بدأه الإمام مُحَمَّد عبده مرورا بأسماء كثيرة وقوائم وطوابير طويلة ساهموا في صناعة الرصيد الثقافي العربي مثل طه حسين والأستاذ العقاد والمازني وأحمد شوقي وزكي نجيب محمود وتوفيق الحكيم وزكي نجيب محمود ونصر أبو زيد وفرج فودة والشيخ الشعراوي والشيخ مُحَمَّد الغزالي وفؤاد زكريا وعابد الجابري ومُحَمَّد أركون انتهاء بالشاعر والمفكر الشاهق أدونيس، فإن ثمة علامات بارزة تربط بين الخطاب الديني ومشروع التنوير منها صراع تقليد التراث وإعادة إنتاج نصوص السلف في الوقت الذي يتبارى فيه المجددون لبيان اجتهاداتهم الفكرية والدينية والاجتماعية، هذا الصراع انتهى بإنجاب ثقافات ظلامية قوضت المشهد التنويري ذاته،

وبدلا من البحث طويلا عن عوائق استمرار المشروع التنويري للعرب الذي تم تشييده على يد الخديوي إسماعيل في مصر، أصبح السؤال الأكثر دهشة هو: أين المنجز الحضاري لتيارات الإسلام السياسي ذلك الضلع الثاني في صراع التجديد والتقليد؟.

الإجابة تبدو سهلة وبسيطة ولا تحتاج بالفعل إلى إرهاق للعقل أو استدعاء متعب للذاكرة، مجموعة من التسجيلات الصوتية التي تتحدث عن الجنة والنار ومقاومة الحاكم وتكفير المجتمع وتبيين فتنة المرأة وفساد وجودها في مؤسسات الدولة، ومئات الكتب التي تتناول الجهاد والحاكمية وتكفير كل مخالف لفكر المؤلف الراديكالي ضيق الأفق، وأخيرا عشرات القنوات الفضائية الموتورة التي للم تنجح من الفكاك من أسر نكاح الجهاد وإرضاع الكبير والزواج من الفتيات الصغيرات.

ولاشك أننا لاحظنا بغير غيبة أو غفلة مدى الانتشار الاستثنائي لأسماء ورموز مثل مُحَمَّد حسان وأبو إسحاق الحويني ومُحَمَّد حسين يعقوب ووجدي غنيم وكذلك كثير

من الوجوه المرتدية للجلابيب البيضاء على ساحات الفضائيات الذين وصلوا بنا في يوم ما تحديدا في استفتاء التاسع عشر من مارس لإعلان أن من يقول نعم سيدخل الجنة وينعم بالحور العين وبالنساء الحسناوات الفاتنات، وفي الوقت نفسه هم أنصار وأصحاب ورفاق عمر أعضاء حزب الحرية والعدالة الظهير السياسي لجماعة الإخوان الذين نظموا حفلا موسيقيا راقصا للمطربة والممثلة دوللي شاهين.

وحفنة المقلدين في غفلة وعجل ودون تريث، لم يلتفتوا ولو بقدر قليل من الوعي والإدراك والتعقل إلى أن الإسلام في كنهه مغامرة فكرية رائعة التكوين والتطبيق، دين يدعو إلى الاجتهاد والتجديد وإعمال العقل، والقرآن الكريم نفسه كتاب سماوي يواكب لمن أراد الله له أن يفطن مضامينه وألفاظه وصوره البليغة الزمان والمكان ويتزامن بالقطعية والتواصل مع التغير والتقدم.

والفارق كبير وجوهري بين القرآن الكريم النص السماوي المقدس الذي يحرض على تفجر العقل وإعماله وإطلاق العنان إلى التجديد في ظل ثوابت وركائز أصيلة تنفع الفرد والمجتمع على السواء، وبين نصوص تراثية جامدة لا تقبل منطق التطور ولا منطق الطير أيضا، فإذا كان القرآن الكريم يحرر العقل في دعوته ويحرر المرء من هيمنة رجل الدين، ويحرر المجتمع أيضا من سلطة النصوص الظلامية، فإن أنصار التيارات الراديكالية المتطرفة تمثل عدوا للعقل وإعماله،

والمستقرئ لتاريخ العداء الموجه من التيارات والفرق والتنظيمات العقائدية المتطرفة لكافة مشروعات النهضة الثقافية العربية، يفطن حجم الوصاية على التأويل والتفسي والتحليل التي مارسها أمراء هذه التيارات الظلامية، ويستنتج العلاقة الوثيقة بين شيوع الأمية والتنوير.

وربما لأنني وثيق الصلة المهنية بقضية الأمية بحكم كوني المنسق العام لمحو الأمية وتعليم الكبار بجامعة المنيا بمصر، أدركت على مهل ويقين بأن ثمة علاقة وطيدة قائمة بين شيوع وتغلغل الأمية التي بدأت هجائية وانتهت فكرية وبين محاولات القضاء على

فعل التنوير من جانب الجماعات الدينية الجهادية وتيارات الإسلام السياسي التي بدلا من توجيه دعمها المادي والبشري لمواجهة أعداء الدول الإسلامية أو مناصرة الأنظمة السياسية القائمة سعت إلى تقويض كل أنظمة الحكم بأسلحة شتى منها التكفير والتحريض على الفوضى انتهاء بأعمال القتل الوحشية ضد المدنيين والعسكريين على السواء.

وجدير بالذكر أن أشير إلى مشروع جماعة حسن البنا المعروفة بتنظيم الإخوان، من كونه استهدف محاربة أئمة ورموز التنوير والإصلاح منذ بداية التكوين السري للجماعة المحظورة والمعزولة شعبيا وتاريخيا أيضا، وتخريب مشروع التنوير الوطني. وبالمناسبة لا يمكن التغافل عن مشهد بدا متلازما مع حركة التنوير العربية في النصف الأول من القرن العشرين وهو خلق دولة صهيونية بقلب الشرق الأوسط الذي أدى بعد ذلك إلى تفعيل سياسات التهميش والتسطيح لكل ما هو تنويري يستهدف طاقات العقل العربي المعاصر. مما أدى بعد ذلك إلى توغل الثقافة الصهيونية، بل أكاد أجزم بالقول بإن إسرائيل لعبت دورا مهما في تعقيد المسألة الثقافية العربية وإفشال مشروع التنوير.

ومما عمَّق كارثة العرب الثقافية هو غياب الفقيه المجدد، فضلا عن نمطية الدعاة لاسيما الجدد الذين تاهوا طواعية بين الشكل الظاهري والتزام خطوط الموضة المعاصرة وبين مضمون الطرح الديني.

ولعل ما طرحه المفكر المغربي المتميز رشيد جرموني في مقالته المعنونة بـ " أي نموذج تنموي لما بعد جائحة كورونا؟ " يونيو ٢٠٢٠، لهو منطق المشهد الراهن من حيث إن جائحة كورونا لم تلق بظلالها فقط على الأبعاد الاقتصادية والصحية والسياسية فحسب، بل إنها كشفت عن حقيقة المشهد التنموي بالوطن العربي وفضحت الأبعاد الحقوقية والفكرية والوضع التعليمي بمؤسساتنا التعليمية، وأن المشكلة ليست فقط في نقص الإمكانات الطبية والصحية والكوادر العلمية . رغم أنني في الأصل لا أعترف بوجود كوادر علمية أكاديمية عربية في مجالات شتى . بل إن

الجائحة أبرزت النقص في مشروعات التنمية الثقافية التي ظننا أنها قائمة بالفعل وأن تلك الجائحة فرصة طيبة وعظيمة أيضا لإعادة التأمل في مشهدنا الثقافي والتنويري.

الفصل الأخير من الحكاية

في مُواجَهَةِ فَائِضٍ مِن الزَّمَنِ

أسوأ عقاب قصدي يمكن أن تمارسه بحق قدراتك الذهنية وطاقاتك العقلية هو أن تذهب طواعية لقصص (فرانز كافكا) لأنها كفيلة بخلق حالات مستدامة من الإرباك والارتباك معا بشأن حقوقك المعرفية، وخصوصا أنها تشكل عوالم غير معتادة من التشكيلات اللغوية والتخييلية، وهي فعلا عوالم مستقلة قد تجد نفسك خارج حدود الزمان والمكان رغم حضورك الجسدي وبقائك الذهني. لاسيما وأن كافكا نفسه صاحب هذه القصص المتوترة كان في صراع ذاتوي من أجل فهم العالم في مجمله، وأن الأشياء التي تحمل في طياتها وجودنا الحقيقي وتتساقط من حولنا كما يذكر فرانز كافكا مثل " عاصفة ثلجية " لكن نظرة البشر لا تسمح لهم بفهم الأمور على حقيقتها الجميلة الهادئة، ويقول نصا: " إنهم يشوهون الحقيقة وينزعون عنها الحياة، فيصبح الطريق إليها مغلقة بفضل التباس المسميات التي يطلقونها عليها".

وربما تقفز قصة كافكا المثيرة (بلومفيلد العجوز العانس) التي نشرت في مارس ١٩١٥ كاملة في طبعة ماكس برود وأنا أتابع هذا الاستقبال المدهش لوجود عقار أو مصل لجائحة كورونا غربي الصنع والتصدير ممزوجا بفرحة عربية تخفي عقودا طويلة من الحسرة العلمية العربية وقرونا بعيدة من الطرح العلمي العربي الذي خلفه المتقدمون العرب ثم انتكص من بعدهم آلاف الأكاديميين العرب.

في قصة كافكا المتشابهة مع واقعنا العلمي ببلاد العرب وكلياتها العلمية الضاربة في القدم والتكوين والسقوط أيضا، يحكي عن تفاصيل حياة شخص يدعى " بلومفيلد" والذي يقول في سطورها عنه وترجمها الدكتور يسري خميس في مجمل ترجمته للأعمال الكاملة لكافكا: " كان بلومفيلد معتادا في المواقف الطارئة التي لا يستطيع

فيها السيطرة على الموقف، تبني وسيلة مساعدة، وهي أن يتظاهر وكأنه لا يرى شيئا، كانت هذه الطريقة تنجح في كثير من الأحيان، أو على الأقل تجعل الوضع أفضل".

وفي سطور أخرى يحاول كافكا أن يقوم بتشريح الخلفية الذهنية لبطل قصته " بلومفيلد" الذي يجد نفسه في صراع مع كرتين من المطاط تقفزان إلى أعلى سقف حجرته الكئيبة كنفسه، ومحاولاته الفاشلة في التقاط إحداهما دون جدوى، وكيف اجتهد في الإمساك بهما وهما تضربان يده بقوة وتقفزان بسرعة غير معتادة، وبعدما حاول " بلومفيلد" حبس الكرتين في أسفل دولاب ملابسه حينما تملكه الغضب، بدأتا تقتربان منه وهما تتبعانه، وتثبان خلفه مباشرة، وفي كل مرة يحاول " بلومفيلد " أن يخفي نفسه عنهما تظهران له بصورة أقوى وأشد وضوحا، وكانت محاولاتهما هذه تنم على أنهما يسعيان إلى أن يقدما نفسيهما إليه على أنهما صارتا الآن في خدمته.

وما سبق ذكره من سرد قد يبدو بطيئا بعض التوصيف، ضامنا وجود عدة استفسارات وثمة تساؤلات مبهمة بين العلاقة التي تربط قصة فرانز كافكا والطرح العلمي العربي الراهن، إلا أن العلاقة وثيقة جدا بين رجل يمارس كآبته الشخصية في غرفته ويرفض فرص الاكتشاف ومغامرة البحث، وبين واقع علمي عربي بات غائبا تماما عن مشاركة العالم الغربي في منافسة السبق العلمي ورصد مكانة جديدة تليق بمجتمع عربي له تاريخ طويل من الاكتشاف المرتبط بواقع البشرية لا مجرد بضعة أوراق افتراضية لا تخص سوى العالم ومعمله وأدواته الفقيرة بحثيا.

وعليه، فعليك ألا تصدق أبدًا أن العلم في أكاديميات تدريسه بالوطن العربي هو السبب الكامن وراء صور التقدم المادي أو التميز الحضاري في حياة الشعوب العربية التي قررت دون إبرام عقد مسبق أن الأكاديميات والمؤسسات العلمية العربية كفيلة لتحقيق رفاهية الفرد والمجتمع، لأنها في واقع المشهد الراهن تجدد سقوطها المعرفي في مواجهة جائحة كورونا في نسختها الثانية.

وأن ما أعلنته الدول العربية أنها نجحت في استيراد عبوات كبيرة جدا من العدد

للقاح مواجهة كورونا لهو كفيل بأن علماءنا العرب المنتشرين في كليات العلوم والطب والصيدلة في مغامرة استثنائية أخرى لاستهلاك الزمن وهم يدغدغون عقولنا وأذهاننا بأبحاث افتراضية تشبه شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية التي من السهل والممكن والمتاح أن يأتي أحد أطفالنا ويقوم بمحوها مباشرة ودون تخطيط مسبق من هواتفنا الذكية دون أن يدرك فعلته.

وحينما شاهدت هذه الفرحة الإعلامية العربية بتوفير عدد مناسب من لقاح كورونا الغربي على أرض العرب أدركت كم ينقص العقل العلمي العربي فقه المواجهة، وأن علماءنا الذين سافروا للخارج وتكبدوا عبء السفر والبحث والعمل خارج تخوم الدراسة الجامعية ثم عادوا حاملين متحاملين على أنفسهم وعلينا درجة دكتوراه الفلسفة أو دكتوراه الدولة في أحد التخصصات العلمية الأساسية هم أسرى فقه الافتراض والنظريات التخمينية كأنهم يعودون عشرات العقود لزمن ألبرت أينشتاين ونظرية النسبية، وكأنهم عادوا لبلاد العرب لاكتشاف مجهول لا يتصل بواقع المحيط إلى الخليج إنما بأزمنة وأمكنة خارج سياق الواقع العربي الأكثر احتياجا لهؤلاء.

وربما بقاء علمائنا العرب أسرى نظريات الافتراض والفرضيات التخمينية المستقبلية يجعلنا في مرمى التساؤل بأنه متى ينتقل العقل العلمي الأكاديمي من مرحلة الجمود إلى مساحات التحرر والتمرد وجعل العلوم الأساسية في خدمة الواقع العربي بمشكلاته الحقيقية المباشرة لا اختراع مستقبل بزمان ومكان لا وجود له سوى بأذهان هؤلاء العلماء وحدهم.

لكن ما وجدناه ليس تحررا للعقل من خلال مواجهة مشكلات الإنسان المعاصر، ولم ينخرط علماؤنا الأكاديميون العرب في واقع الجائحة بأبحاث وأوراق عمل كأنها حفل استقبال لضيف غير مرغوب فيه، بل رأينا اكتشافا لمجهول المريخ، ودراسة لتاريخ حيوانات وطيور وزواحف وحشرات وطبيعة كائنات لا حصر لها وكأننا نكتب رواية تاريخية للكائنات غير العاقلة، وجدنا بحق تطورا فاعلا مذهلا في الفيزياء حتى أمكننا القول بأننا نعيش على كوكب الفيزياء ورغم ذلك لم يواكب هذا التحرر

الفيزيائي الخادم للبشرية على أرض العرب تطور في علوم الحيوان والكيمياء والصيدلة والبيولوجيا يخدم الإنسان العربي بصورة حقيقية وهذا يعد ملمحا رئيسا من ملامح الضعف والهامشية العلمية العربية.

ومن باب التطرق إلى نكوص العقل العربي العلمي وهو يواجه جائحة كورونا الذي لم يعد ضيفا طارئا بل استحال بقاؤه ممكنا لفترات زمنية طويلة في المستقبل، فإن تراجع العلم ببلادنا العربية في راهننا المُعاش يرجع إلى ثمة عوامل وأسباب ؛ منها غياب صياغة نظرية في المعرفة العلمية فما نحن الآن سوى ناقلي معارف ومعلومات لطلابنا بمعاهدنا العلمية يمكن الاستغناء عن ذلك بمشاهدة أفلام أكثر كفاءة ودقة على موقع يوتيوب YOUTUBE، كذلك عدم الإفادة من الأسباب التاريخية لفشل توظيف العلم في الوطن العربي منذ إطلاق أول بعثة علمية إلى باريس، وهذا مكمنه الفشل في تأسيس الحاضر، مما أدى بهم وبنا قهرا وطوعا إلى اختراع واختلاق مستقبل وواقع افتراضي لدراسة أسنان طائر البطريق وحياة دودة القز والحالة النفسية للشمبانزي، واكتشاف معدن نادر بصحراء أوكرانيا وغير ذلك من مهملات واقع عربي بحاجة إلى علم يخدمه لا إلى علم يتسلى بقراءته وقت فراغه.

وكيف نطالب علماء العرب أن يكونوا رد فعل ضد ثورات علمية متلاحقة والطرح العربي العلمي نفسه نجده مهرولا للنشر في مجلات علمية أجنبية وكأنه يعترف بصوت عال ببقائه غائبا دون حضور.

إن ما نجح فيه الغرب في تصديره لناقلي العلوم الأساسية بمعاهدنا العلمية العربية هو اللهاث وراء الدراسات المستقبلية وسط تغافل وقلة إدراك بمشكلات البيئة العربية، ونجحت أكاديميات العلوم الغربية أن تحول أنظار علمائنا العرب إلى تعميق البحوث العلمية حول قضايا وطروحات تتصل ببيئات أوروبية وأمريكية، حتى صار تدريس العلوم في الوطن العربي درسا في تاريخ العلوم.

ومن واقع الدهشة العلمية العربية أننا نأمل إجراء استطلاع رأي لطلابنا العرب

بكافة كليات العلوم الأساسية والصيدلة عن الأساتذة الذين طوروا مقرراتهم الجامعية وأضافوا أجزاء طويلة متخصصة وعميقة عن جائحة كورونا ومحاولات التصدي وكيفية المواجهة الحقيقية، لكننا حتى نقوم بهذا الإجراء . الافتراضي أيضا . سنظل نعقد مؤتمرات علمية عربية عن أخلاقيات الهندسة الوراثية وفلسفة علوم الحياة، وأخلاقيات الطب. وإن كنت آمل أن يفيض علينا علماؤنا العرب على طلابنا المساكين بكلياتنا العلمية العربية بأحاديث مطولة دونما ملل أو تكرار لما تتناقله وسائل الإعلام المرئية والأفلام الوثائقية عن جائحة كورونا بدلا من الاستطراد في سرد ما هو موجود بالكتب الجامعية أو ما يعرف بالمذكرات الدراسية التي يجري فيها الأستاذ اختبارا لطلابه عن محتوياتها المكرورة والمتناقلة عاما بعد عام.

وما أقسى ما ذكره الناقد المغربي الكبير خالد بلقاسم وهو يرصد حالة المواطن العربي بإزاء جائحة كورونا حينما قال: " وَلَّدتْ الجائحة فجأة فائضا من الزمن، لم يكن الفرد مؤهلا لتصريفه، إذ لم يعرف كيف يعمل على ملئه، ولا بما يمكنه أن يملأه. فجأة وجد الإنسان الحديث، الذي كان يشكو ضيق الوقت وضغط إيقاع الحياة السريع، نفسه أمام وضع مناقض تماما، لأنه صار في مواجهة فائض من الزمن، كما تحول الموت إلى مجرد أرقام حتى صارت بعض القنوات تبشر بموت اقل ". إن هذه السطور وحدها كفيلة بإعلان موت العلوم على أرض العرب لأنها تحمل حسرة كبيرة ويأسا من وجود عربي فعال يحقق بقاء أطول للمواطن العربي لا يجعله حقل تجارب لخداع علمي غربي.

وربما أكثر توصيف لواقعنا العربي العلمي هو ما ألمح إليه الفيلسوف السلوفيني (سلافوج جيجك) حينما أقر بالاعتراف بفشل الأنظمة العلمية وعجزها التاريخي في التعامل مع جائحة كورونا وأننا فقط علينا أن ننتظر وقائع وصول قطار أعمارنا إلى محطته الأخيرة.

وأخيرا وأنا أحاول رصد ملامح ومعالم التفاعل العلمي العربي صوب جائحة كورونا وسط تهليل وتكبير فور علمنا بوصول علماء الغرب إلى لقاح قوي ومناسب

وأن علماءنا يفتقرون إلى معامل متطورة وإلى أدوات بحثية معاصرة وإلى تمويل مادي كبير وغير ذلك من الحجج الواهية البليدة، إذا كنا قد بدأنا سطور المقالة بأدب فرانز كافكا وقصصه الأكثر دهشة في تفصيلاتها وتشكيلاتها اللغوية، فإن الخاتمة هذه المرة تأتي من باب السينما، وخصوصا فيلم **Light of My Life** للمؤلف والمخرج **Casey Affleck** ٢٠١٩، من حيث أن كل ما تملكه هو كيس فقير من القماش هو كل ما تبقى لك من حطام الدنيا يمكنك أن تقبع بداخله، وبداخله ضوء خافت وظلمة قد لا تبدو رقيقة لطيفة تحيا داخله وتعيش، لعله يسترك من فوضى العالم الخارجي وشراسته، وبهذا الكيس القماشي يعيش أب وابنته الصغيرة يحاول بكل الوسائل الممكنة أن يفرض الطمأنينة عليها وعلى بقائها النفسي المتوازن، وأن يقنعها بأن البقاء داخل الكيس هو أفضل حياة ممكنة وأقصى درجة من السعادة الحقيقية، لكن البنت على قدر عال من الحساسية لوجود خارج مغاير تماما لما يوحيه هذا الأب المسكين، وكفاءة من الذكاء، وبين خوف الأب على ابنته من خارج قاسٍ لا يرحم، وولع البنت من اكتشاف مجهول هو في حقيقته راهن وواقع حتمي نظل نحن بانتظار معجزة خارقة لعلمائنا الأكاديميين العرب للخروج من رحم القماش ورحمته أيضا.

ودعني أخبرك شيئا يسيرا عن الذكاء الاصطناعي **Artificial Intelligence** في ظل حضور مجتمعات عربية تعاني أساسا من فقر مهارات وعمليات وآليات الذكاء الطبيعي الفطري ومناهج بعيدة تمام البعد عن مناطق التفكير العلمي، بل منظومات تعليمية عربية فقيرة جدا في دراساتها المستقبلية، فكافة الكتابات التي تناولت قصة الذكاء الاصطناعي نقلت حرفيا ما سطرته الموسوعة الحرة ويكيبيديا عن المفهوم من حيث كونه سلوكا وخصائص معينة تتسم بها البرامج الحاسوبية، تجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها. من أهم هذه الخاصيات القدرة على التعلم والاستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة. إلا أنَّ هذا المصطلح جدلي نظراً لعدم توفر تعريف محدد للذكاء. ونحمد الله على أن ويكيبيديا لم تحدد مفهوما واضحا للذكاء، رغم آلاف الرسائل والطروحات العلمية المتناثرة بمكتباتنا العربية التي قامت بتقنين

وتقعيد المصطلح بل وأصبحنا في الوطن العربي الكبير والصغير نصدر مواضعات متعددة للذكاء.

واستنادا إلى ما هو مسطور بالموسوعة الحرة العالمية فإن هناك ثمة سجال وجدل وجدال حول طبيعة المفهوم الذي يبدو مضطربا،فقد تأسس هذا الفرع البشري الصناعي على فرضية مفادها وكنهها أن مَلَكة الذكاء يمكن وصفها بدقة بدرجة تمكن الآلة المصنعة من محاكاتها. وما لبث أن ظهر هذا المفهوم أو بالأحرى بزوغ مجال الذكاء الاصطناعي حتى أثار مساحات واسعة من الجدال والنقاش الفلسفي حول طبيعة عمل العقل البشري وحدود المناهج العلمية التي يعمل على ضوئها بكفاءة، وفي الوطن العربي أقيمت مئات الندوات وعشرات المؤتمرات حول جدلية المفهوم وتطبيقاته ومناطق استخدامه دون أن نرصد ملمحا واحدا للحراك العلمي في تطبيقه إما بحجة نقص الإمكانات أو بسبب إحجام المجتمع نفسه عن التفكير في المستقبل.

ووسط هذا الجدل المحمود زعمًا من دول الغرب عن طبيعة الذكاء وأنواعه التي يمتلكها الإنسان وصولا إلى ما عُرف بنظرية الذكاءات المتعددة التي شهدت الجامعات العربية آلاف الرسائل عنها، وكيفية محاكاتها بالآلة. تشكل ثورة الذكاء الاصطناعي منطلقا قويا لأفكار وتطلعات ورؤى شديدة التفاؤل من أجل تحقيق أعلى وأكبر قدر من السعادة والرفاهية للمواطن من ناحية، والقدرة والقوة وفرض الهيمنة للحكومات من ناحية أخرى.

وجدير بالذكر أن ننقل نصا ما أشار إليه موقع أوراكل **ORACLE** بشأن الذكاء الاصطناعي " بأبسط العبارات، يشير مصطلح الذكاء الاصطناعي (**AI**) إلى الأنظمة أو الأجهزة التي تحاكي الذكاء البشري لأداء المهام والتي يمكنها أن تحسن من نفسها استنادًا إلى المعلومات التي تجمعها. يتجلى الذكاء الاصطناعي في عدد من الأشكال. بعض هذه الأمثلة: تستخدم روبوتات المحادثة الذكاء الاصطناعي لفهم مشكلات العملاء بشكل أسرع وتقديم إجابات أكثر كفاءة، كما أن القائمين على الذكاء الاصطناعي يستخدمونه لتحليل المعلومات الهامة من مجموعة كبيرة من

البيانات النصية لتحسين الجدولة، و يمكن لمحركات التوصية تقديم توصيات مؤتمتة للبرامج التلفزيونية استنادًا إلى عادات المشاهدة للمستخدمين".

فضلا عن التقرير الذي قدره Deloitte من حيث يتم إنفاق ٥٧.٦ مليار دولار أمريكي على الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي بحلول عام ٢٠٢١، أي خمسة أضعاف ما عليه الأمر في عام ٢٠١٧، كما يشير معهد McKinsey Global إلى إمكانية إنفاق من ٣.٥ إلى ٥.٨ تريليونات دولار أمريكي في القيمة التجارية المحتملة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي عبر ١٩ مجالاً.

وفي ظل هذا الاستباق المحموم من الغرب المغرورق في معامله ومؤسساته الأكاديمية بغير كلل أو ملل، نذهب نحن ـ العرب ـ يوميا نتلمس هذا المجال الغامض، متربصين بأية حلول جاهزة وناجزة للذكاء الاصطناعي يخدم مجتمعاتنا العربية الضاربة في الحضارة منذ القدم، وبين سباق علمي غربي محموم وتربص عربي وانتظار مرتقب، تدهشنا الصين وسط جائحة كورونا العالمية، والاتهامات المستدامة الموجهة إليها مرة بتصنيع واختلاق الفيروس، ومرة أخرى بمحاولات القرصنة اليومية على نتائج إنتاج لقاح كوفيد ـ ١٩ عن طريق أباطرة القرنصة، لكن هذه المرة الثالثة عبر إطلاق صاروخ "لونج مارش ٥" في مهمة علمية استباقية مستقبلية إلى القمر من أجل جلب عينة قمرية، وجمع وإعادة عينات تربة وصخور من على سطح القمر إلى الأرض، وفقاً لوكالة الأنباء الصينية، شينخوا، وهي أول محاولة من هذا النوع لدولة في أكثر من أربعة عقود من الزمان. وانطلق هذا الصاروخ الذي يحمل مركبة الفضاء الروبوتية "شانجي ٥" من مركز وينشانج للإطلاق الفضائي في إقليم هاينان بجنوب الصين في وقت مبكر صباح الثلاثاء الماضي.

ويتساءل المواطن العربي بالضرورة وسط همومه ومظانه العلمية عن فائدة هذا المشروع الصيني رغم ما يعانيه العالم والصين أيضا من تفاقم الموجة الثانية لكورونا، والإجابة تبدو سهلة بسيطة مثل الإجابة عن أنواع الجمل العربية ؛ اسمية وفعلية، الإجابة مفادها جمع عينات من الغبار والصخور القمرية، خصوصا عبر سبر السطح

إلى عمق مترين، ثم إرسالها إلى الأرض، وقد تساعد هذه العينات العلماء في تحسين فهم تاريخ القمر. وتنوي الصين تشكيل محطة فضائية كبيرة بحلول العام ٢٠٢٢، ما يسمح لها نظريا بإبقاء رواد فضاء بشكل متواصل في الفضاء. كما يأمل العملاق الآسيوي بخبرائه وعلمائه أن يتمكن المسبار الصيني تشانغ ٥ من التوصل إلى فهم أوضح لكيفية بقاء القمر في حالة نشاط بركاني ومتى تبدد مجاله المغناطيسي، وهي المعلومات الضرورية لحماية الحياة على سطح الأرض من أشعة الشمس.

وبعد هذا السرد الذي أظنه يمثل عبئا كبيرا على علمائنا العرب مع الاعتذار لكلمة علماء، تظل المجتمعات العربية بمنأى عن كوكب الأرض المتسارع في علومه ومعارفه، والحقيقة أننا نعاني من فكرة البقاء بمعزل عن السباق العلمي بحجة نقص الإمكانات، وبفضل فضائيات وبرامج حوارية تبدو بليدة الشكل والمضمون تتناول كيف تتعامل المرأة المطلقة مع المجتمع، وأسباب العنوسة العربية، وهل يحق للمسلمة الزواج من غير المسلم، ناهيك عن عشرات الساعات الفضائية الباهتة التي ترصد هوس المرأة العربية بالطهي والطعام وصولا إلى حالات السمنة المفرطة.

إن الصين التي تعاني مثل كافة بقاع الكرة الأرضية من ويلات جائحة كورونا ما لبثت أن تتحرك صوب الدراسات المستقبلية الأكثر اتصالا بفرض هيمنتها العلمية والاقتصادية فيما بعد، ونجحت بالفعل يوم الثلاثاء الماضي أن تحول ممكنات المستقبل إلى حقيقة واقعية يمكن رصدها ومشاهدتها، ووسط خيبة عربية مستدامة بشعارات ريادة الأعمال واصطناع الذكاء الوهمي والمشروعات المتوسطة ومتناهية الصغر وغير ذلك من مفردات مطلع القرن العشرين، أصبح المستقبل يمثل حلما للشعوب والحضارات التي تأمل في بقاء أطول وأقوى.

أصبحنا اليوم في الوطن العربي أكثر تفكيرا في مستقبل مسلسل الممثل المصري مُحَمَّد رمضان في رمضان المقبل أكثر من انشغالنا بتطوير كليات العلوم الأساسية من المحيط للحليج، أصبحنا في هوس بالتنبؤ بنتائج الديربي بين قطبي الكرة بالسعودية ومصر والإمارات وتونس أكثر وأعمق من اقتناص لحظة تأمل واحدة عن ضرورة

ارتداء الكمامة لإجراء وقائي أولي وبسيط لمواجهة كورونا. لازلنا حتى اليوم نجد حرجا في استخدام مفردات التعلم عن بعد والتعليم الهجين والتدريس الإلكتروني وكأننا نقوم بمهمة تهريب آثار بعيدا عن أعين رجال الشرطة.

طبعا بالضرورة لا يمكن أن نتغافل عن المشهد الديني الأكثر اضطرابا من خلال أئمة يفتقرون إلى أدوات المعرفة الدينية، بل هم بمعزل لا نهائي عن طروحات تجديد الخطاب الديني الذي جاء بها المجدد العظيم الإمام مُحَمَّد عبده.

كل ما سبق يدفعنا مجددا إلى التركيز على ضرورة تطوير المنظومة التعليمية في عالمنا العربي، وأن الهدف الحقيقي والرئيس من التعليم بشتى صوره المتزامن وغير المتزامن والإلكتروني التقني هو إعمال العقل لسبر أغوار المستقبل المجهول، والانطلاق من أساسيات المعرفة ومبادئ العلم الأولية لابتكار نظريات معرفية قابلة للتنفيذ والتحقيق لا مجرد تقديمها لطلاب الجامعات من أجل الحصوص على شهادة ورقية لا رصيد لها في ظل سوق العمل العالمي المتصارع.

فمهمة المادة الدراسية تكمن في تكوين الشخصية المبدعة لدى الطالب التي يجب أن تتسم بعدة سمات أبرزها العقلية النقدية المبدعة. لكن هذا بالطبع قد لا يحدث في أغلب جامعاتنا العربية المهتمة بالتقييم أكثر من التقويم المعرفي والمهاري ؛ حيث يسهم الكتاب الجامعي الأوحد في هيمنة العقل، أي جعل الطلاب ذوي بعد تفكيري واحد. وإذا أردت أن تعرف سبب تصدع التعليم في بعض دول الوطن العربي فاسأل عن مصدر المعرفة لدى هؤلاء الطلاب الذي لا يخرج عن مجموعة من الصحائف التي هي في الأصل جزء من رسالة الدكتوراه الخاصة بأستاذ المادة صاحب الكاريزما الوهمية.

وإذا كان فيروس كورونا الراهن يتحور ويتخذ أشكالاً وصوراً وألواناً وموجات، فإن الكتاب الجامعي أيضاً ينافسه في التمحور والتشكل، بدءاً من بصورة الكتاب التقليدية، ومروراً بأشكال المذكرة، والملزمة، وكراسة المراجعة النهائية، انتهاءً

بالنشرات العلمية وأوراق العمل.

وثمة أمر ذي أهمية خاصة يدعنا نلح على ضرورة تنويع وتطوير شكل المادة العلمية، وعدم اقتصارها على صورة الكتاب الجامعي ذي الصفحات المحدودة، ذلك هو أن العمل والأداء العلمي ذاته يقتضي وجود رؤية متسعة للمعرفة، وخلق طبيعة جدلية تجاوزية تنطلق من أن الحقيقة العلمية لا يمكن أن يختزلها كتاب واحد، مهما كان مهماً وعميقاً.

إن الاهتمام بالاقتصار على كتاب واحد للطلاب بالمؤسسات العلمية الأكاديمية في علم معين لهو جدير أن يخلق طلاباً ملفقين مبتذلين، ومفتقدين للتماسك المنطقي والعمق الفكري المنهجي.والتجربة الشخصية لي ولكثيرين من زملاء الدراسة والعمل الأكاديمي تبرهن على أن اقتصار الأستاذ الجامعي على كتاب واحد محدد لهو قتل لدوره النقدي التنويري الذي كان من الأحرى أن يمارسه، ولهو . أيضاً . تدمير لطاقات الطلاب المتجددة، فكيف يوجه الطلاب أسئلة تتعلق بصفحات هي فكر الأستاذ نفسه، وبعد ذلك يتساءلون لماذا لا ننافس الجامعات العالمية المبدعة؟.

ولعل أدق وصف قرأته بخصوص هذا الموضوع أن الطالب والأستاذ في ظل هيمنة الكتاب الواحد يشبهان حصانين كلاهما يسيران إلى الأمام فقط، ولا يريان الجانبين والخلف. ويا حسرتاه على طالب ساذج يصدق أستاذه حينما يؤكد له على أن هذه المذكرة هي عصارة الفكر في علم معين.

إن خير اختتام للسطور السابقة ما أورده الكاتب المصري الدكتور حسين فوزي في كتابه الشيق الماتع " صور من البطولات العربية والأجنبية " الذي صدر في مايو ١٩٩٢ عن بناء الأمم والحضارات، حين قال: " الحضارة لم تبنها العبقريات بقدر ما بنتها المساهمات المتواضعة التي قدمها أناس مجهولون، ما زال كل منهم يضيف جهده إلى جهود الآخرين حتى ارتفع صرح الحضارة البشرية على أكتافهم شامخًا، ومثلهم في ذلك مثل الجنود في جيش ؛ يساهم كل منهم في المعركة بشئ يسير جدا، وتجتمع هذه

الأشياء اليسيرة ليكون منها النصر العظيم".

نأمل أن يأتي اليوم لنؤسس مدنًا للمعرفة على أرض العرب، وأن نتسابق في أخذ مكان حصري على القمر لا فقط من أجل الاكتشاف بل لتوطيد العلاقة الغائبة بيننا وبين العلم.

المنيا الجديدة ـ مارس ٢٠٢١

المؤلف في سطور

الدُّكْتُورِ بَلِيْغ حَمْدِي إسْمَاعِيْل عَبْد القَادِر

أُسْتَاذُ المَنَاهِجِ وطَرَائِق تَدْرِيْسِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ والتَّرْبِيَةِ الإسْلامِيَّةِ

عمل مُنَسِّقًا لبَرْنَامَجِ نَحْوِ الأمِّيَّةِ وتَعْلِيمِ الكِبَارِ بِجَامِعَةِ المِنيَا

معملُ نَسِّقا البَرَامِجِ الجَدِيْدَةِ باللُّغَةِ الإنْجِلِيْزِيَّةِ بِكُلِّيَّةِ التَّرْبِيَةِ

مُدِيرُ وَحْدَةِ الابْتِكَارِ ورِيَادَةِ الأعْمَالِ .كُلِّيَّةُ التَّرْبِيَةِ

الكتب المنشورة :

١. اسْتراتِيْجِيَّات تَدْرِيْسِ اللُّغةِ العَرَبِيَّةِ " أطُرٌ نَظَرِيَّة ونَمَاذِج تَطْبِيقِية. دار المناهج . عمَّان . المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١٣).

٢. اسْتراتِيْجِيَّات تَدْرِيْسِ التَّرْبِيَةِ الدِّيْنِيَّةِ الإسْلامِيَّةِ وتَنْمِيَةِ مَهَارَاتِ التَّفْكِيْرِ . دار دجلة . عمان . المملكة الأردنية الهاشمية . ٢٠١٧.

٣ . فِقْهُ الخطابِ الديني المعَاصِر (هَل الدِّين والسِّياسَة لحظتان مُتَعَاقِبَتَان؟). (دار الخليج . عمان المملكة الأردنية الهاشمية (٢٠١٧)

٤ . القرائِنُ اللَّفْظِيةُ في القُرآنِ الكَرِيْمِ (دِراسَةٌ في بَلاغَة النَّصِّ القُرآنِيّ). مؤسسة الكرمة الثقافية . القاهرة (٢٠١٥).

٥ . الوَقَائع الجَدلية في السِّيرةِ النَّبَوِيَّةِ.. أيَّامٌ فِي صُحبة رَسُولِ اللهِ. مؤسسة الكرمة الثقافية . القاهرة (٢٠١٥).

٦ . الإعْلاءُ الإسْلامِيُّ للعَقْل البَشَرِيّ..دراسة في الفَلسفَات والتَّيارات الإلْحَادِيَّةِ . وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية . الكويت ٢٠١٢م.

٧ . ليست الدهشة وحدها جوابًا لاسمي . مؤسسة الكرمة الثقافية . القاهرة

(٢٠١٢).

٨ . مقدمة في علم الاتصال الإنساني . دار نور نشر . ألمانيا ٢٠١٨م.

٩ . اِسْتِرَاتِيْجِيَّاتُ مَا وَرَاء المَعْرِفَةِ وتَنْمِيَّةُ المَهَارَاتِ اللُّغَوِيَّةِ "مَسَاقَاتٌ إجرائيةٌ لِتَدْرِيْسِ مَهَارَاتِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ " . دار نور نشر، ألمانيا (٢٠١٧).

١٠ . مَوَاجِيدُ ومَقَامَاتُ الصُّوفِيَّةِ . دار الكتاب الصوفي . القاهرة. ٢٠١٥م.

١١ . الطَّرِيْقُ إلَى دِمِشْق.. كُلُّ الخيَارَاتِ تُؤدِّي بِسُورِيَةِ إلى تَل أبِيْب. دار نور نشر، ألمانيا (٢٠١٧).

١٢ . الوصايا.. إشكاليات التلقي ورهانات التأويل . دار نور نشر . ألمانيا ٢٠١٨م.

١٣ . الفتنة الصامتة.. قراءة في إشكالية التنافي المعرفي للفلسفة العربية المعاصرة. دار نور نشر . ألمانيا ٢٠١٩م.

١٤ . الجَائِحَةُ و مُسْتَقبَلُ العُلُومِ (اِسْتِشْرَافُ الإصْلاحِ العِلْمِيّ فِي الوَطَنِ العَرَبِيّ).: جلوب للنشر Globe Edit . لاتفيا / الاتحاد الأوروبي

الفهرس

مقدمة ٥

نصٌّ إجباريٌّ للقراءة: ٩

الباب الأول

مهد الحكاية

الفصل الأول: التَّجْرِبَةُ الإِسْلامِيَّةُ ٢٣

الفصل الثاني: تَجْدِيْدُ الخِطَابِ الدِّيْنِيّ.. الوَثِيْقَةُ والمِيْثَاقُ ٣٢

الفصل الثالث: شَهْوَةُ التَّكْفِيْرِ وسَطْوَتُهُ ٤٧

الفصل الرابع: أيديولوجيات التطرف الفكري ٦٠

الفصل الخامس: الدِّيْنُ وَ السِّياسَةُ ٧١

الفصل السادس: قِرَاءَةٌ فِي الخِطَابِ الاسْتِشْرَاقِي للإِسْلامِ ١٥٧

الفصل السابع: تيارات واتجاهات عكس التيار ١٦٢

الباب الثاني

تنافي الخطاب

الفصل الأول: الرُّؤيَةُ الإسْلامِيَةُ بين شَرْق المَنْبَتِ وغَرْب التَّلَقِّي ١٧٥

الفصل الثاني: الجَمَاعَاتُ الإِسْلامِيَّةُ مِن الخلافة إلى وَكَالَةِ الدِّينِ ١٨٧

الفصل الثالث: فَضَائِحُ الشَّيْخِ وأعْوَانِه ٢٠١

الفصل الرابع: مَشَاهِدٌ مِن الفِتْنَةِ الكُبْرَى المُعَاصِرَةِ ٢٠٥

الفصل الخامس: الفِكْرُ الدِّينِيُّ.. والنَّصّ المُحتَمَلِ ٢٢١

الفصل الأخير من الحكاية: في مُواجَهَةِ فَائِضٍ مِن الزَّمَنِ ٢٣١

المؤلف في سطور ٢٤٣